

الدكتور أبو القاسم سعد الله

الحركة الوطنية الجزائرية

الجزء الثالث

دار البصائر
الجزائر

الحَرَكَة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة

طبعة خاصة

دار البصـــائـر

2007

ردمك : 8 - 31 - 887 - 9961 - 978

الايداع القانوني : 2007 - 3316

دار البصـــــائـــــر

للنشر والتوزيـــع

50 شارع طرابلس – حسين داي - الجزائـــر

الهاتف/فاكس : 27/25 – 36 – 77- 021

الحركة الوطنية الجزائرية

تأليف

أبو القاسم سعد الله

الجزء الثالث



دار البصائر
الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

تختلف هذه الطبعة عن سابقتها في العديد من التنقيحات والإضافات كما جاءت خالية او تكاد من الأخطاء الشنيعة التي احتوتها الطبعة الثانية . ونود ان نؤكد على ان الكثير من المراجع التي نقحنا واضفنا على ضوئها ذكرناها في التعاليق ولم نذكرها في قائمة المصادر . كما احتوت هذه الطبعة على ثبت بالأعلام والأماكن ونحوها وهو ما افتقدته الطبعة الثانية .

كان المخطط لهذه الطبعة ان تصدر سنة 1982 مع الجزء الثاني من الحركة الوطنية ، ولكني اخرت تقديم هذا الجزء (الثالث) إلى الآن طمعاً في اضافة فصول جديدة كنا وعدنا بها في الطبعة الأولى ، وتغطية الفترة التي تمتد من 1945 إلى 1954 . ولكن السنوات قد مرت ولم استطع ان احقق ما كنت اصبو إليه من اكمال هذا الجزء رغم شدة الحاجة إلى ذلك .

ان أجهزة بلادنا رغم ما عندها من امكانيات وطموح ووعود ، لا تقدم إلا القليل من اجل البحث . وكم تمنيت اكمال هذا الجزء في طبعته الثالثة حتى أصل إلى بداية الثورة التحريرية ، ولكني عجزت هذه المرة أيضاً كما عجزت في الثانية ، واكتفيت ، كما قلت ، بالتنقيح والتصحيح والإضافة ، وعسى أن يكون في هذه فائدة كبيرة لمن يريد مواصلة البحث ، متمنياً ان احقق ما كنت أصبو إليه في الطبعة الرابعة أن شاء الله .

أبو القاسم سعد الله

مدينة الجزائر في 4 يناير 1986

***

مقدمة الطبعة الثانية

نفدت الطبعة الأولى من هذا الجزء في أقل من عام ولذلك لم نستطع أن نفي بما نبهنا عليه في مقدمة الطبعة الأولى من مشاريع ، فما تزال النقط المشار إليها هناك غير مستكملة ، كما أن الفترة من 1945 إلى 1954 ما تزال غير مدروسة ، وبالإضافة إلى قصر المدة بين الطبعتين فإن عملي المستمر لإنجاز كتابي « تاريخ الجزائر الثقافي » والأبحاث الصغيرة المتخصصة جعل إكمال هذا الجزء من الحركة الوطنية مستحيلاً في الوقت الراهن.

ورغم ذلك فقد تمكنت من تنقيحه وأبديت فيه وأعدت ، مستفيداً من قراءاتي المستمرة حول الموضوع ومن نقد واقتراحات الأصدقاء ، وهكذا أضفت فقرة إلى الفصل الرابع وصححت بعض الأخطاء في الفصل الخامس أرشدني إليها السيد محمد قنانش مشكوراً ، كما نبهت في الهامش على مصادر جديدة ، استفدت منها في التنقيح ، مثل دراسة السيدة جانيت زاقورا (بالانكليزية) عن حزب الشعب وزعمائه ، ودراسة السيد صالح مثلوثي (بالفرنسية) عن الحركة المصالية ، وكتاب السيد محمد حربي (بالفرنسية) عن أصول جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وكتاب السيد جاك جيركي (بالفرنسية) عن الحزب الشيوعي والثورة الجزائرية ، وبحث السيد شارل روبير أجرون (بالفرنسية) عن فرحات عباس والتطور السياسي للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية . وغير ذلك من الأبحاث والدراسات والآراء التي استفدت منها منذ ظهور الطبعة وجميعها تدل على أن البحث العلمي في تقدم مستمر وأن جهد الإنسان مهما كان قوياً ومعززاً بالوسائل لا يمكنه الإحاطة بكل شيء وملاحقة التطورات بدون عثرات ، ولاسيما إذا كان الموضوع حديثاً بل معاصراً كالموضوع الذي يعالجه هذا الجزء.

وفي الأخيـر أود أن أشكر جميـع الذين استقبلوا هـذا الكتاب عنـد ظهـوره بالتعريف والتنويه ، أو النقد والتوجيه ، وعساني أن أكون بإعـادة طبعه قـد عممت فائدته وبتنقيحه قد استفدت من اقتراحاتهم وخدمت الحقيقة التي هي ضالتنا جميعاً .

أبو القاسم سعد الله

معهد العلوم الاجتماعية ـ جامعة الجزائر

القاهرة 3 أبريل 1976 م .

* * *

مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب هو مشروع الجزء الثالث من سلسلة الحركة الوطنية الجزائرية . وهو يغطي الفترة الواقعة بين سنوات 1930 و 1945 ، والواقع أن التصميم الأول الذي كنت قد وضعته لهذه الحركة منذ بداية الستينات يتوزع كما يلي :

الجزء الأول من سنة 1830 إلى سنة 1900 .

الجزء الثاني من سنة 1900 إلى سنة 1930 .

الجزء الثالث من سنة 1930 إلى سنة 1945 .

الجزء الرابع من سنة 1945 إلى سنة 1962 .

وكنت عندئذ قد جمعت مادة هامة للفترات الأربع ، ولكن التزامي باعداد الدكتوراه جعلني أركز على الفترة الثانية لـلأسباب التي ذكـرتها في مقـدمة الجـزء المطبوع[1] . وبذلك ظلت المادة التي تغطي السنوات الواقعة بين 1930 و 1945 مجمدة ، وقد انشغلت بعد ذلك بأعمال أخرى في تاريخ الجزائر الثقافي والدراسات الجزئية ، منتظراً الفرصة أن تحين لكي أستأنف العمل في بقية أجزاء الموضوع .

وعندما وصلتني دعوة معهد البحوث والدراسات العربية لإلقاء محاضرات على طلاب قسم البحوث والدراسات التاريخية عن الحركة الوطنية الجزائرية ، خطر لي أول مرة أن أحاضر في موضوع الجزء المطبوع (أي الثاني) ، ولكني ترددت كثيراً في ذلك لأني لا أميل إلى التدريس أو الكتابة في موضوع سبق لي نشره . وبعد تفكير ونظر في أوراقي ومشاريعي العلمية عزمت على كتابة محاضراتي في الفترة الواقعة بين

---

(1) أنظر كتابي الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الآداب ، بيروت 1969 ، 519 صفحة ، وهو ترجمة عن الإنكليزية للأطروحة التي تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه . في التاريخ من جامعة مينيسوتا ، بالولايات المتحدة ، سنة 1965 وقد طبع الكتاب بعد ذلك عدة طبعات .

1930 و 1945 في شكل مشروع الجزء الثالث . ولم أستطع أن انتهي بالكتاب إلى سنة 1954 التي تمثل نهاية هذا الجزء لأن ما لدي من مراجع وبطاقات لا يكفي في الوقت الراهن للكتابة عن الفترة المذكورة . وأتمنى أن تتاح لي الفرصة قريباً لإكمال موضوع هذا الجزء على النحو الذي يقتضيه البحث ويجعله قريباً في منحاه من الجزء المطبوع[2] . كما أتمنى أن يسعدني الحظ بالقدرة على إكمال الجزء الأول الذي جمعت أيضاً كثيراً من مادته . أما الجزء الرابع أو مرحلة الثورة فأعتقد أن الوقت مازال لم يحن بعد لكتابته كتابة علمية بعيدة عن المزالق ، ومع ذلك فإني لا أتردد في جمع وثائقه ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

والواقع أن الكتابة التاريخية لا تخلو من المزالق حتى عند تناول الفترة السابقة للثورة . وأن بلداً كالجزائر تعرضت إلى امتحانات ، وشخصياته إلى هزات ، ومفاهيمه إلى تعديلات جذرية لا يمكن كتابة تاريخه المعاصر بدون خطأ أو تخطئة . وكنت وما أزال أعتقد أن المؤرخ الحق يجب أن يترك للزمن يعمل عمله في الأحداث التاريخية قبل تناولها بالدرس والتحليل ، فالبعد الزمني عنصر أساسي للوصول إلى الموضوعية المنشودة ، والنظرة الزمنية القصيرة للمؤرخ ، ولا سيما إذا كانت من مواطن عاش الأحداث وشارك فيها ، ستزج به في متاهة التفسير الشخصي ، والحكم الذاتي .

غير أن هناك عوامل شجعتني على الكتابة في هذه الفترة رغم قربها منا ومن ذلك :

1 ـ أن الثورة الجزائرية قد وضعت حداً فاصلاً بين عهدين من المفاهيم والرجال والأحزاب ، خلافاً للنظم السياسية الأخرى في بعض البلاد العربية التي تواصلت فيها تقريباً نفس المفاهيم والرجال والأحزاب التي كانت سائدة فيها قبل حركة الثورة أو الاستقلال : فقد برهنت الثورة الجزائرية سنة 1954 م على عدم صلاحية الأرضية التي قامت عليها مثلاً حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 ، والبيان الجزائري سنة 1943 ، والدستور الجزائري سنة 1947 .

---

(2) وردت على المؤلف دعوة من المعهد لإلقاء محاضرات فيه خلال سنة 1975 ، في موضوع الحركة الوطنية الجزائرية ، فترة 1945 ـ 1954 .

2 ـ أن الرجال الذين ساهموا في صياغة تلك المفاهيم قد انسحبوا اليوم من المسرح السياسي إما بالموت مثل ابن باديس ومصالي والعقبي والإبراهيمي وسعدان والعمودي ، وإما بالسن مثل عباس وابن جلول وأوزقان[3] . ولو ظل هؤلاء وأمثالهم في الحكم أو في أماكن النفوذ والتأثير لصعب على المؤرخ النفاذ إلى بعض الحقائق ولواجه صعوبة حتى في إصدار أحكامه .

3 ـ أن الأحزاب المذكورة في الكتاب قد أنتهت بتشكيلاتها القديمة منذ الثورة أيضاً . فمثلاً كان وجود جبهة التحرير التي احتكرت النضال المسلح ضد الإستعمار الفرنسي قد جعل وجود الأحزاب السياسية القديمة لا معنى له ، بل اعتبر استمرارها خيانة للثورة . وكون الأحزاب القديمة لم تلد بعد الاستقلال هو أمر يساعد المؤرخ على البحث في موضوعه بدون ضغط حزبي ، بالرغم من استمرار بعض الرواسب الحزبية لدى الأفراد المعاصرين أيضاً .

4 ـ أن الجزائريين قد تركوا للأجانب ، ولاسيما الفرنسيون ، يكتبون تاريخهم . ومن الغرابة والعجب أن ينجح الجزائريون في تصفية الاستعمار وآثاره من بلادهم ، بينما يعجزون حتى الآن عن وضع تاريخ شامل لها ، ولست أدري لمادا تصبح الأعمال الموجهة التي كتبها « مؤرخون » فرنسيون عن الجزائر مراجع تتسم بالموضوعية بينما توصف المحاولات التي يقوم بها أحياناً بعض الجزائريين باللاعلمية والتعصب الوطني والديني . فالجزائريون اليوم يعودون لمعرفة تاريخهم إلى كتابات الفرنسيين ، رغم اعترافهم في قرارة أنفسهم بأنها كتابات متحيزة وموجهة كما ذكرنا . ولا غرابة بعد ذلك أيضاً أن يعود العرب إلى هذه الكتابات عن الجزائر ويعتبروها مصادر أساسية عن هذا البلد .

5 ـ أن هناك اتجاهاً جديداً في العالم يأخذ بكتابة التاريخ المعاصر القريب من المؤلف اذا توفرت وثائقه ، على أساس أن التاريخ لا يمكن أن يكتب دفعة واحدة أو يكتبه مؤرخ واحد ، وإنما هو عملية مستمرة يتناولها المؤرخون كل حسب رؤيته

---

(3) منذ كتابة هذه المقدمة توفى أيضاً ابن جلول واوزقان . وقد إلتحق بهم فرحات عباس أيضاً يوم 24 ديسمبر 1985 .

ووسائله ووثائقه وزمنه . وعلى هذا الأساس قام مؤرخون فرنسيون بكتابة تاريخ المقاومة الفرنسية ضد الألمان ودرسوا شخصياتها . وكتب مؤرخون سوفيات عهد ستالين ، وأرخ الأمريكان عهد روزفلت وترومان . ووصل المؤرخون الإنكليز بتاريخهم إلى مشارف الستينات. فلماذا لا يؤرخ الجزائريون لفترة الأربعينات وبداية الخمسينات ؟ حقاً إن المؤرخين الأوروبيين والأمريكان تحميهم قوانين ، وتشدهم تقاليد ، ويعززهم استقرار سياسي ، وهي جميعاً خصائص قلما تتوفر لمؤرخي بلدان العالم الثالث التي تمتاز بالتقلب السياسي والتعرض للضغط والتوجيه وتفتقر الى التقاليد العلمية والمنهجية. إن المؤرخ الأوروبي والأمريكي هو سيد نفسه وضميره وأدواته، أما مؤرخ العالم الثالث فهو غالباً ما يكون عبد السلطة التي لا تكاد تثبت على حال.

غير أني أود أن أشير هنا إلى بعض الأمور التي لابد من الإشارة إليها وهي :

1 ـ أن معظم مادة هذا الكتاب قد جمعت وسجلت على بطاقات اثناء وجودي بالولايات المتحدة الأمريكية .

2 ـ أن هناك جوانب كان المخطط يشملها ولكن الوقت لم يكف لكتابتها وهي فصول عن موقف الأحزاب الفرنسية المختلفة من القضية الجزائرية خلال الفترة المدروسة ، وموقف الجزائريين من قضايا الوطن العربي خاصة والقضايا الدولية عامة ، والنشاط الثقافي وتصويره لخصائص الحركة الوطنية . كما أنني لم أتمكن من كتابة فصل عن الحزب الشيوعي الجزائري لعدم توفر المادة له في الوقت الراهن .

3 ـ أن بناء الكتاب على الشكل الذي هو عليه الآن يعتبر مؤقتاً وقابلاً للتغيير متى اكتملت خطته ومواده المختلفة . ومع ذلك فقد أقمت هذا البناء على فصول رغم ما قد يبدو بينها من عدم الترابط أحياناً .

4 ـ أن بعض الفصول قد كتبت في الجزائر وبعضها كتبت في القاهرة أثناء إقامة قصيرة كنت خلالها أعمل ليل نهار في الفندق الذي نزلت به من أجل إنجازها في الوقت المحدد . ولعل ذلك قد أثر على روح بعض الفصول فجعل أسلوبها يميل إلى العرض أكثر من التحليل .

5 ـ لقد ألحقت بالكتاب بعض الملاحق التي رأيتها هامة لأنها من الوثائق

الأساسية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وهي غير معروفة في اللغة العربية حسب علمي ، وقد قمت بترجمتها بنفسي ، مع التنبيه على مصادرها . كما وضعت قائمة مبوبة بالمصادر ، وهي لا تضم كل ما ورد في التعاليق من كتب ونحوها . وعلى من يريد الاستزادة أن يعود إلى هذه التعاليق وإلى قائمة مصادر الجزء الثاني من الحركة الوطنية .

ولعله لولا دعوة المعهد لي بإلقاء المحاضرات لظلت بطاقاتي وأوراقي محجبة في الصناديق التي وضعتها فيها منذ 1967 م ، وهو تاريخ عودتي من الولايات المتحدة . فهذه الدعوة الكريمة هي التي بعثت الحياة في بطاقاتي وأوراقي كما بعثت فيّ الحماس بالعودة إلى مشروعي القديم الذي مضى عليه أكثر من عشر سنوات . لذلك فإنه لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى السادة القائمين على المعهد على دعوتهم ، راجياً أن يكون في استطاعتي إكمال ما بدأت لكي يخرج هذا الجزء كما اتمنى وكما يقتضي البحث التاريخي ، ولكي يسد في المكتبة التاريخية العربية عن الجزائر ثغرة طالما شكا منها العرب والجزائريون على السواء[4] . ولا يفوتني أن اشكر أيضاً الأستاذ محمد قنانش الذي أمدني بوثائق هامة عن نجم أفريقية الشمالية وحزب الشعب الجزائري .

أبو القاسم سعد الله
ـ جامعة الجزائر ـ

(4) كتبت هذه المقدمة في الجزائر بعد عودتي من مصر .

الفصل الأول

مشاريع فرنسا في الجزائر

لخص أحد الجزائريين مشاكل فرنسا خلال الثلاثينات هكذا : عدم الاستقرار الوزاري ، والأزمة المالية الخانقة وانهيار السوق المالية وانخفاض سعر الفرنك حتى اضطرت الحكومة إلى تخفيض قيمته ، وتصدع الجبهة الشعبيـة التي كانت تمثـل الأغلبية في البرلمان ، أما مشاكل السياسة الخاصة فهي قضية ألمانيا ـ تشيكوسلوفاكيا ومشكل إيطاليا ، والحلف مع إنجلترا ، والحلف مع روسيا[1] ، وإذا كانت هذه هي مشاكل فرنسا الداخلية ، والخارجية ، فما تكون مشاكلها بالجزائر التي تعتبر بحكم التشريعات الإستعمارية جزءاً من فرنسا تابعة لوزارة الداخلية في باريس .

إن التركيب الإداري للجزائر ظل (كما تركناه في الجزء الثـاني من الحركـة الوطنية الجزائرية) يعتمد أساساً على السلطة المدنية التي سنتها الجمهورية الثالثة منذ 1871 . وتقتضي هذه السلطة أن يكون هناك حاكم عام مدني يمثل فرنسا ، تابعاً في تصرفاته واختصاصاته إلى وزارة الداخلية بدل وزارة الحربية كما كان الحال قبل 1871 عندما كان الحكم عسكرياً . والحاكم العام كان يساعده مجلس الحكـومة ومجالس مالية . وكانت مهمة هذه المجـالس استشاريـة لا تشريعـة . وهي تناقش ميزانية الجزائر التي أصبحت منذ 1900 تتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون المالية فقط . ويمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاث (العاصمة وقسنطينة ووهران) ولاة مـدنيون معينـون تعييناً ، وفي كـل ولايـة نـوعـان من البلديـات : بلديـات كـاملة الصلاحيات حيث يكثر المستوطنون الأوروبيون ، وهذه تنتخب رئيس البلدية ومجلس البلدية بالطريقة التي كانت متبعة في فرنسا. أما الجزائريون فكانوا لا يشتركون في انتخاب رئيس البلدية (الذي كان دائماً فرنسياً) ، ولا مساعديه . وأما النوع الثاني

---

(1) الشهاب ، ماي 1938 .

فهو البلديات غير كاملة الصلاحيات أو المختلطة ، وهي تكون حيث لا يوجد المستوطنون من الأوروبيين إلا بنسبة ضئيلة . وهذه يديرها حاكم إداري يعين تعييناً . وكانت نسبة سكان البلديات الكاملة والمختلطة كما يلي :

بلديات كاملة الصلاحيات 42٪ من السكان .

بلديات مختلطة (أو أهلية) 58٪ من السكان (منها مراكز بلدية 4٪) من مجموع السكان الكامل[2] .

وتخضع بقية البلاد إلى النظام العسكري ، وهي المناطق الصحراوية أو المجاورة لها من بلاد التل . ولم تكن تتمتع بأي ظل من الحياة الديموقراطية ولا التقاليد المدنية ، بل كانت في شبه عزلة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

وقد اعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر . ودخلوا القرن الثاني من احتلالها وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد . ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة ، وأنهم أفتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها ، وكانوا في خلال ذلك يضربون بيد من حديد على محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفراناً بنعمة فرنسا على الجزائر ، واصفين من يقوم بها بالخيانة أو التبعية لدولة أجنبية أو بالاجرام ، وهكذا خنقوا حركة الأمير خالد في مهدها ، وحلوا منظمة نجم شمال أفريقيا ، وأجبروا النواب المستقلين على طأطأة الرؤوس ، وخلقوا من حولهم صنائع اشتهرت في تاريخ الجزائر السياسي بجماعة بني وي - وي . ووسط هذا الفراغ من المعارضة السياسية للنظام الإستعماري ظل المعمرون (الكولون) هم السلطة الحقيقية في البلاد يؤثرون بعددهم ونفوذهم على الحاكم العام والأجهزة الادارية والمالية في الجزائر ، ويؤثرون بنوابهم ودعايتهم واموالهم في كواليس البرلمان الفرنسي وأجهزة الإعلام وحتى في مجلس الوزراء في فرنسا نفسها .

ولم تكد تدخل سنة 1931 حتى بدأ ميزان القوى يتغير لصالح الحركة الوطنية رغم الضغوط العديدة ، فمن جهة واجهت فرنسا أزمة اقتصادية حادة (كبقية أوروبا

---

(2) الجزائر في نصف قرن ، أنظر المدخل، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر .

الغربية وأمريكا) كشفت كثيراً عن نواحي ضعفها في المستعمرات ودخلت في متاهات المشاكل الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها في البداية . ومن جهة أخرى استمر نجم أفريقية الشمالية في نشاطه رغم حله ، وأخذ أسماء جديدة شرعية وغير شرعية حتى أصبح منذ 1937 يدعى حزب الشعب الجزائري ، وأصبح صوته قوياً في الجزائر وفي فرنسا ولا سيما منذ 1936 . كذلك ولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 وقد أحدثت تحولات عميقة في الذهنية الوطنية وهزة كبيرة في المجتمع الجزائري . بالإضافة إلى أن جماعة النخبة من النواب ونحوهم أخذوا يستقلون تدريجياً بآرائهم ويلحون بشدة أحياناً في مطالبهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين ، وقد كونوا لهم أيضاً أحزاباً وجمعيات وصحافة ونوادي للضغط على السلطات الفرنسية . وهكذا تغير وجه الجزائر السياسي خلال الثلاثينات رغم أن النموذج الإستعماري القديم ظل في ظاهرة على ما كان عليه .

وخلال ذلك كانت فرنسا تستعمل تارة الإغراء وتارة الإرهاب . فمن جهة لوحت بعدة مشاريع إصلاحية كمشروع فيوليت ، ووعدت بشتى الوعود لا سيما على لسان الجبهة الشعبية ، ومن جهة أخرى أصدرت منشور ميشال وقرار رينيه ، ودبر ممثلوها اغتيال المفتي كحول وزجوا بزعماء الحركة الوطنية في غياهب السجون .

وسنحاول فيما يلي تتبع مشاريع فرنسا وتدابيرها إزاء الحركة الوطنية. غير أن النتيجة كما سنرى ستكون سلبية ، ومن الممكن القول بأن سياسية فرنسا الجزائرية سنة 1939 كانت هي نفسها سنة 1930 . وهذا لا يعني بالطبع أن الحركة الوطنية ظلت أيضاً على نفس الخط . فهناك دلائل كثيرة تشير إلى تصاعد هذه الحركة وفعاليتها ، ولكن النظرة الفرنسيين كانت قصيرة ، وقد برهنت التقارير والكتابات اللاحقة أن الفرنسيين كانوا يتحركون نصف قرن متأخرين .

كتب الشيخ الإبراهيمي سنة 1936 ما يلي عن فيوليت: لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم ، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم وسعي صالح سعاه في مصلحتهم ، على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات ، وعلى أنه لم ينجز من سعيه قليل ولا كثير[3] . ورأى الإبراهيمي يمثل

---

(3) الإبراهيمي (الشهاب) جويلية (يوليو) 1936 ص 197 ـ 198 .

خلال الثلاثينات وجهة نظر عدد كبير من الجزائريين في هذا السياسي الفرنسي . كان موريس فيوليت حاكماً على الجزائر خلال العشرينات وهو ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي، وقد أصبح عضواً في مجلس الشيوخ وساهم في الحياة السياسية الفرنسية لا سيما فيما يتعلق بالمستعمرات ، وبالأخص الجزائر . وفيوليت هو الذي اضطهد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته في الجزائر وطارد ممثليها ، ولكن تجربته في الجزائر ومعاصرته لذكرى الإحتلال وحرصه على ألا تضيع الجزائر من يد فرنسا ، جعلت منه خبيراً في الشؤون الأهلية ، لذلك فإن الجبهة الشعبية في فرنسا عيّنته سنة 1936 عضواً في حكومتها مختصاً بالشؤون الجزائرية .

وكان مشروعه الذي سنتحدث عنه قد سيطر على الحياة السياسية الجزائرية خلال الثلاثينات ، رغم فشله في النهاية كما أشار إلى ذلك الشيخ الإبراهيمي .

ففي سنة 1931 ، عقب الإحتفال بذكرى الإحتلال ، ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدارسة الأوضاع الجزائرية وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب ادخالها . وفعلاً قدمت اللجنة مشروع إصلاحات أصبح منذئذ يعرف « بمشروع فيوليت » . وتقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأ كبيراً إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات في الوضع بالجزائر ، وقد انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر واتهمها بالظلم، وقال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فستشكل « خطراً قاضياً على مستقبل إمبراطوريتنا الافريقية »[4] .

وقد احتوى مشروع فيوليت على ثمانية فصول وخمسين مادة . وأهم ما اقترحته فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي ، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين ، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ ، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية ، كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين (معدل ثلاثة على كل ولاية) وإنشاء وزارة لشؤون أفريقية يدخلها جزائريون . أما عن الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية) فقد اقترح

(4) أنظر (افريقية الفرنسية ـ الملحق) ديسمبر 1931 ص 731 ـ 737 .

إعطاء بعض أجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعاً في الشمال[5] .

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على أسماع الجزائريين والفرنسيين على السواء ، وبدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي وطالت إلى سنة 1935 حين رفض بعد التصويت . وسنعرف أن النخبة الجزائرية قد رحبت به أشد الترحيب ورأت فيه خلاصها وخلاص الجزائر من حالة الأهلية (الاندجينا) ، ورفضه نجم أفريقية الشمالية لأنه يربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد باسم الاندماج ، كما رفضه المعمرون الفرنسيون بالجزائر (الكولون) لأنه في نظرهم سيجعل من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية تفوقهم عدداً ونفوذاً . أما العلماء فقد وقفوا منه موقف المتحفظ . ولعل كلمات الإبراهيمي عنه تعبر أصدق تعبير على موقفهم منه . فقد قال ان فيوليت صاغ مشروعه ، على اعتبارات سياسية دقيقة ، ووضعه في ألفاظ استهوت خاصة الجزائريين (النخبة) وشبابهم . ولكنه انطوى على « معان غامضة . . ويحتمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات ، ومنها ما يعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات »[6] ورغم رفض المشروع في البرلمان فإن الجبهة الشعبية قد أحيته وأدخلت صاحبه ضمن اعضاء الحكومة . وقد ظل المشروع بين جزر ومد إلى سنة 1938 حين وضع السيد دلادييه رئيس الحكومة الجديدة ، حدا له تحت ضغط المعمرين بالجزائر .

ولكن قبل هزيمة المشروع سنة 1935 ألقى فيوليت خطبة في البرلمان الفرنسي(21 مارس) حذر فيها زملاءه من مغبة بقاء الحالة الراهنة في الجزائر . وقد وضع أمامهم اختيارين : الأول منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين . الثاني منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم ، وهم جماعة النخبة ، وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية ، مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين . وقد أوضح فيوليت لزملائه أنه يفضل الاختيار الثاني لسببين : إنه سيمنح

---

(5) (التايمز) أول أغسطس ، 1931 ، ص : 10 .

(6) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ص 205 .

حق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل ، وإن خلق هيئة انتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي وهو الأمر الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية . أما خلق هيئتين انتخابيتين (كما يقترح الاختيار الأول) فهو يشجع الوطنية والإنفصال . وبناء على اختيـاره الثاني فـإن الجزائـريين سيزداد عددهم تدريجياً حسب المؤهلات التي يحملونها والتي فصلها المشروع[7] ، ورغم ما استعمله فيوليت من لهجة الإقناع وما كان لديه من تجارب حول الموضوع فإن البرلمان رفض مشروعه .

وبالإضافة إلى المشروع نشـر فيوليت كتـاباً بعنـوان مثير هـو « هل ستعيش الجزائر؟» وقد ضمنه أهم نقط المشروع، ولكنه فصل فيه ما أوجزه هناك. وتناول فيه موضوعات محببة إليه وإلى معاصريه كالإستعمار ، وحالة الجزائريين وإدارة الجزائر الفرنسية ، وعلاقة المعمرين الفرنسيين بالجزائريين . ودعا في الكتـاب ، كما في المشروع ، إلى أن على فرنسا أن توسع الهيئة الإنتخابية وأن تمنح الحقوق السياسية إلى الجزائريين الذين هم على استعداد للاندماج في المجتمع الفرنسي . وقد أثار الكتاب أيضاً تعاليق ضـافية ، وأصبح مصدر إلهام لعدد من النخبة الجزائرية . ولكنه هيج المعمرين ضد صاحبه حتى لقد وصفه أحدهم بأن عنوانـه «مثير ومؤسف»[8] وسنعرف في فصل آخر ردود الفعل التي أثارها المشروع والكتاب .

غير أن مشروع فيوليت لم يكن المشروع الفرنسي الوحيد الذي طـرح لحل مشاكل الجزائر خلال الثلاثينات . بل هناك على الأقل ثلاثة مشاريع أخرى ، منها مشروع فيرنوت الذي نوقش أيضاً في مجلس الشيوخ . ومع ذلك فإن مشروع فيوليت اكتسب شهرة أكثر من زميله . وهناك برنامج أو مشروع كوطولي نائب ولاية قسنطينة في برلمان فرنسا ، غير أنه « لم يلق في الأوساط الجزائرية أدنى اعتبار»، بالإضافة إلى مشروع دوروكس نائب ولاية العاصمة (الجزائر) ، لكن « كان حظه قريباً من حظ صاحبه»[9] ولكن كل هذه المشاريع لم ينل أي منها شهرة ما قدمه موريس فيوليت،

---

(7) توينبي ، مدخل ، سنة 1937 ، ص 515 ـ 517 .
(8) (إفريقية الفرنسية) ديسمبر 1931 ص 731 ـ 737 .
(9) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ص 205 .

على الأقل بين الجزائريين ، لاقتراحه دمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقاء أصحابها على الشريعة الإسلامية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل هذه المشاريع قد فشلت في النهاية لأنها لم تجد حكومة قوية تستطيع أن تفرض أحدها على المعمرين في الجزائر . ولعل معارضة التيارات الوطنية الأخرى ، كنجم شمال إفريقية وحزب الشعب الجزائري ، وتحفظات جمعية العلماء ، قد أدت إلى سحب كل المشاريع من الميدان عشية الحرب الثانية[10] .

وكما درس الفرنسيون مشاريع الإصلاح التي بقيت بدون تطبيق ، سنوا قوانين الإضطهاد التي دخلت فوراً حيز التنفيذ . فعلى اثر قيام العلماء بنشاطهم الديني والتعليمي انزعجت الإدارة الفرنسية لما يجده هذا النشاط من صدى بين الناس فعزمت على وقفه في الحين . وقد أوحت إلى الموالين لها من الجزائريين ، سواء كانوا من الطرقية أو من رجال المجالس المحلية ، بأن يطالبوا بوضع حد لنشاط العلماء ، وسنعرف في فصل آخر إن الإدارة حاولت الإستيلاء على جمعية العلماء ، بواسطة أتباعها من الجزائريين في الاجتماع الثاني للجمعية . وعندما فشلوا في ذلك أسسوا جمعية معارضة لها سموها (جمعية علماء السنة) سنة 1932 ، ولم تكد تدخل سنة 1933 حتى بادرت الإدارة الأهلية باصدار منشورين ضد نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ففي السادس عشر والثامن عشر من شهر فبراير من السنة المذكورة وقع السيد ميشال المنشورين المذكورين ، والسيد ميشال كان يشغل مهمة الشؤون الأهلية والكاتب العام لولاية الجزائر العامة ، والمنشوران عبارة عن تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والإدارة الفرنسية في شتى النواحي بمراقبة العلماء والتضييق عليهم ومنعهم من أداء مهمتهم الدينية ومن تعليم اللغة العربية بدعوى أنهم يبثون المبادىء الوهابية والمذهب الشيوعي ، وأنهم يقومون بأعمال مضادّة للوجود الفرنسي في قفاز الدول الأجنبية[11] .

ونص المنشور على أن الإدارة الفرنسية قد علمت أن السكان الجزائريين قد

---

(10) لاحظ أن لجنة فرنسا الحرة قد حاولت تطبيق مشروع فيوليت سنة 1944 ، لكن دون ذكره بالإسم ، أنظر الملحق الخامس .

(11) النص الكامل للمنشور في « إفريقية الفرنسية » ، ابريل 1933 ص 239 ، 240 .

انزعجوا من الدعاية التي يقوم بها أنصار الحركة الوهابية ، ومن الحجاج الجزائريين الذين يبثون أفكار الجامعة الإسلامية ، ومن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين تربطهم علاقات مع حزب الدستور التونسي . ورغم أن الدعاية المذكورة تهدف في ظاهرها إلى نشر المبادىء الوهابية بين الجزائريين ضد استغلال الطرقية والمرابطين للأهالي ، فإنها في الواقع ترمي إلى هدف سياسي وهو الإضرار بالوجود الفرنسي . ولاحظ المنشور أن أغلب الطرق الأخوانية وعائلات المرابطين تؤيد بقاء فرنسا في الجزائر وأنهم جميعاً أصبحوا يشعرون بأنهم مهددون من جراء الإنضمام اليومي للشباب الجزائري المتخرج من المدارس القرآنية لهذه الحركة ، ووصل المنشور إلى المقصود بالذات فقال السيد ميشال ان هذا الوضع يقتضينا اليقظة التامة ، لأنه لا يمكن التسامح مع هذا النشاط المعادي الذي يحمل في ظاهره الطابع الثقافي بينما يخفي وجهه السياسي .

لذلك دعا كل من يعنيهم الأمر إلى ملازمة اليقظة والانتباه لمراقبة جميع الإجتماعات والمحاضرات التي تنظمها جمعية العلماء تحت زعامة ابن باديس والعقبي، والعمل على ابعاد المدارس القرآنية عن نشاط هذه الجمعية. إن هذه الجمعية تقوم في نظره، بدعاية شبيهة بدعاية الشيوعيين، وكلاهما يهدف الى التشكيك في الولاء لفرنسا ، وهذا يستلزم رقابة دائمة لنشاطهم ولا سيما في المدن الصغيرة والقرى والأسواق العامة . ويجب عدم التردد في كتابة محضر لكل اجتماع من هذا القبيل ولا سيما ذلك الذي يأخذ طابعاً تخريبياً مضاداً لفرنسا . وقد طلب ميشال من معاونيه أن يوافوه فوراً بكل التفاصيل عما يقومون به في هذا الصدد[12] وبالإضافة إلى ذلك طلب ميشال منهم منع العلماء من دروس الوعظ في المساجد « الرسمية » وهي التي تشرف عليها الإدارة مباشرة ، ومنعهم أيضاً من فتح المدارس الحرة ومن تعليم اللغة العربية ، ومصادرة الصحافة العربية التابعة للجمعية[13].

وبناء على ذلك قامت السلطات المحلية الفرنسية بحملة دقيقة ضد العلماء

---

(12) نوشي ، ص 69 ـ 70 وفيه أيضاً النص الكامل للمنشور .

(13) نفس المصدر ، ص 73 ـ 74 وكذلك على مراد « الإصلاح الإسلامي في الجزائر » 1925 ـ 1940 ، موتون ، باريس ولاهاي 1967 ص 149 وما يليها .

فأوقفت صحفهم مثل (السنة) ، (الشريعة) ، و (الصراط) وأغلقت لهم مدارسهم في عدد من المدن ، وعرضت أساتذتهم للتغريم وحتى للسجن ، واعتبرت الصحافة العربية في الجزائر صحافة أجنبية (أي لا تتمتع بقانون حرية الصحافة المعمول به في فرنسا) ومنعت زعماء الحركة من القيام بدروس الوعظ والإرشاد في المساجد وأصبحت اجتماعاتها مراقبة وأشخاصها عرضة للاضطهاد ، وسمعتها مجالاً للدعاية السيئة ، بالإضافة إلى أن الإدارة قد أطلقت على الجمعية ألسنة أتباعها في المجالس المحلية ، والجمعيات الطرقية ، والصحافة المضادة لهم ، وحتى ألسنة خريجي المدارس الفرنسية ودعاة التجنس بالجنسية الفرنسية .

ولكن هذه الإجراءات لم تفت في عضد الجمعية، بل زادتها تصميماً. وكانت ردود الفعل الوطنية الشعبية قد شجعت الجمعية أيضاً على المضي في رسالتها . فقد تلت الإجراءات الفرنسية احتجاجات صارخة ، حسب تعبير أحد الكتاب[14] وجرت من أجل ذلك مظاهرات واجتماعات واضطرابات ، وذهب المتظاهرون في مدينة الجزائر إلى مقر الولاية وطالبوا بحرية الضمير والعقيدة والتعليم . وقد لاحظ أحد الكتاب أن هذه هي أول مرة يستعمل فيها الجزائريون الديموقراطية الأوروبية من أجل أهدافهم الثورية مثل القيام بالمظاهرات في الشوارع واللجوء إلى الاحتجاجات الشعبية . كما لاحظ أن هذه المظاهرات قد افتتحت عهد الاضطرابات وأظهرت كيف أن رجل الشارع بدأ يشارك في التعبير عن نفسه ، بالإضافة إلى أنها أعطت الفرصة لظهور عدد من القادة ليلعبوا دوراً جديداً يقتضيه الموقف . وقد تكررت الاحتجاجات الشعبية وراجت في المدينة والضواحي ولم تهدأ إلا عندما استعمل الوالي قوات الشرطة ، وقوات الجيش ، وجنود الصبائحية (الفرسان) ، والرماة السنغاليين ، وحتى الدبابات[15] ولم يقتصر احتجاج الأهالي على الإجراء الإداري في العاصمة وضواحيها « ففي قسنطينة انعقد اجتماع شعبي حضره ابن باديس والدكتور ابن جلول صدر عنه احتجاج على منشور ميشال . أما نجم شمال أفريقية فقد كان منحلاً من

---

(14) نوشي ، ص 73 ـ 74 أنظر أيضاً شارل أندري جوليان « افريقية الشمالية الزاحفة » باريس 1952 ، ص 116 .

(15) ديبارمي « المظاهرات » (افريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 538 ـ 539 .

السلطات الفرنسية منذ 1929 . ورغم أن جريدة (الأمة) لسان حال النجم كانت تصدر في باريس ، فإن السلطات هناك قد صادرتها[16] .

ورغم الإضطهاد الذي سلطه منشور ميشال على العلماء وصحافتهم ومدارسهم وعلى الحرية الدينية والصحفية وتعليم العربية ، فإنه جاء بنتيجتين : الأولى يقظة العلماء إلى ما تبيته لهم الإدارة ، والثانية إنشاء لجنة مختلطة في باريس تضم أعضاء من مختلف الوزارات وتهتم بدراسة أحوال الجزائر والمستعمرات ، أما النتيجة الأولى فسندرسها عند حديثنا عن جمعية العلماء ، وأما النتيجة الثانية فهي موضوع هذا الفصل . فبعد أن استعملت فرنسا الجنود والدبابات لإرهاب الجزائريين وقمعهم أراد مسؤولوها أن يذروا الرماد في العيون بالحديث عن المشاريع الإصلاحية وإنشاء اللجان الدراسية وإرسال الشخصيات للتحقق من الأوضاع .

ففي حوالي نصف مارس 1934 أصدرت اللجنة المختلطة المذكورة بياناً من باريس أعلنت فيه أنها قد درست الوضع بالتفصيل في الجزائر وتأكد لديها وجود اضطرابات هزت بعض المدن الجزائرية ، لذلك قررت إرسال السيد ج . مونتبني إلى الجزائر للبحث في « أصول هذه الاضطرابات وعواقبها » كما قررت استدعاء الحاكم العام ، السيد كارد ، إلى باريس للمثول أمامها وتقديم تقرير لها عن الوضع . وحتى لا تعزل الجزائريين عن نشاطها قامت اللجنة ببعض التطمين لهم حين لمحت إلى أنها قد تستدعي وفداً عنهم إلى باريس إذا لم يؤد التحقيق إلى معلومات كافية « وكانت اللجنة تشير بذلك إلى مدى ما تركه رفض استقبال الوفد الجزائري من أثر في نفوس النواب بالذات . لذلك أكدت في بيانها على أنها قد تستدعي وفداً من المنتخبين الأهالي إذا كان ذلك « ضرورياً » لكي يقدم للجنة تقريراً عن الأحداث « السياسية » التي سادت الجزائر منذ 1933 »[17] .

وبدل أن تتخذ اللجنة المذكورة إجراءات موضوعية لتهدئة النفوس وتجاوز الأحداث قررت « قمع الدعاية المضادة التي تضر بسمعة فرنسا في الجزائر وتحاول فصل الأهالي عنها »[18] . وبالإضافة إلى ذلك وافقت اللجنة على إجراءات استثنائية

---

(16) نوشي ، ص 73 ـ 74 .

(17) س . هيروتي « حوادث 12 فبراير وعواقبها » (أفريقية الفرنسية) أبريل 1934 ، ص 212 ـ 213 .

(18) ديبارمي « المظاهرات » (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 546 .

ضد حرية الجزائريين بالذات ، وكأنها بذلك قد باركت منشور ميشال وتعسف والي الجزائر . ولكن موقف اللجنة كان غير حكيم ، لأنه ما كاد يعلن في الناس حتى قاومه الجزائريون بكل الوسائل الممكنة لديهم . وأهم أثر لهذا الموقف هو تقارب العلماء والمنتخبين الجزائريين (النواب) من جهة ، والعلماء والشيوعيين من جهة أخرى . فقد انعقد اجتماع في قسنطينة حضره ابن جلول وابن باديس للاحتجاج على قرار اللجنة . كما أعلن الشيوعيون استنكارهم له في اجتماع عام بعد اتصال بينهم وبين العلماء[19] ومن جهة أخرى تكونت في نادي الترقي بالعاصمة « لجنة الدفاع عن حرية المسلمين » مهمتها مقاومة اثر قرار اللجنة المذكورة .

وبعد زيارة وزير الداخلية ، السيد رينيه ، التي سنتعرض لها بعد قليل واثر الإضطرابات التي شهدتها الجزائر خلال 1934 و1935، قرر الفرنسيون توسيع اللجنة المختلطة بإضافة عدد من الجزائريين إليها ، منهم بعض النواب كالدكتور ابن جلول[20] . غير أن حياة هذه اللجنة كانت قصيرة . وقد وجدت أن الأحداث قد تجاوزتها بعد مجيء الجبهة الشعبية وانعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 ، وعودة الروح إلى مشروع فيوليت ، الذي أخذ أسماً جديداً وهو « بلوم - فيوليت»، ولكن سنة 1935 ما زالت تخبىء للجزائريين بعض المفآجات من الفرنسيين .

ففي الثالث من شهر مارس 1935 توجه السيد رينيه وزير الداخلية الفرنسي إلى الجزائر لقضاء أسبوعين فيها يدرس خلالها « حالة الإضطراب » التي تسودها . وقد رافقه في هذه الزيارة الدراسية مساعداه : صاباتي وجوفر ، بالإضافة إلى السيد أوغسطين برنار أستاذ اللغة العربية بالسوربون ونصير الإستعمار ، وقد سبقت هذه الزيارة استعدادات جرت على قدم وساق ، منها استقبال الوفود وعقد الاجتماعات مع مختلف المسؤولين . ويبدو أن السيد رينيه كان مقتنعاً بشيئين تعاني منهما الجزائر عندئذ هما الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية . لكن الشجاعة التي لم تعوزه في الاعتراف بالأولى قد خانته في الثانية . فعند مغادرته مرسيليا أذاع بياناً أعلن فيه أن

---

(19) نفس المصدر ، ص 545 .

(20) (أفريقية الفرنسية) ، أكتوبر 1935 ، ص 597 .

الجزائر تعاني من الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها العالم كله ، ووعد من أجل ذلك بإيجاد حلول ملائمة بإسم الحكومة . ولكن السيد رينيه رفض الإجابة عندما سئل عن الاضطرابات السياسية في الجزائر[21] .

ولعله كان يخشى ردود فعل المعمرين والجزائريين لو عبر على رأيه حول هذه النقطة ، ذلك أن الجزائريين كانوا يتوقعون من هذه الزيارة رفع الضيم الذي أوقعه بهم منشور ميشال وأكدته اللجنة المختلطة ، وكان النواب منهم يأملون من هذه الزيارة دفعة جديدة لمشروع فيوليت الذي كان ما يزال على بساط البحث في البرلمان . أما المعمرون الفرنسيون فقد كانوا يـأملون من هذه الـزيارة القضـاء على شبح الأزمـة الاقتصادية والضرب على « المشوّشين » الجـزائريين دعـاة الوهـابية والشيـوعية في نظرهم . لذلك لا نستغرب أن يرفض رينيه التعليق على السؤال المتعلق بالوضـع السياسي في الجزائر بالإضافة إلى أن ميشال باريس ، نائب ولاية وهران الفرنسي قد أنذر وزير الداخلية « بالأخطار التي تنجم عن مثل هذه الـزيارة بـالنظر إلى الـواقع النفسي الذي تحدثه على السكان المسلمين (الجزائريين) ولا شك أن باريس كان يرهب رينيه ضد طرح أفكار سياسية بين الجزائريين كالوعود بدمج النخبة أو الإعتراف لهم بالحريات المدنية التي يتمتع بها الفرنسيون وما إليها[22] وقد وقف أيضاً السيد كوطولي نائب المعمرين في قسنطينة ، ورفقاؤه موقف المحتجين ضد أية إصلاحات قد يعد بها وزير الداخلية . وأكدوا له جميعاً أن على فرنسا أن تبقى على « الهيمنة الفرنسية » وتحقق خلاص « ممتلكاتنا في أفريقية الشمالية »[23] .

وتحت هذه الضغوط أعلن رينيه أنه ضد إدخال أيـة إصلاحـات جديـدة في الجزائر وهدد من يطالب بها بأقصى العقوبات. فقد أجاب الجزائريين المتطلعين إلى رأيه بأنه يعتقد أن إصلاحات سنة 1919 كانت كريمة جداً وأن طلب المزيد عليها غير مقبول . وأضاف أن فرنسا قد بذلت ما في وسعها وهي غير مستعدة أن تضيف جديداً

---

(21) (التايمز) ، 4 مارس 1935 ، ص 13 .

(22) نفس المصدر ، وأيضاً 9 مارس 1935 ، ص 13 ، أنظر كذلك جان مينو « عن رحلة رينيـه إلى الجزائر » (أفريقية الفرنسية) مارس 1935 ، ص 148 .

(23) نوشي ، ص 76.

إلى إصلاحات عام 1919 . أما عن الجزائر نفسها فقد وجدها « في غاية الجمال والقوة والصحة لكنها مضطربة قليلاً على السطح » وهذا مفهوم . لكن العبارة التي أثارت إعجاب مستمعيه من الكولون وانتزعت تصفيقهم واستحسانهم هي قوله أن فرنسا ستستعمل القوة إذا لزم الأمر للمحافظة على هيمنتها في الجزائر[24] وفي الثلاثين من مارس من نفس العام أصد رينيه قراره المشهور الذي التصق بإسمه وأصبح (كليشيه) الصحافة المعاصرة وحديث الساسة والمعلقين ، وسوط الإدارة الفرنسية الذي تلوح به كل حين لإرهاب الوطنيين والمطالبيْن بالإصلاحات .

يحتوي قرار رينيه على ثلاث مواد . وتنص المادة الأولى منه على ما يلي : « كل شخص ، سواء كان من المستعمرات (الفرنسية) أو من المحميات ، أو من الأجانب المقيمين في الجزائر ، يثير الشغب ، في أي مكان وبأية وسيلة ، ضد السيادة الفرنسية بإحداث الفوضى أو المظاهرات ، أو يقوم بمقاومة إيجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة ستسلط عليه عقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين سجناً ، وبين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك غرامة »[25]هذه إذن نتيجة زيارة رينيه للجزائر. فقد جاءها لدراسة أوضاعها وايجاد الحلول لمشاكلها ورجع منها متهدداً متوعداً للجزائريين ومعجباً مجاملاً لإنجازات المعمرين ، محافظاً على الحالة الراهنة متجاهلاً كل الأصوات والحركات التي كانت تطالب برفع الضيم والحيف ، وتنذر بالعواقب الوخيمة إذا تجاهلتها السلطات . ولم يكتف رينيه بعدم الإهتمام بالرأي العام الجزائري ، بل إنه قد ساعد على قتل مشروع فيوليت الذي كان ما يزال في الأخذ والرد في البرلمان الفرنسي .

وإذا كانت سنة 1933 تشكل عهد المصارعة ضد منشور ميشال ، وسنة 1934 ترمز إلى فترة الإضطرابات المحلية[26] ، ولا سيما حوادث قسنطينة بين المسلمين واليهود ، وسنة 1935 قد اشتهرت بقرار رينيه ، فإن سنة 1936 تعتبر عهد الجبهة

---

(24) نفس المصدر ، 77 .

(25) النص الكامل في نفس المصدر . أنظر أيضاً (التايمز) ، 6 أبريل 1935 ، ص 11 وكذلك جوليان ص 125 ـ 126 .

(26) أنظر فصل التوتر الإجتماعي .

الشعبية . والجبهة الشعبية تعني أشياء كثيرة بالنسبة للجزائريين ، ونحن وإن كنا سندرس نشاط كل منظمة في عهد الجبهة الشعبية فإنه يجدر بنا هنا أن نسجل صورة عامة عما كانت تعنيه لهم . فالجبهة كانت تجمعاً من أحزاب اليسار الفرنسية بل إن نجم شمال أفريقيا كان من بين المساهمين في التجمع الشعبي الذي مهد للجبهة . وقد رأى فيها الجزائريون عهد الخلاص من ربقة القوانين الإستثنائية التي كانت مسلطة عليهم ، ومن الأزمة الاقتصادية التي كانوا يتخبطون فيها ، ومن اللامساواة التي كانت تشكل العمود الفقري في السياسة الفرنسية ، ومن الاستغلال البشع الذي كان المعمرون يقومون به نحوهم . وقد استقبلها شعراؤهم ونوابهم وعلماؤهم وشبابهم ورجال السياسة منهم استقبال فجر بعد ظلمة وصحو بعد غيم ، ولو جمع المرء ما قاله الجزائريون عن الجبهة الشعبية لملأ به مجلداً ضخماً .

وقد وصف المعاصرون مقدار ما وضعه الجزائريون من آمال في الجبهة الشعبية . فالشيخ الإبراهيمي أوضح أن احزاباً كثيرة قامت في فرنسا فلم ير منها الجزائري خيراً ولا رحمة ، بل لم ير منها سوى مضاعفة الإرهاق والاستغلال ، ولكن ظهور الجبهة الشعبية جعل الجزائريين يعلقون عليها آمالاً عراضاً ويضعون فيها ثقتهم حتى ان بعض الناس فسروا ذلك منهم بأنه « اتجاه حقيقي نفساني نحو الإشتراكية المتطرفة أو الشيوعية ، وهو تفسير خاطىء » لأن الجزائريين برهنوا طوال العصور على تمسكهم بدينهم ومبادئهم ، ولكن من طبع الجزائري الشكر على الفضل « عند ظهور مخايله » فعندما قامت الجبهة الشعبية وظهرت بمبادئها الإنسانية وأعلنت على صحفها برنامجها للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي ، ودلت الدلائل على أن وعود الجبهة الشعبية غير وعود ما سبقها من الأحزاب والتجمعات ـ « كان من المعقول أن يكون هوى المسلمين الجزائريين مع الجبهة الشعبية ، ذلك أن هذه الوعود قد صدرت من أحزاب اليسار الفرنسية التي طالما نادت بالاعتراف بحقوق الجزائريين وأهليتهم للحياة الكريمة[27] .

أما السيد فرحات عباس فقد لاحظ أن الجزائريين فرحوا بالجبهة الشعبية وعلقوا عليها آمالهم . فعندما أعلنت الجبهة في فرنسا « طار الجزائريون بالفرحة » حسب

(27) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ، 196 ـ 197 .

تعبيره . ولم يشهد هو وزملاءه النواب وأمثالهم ، الجزائريين وقد أجمعوا على الترحيب بهذه الجبهة ووضعوا فيها كل آمالهم[28] وتحت شعار هذا التحول عقد الجزائريون اجتماعات التأييد ، وأيدوا ، بإستثناء النجم ، مشروع فيوليت الذي تبنته الجبهة ، وعقدوا المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي هو أول تجمع من نوعه في البلاد ، وانطلقت صحافتهم ونواديهم تلهج بالعهد الجديد ، وسنعرف كم كانت خيبتهم مريرة عندما قلبت لهم الجبهة الشعبية ظهر المجن وعادت إلى اضطهادهم بنفس الأسلوب الذي جاءت تستنكره .

فعند الحملة الانتخابية التي ولدت بعدها الجبهة اكثر الاشتراكيون وغيرهم من احزاب اليسار الفرنسي ، الحديث عن المساواة في الحقوق بالنسبة للجزائريين ووعدوهم بالحرية[29] واستنكروا أمام الرأي العام الاستعمار والامبريالية وكل أشكال الإضطهاد والتمييز ، ووقفوا ضد الرأسمالية الكبيرة التي كان على رأسها في الجزائر المعمرون (الكولون) والشركات الإحتكارية . وكان كتاب اليسار الفرنسي قد نشروا الكتب والمقالات عن وضع الجزائريين البائس ودعوا إلى وجوب إحداث تغيير أساسي في العلاقات الفرنسية الجزائرية . ومن ذلك كتاب فيوليت الذي أشرنا إليه ، وكتاب جان ميليا (الوضع البائس للأهالي المسلمين في الجزائر) وكتابات شارل أندري جوليان ، ونحوهم . وفعلا فقد بدأت البشائر تدل على تنفيذ الجبهة لما وعدت به نظرياً . فقد أطلقت سراح المساجين الجزائريين ، وأوقفت جزئياً العمل بقانون الأهالي الاستثنائي ، وطبقت بعض القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين ، مثل العمل بأربعين ساعة في الأسبوع ، ودفع الأجور أيام العطل ، والتنظيم النقابي ، والسماح بتنقل العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر[30] .

وأهم ما طرحته الجبهة الشعبية في سوق السياسة الجزائرية هو إحياء مشروع فيوليت ، وتبني السيد بلوم رئيس الوزراء الفرنسي له ، حتى شاع التعبير عندئذ عن « مشروع بلوم ـ فيوليت » ، وقد سبقت الإشارة إلى أن فيوليت قد دخل وزارة بلوم

(28) فرحات عباس ، الليل الإستعماري ، باريس 1962 ، 128 .
(29) (النيويورك تايمز) 6 ديسمبر 1937 ، ص 9 .
(30) نوشي ، 87 .

بعنوان وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر . وبهذه الصفة استطاع فيوليت أن يجند إلى جانبه رئيس الوزراء نفسه وبعض أصدقائه ، ورغم ما قيل وكتب عن هذا المشروع فهو في الواقع لا يخرج عن تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية . وبدل حديث الفرنسيين عن هذا الدمج بصورة نظرية أراد فيوليت أن يقع الدمج فعلاً عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية والموالية لفرنسا موالاة مطلقة دون مطالبتها بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية كما كان الحال منذ 1865 ، ولو نجح مشروع بلوم ـ فيوليت لأصبح حوالي 21,000 جزائرياً يتمتعون بالجنسية الفرنسية ولهم نفس الحقوق التي للفرنسيين وعليهم بالطبع نفس الواجبات[31] ويقتضي المشروع أيضاً أن تستمر هذه الطريقة تدريجياً كلما توفرت الشروط ، وبذلك تذوب النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي ، ويظل « الأهالي » رعايا فرنسيين عليهم الواجبات (الضرائب ، الجندية ، الخ) لكن ليس لهم أية حقوق .

وعلى أساس الوعود السابقة تجمع الجزائريون لأول مرة في تاريخهم في مؤتمر إسلامي انعقد بالعاصمة بتاريخ 7 يونيو 1936 ، وشاركت فيه تقريباً كل القطاعات الاجتماعية والسياسية الوطنية وهو المؤتمر الذي سنفرد له فصلاً خاصاً . وحسبنا هنا أن نشير إلى أن هذا المؤتمر كان قد انعقد في غمرة الفرح الذي عم جميع الأوساط بتولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، كما علقت عليه آمال كبيرة كانت بدون شك أحلام يقظة كما برهنت الوقائع التي تلته . وقد شعر المتحمسون له أن الجبهة الشعبية قد أعطتهم الضوء الأخضر لهذا التنظيم الذي خيل إليهم أنه فتح لهم عهداً جديداً في العلاقات مع فرنسا، ولعل الذي ضاعف من حماسهم نحو الجبهة هو ما كان يقاسيه الجزائريون قبلها تحت القوانين الإستثنائية . فكأن مجيء الجبهة الشعبية قد شكل عقبة جديدة في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية أو علاقة المستعمر بالمستعمر .

ولكن الأحلام غير الواقع . وإذا كانت الأحلام هي انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري والحماس الشديد له والثقة البعيدة المعلقة على الجبهة الشعبية ، فإن الواقع هو العقيدة الإستعمارية نفسها ، ذلك أن الجزائريين عندئذ كانوا يعيشون تحت سلطة إستعمارية متداعية ولكن ما زال لها أيد تبطش بها وقوانين ترعب بها وممثلون

(31) باربور ، (مدخل) ، ص 222 وكذلك جوليان ، (أفريقية الشمالية) ص 126 .

يتحركون بانتظام كلما حزبهم أمر . ان معمري الجزائر ما كادوا يعرفون عن المداولات التي كانت تجري حول (مشروع بلوم - فيوليت) حتى تحركوا بسرعة معارضين كل تغيير في الواقع الجزائري ، وهو الواقع الذي جعلهم سادة البلاد سياسياً واقتصادياً وثقافياً . فقد تجمع في مدينة الجزائر بتاريخ 14 يناير 1937 حوالي 300 شيخ بلدية فرنسي وصادقوا على لائحة قدموا بها استقالاتهم الجماعية ، وعارضوا فيها المشروع المذكور (باستثناء صوتين) إذْ قالوا صراحة بأن أعداء فرنسا هم المؤيدون له[32] وكان خوف هؤلاء المعمرين يتمثل في ضياع امتيازاتهم بتمتع النخبة الجزائرية بنفس الحقوق التي يتمتعون بها ، ولا سيما حق التمثيل في المجالس المحلية .

غير أن الضغط على الجبهة الشعبية لم يكن عائداً كله إلى العوامل الخارجية (مثلاً موقف المعمرين) ، بل كان يعود أيضاً إلى عامل داخلي وهام ، وهو أن الجبهة قررت عدم تحمل مسؤولية نهاية الامبراطورية الفرنسية على يديها ، فقد كانت مستعدة لتقديم بعض التسهيلات إلى مختلف الاتجاهات الوطنية الناشئة في الامبراطورية ، وللنظر بعطف على آمال الشعوب التي تنشد الحرية وتحاول الخلاص من نير الاستعمار ، ولكنها كانت غير مستعدة ، ولا نقول غير قادرة ، للتخلص نهائياً من روح الهيمنة الاستعمارية . ولعل الوقت لم يتسع أيضاً للجبهة الشعبية : فقد حكمت بضعة أشهر فقط ، وهي مدة لا تكفي حتى لوضع البرامج وسن القوانين والتعرف على مشاكل السلطة ، ومن جهة أخرى هناك فرق بين الوعود وبين تنفيذها ، فمن السهل أن تعد الجبهة الشعبية وهي خارج الحكم ، ولكن من الصعب أن تنفذ ما وعدت به وهي تمسك بزمام السلطة ، وقد يكون تعليق إحدى الصحف الامريكية في محله عندما قالت « أكثر الاشتراكيون والشيوعيون من الحديث ، خلال الحملة الانتخابية ، عن الحرية والمساواة في الحقوق للجزائر . وقد استنكروا الاستعمار . ولكن اليساريين بدأوا عندما تولوا الحكم ، يدركون أهمية المستعمرات الفرنسية . فحكومة بلوم غيرت من وجهة نظرها ، ولم تشأ أن تكون مسؤولة عن تجزئة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية »[33] .

(32) جوليان ، ص 127 ، وباربور ، 222 . وكذلك توينبي ، ص 518 .

(33) (النيويورك تايمز) ، 6 ديسمبر 1937 ، ص 9 .

وقد ظهر تراجع الجبهة الشعبية عن وعودها ومواقفها في عدة أشكال ومناسبات . من ذلك حل حركة نجم إفريقية الشمالية بتاريخ 26 يناير 1937 ، إثر إنعقاد مؤتمر المعمرين المذكور[34] . وعلى أثر استقالة حكومة بلوم خلال مارس 1937 تصعبت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواقفها نحو الجزائريين . من ذلك أن السيد أبو ، وكيل وزارة الداخلية زار الجزائر في ربيع نفس العام وأعلن أن فرنسا ستحتفظ بالجزائر ، وأن فيها كثيراً من الدعاية المضادة لفرنسا ، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات « استثنائية قاسية . . . للقضاء على المشاغبين » كما صرح بأن « الساعة حرجة . . . وأن القضية قضية صلابة وشدة »[35] ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة الجديدة زيادة قواتها العسكرية في الجزائر . ورغم أن لجنة للبحث قد أرسلت من جديد إلى الجزائر لمعاينة الوضع ، فإن رأي السيد أبو هو الذي ساد العلاقات الجزائرية الفرنسية حتى 1939 ، وهو الرأي الذي ينادي باستعمال القوة والصلابة في وجه من سماهم بالمشاغبين[36] .

أما السيد ألبير صارو الذي كان وزير دولة مكلفاً بلجنة تنسيق شؤون إفريقية الشمالية ، فقد أعلن أمام البرلمان الفرنسي أن المشاكل التي كانت فرنسا تعانيها في شمال أفريقية عامة تعود إلى عملاء دولة أجنبية مأجورين بسخاء ليقوموا بخلق المتاعب وضعضعة الإخلاص لفرنسا[37] ولكن إذا كانت الجبهة الشعبية قد اعترفت بمحركي المشاكل الحقيقية وحاولت كسبهم عن طريق الوعود على الأقل ، فإن الحكومة التي ورثتها لم تجد الشجاعة حتى في الاعتراف بمحركي هذه المشاكل ، بل عزتها على لسان الوزير صارو إلى مأجورين لدول أجنبية .

والواقع أن الحكومة الفرنسية الجديدة قد عادت إلى أسلوب ما قبل عهد الجبهة الشعبية في موقفها من الجزائريين ، فالخوف من وجود عملاء أجانب (وهم هنا الوهابيون ـ العلماء ـ الشيوعيون ـ حركة النجم ـ الخ) جعلها تصدر قوانين جديدة

---

(34) عباس ، ص 198 ـ 199 ، ونوشي ، ص 93 .
(35) نوشي ، ص 93 نقلاً عن صحيفة (الماتان) .
(36) عباس ، ص 129 يذكر هذا المصدر أن اللجنة كانت برئاسة النائب المارتينيكي السيد لافروسيير .
(37) (التايمز) ، 2 ديسمبر ، 1937 ، ص 13 .

لاضطهاد حرية الفكر والتعليم في الجزائر وحرية السفر إلى فرنسا . ففي مارس سنة 1938 صدر عن حكومة السيد شوطان قراران يضيقان الخناق بصفة شديدة على المسلمين الجزائريين ، حسب رأي (الشهاب) وهما : إضافة عقوبات ضد كل من يباشر التعليم العربي والديني بدون رخصة في حين امتناع الحكومة عن إعطاء الرخص ، وتضييق حرية السفر إلى فرنسا في وجه العمال باشتراط بطاقة الخدمة العسكرية مع بقية الأوراق الضرورية[38] ولا شك أن هذين القرارين قد أثارا سخط الجزائريين، ولا سيما جمعية العلماء وأنصارها من جهة ، وبعض أعضاء المجالس المالية من جهة أخرى[39].

ولم تكد الحرب الثانية تبدأ حتى صدر قانون جديد بتاريخ 28 أغسطس سنة 1939 يعطي للإدارة الفرنسية بالجزائر الحق في مراقبة جميع المطبوعات ، كما يمنحها حق وقف أو منع جميع المطبوعات . وأصبح على كل من يخرج جريدة أو نحوها أن يحصل على رخصة[40] . ولكن إذا كانت الحرب تبرر مثل هذه الإجراءات فما مبررات إجراءات ميشال ، ورينيه ، وشوطان ؟ وما مبررات حل النجم سنة 1937 واضطهاد قادته وتشريدهم أيدي سبا ؟ وما مبررات التدخل في شؤون المؤتمر الإسلامي باتهام زعمائه بالقتل ونصب المحاكمات لهم وتشويه سمعة العلماء لدى العامة ، والانتصار لخصوم الإصلاح ؟

إن التساؤلات عن مبررات مواقف فرنسا خلال الثلاثينات قد تطول بلا نهاية ، ولعله يكفي أن نذكر هنا أن الضعف الداخلي والخطر الخارجي قد جعل الفرنسيين يفقدون الرؤية البعيدة لمصالحهم في الجزائر . فقد كانت هناك أحداث كبيرة تؤثر على سير الحركة الوطنية الجزائرية خلال الثلاثينات كاستقلال العراق وحوادث السويس ، وصراع الشام مع الفرنسيين ، وأحداث فلسطين ، وتطورات تونس والمغرب ، ونضال الهند وأندونيسيا وغيرهما من البلدان الإسلامية ، ومع ذلك كان الفرنسيون يرفضون الحركة الوطنية الجزائرية ويتجاهلون مطالبها وآمالها ، ويلجأون

---

(38) (الشهاب)، مايو 1938 .

(39) (افريقية الفرنسية) يوليو 1938 ، ص 304 .

(40) نفس المصدر ، أكتوبر ـ نوفمبر 1939 ، 248 .

باستمرار إلى القمع والتهديد والقوة ، طبقاً للمبدأ الذي كانوا يعملون به منذ الاحتلال ، وهو أن العربي لا يخضع إلا للقوة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الحركة الوطنية قد اكتسبت صلابة على مر السنين وعاشت تجارب مختلفة ، ونضجت محاولات الفشل والنجاح ، وانتشر الوعي الوطني لدى مختلف الطبقات . وبرزت على المسرح عناصر جديدة لم تكن واضحة خلال العقود السابقة ، وتشكلت هيئات وأحزاب جديدة ، وحدثت حركة المؤتمر الإسلامي . وكل هذه العوامل الداخلية والخارجية جعلت مواقف ومشاريع فرنسا في الجزائر تبدو خارج الزمن الذي وضعت فيه.

* * *



التوتر الاجتماعي

خلال عقد الثلاثينات عرفت الجزائر توترات اجتماعية وسياسية هامة . وتشهد هذه التوترات، أنه بالرغم من تجربة الاستعمار الطويلة في الجزائر فإن الفرنسيين لم يستطيعوا أن يسيطروا على الموقف ، وأن التيار الوطني كان أقوى من وسائل المقاومة التي استخدموها ضده . وسنحاول في هذا الفصل إبراز بعض التوترات الاجتماعية تاركين الحالة السياسية إلى الفصول التي نعالج فيها الأحزاب والتجمعات الوطنية .

وتؤكد الوثائق المعاصرة أن حالة التوتر التي لم تهدأ منذ الاحتلال قد ازدادت حدة منذ 1930 ، وهي السنة التي احتفل فيها الفرنسيون بذكرى الاحتلال المئوي للجزائر[1] . فمنذ هذا التاريخ بدأ الجزائريون يطبقون مقاطعة البضائع الفرنسية اتباعاً لمذهب غاندي في الهند . وقد دعا أحد الشعراء الجزائريين على صفحات جريدة محلية الى الاستمرار في هذه المقاطعة لأنها في نظره جهاد القرن العشرين الذي يحقق نتائج فعالة بدون مشقة كبيرة[2] . وعلى هذا المنوال أصبح الجزائريون يجاهرون بمشاعرهم الوطنية ويتعصبون لها . وقد اعتاد بعض الكتاب الأوروبيين ، وحتى الجزائريين المعتدلين ، اتهام الوطنيين الثابتين على المبدأ بالتعصب وكره الفرنسيين كجنس ومعاداة الحضارة الغربية . وكان هدفهم من ذلك توهين القوى المقاومة وتفتيت العزائم المتصلبة في الدفاع عن المبادىء الوطنية . ويذكر بعض الكتّاب في هذا الصدد أن أحد الجزائريين أكّد بأنه إذا كان التعصب

---

(1) حول هذه النقطة أنظر الحركة الوطنية الجزائرية ، ط 3 ، الجزائر 1983 .

(2) جوزيف ديبارمي « المظاهرات » في أفريقية الفرنسية (سبتمبر ، 1934) ص 532 نقلاً عن جريدة (النجاح) العربية (6 ديسمبر 1931) .

يعني « حب ديني وجنسي وبلادي فإني إذن من أشد المتعصبين »[3] . وبعد أن أغلقت السلطات الفرنسية مدرسة سيدي بلعباس العربية الحرة وطردت معلمها ، أعلن هذا بجرأة وثقة بأن البعض يلومونني بكوني جزائرياً ، حسناً انني جزائري من آباء جزائريين كانوا منذ أربعة عشر قرناً خداماً أوفياء للجزائر ، كما كانوا المدافعين المخلصين عن الإسلام والعربية[4] .

فما أسباب التوترات التي شهدتها الجزائر خلال الثلاثينات ؟ وما دوافع شعور التحدي الذي تميّز به الجزائري ؟ ان العالم بأسره شهد أزمة اقتصادية صعبة في بداية الفترة المذكورة ، ولكن هل تعود التوترات إلى هذه الأزمة أو إلى أسباب أخرى أيضاً ؟ الواقع أننا سنرى العديد من « التكهنات » في الوثائق المعاصرة ، فبعضها تؤكد أن الأسباب اقتصادية ، وأخرى أنها سياسية ، وثالثة أنها عرقية ؛ وهكذا . فجريدة (النيويورك تايمز) ترى أن الوضع في الجزائر قد أصبح يثير القلق نتيجة تصاعد التيار المعادي للفرنسيين ، غير أنها تستدرك على ذلك بأن السبب لا يعود إلى الوطنية أو العرقية ولكن إلى الوضع الاقتصادي . ومع ذلك لاحظت أن جريدة (ليبرتي) قد نشرت مقالاً بعنوان « هل ستصبح الجزائر فرنسية أو عربية ؟ » ، وهذا المقال كاف في نظر الجريدة الأمريكية للإشارة إلى الاتجاه الذي ستسير فيه الجزائر[5] .

ولكن أحد الفرنسيين المعاصرين يرى أن الشعور الوطني كان وراء تلك التوترات . ويستدل على ذلك بمقاطعة الجزائريين الاحتفالات والمناسبات الفرنسية . فقد ذكر أن أعيان قسنطينة رفضوا خلال 14 يوليو 1933 حضور « العيد الوطني » الفرنسي وأعادوا بطاقات الدعوة ، ومن جهة أخرى انسحب الجزائريون من الجمعيات الرياضية الفرنسية وبدأوا ينافسون الرياضيين الفرنسيين في الملاعب بجمعياتهم الخاصة . وكان المشاهدون الجزائريون يشجعون لاعبيهم بهذه العبارات « إلى الأمام أيها الأخوان ! . . أروهم من نحن ، إننا شعب من ستة ملايين »[6] .

---

(3) أندري نوشي (ميلاد الوطنية الجزائرية) باريس 1962 ، ص 68 .
(4) نفس المصدر .
(5) النيويورك تايمز (6 سبتمبر 1933) ص 15 .
(6) ديبارمي ، « المظاهرات » أفريقية الفرنسية (سبتمبر 1934) ، ص 541 .

ويرى كاتب آخر معاصر أيضاً أن أصل القلق يعود إلى تأثيرات خارجية في ثوب محلي . والتأثير الخارجي في نظر هذا الكاتب ليس مباشراً كما يعتقد الفرنسيون اثر الحرب العالمية ، ولكنه غير مباشر . ولم تعد القضية في نظره قضية الجزائر وحدها ولكن قضية أفريقيا الشمالية بأسرها . ذلك أن حركة الجامعة الإسلامية أو الوهابية الجديدة ، التي يعود إليها في نظره السبب في الشعور المعادي للفرنسيين لا تتردد في قبول المساعدات الأجنبية ، لتدعم نضالها ضد الفرنسيين . وهذه الحركة ليست على اتفاق لا مع الشيوعية ولا مع أي قوة أجنبية ، ولكنها تقبل التأييد مهما كان مصدره ، وهي تخطط على أنها بعد الانتصار على الفرنسيين ستختار حلفاءها . وقد ابتدأ هذا التيار في نظر الكاتب منذ سنوات خلت[7] ، وهو بلا شك يعني العلماء الذين ابتدأوا حركتهم في العشرينات وأسسوا جمعيتهم سنة 1931 .

وعندما نتناول بعد قليل أحداث قسنطينة سنة 1934 سنرى أن بعض الكتاب يعيدون أسبابها وأسباب ما تلاها من تطورات إلى معاداة السامية ، وأحياناً إلى الدين ، وأخرى إلى كره الفرنسيين ، وحسبنا الآن أن نذكر أن الأسباب مختلطة ومتشابكة ، ولعل أبرزها خلال الفترة المدروسة هو اليقظة الثقافية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي أدت في النهاية إلى الشعور بالذات الوطنية واكتسبت صلابة في معاداتها للحكم الفرنسي الذي تغير الزمن ولم يغير هو من أساليبه .

ومهما قيل عن أسباب التوتر الذي ساد الجزائر في الثلاثينات ، فإنها قد عانت كثيراً من سوء الأوضاع الاقتصادية ، حتى أن بعض الكتاب كان عندئذ يتحدث عن « شبح المجاعة » الذي أصبح يهدد السكان[8] وقد لخصت الصحيفة البريطانية (التايمز) أساس عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية ، معتمدة على تقارير السلطات الفرنسية التي تشير إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الفلاحية ، وانهيار سوق الحبوب ، وسقوط قيمة الأجور ، وتعطل المشاريع العامة التي ابتدىء فيها منذ سنة 1921 ، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة[9] .

---

(7) ل . مهندس « الهجوم » أفريقية الفرنسية ، (أكتوبر 1934) ، ص 574 ـ 575 .

(8) الشهاب ـ أغسطس 1932 .

(9) التايمز (لندن) فبراير 1935 ، ص 13 .

وقد تجاوز عدد الجزائريين عندئذ الستة ملايين نسمة ، ومعظمهم كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاكاً صغاراً أو عمالاً فلاحيين لدى المعمرين الفرنسيين والأجانب . ولم تكن مساحة الأرض ولا بدائية الوسائل الفلاحية تسمح للفلاح الجزائري بالقيام بشؤون أسرته . بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة العام الذي كان يعاني منه الفلاحيون أكثر من غيرهم للأسباب المذكورة ، ومن جهة أخرى كان الفلاح غير حر في التصرف في منتوجاته ، لأن الشركات الاحتكارية كانت تشتري منه بثمن بخس وتبيع نفس الإنتاج بأرباح طائلة . وتكاد الوثائق المعاصرة تجمع على أن حالة الخماس (أو العامل الفلاحي بخمس الإنتاج) كانت حالة تعسة . وفي مناطق تربية المواشي عانى الفلاحون من نقص المياه[10] . ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدن من جهة ، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى ، طلباً للعيش وهروباً من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر والإستغلال . ففي سنة 1932 وجه السيد موريس فيوليت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، وحاكم الجزائر سابقاً، رسالة إلى وزير الداخلية يسأله فيها عما بلغه من أن مستخلصي الضرائب الفرنسيين بالجزائر بلغت بهم القسوة إلى درجة أنهم كانوا «يأخذون قهراً من الرجل البرنس الذي يكتسي به » .

وارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي جعل الأمر يزداد سوءاً بالنسبة للجزائريين . ورغم أن الجزائر كانت تتمتع بميزانية خاصة منذ 1900 فإن العجز الذي أصاب هذه الميزانية جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مباشرة ثلاثة ملايير وثلاثمائة مليون فرنك خلال سنة 1932 لسد ذلك العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر . غير أن الميزانية المذكورة كانت تحت تصرف وسلطة المعمرين الفرنسيين الذين طالبوا بها ، لذلك لا نتوقع أن يستفيد الجزائريون من القرض المذكور لأنه بلا شك استعمل في مشاريع لاتهم مباشرة إلا هؤلاء المعمرين . كما أننا لا نستغرب أن نجد مجلة (الشهاب) تأمل أن يوزع القرض توزيعاً عادلاً على كل المشاريع الجزائرية وعلى جميع السكان لا فرق بين أجناسهم وأديانهم . وقد أشارت إلى أن حالة الجزائريين « في وقت هذه الأزمة العصيبة »

(10) أنظر « الجزائر خلال نصف قرن » تقارير سرية أعدتها مصالح الإستخبارات الفرنسية ، يناير 1954 .

أصبحت « أقرب إلى اليأس منها إلى الرجاء ؛ وأن الكثير من أهل البادية والقرى الصغيرة لم يعودوا يتحصلون على ما يسد الرمق ، حتى صار شبح المجاعة الرهيب يهددهم كل صباح وكل مساء ، وطالبت المجلة أيضاً باستخدام العمال الجزائريين في المشاريع المحلية بدل استخدام اليد العاملة الأجنبية من أسبان وطليان وغيرهم[11] .

ولم يكن الوضع الاقتصادي للجزائريين دائماً مثار شفقة ، بل كان أحياناً مثار دعاية واتخاذ مواقف سياسية معينة . ففي سنة 1938 أعلن الحزب الشعبي الفرنسي اليميني أن الجزائريين كانوا ينضمون إلى الحزب الشيوعي بدافع اليأس من تدهور الوضع الاقتصادي . ذلك أن الموظف الجزائري حسب تقرير هذا الحزب كان يأخذ راتباً أقل من راتب الموظف الفرنسي في مثل عمله وطبقته ، وأن العامل الجزائري كان يأخذ أجراً أقل من أجر مثله الفرنسي والأجنبي ، وأن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون دون خبز ، ولا سقف ، بينما تغدق الحكومة الفرنسية المليارات على الروس والبولنديين والرومانيين ، ولاحظ التقرير من جهة أخرى أن الجزائر في حاجة إلى مآت من الأطباء ، ولكن لا يوجد فيها إلا حوالي مائة طبيب فقط ، لأن السلطات الفرنسية لا تمنح المرتبات الكافية ، كما أن المستشفيات والمستوصفات قليلة وفقيرة[12] .

ورغم العجز الكبير في ميزانية الجزائر واستغلال المعمرين للفلاحين (الخماسة) الجزائريين ، وتدهور الأوضاع الإقتصادية ، فإن بعض الكتاب يلومون الفلاحين أنفسهم على مصيرهم أو يلومون الدين الإسلامي ، فبينما يعترف هؤلاء الكتاب بضرورة القضاء على الفقر والبطالة لتوفير الأمن نراهم يذكرون من أسباب المصاعب الاقتصادية زيادة حجم السكان الملحوظ كما يتهمون الجزائريين بالخرافية ، ورجال الدين خاصة بالشعوذة واستعمال الدين كدعاية سياسية ،

---

(11) الشهاب ، أغسطس 1932 ص 429 بالإضافة إلى القرض المذكور حصلت الجزائر من فرنسا أيضاً على قرض خاص بمناطق الجنوب التي كانت تخضع للحكم العسكري ومقدار هذا القرض مائة مليون فرنك . وقد طالبت المجلة أيضاً باستخدام الجزائريين في مشاريع الجنوب .

(12) نفس المصدر نوفمبر 1938 قدم هذا التقرير وصودق عليه أثناء انعقاد مؤتمر الحزب في عاصمة الجزائر خلال العام المذكور .

وتمسكهم بقشور الإسلام لا بلبابه ، وهم يرون أن فكرة التزمت عند المسلمين أكبر عائق في وجه التطور ، وبالإضافة إلى ذلك فانهم يشيرون إلى أن جهل المرأة المسلمة جعلها « حارسة التقاليد » . وبدل أن يدعو هؤلاء إلى تحرير الجزائريين من ربقة الجهل والفقر والمرض والاستعمار دعوا إلى تأييد المرابطين والزوايا التقليدية لأنها في نظرهم عامل استقرار وأمن بدليل مهاجمتها من العناصر المعادية لفرنسا[13] .

ولكن المجتمع الجزائري لم يكن كله من الفلاحين أو عمال الأرض . فقد نمت تدريجياً منذ الحرب العالمية الأولى جماعة العمال الذين هاجروا أصلاً من الريف إلى المدن الجزائرية أو إلى فرنسا . وأصبح هؤلاء العمال هم العمود الفقري لنجم شمال أفريقية وحزب الشعب الجزائري وحتى الحزب الشيوعي . وسندرس نشاطهم في فصل آخر . وبالإضافة إلى العمال هناك الأسر الكبيرة والمرابطون والقواد والباشاغوات ، وشيوخ العرب وما إليهم من الطبقة الثرية التقليدية التي اكتسبت ثروتها إما بالوراثة وإما بموالاتها للفرنسيين . وسنتعرض إليهم فيما بعد . غير أن هناك فئة أخرى يعبر عنها أحياناً بالنخبة وأحياناً بالشبان وتارة بالمثقفين ، وهؤلاء كانوا أصلاً من أبناء الأثرياء ، وقليل منهم من انحدر من أصل فقير ، وقد تلقوا ثقافتهم في المدارس الفرنسية ونموا في أحضان الحضارة الغربية فتأثروا بتصوراتها ومبادئها ووسائلها . وسندرس نشاطهم في فصل النخبة والنواب . وبقي من أصناف المجتمع الجزائري العلماء المصلحون . وقد انحدر معظم هؤلاء من محتد فقير ، وقل منهم من كان ينتسب إلى عائلات ثرية ، وتلقوا ثقافتهم العربية الإسلامية في المدارس القرآنية بوطنهم، ثم تابعوا دراساتهم في المعاهد المجاورة، كالزيتونة والقرويين أو في الأزهر ، وحتى في الحرمين الشريفين ، ثم عادوا إلى وطنهم لينشروا مبادىء الإصلاح واليقظة القومية[14] . وسندرس هؤلاء بالإضافة إلى الحركة الطلابية الناشئة

---

(13) « الجزائر في نصف قرن » .

(14) ادعى أحد الكتاب أن العلماء المصلحين ينتمون إلى الطبقة البورجوازية القديمة ، ورغم أنهم يظهرون ثوريين في المسائل الدينية فإنهم في الواقع محافظون في القضايا الإجتماعية . أنظر « العلماء الجزائريون المصلحون » في المجلة الفرنسية الجديدة عدد 7 ـ 8(يوليو، 1955) ص 331 .

في فصل خاص .

وقبل أن نتناول نشاط كل صنف ومواقفه ومبادئه علينا أن نتابع مجال التوترات التي سادت الجزائر خلال الثلاثينات . والواقع أنه منذ 1932 أخذت الأمور تتضح والمواقف الوطنية تتبلور . ففي فرنسا أعلن النجم المنحل عن برنامجه الثوري الذي يتضمن استقلال الجزائر وتكوين حكومة وطنية[15] . وفي نهاية 1932 قررت جمعية العلماء التي تأسست كما عرفنا سنة 1931 ، أن تخاطب الجماهير مباشرة باستعمال المساجد للوعظ والإرشاد والدعوة إلى الإصلاح الديني والإجتماعي ، بالإضافة إلى تأسيس المدارس العربية الحرة لتعليم اللغة العربية وتاريخ الإسلام ، وانتدبت لذلك أكفأ رجالها وأشدهم حماساً للفكر الإصلاحي ، ومنهم الشيخ الطيب العقبي الذي عينته لعاصمة الجزائر التي ظلت إلى ذلك الحين معقلاً للمعمرين الفرنسيين والسلطة الإدارية الإستعمارية ، والأفكار المعادية للإصلاح من جهة وللعروبة والإسلام من جهة أخرى . ولكن حملة العقبي في الجامع الجديد وفي نادي الترقي على الجهل والخرافات ودعوته إلى الإصلاح بقوة بيانه المؤثر وصراحته النافذة أزعجت السلطة الفرنسية وأثارت المحافظين الجزائريين . وقد تحرك هؤلاء ضد التيار الإصلاحي فكونوا لأنفسهم جمعية سموها (جمعية علماء السنة) . وبالتضامن مع بعض أعضاء المجالس المالية طلبوا من الحكومة الفرنسية اتخاذ إجراءات ضد خصومهم المصلحين بدعوى أن هؤلاء يدعون إلى السياسة تحت لواء الدين . وكانت « السياسة » عندئذ احتكاراً على الفرنسيين . أما الجزائريون ، ولا سيما رجال الدين منهم ، فلا يجوز لهم دخول حرمها لأنه أخطر من الكفر[16] .

وبناء على ذلك قامت السلطات الفرنسية بغلق مدارس العلماء المصلحين في تلمسان ، وسيق ، وسيدي بلعباس ، وطردت معلميها ، كما غلقت أبواب المساجد في وجه دعاة الإصلاح في هذه المناطق ، وفي مدينة الجزائر أيضاً حيث الشيخ الطيب العقبي « الذي كان موقفه المعادي للفرنسيين » ، يهدد بخلق الاضطرابات

---

(15) أنظر ملاحق كتاب (الحركة الوطنية) ، ج2 ، ط 4 .

(16) أنظر « الجزائر » في (أفريقية الفرنسية) أبريل 1933 . ولاشك أن السلطات الفرنسية هي التي أوحت إلى أتباعها باتخاذ هذا الموقف من علماء الإصلاح .

ضد الأمن العام ، كما اتهم العقبي بأنه « داعية وهابي » وقد أثارت هذه الإجراءات موجة من السخط شملت أنحاء البلاد ، كما أدّت إلى قيام المظاهرات العامة المعادية لتدخل السلطات الفرنسية في شؤون الدين . بالإضافة إلى أنها حركت النواب الجزائريين الذين بدأوا سلسلة من الاتصالات برجال فرنسا في باريس ، ففي العاشر من فبراير 1933 استنكر الشيخ ابن باديس إجراء غلق المساجد والمدارس في وجه العلماء في خطبة له في نادي الترقي بالعاصمة . ومن 24 منه إلى الثالث من شهر مارس جرت مظاهرات عنيفة بالعاصمة ضد منع الشيخ العقبي من إلقاء درسه في الجامع الجديد ، وتدخل الحكومة في الشؤون الدينية . وقد استعملت السلطات قوات الشرطة والرماة السينيغاليين ، وقناصة أفريقية ضد المتظاهرين ، واعتقلت كثيراً منهم . ولم تهدأ المظاهرات حتى وعدت السلطات بالسماح للعقبي باستئناف دروسه[17] .

ولكن قرار فبراير بغلق المدارس الحرة والمساجد في وجه العلماء المصلحين لم يثر فقط رجال جمعية العلماء والشعب ، بل أثار أيضاً النواب الجزائريين في مختلف المجالس المحلية . لذلك توجه منهم وفد خلال يونيو 1933 إلى باريس ليشتكوا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر وليحتجوا لدى الحكومة الفرنسية على إجراءات غلق المساجد والمدارس القرآنية . ولكن وزير الداخلية ، السيد شوطان ، رفض استقبال الوفد بدعوى أنه (أي الوفد) غير مختص وليس له مؤهل للقيام بهذه المهمة . فرجع الوفد خائباً ، « خيبة مريرة » زادت الشعب تحمساً لمطالبه[18] ورغم استقبال الوفد في باريس من بعض الفرنسيين العاطفين على الجزائريين الذين كانوا « يعيشون وضعاً سيئاً تحت نير فرنسا العظيمة » واستقباله من الحاكم العام بعد رجوعه إلى الجزائر ، فإن الشعب كان يردد بسخرية عبارة «فاقوا! فاقوا ! »[19] .

وبعد الفشل الذريع الذي لقيه الوفد في باريس عاد إلى الجزائر وقدم استقالته

---

(17) نفس المصدر ، ص 240 .

(18) محمد البشير الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ، ص 195 ـ 196 .

(19) ديبارمي « المظاهرات » (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 539 ـ 540 .

من مهامه . كما دعا جميع الجزائريين العاملين في المجالس المحلية إلى الاستقالة الجماعية احتجاجاً . وقد حدث هذا خلال الثالث من يوليو 1933 عندما قدم حوالي ألف وستمائة شخص استقالتهم في ولاية قسنطينة وحوالي مائة في ولاية الجزائر ، ومثلها في ولاية وهران[20] . وأمام هذا الوضع دعا الحاكم العام السيد كارد ، النواب إلى استرداد استقالتهم واعداً إياهم بعدة إصلاحات منها تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين ، وإعادة النظر في قانون الغابات وتوزيع الإعانات على الفلاحين ، وإعادة فتح المساجد في وجه العلماء المصلحين ، وحرية التعليم ، وإلغاء قرار والي مدينة الجزائر ضد الشيخ العقبي . وهذه الوعود الخلابة جعلت السيد شكيكن الذي تزعم هذه الحركة سنة 1933 يدعو زملاءه إلى سحب استقالتهم لأنه يثق في كلمة الحاكم العام[21] .

وفي هذا الإطار أنشأ الحاكم العام المذكور بتاريخ 24 فبراير 1934 لجنة مهمتها تقديم مقترحات تتعلق بتحسين الأوضاع التي تراها مناسبة لرفع المستوى المادي والمعنوي للسكان الجزائريين . وقد ضمت هذه اللجنة بعض المنتخبين والمعينين تعييناً من السلطة الفرنسية[22] لكن إنشاء هذه اللجنة كان مثار سخط مختلف التيارات الأهلية في الجزائر ، من أقصى اليسار (مثل النجم بفرنسا) إلى اليمين (مثل جماعة المتجنسين) ، وتبرهن توصيات هذه اللجنة على أنها كانت محافظة أكثر من اللازم لأنها منحت السلطات المحلية الفرنسية حق التصرف والتدخل في حرية الصحافة العربية خلافاً للقانون ، وحق غلق المساجد والمدارس القرآنية ، وحق المحافظة على النظام بكل ما تراه من الوسائل . فمن أول شهر مايو إلى التاسع منه عقدت هذه اللجنة جلسة انتهت بالتوصيات التالية :

1 ـ تأييد القرار الإداري بغلق المساجد في وجه الوعاظ غير المرخص لهم ، محافظة على الأمن والنظام .

---

(20) نفس المصدر ، نقلاً عن صحيفة (المرصاد) العربية بتاريخ 25 ـ 8 ـ 1933 .

(21) نفس المصدر ص 540 ـ 541 نقلاً عن (الدبيبش الجيريان) بتاريخ 23 أغسطس 1933 .

(22) أنظر . م . س . « تحسين الأوضاع المادية والمعنوية » (أفريقية الفرنسية ، الملحق) مارس 1934 ، ص 93.

2 ـ رغم أن قانون 29 يوليو سنة 1881 يشمل حرية الصحافة حتى في الجزائر ، فإن الصحافة الأهلية لم تكن قد وجدت عند صدوره ، لذلك فإن على الإدارة أن تتخذ بعض الإجراءات لمراقبة « الصحافة التخريبية » الأهلية وتمنع دخول الصحافة الفرنسية التي تحتوي على مواد مثيرة من الخارج.

3 ـ أما بخصوص التعليم العربي الحر فإن اللجنة قد أوصت باتخاذ إجراءات لمراقبة مؤسساته ما دامت تبث من خلاله الدعاية السياسية[23].

ومن الواضح أن هذه التوصيات تساير اتجاه الإدارة التي سبق لها أن اتخذت الإجراءات المنصوص عليها بدون انتظار توصيات اللجنة المذكورة . ولم تكن التوصيات في الواقع سوى خاتم شمع تختم به الإدارة على تصرفاتها غير القانونية . وكانت اللجنة هي الأداة التي ظنت الإدارة أنها ستسكت بها أصوات المعارضين لتلك الإجراءات . ومع ذلك فإن أصوات المعارضة لم تسكت، بل ازدادت حدة وارتفاعاً . فقد انعقدت اجتماعات الاحتجاج في مختلف أنحاء البلاد . وتلا ذلك « وابل » من البرقيات على السلطات الفرنسية في باريس والجزائر احتجاجاً على الإجراءات والتوصيات المؤيدة لها والمؤمنة عليها . وكان بعض هذه البرقيات معتدلاً ، ولكن بعضها كان ثائراً حتى أن أصحابها نادوا بإرسال وفد آخر إلى باريس للاحتجاج ، مذكرين بفشل وفد السنة السابقة عندما رفض وزير الداخلية استقباله ، وقد وصف هؤلاء لجنة الحاكم العام بأنها « غير مؤهلة » وليس لها « تفويض » شعبي . وأصدرت صحيفة (صوت الأهالي) عدداً خاصاً حملت فيه على هذه اللجنة ووسمتها بالتدخل في شؤون التعليم العربي والوعظ الإسلامي وحرية الصحافة الجزائرية[24] . وظهرت منشورات في العاصمة تدعو الناس إلى وقف كل نشاط وغلق الدكاكين والمؤسسات احتجاجاً على خنق حرية الصحافة الأهلية والتدخل في شؤون التعليم العربي والدين الإسلامي . وقد اشترك الشيوعيون أيضاً في حملة الاحتجاج[25].

---

(23) مهندس « في الجزائر » (أفريقية الفرنسية) يونيو 1934 ، ص 347 .

(24) نفس المصدر ، وتاريخ (صوت الأهالي) 18 مايو 1934 .

(25) نفس المصدر ، نقلاً عن صحيفة (لوهيومانيتي) التي تصدر بباريس بتاريخ 28 مايو 1934 .

أما في قسنطينة ، مبعث الحركة الإصلاحية ، فقد عقد اجتماع كبير لنفس الغرض . ويلاحظ أن النواب في هذه المرة تضامنوا مع المصلحين . فقد ذكر الدكتور ابن جلول رئيس النواب في ولاية قسنطينة بالإهانة التي لحقت بالوفد الجزائري في باريس خلال السنة السابقة واحتج ضد توصيات اللجنة . وقد فرق ابن جلول بين فرنسا في بلادها وفرنسا في الجزائر حيث تنسى في هذه الحالة « المصالح العليا . . من تحرير الشعوب » وشارك قدماء المحاربين الجزائريين في هذا الاجتماع أيضاً وذكروا فرنسا بوعودها التي قطعتها لهم خلال حرب 1914 ، وطالبوا « باحترام حريتنا الدينية ، وزيادة حقوقنا[26] ، وهكذا كانت حادثة التدخل في شؤون الدين واللغة سبباً في توتر شديد أخذ أحياناً درجة العنف . وقد استمر هذا التوتر في الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى حسب أهمية الأحداث التي سنتعرض إليها .

ففي سيدي بلعباس وقعت مظاهرة سنة 1933 شارك فيها العمال العاطلون وأنشدوا خلالها نشيد الأممية . وقد يكون العمال الفرنسيون شاركوا في هذه المظاهرة . ولكن الظاهر أنها كانت هامة حتى إن إحدى الصحف وصفتها بأنها « تكاد تكون أول مظاهرة من هذا النوع في الجزائر[27] » ، وفي نفس السنة حدثت في سيدي بلعباس أيضاً وفي تلمسان ومستغانم وعين تموشنت مظاهرات نادى أصحابها بسقوط فرنسا وحياة هتلر . حتى أن الكاتب جوزيف ديبارمي وصفها بأنها كانت مظاهرات تخفي وراءها كراهية الفرنسيين[28] وقد أكد ديبارمي أن المظاهرات كان في ظاهرها عداء اليهود ولكن في باطنها عداء الفرنسيين . وهذا نفسه هو ما أكده مراسل (النيويورك تايمز) الأمريكية ، السيد ب .ج . فيليب الذي قال بأن الحركة الأهلية في الجزائر كانت من ناحية ضد اليهود ومن ناحية أخرى ضد الفرنسيين[29] .

وكلا الكاتبين كان يشير في الواقع إلى الأحداث التي جرت في قسنطينة خلال

---

(26) ديبارمي (المظاهرات) (أفريقية الفرنسية) ، سبتمبر 1934 ، ص 546 .

(27) التايمز (7 يونيو 1933) ، ص 7 .

(28) ديبارمي (المظاهرات) (أفريقية الفرنسية) ، سبتمبر 1934، ص 341 .

(29) النيويورك تايمز ، 24 فبراير 1935 ، من الكتابات المعاصرة للحادثة أنظر كتيب (حوادث قسنطينة 5 أغسطس 1934) لأنق فالي . بدون تاريخ ، كما ظهرت أخيراً عنها دراستان احداهما للكاتب الفرنسي شارل روبير أجرون والثانية للجزائري محفوظ قداش .

صيف 1934 ،وهي الأحداث التي وصفت بأنها معادية لليهود وضد السامية ، والتي حار في أسبابها المعلقون والمؤرخون ، بعضهم ربطها بأحداث فلسطين ، وآخرون ربطوها بتصاعد الحركة الوطنية وتحديها لكل ما هو فرنسي (وكان يهود الجزائر فرنسيين بالجنسية) ، وذهب آخرون إلى أنها تعود إلى معاداة السامية المنتشرة عندئذ في أوروبا ، وهناك أيضاً من أعادها إلى أسباب اقتصادية . وحوادث قسنطينة كتب عنها الكثير وأخذت حظها من اهتمام الكتاب ، ويهمنا منها هنا كونها حلقة في سلسلة الأحداث التي جرت بالجزائر خلال الثلاثينات والتي سببت توترات في العلاقات بين الجزائر والفرنسيين .

فما هي أحداث قسنطينة ؟ وما أسبابها ونتائجها ؟ إن الروايات كثيرة في هذا الشأن . فقد قيل ان جندياً يهودياً يدعى إيلي خليفة ، جرح شعور المسلمين عندما دخل الجامع الأخضر أثناء صلاة الجمعة الموافقة 3 أغسطس 1934 . وتلا ذلك اضطراب ومشادة لكن بدون ضحايا ، وتدخل الجيش والشرطة لإعادة الأمن والنظام . وانتهى ذلك اليوم بدون أحداث أخرى . وفي اليوم التالي توجه أعيان المسلمين واليهود الى مقر الوالي الفرنسي وعبروا له عن أسفهم لما حدث وتواصوا بضرورة حفظ النظام وتصفية الجو . وكان من المقرر أن يعقد اجتماع يوم الأحد الخامس من أغسطس يخطب فيه الدكتور ابن جلول ، وانعقد الاجتماع فعلاً وانتظر الناس ابن جلول ولكنه لم يحضر . وبدأت الإشاعات ، منها أن اليهود قتلوه . وفي نفس الوقت قتل أحد الجزائريين في قلب المدينة برصاصة، أطلقها عليه يهودي من منزله في حي اليهود . وهذه التطورات أدت إلى قيام المسلمين بمظاهرة شارك فيها أكثر من عشرة آلاف واصطدموا فيها مع يهود المدينة . فكانت النتيجة قتل 23 يهودياً وأربعة جزائريين ، وأسر عدد كبير بالإضافة الى جرح العشرات من الطرفين وإتلاف عدة ملايين قدرها بعضهم بخمسين مليون فرنك[30] .

بعض الكتاب حمل الجزائريين مسؤولية ما حدث ، واتهمهم بالوحشية ، ويعود ذلك في نظره الى التنافس القديم بين المسلمين واليهود ، وإلى السخط من الوضع

---

(30) نوشي ، ص 74 ـ 75 والنيويورك تايمز ، 24 فبراير 1935 ، وديبارمي، (المظاهرات) في أفريقية الفرنسية ، سبتمبر 1934 ، ص 547 .

الاقتصادي ، كما يعود إلى حسد المسلمين اليهود في قدرتهم التجارية[31] وأعلنت الاتحادية الإسرائيلية في المغرب بأن حادثة قسنطينة « قد نظمت مسبقاً تنظيماً دقيقاً »[32] وأكد كاتب آخر الإعداد المسبق للحادثة فقال أن الجزائريين المسلمين كانوا قد احتلوا الطرق ونشروا فيما بينهم « كلمة السر » وروجوا أخباراً خيالية في المدن المجاورة حتى وصلت المغرب الأقصى وأنهم أعلنوا الجهاد. وأضاف هذا الكاتب أن السيد زناتي مدير جريدة (صوت الأهالي) قد أشرف على اجتماع في (نادي الاتحاد الإسلامي) بقسنطينة قبل الاجتماع العام الذي كان مقرراً يوم الأحد ، 5 أغسطس . وقد دعا السيد زناتي عندئذ إلى تحرير الجزائر الكامل[33] أما السيد ديبارمي فقد حمل الحركة الاصلاحية مسؤولية ما حدث . فقد قال أن العلماء وأتباعهم كانوا مسؤولين عن « هذه النكبة » وأنهم كانوا قد أعدوا لها منذ سنتين سابقتين . واستدل على ذلك بأن « النكبة » ، كما يسميها قد حدثت في مدينة قسنطينة بالذات مبعث الحركة الإصلاحية[34] وهناك كاتب آخر حمل النخبة الوطنية والنواب والأعيان الجزائريين ما حدث في قسنطينة لأنهم منذ مدة طويلة كانوا ينازعون السلطات المحلية حق تمثيل الجزائريين في المجالس النيابية ، وأنهم كانوا يستغلون جهل الفلاحين وإثارتهم ضد الفرنسيين[35] .

ومهما يكن الأمر فإن ممثلي الرأي العام الجزائري في قسنطينة قد تدخلوا لوقف موجة العداء وعبروا عن أسفهم لما حدث . ولا يوجد في خطبهم ولا في كتاباتهم الصحفية ما يدل على أنهم كانوا يدعون إلى حركة انتقامية أو إلى إثارة مواطنيهم ضد اليهود الفرنسيين ، حقاً إن تجنيس اليهود سنة 1871 قد أثار بعض الحساسية بين الطائفتين لأنه جعل يهود الجزائر الذين كانوا من قبل مستضعفين ، مساوين للفرنسيين في الحقوق والواجبات ، بينما ظل الجزائريون على دينهم مستضعفين ليس لهم حقوق الفرنسيين . وتثبت إحدى الوثائق التي تعود إلى سنة 1871 ان أعيان

---

(31) التايمز ، 8 أغسطس 1934 ، ص 15 .

(32) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 520 ـ 522 .

(33) ديبارمي (المظاهرات) ـ أفريقية الفرنسية ـ سبتمبر 1934 ، ص 547 .

(34) نفس المصدر .

(35) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934، ص 542 .

قسنطينة ، ومنهم جد الشيخ ابن باديس رأس الحركة الإصلاحية ، وجد ابن جلول زعيم النواب عندئذ ، قد أعلنوا عدم اعتراضهم على تجنيس اليهود الجزائريين بقرار كريميو المعروف[36] .

وهناك من حمل السلطات الفرنسية مسؤولية ما حدث . فلو أن هذه تدخلت في الوقت المناسب ولم يكن لها هدف وراء ما جرى لما تطورت الأمور على ذلك الشكل . وكان السيد ميو ، مدير الشؤون الأهلية قد أعلن عند توليه ، أن النظام الذي يتبناه هو « قبل كل شيء أمر يهم الشرطة والأمن » . لذلك ألقى نجم شمال أفريقية التبعة على عاتق السلطات الفرنسية لأنها أهملت الأمور لكي تبرر تدخلها ضد ما كانت تسميه « بالخطر الجزائري » . وكذلك وقف فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في قسنطينة فقد ألقى المسؤولية على الإدارة الفرنسية أيضاً . ونفس الرأي أبداه السيد زناتي صاحب جريدة (صوت الأهالي)[37] وبعد أن لام السيد مهندس السلطات الفرنسية في الجزائر أيضاً على ما حدث قال أن رخاوة موقف البرلمانيين الفرنسيين في باريس ومناقشاتهم السياسية ومناوراتهم قد شجعت الجزائريين على ما حدث في قسنطينة[38] .

وتبادلت الأحزاب والصحف الفرنسية المتعارضة التهم في مسؤولية حوادث قسنطينة ، فبينما لامت (جورنال دي ديبا) الشيوعيين لأن صحيفتهم (لوهيو مانيتي) قد لامت التوسع الفرنسي ، نرى صحيفة (البوبلير) الاشتراكية تنفي التهم عن الشيوعيين وتحملها الفاشيستيين الذين كانوا في نظرها مسؤولين على المظاهرات ، ولا سيما منظمة (أكسيون فرانسيز) ومنظمة (كروادي فو) اليمينيتين اللتين تثيران الجزائريين بدعايتهما[39] .

والحديث عن الفاشيستية يؤدي الى الحديث عن آثار هتلر في الموضوع. ذلك أن الصحافة الفرنسية في الجزائر أشارت إلى أصابع الألمان أيضاً . فمنذ 27 مايو

---

(36) نشرت هذه الوثيقة مجلة (أفريقية الفرنسية) نوفمبر 1937 ، ص 683 والوثيقة مؤرخة في 20 يونيو 1871 .

(37) نوشي ، ص 75 ـ 76 .

(38) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 524 ـ 525 .

(39) النيويورك تايمز ، 8 أغسطس 1934 ، ص 4 وكذلك 9 أغسطس 1934 ، ص 11 .

1933 لفتت صحيفة (الديبيش الجيريان) أنظار المسؤولين إلى آثار « الهتلرية في الجزائر » وفي نهاية يوليو سنة 1934 ، أي قبل أحداث قسنطينة بأيام قليلة ، كانت في قسنطينة فرقة مسرحية ألمانية ، وأن مظاهرات جرت في الأحياء الشعبية آنئذ حمل أصحابها الصليب المعقوف ونادوا بحياة هتلر . وقد أكدت هذه العلاقة بين أحداث قسنطينة المعادية لليهود وبين الدعاية الألمانية ، صحيفتان أخريان إحداهما تصدر بآفسيينة (التلغراف) والثانية في مدريد[40] (الهيرالدو).

ومن الغريب أن المصادر التي أشارت إلى ربط ما حدث في قسنطينة بالقضية العربية العامة قليلة ، فمراسل النيويورك تايمز مثلاً أشار إلى أن القومية العربية تعتبر إحدى العوامل التي أدت إلى ذلك . فالجزائريون كانوا ساخطين على « المحتل » وكانوا يعيشون في فقر مدقع[41] . بينما أشار عدد من الكتّاب إلى العامل الاقتصادي ، كما أكّد آخرون على العامل الديني وروح التعصب[42].

ومهما كانت الأسباب فإن السلطات الفرنسية قد أعلنت حالة الطوارىء في المدينة وأوقفت حركة المرور ابتداء من الثامنة ليلاً ، وأغلقت مقاهي الجزائريين في المدينة وضواحيها ، وبالإضافة إلى حامية قسنطينة العسكرية وشرطتها ، فإن السلطات استقدمت الرماة السينيغاليين من سكيكدة لتدعيم القوات العسكرية في المدينة سيما الرماة وجنود الزواف . وأرسلت سلطات مدينة الجزائر فيلقاً من الرماة أيضاً بالإضافة إلى فرقة من اللفيف الأجنبي ، وفرقة من الدرك . وهكذا غصت المدينة بالقوات العسكرية التي تمركزت في كل شارع . وقد أرسل مورينو ، نائب رئيس بلدية قسنطينة ، طلبات مستعجلة إلى الحاكم العام تشتمل على ما يلي : استنفار جميع الفرنسيين لحمل السلاح في حالة تفاقم الوضع ، ويسري هذا الاستنفار على كل قادر على حمل السلاح بما في ذلك البالغون ستين سنة ، إرسال خمسمائة طيارة عسكرية من فرنسا إلى الجزائر . وليس غريباً بعد هذا أن يقارن أحد

---

(40) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) ديسمبر 1934 ، ص : 700 ـ 707 .

(41) هـ . ل . ماثيوز (النيويورك تايمز) 12 أغسطس 1934 .

(42) أنظر بهذا الصدد مقالة السيدة أنيتة برينر مراسلة (النيويورك تايمز) 12 أغسطس 1934 ، فقد لخصت فيها أهم الدوافع وفي نظرها أن الحادثة لم تكن منعزلة وأن السخط قديم لدى الجزائريين .

الكتّاب ما جرى في قسنطينة عام 1934 بما جرى فيها عام 1837 تاريخ احتلالها عنوة من طرف الفرنسيين[43] . ولا شك أن اقتراب الذكرى المئوية لاحتلال قسنطينة جعله يعقد هذه المقارنة ، ولا شك أيضاً أنه لم يكن وحده في تذكر هذه المناسبة .

ورغم تدخل القوات العسكرية الفرنسية فإن الحوادث قد انتشرت من قسنطينة إلى غيرها من المدن المجاورة مثل عين البيضاء ، وتبسة ، والحامة ، وغيرها ، كما أرسلت الصحافة العالمية مراسليها لتغطية « الأحداث » . ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى حدثت اضطرابات خطيرة في سطيف ومستغانم والجزائر ووهران وسيدي بلعباس . . ففي الأول من فبراير سنة 1935 حدثت مظاهرة في سطيف اشترك فيها المدنيون والجنود الجزائريون الذين كانوا في الجيش الفرنسي والذين خرجوا من ثكناتهم رغم معارضة ضباطهم . وذكرت الصحافة عندئذ أن المتظاهرين كانوا يهتفون بحياة ابن جلول وحياة هتلر . وقد عاقبت السلطات الفرنسية عدداً من الجنود الجزائريين قدرت بعضهم بأربعة عشر جندياً . ونادت الصحافة الفرنسية ونواب الجزائر الفرنسيون باستبدال الجنود الجزائريين بجنود من السينغال .

إن أحداث سطيف فاقت ، كما كتبت إحدى الصحف ، أحداث قسنطينة لأن الجنود شاركوا فيها المدنيين . وقد ربطها بعضهم بحوادث قسنطينة من كونها كانت أيضاً معادية لليهود . ومهما يكن الأمر فإن المتظاهرين قد احتلوا مركز الشرطة بالمدينة ، وعاقوا تقدم قوات الأمن ، ولولا إرسال قوات النجدة لظلّت المدينة في أيدي المتظاهرين . وفي الأخير احتلت المدينة عسكرياً وأعلنت فيها حالت الطوارىء وكانت النتيجة أكثر من ثلاثة أشخاص قتلى من الجانبين وجرح خمسة واعتقال عدد غير معروف . وتشير التقارير إلى أن السبب في هذه المظاهرات يعود إلى أن أحد الجنود الجزائريين كان يكثر من شرب الخمر في إحدى المقاهي فتقدم منه شرطي فرنسي لإلقاء القبض عليه فحاول الجندي طعنه بسكين فما كان من الشرطي إلاّ أن أطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً . وتذهب رواية أخرى إلى أن السبب لم يكن كثرة الشرب ولكن مشاجرة حدثت بين بعض الجنود الجزائريين فجاء الشرطي لفك المشاجرة التي انتهت كما انتهت الرواية السابقة . ولكن تقارير أخرى تعطي

(43) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 521 ـ 523 .

لمظاهرات سطيف طابعاً عنصرياً شبيهاً بذلك الذي كان في قسنطينة[44] والواقع أن أحداث سطيف كأحداث قسنطينة كانت سياسية في تطورها وأهدافها، رغم أن سببها المباشر قد يكون غير سياسي ، فالجزائريون في منتصف الثلاثينات كانوا واعين لوجودهم السياسي ومدركين طريق حريتهم عن طريق الأحزاب والمنظمات الإصلاحية والصحافة الوطنية . ولكن الفرنسيين اعتادوا أن يفسروا تصرفات الجزائريين تفسيراً غير سياسي في مختلف المناسبات .

وخلال نفس الشهر (فبراير 1935) حدثت أيضاً اضطرابات « خطيرة » في الجزائر ومستغانم . ففي الأولى جرت مظاهرات عنيفة في الميناء والشوارع قام بها عمّال الموانىء احتجاجاً على البطالة . وقد اشترك فيها على الأقل ثلاثة آلاف شخص . أما في مستغانم فقد جرت أيضاً مظاهرات ضد البطالة سادها الاضطراب والفوضى وجرح خلالها رئيس البلدية ونائب الوالي وعقيد فرنسي . وصادفت هذه الاضطرابات في المدينتين زيارة وزير الداخلية الفرنسي السيد رينيه ، الذي كان قادماً لتفقد الأوضاع ومقابلة السيد ابن جلول الذي رفضه من قبل في باريس . ومن بين الأسباب الأخرى التي ساعدت على تفاقم الاضطرابات ، ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الضرائب ، والاقتراح بسحب الجنود الجزائريين وتعويضهم بجنود سينيغاليين[45] أما الاضطرابات التي حدثت في مدينة وهران وسيدي بلعباس فالظاهر أنها كانت بين الفرنسيين أنفسهم . ففي التاسع من أغسطس سنة 1935 جرت مشادات بين اليهود والأوروبيين . وحدث نفس الشيء في وهران ولكن بين الشيوعيين واليمينيين من الفرنسيين . ولا شك أن بعض الجزائريين قد اشتركوا في هذه الاضطرابات ، ولكن المحرضين عليها كانوا فرنسيين[46] .

ان الأحداث التي عرفتها الجزائر بين 1930 و 1935 قد جعلت بعض الفرنسيين لا يصدق أن الجزائريين الذين كانوا في نظره هادئين وموالين لفرنسا سنة

---

(44) حول هذا الموضوع أنظر (النيويورك تايمز) 3 ، 4 فبراير 1935 وكذلك (التايمز) اللندنية ، 4 فبراير ، 1935 ص 11 .

(45) أنظر (النيويورك تايمز) 27 فبراير 1935 ، ص 13 ، و (التايمز) 27 فبراير 1935 ، ص 14 .

(46) (التايمز) 9 أغسطس 1935 ، ص 9 ، و (النيويورك تايمز) 11 أغسطس 1935 ، ص 21 .

1930 يصبحون بعد خمس سنوات يشكلون خطراً داهماً . وقد رأى هذا الكاتب أن الجزائر لم تعرف مثل هذه « الساعة الحرجة » (يعني سنة 1935) منذ ثورة عين التوتة سنة 1915 وماكماهون سنة 1916 . ورغم أن الكاتب عزا هذا الخطر إلى الأزمة الاقتصادية وأحداث الشرق العربي والتعصب الديني فإن الجيش وحده في نظره هو الذي يستطيع أن يضع حداً لذلك الوضع . أما السلطات المدنية الفرنسية في الجزائر فقد عجزت في نظره على وقف التيار[47] .

ومنذ تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936 عرفت الجزائر تطورات واضطرابات أخرى استمرت آثارها في الواقع إلى سنة 1939 . من أبرز ذلك انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري . ثم تدخل السلطات الفرنسية لتفتيت الجبهة الوطنية بشتى الوسائل . وكانت الاضطرابات التي جرت في العاصمة ووهران وسيدي بلعباس وقسنطينة لا تخرج عن الصدام بين اليمين واليسار سواء بين الجزائريين أو بين الفرنسيين . ومن بين هذه الاضطرابات ما جرى سنة 1937 بين أعضاء حزب الشعب الجزائري والشرطة الفرنسية في العاصمة . فقد تجمع الجزائريون قرب الجامع الكبير للاجتماع لكن الوالي منعهم فهاجموا الشرطة التي أرسلت لتفريقهم مما نتج عنه حوالي خمسين جريحاً[48] . وسنعرض في أحد الفصول إلى موقف الإدارة الفرنسية من التوترات الجزائرية .

وحسبنا هنا أن نختم بحادثة أثارت كثيراً من التوتر وكثيراً من التعاليق في حياة الجزائر في نهاية عقد الثلاثينات ، ونعني بها اغتيال المفتي محمود كحول المعروف بابن دالي ، وما تلاها من عواقب . ففي قمة نجاح المؤتمر الإسلامي الجزائري في صيف سنة 1936 اغتال شخص يدعى عكاشة ، المفتي المذكور ، كما زعمت المصادر الفرنسية عندئذ . وكان يمكن أن تنتهي الحادثة عند ذلك الحد ، ولكن الأمور تطورت وأخذت منعطفاً سياسياً . فالمفتي كحول كان من المعارضين لحركة المؤتمر والموالين المخلصين لفرنسا في ظاهر الأمر . وقد ادّعى عكاشة القاتل أن الذي حرضه على فعله هو الشيخ الطيب العقبي الرجل الثاني في جمعية العلماء

---

(47) (أفريقية الفرنسية) فبراير 1935 ، ص 69 ـ 71 .

(48) (التايمز) 25 سبتمبر 1937 ، ص 12 .

ومروض مدينة الجزائر كما كانوا يسمونه . فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن اعتقلت العقبي أيضاً ومعه أحد أنصار الجمعية المذكورة وهو السيد عباس التركي . وفي اعتقال العقبي قضاء على شخصه وسمعته وبالتالي على نشاطه (أو هكذا تصورت الإدارة ومن وراء ذلك تشويه سمعة الجمعية والإساءة إلى الحركة الإصلاحية ،وزعزعة حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري التي لعب فيها العقبي دوراً بارزاً.

وتفاصيل هذه الحادثة قد نعرضها في الحديث عن العلماء ولكن ما أردناه هنا هو أن القضية ظلت بدون حل حتى شهر جوان (يونيو 1939) ، أي قبل بضعة أسابيع فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية . وأثناء هذه المحاكمة التي هي الثانية من نوعها لنفس الأشخاص حضر خلق كثير وأخذت الحكومة الفرنسية كل الاحتياطات فأحضرت إلى المحكمة ثلاث فرق من الحرس المتجول وفرقتين من جنود الزواف ومائتي شرطي ، « وجلبت المحاكمة انتباهاً شديداً : لأنه لا أحد حتى الآن استطاع أن يحدد لها دافعاً مناسباً »[49] ، وأخيراً انتهت المحاكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة لشخصين والسجن عشرين سنة لشخص واحد ، وإطلاق سراح الشيخ العقبي وزميله لعدم وجود أدلة ضدهما.

ان هذه المحاكمة ، وإن انتهت بإطلاق سراح العقبي قد نجحت في الواقع في القضاء عليه ، ذلك أنه عندما اجتمعت جمعية العلماء للتداول في النقطة المطروحة عندئذ على جدول الأعمال ، وهي الموقف من تأييد فرنسا في الحرب كانت الأغلبية مع الشيخ ابن باديس الذي اختار الصمت . أما العقبي فلم ير رأي اخوانه ، فاختار الخروج من إدارة الجمعية حفاظاً لها ، مقدماً نفسه كبش الفداء .

لقد انتهى عقد الثلاثينات والتوتر على أشده بين الجزائريين والفرنسيين . فالحكومات الفرنسية المتعددة كانت منشغلة بالمشاكل الداخلية والقضايا الدولية ولم توجد حكومة واحدة قوية استطاعت أن تنفذ إلى صميم المشكل الجزائري ، فالمشاريع كثيرة وأهمها مشروع فيوليت ، والتهديدات كثيرة أيضاً ، والوعود كانت بلا حساب ، ووسط ظلام الاضطهاد المتواصل برزت الجبهة الشعبية فعلق عليها الجزائريون آمالاً أكثر من الواقع ، ولذلك لم تحقق لهم أي شيء مما كانوا يطمحون

---

(49) نفس المصدر ، 21 ، 30 يونيو 1939 ، ص 15 .

فيه وعاملتهم في النهاية كما عاملتهم بقية الحكومات الفرنسيـة لأن أساس النـظرة الاستعمارية واحد.

وهكذا دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية وزعماء الجزائر في السجون وآمال الشعب اختفت في السراب ، ووضع الجزائريين الاقتصادي كان يسير من سيء إلى أسوأ ، واللقاء النفسي بين المجموعة الجزائرية والمجموعة الفرنسية أبعد ما يكون عن التحقيق .

* * *

الفصل الثالث

جماعة النخبة وهيئة النواب

سبق أن تناولنا نشأة وتطور ومعنى النخبة الجزائرية إلى سنة 1930 ، والمطلب الرئيسي ، وهو المساواة في الحقوق مع الفرنسيين ، ظل الشغل الشاغل للنخبة أيضاً خلال الثلاثينات. غير أن نهاية الثلاثينات قد شهدتْ تحولاً لدى النخبة، بعد اليأس من وعود فرنسا ، على يد فرحات عباس وأنصاره . وكما كان هناك نوعان من النخبة قبل 1930 ، النخبة التي تربط مصير الجزائر بفرنسا والنخبة التي تربطه بالعالم العربي الإسلامي (المصلحون من العلماء) فكذلك كان هناك نخبتان بعد 1930 : تلك التي تعلقت بمبدأ المساواة مع الفرنسيين كما وضعه مشـروع فيوليت ، وتلك التي تعلقت بمبدأ العروبة والإسلام كما وضعته جمعية العلماء (الإسلام ديني ، العربية لغتي ، الجـزائر وطني) . أمـا النجم وخلفه حـزب الشعب وكذلـك الشيـوعيـون فقاعدتهم كما عرفنا ، كانت جماهير العمال سواء في الجزائر أو فرنسا . وكان من أعضاء النخبة المستغربة نواب ومدرسون وأصحاب مهن حرة وصحافيون وموظفون في مختلف القطاعات . ولكن النواب لم يكونوا كلهم من النخبة . بـالعكس فقد كانت هناك مجموعة من النواب « التقليديين » من أصحاب العائلات الكبيرة والتجارة والأرض وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي . . . الخ ، وهؤلاء هم الذين كانت فرنسا قد مكنت لهم في المال والجاه ، وفي مقابل ذلك خدموها بالنفس والنفيس . وسنرى أن المعركة كانت حامية أحياناً حتى بين النخبة والنواب التقليديين .

وإذا كانت نخبة العقد الأول من هذا القرن برزت أثناء النقاش الذي صحب قرار التجنيد الإجباري ، وإذا كانت نخبة العشرينات قد انتعشت بإصلاحات 1919 وحركة الأمير خالد ، فإن نخبة الثلاثينات قد تعلقت بأذيال مشروع فيوليت والتفت حوله ووضعت فيه كل آمالها وكأنه كان بالنسبة إليها هدية من السماء إلى الأرض. وقد تكللت جهود النخبة والنواب بانعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وتوجه الوفود

منهم إلى باريس. ولذلك كانت خيبة آمالهم مريرة عندما فشل المشروع[1] وتعلموا بالطريقة الصعبة أنهم كانوا يجرون وراء سراب بقيعة حسبوه ماء وما هو بالماء . وخلافاً لنخبة العقد الأول فإن نخبة عقد الثلاثينات استطاعت أن تكسب إلى جانبها العلماء أو النخبة التقليدية (الإصلاحية) ولا سيما أثناء المؤتمر الإسلامي[2] وبالإضافة إلى ذلك فإن النخبة ـ ومعها بعض النواب ـ لم تستطع أن تكون حزباً سياسياً أو حتى جمعية في مستوى العلماء، ولم تكن كتلة أو وحدة النواب سوى تجمع مرتخ غير متماسك . ومن ثم لم يكن في مقدوره أن يكون رأياً عاماً في البلاد . وهكذا كانت جماعة النخبة والنواب خلال الثلاثينات عبارة عن تيار عام ليس له تنظيم قوي يعتمد عليه ولا صوت زعيم ينطق باسمه .

وأخطر شيء كان يواجه هذه الجماعة حينئذ هو الضياع والخضوع للتأثيرات الخارجية ، ومن ثمة فقدان سلاح المبادرة . وقد صدق من قال ان هذه الجماعة قد رفضها المجتمع الفرنسي وخيب آمالها مشروع فيوليت، وهي توجد وسط محيط من الأهالي ، ملعونة من العلماء كمجموعة من الملحدين والكفرة[3] . وكان الحبل الرقيق الوحيد الذي يمسكهم إلى الحضارة العربية الإسلامية هو الدين بمفهومه التقليدي . ولذلك حاولوا ، طيلة عقود ، مقاومة المغريات التي تعدهم وتمنيهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية لو تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد قال أحدهم « ان روح الكتاب الفرنسيين قد قدمت لنا التفسير العلمي والعقلي لتراثنا الذي تلقيناه عن الآباء والتقاليد ومع ذلك فإن الاسلام قد ظل يمثل إيماننا الخالص والعقيدة التي تعطي معنى لحياتنا . فالإسلام هو وطننا الروحي[4] .

وهذا التأرجح بين الإسلام وفرنسا هو الميزة الواضحة لدى هذه الجماعة. فقد كتب أحدهم وهو السيد محمد كسوس سنة 1931 ، بأن احتفال فرنسا المئوي كان مهيناً. ولكنه لم يقترح الثورة ولا المناداة بالاستقلال ولا حتى المعاملة الإنسانية، بل

---

(1) أرون ، ص 63 .

(2) من المعروف أن ذلك مجرد تحالف مؤقت لأن العلماء كانوا كثيري النقد للنخبة كما سنرى .

(3) جوليان ، ص 128 .

(4) أرون ، ص 67 .

اعترف «بأن جيلنا فرنسي فكرياً، رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته، ومع ذلك فإنه لا يتصور أي شكل سياسي غير الشكل الذي تمثله فرنسا »[5] وسنرى هذا التذبذب بين فرنسا والإسلام عند فرحات عباس أيضاً . وحتى تلك النخبة التي اختارت التجنس بالجنسية الفرنسية (التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية) لم تجد لها مكاناً بسهولة بين الفرنسيين ، فقد روى السيد الفاسي الذي طلب الجنسية الفرنسية ، الصعوبة التي واجهها عندئذ . ذلك أن الموظف الفرنسي أجابه هكذا : « كيف ! أنت من الأهالي، ألا يكفيك ذلك ؟ وهل تعتقد أنه لا يوجد فرنسيون كفاية بدونك »[6] .

ومنزلة البين بين هذه التي يمثلها جماعة النخبة والنواب جعلتهم أيضاً يقفون موقفاً وسطاً في القضايا العامة ويحاولون ترضية الطرفين أحياناً والثورة عليهما معاً أحياناً أخرى ـ فهم مرة يهاجمون الكولون (المعمرين) ويمدحون فرنسا، وأخرى يذمون تعصب المسلمين ويشيدون بالتسامح الأوروبي ، ثالثاً نجدهم يدافعون عن الإسلام وحضارته وينقمون على العناصر الفرنسية التي تثبط من آمالهم وتقف بينهم وبين التحرر عن طريق نيل الحقوق . فهذا السيد ابن الحاج رئيس (نادي الإخاء) يعلن في مدينة الجزائر سنة 1933 في خطبة الافتتاح أن النادي مفتوح لكل من يريد أن يعمل «في سلام واتفاق وإخاء ـ ذلك الإخاء الذي يجب أن يوحد كل أبناء فرنسا »[7].

وأضاف ابن الحاج « أننا جميعاً قبل كل شيء فرنسيون . فوطننا هو فرنسا ، والعلم الذي نعيش تحته هو العلم المثلث » (مهاجماً بذلك رجال الإصلاح الذين اتهمهم بالتعصب والعداء)، وكان ابن الحاج مدرساً وهو يمثل هذا النوع من النخبة التي لا ترى الضوء خارج الإطار الفرنسي . ومن الغريب أنه كان يخاطب حوالي 750 من رجال الدين الموظفين لدى فرنسا عندما تكلم اليهم بالفرنسية هكذا « إن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية ام لا ، وسواء كانوا متعلمين أم أميين . . . فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي هي ولا يمكن أن تكون سوى

(5) نوشي ، ص 63 ـ 64 نقلا عن (كتاب كسوس : الحقيقة عن حالة القلق الجزائري) .
(6) جوليان ، ص 31 نقلاً عن الفاسي (مذكرات معلم جزائري من أصل أهلي) سنة 1931 .
(7) ديبارمي « بيانان » (افريقية الفرنسية) ، ديسمبر ، 1933 ، ص 782 .

فرنسية » ، وهذه الفكرة تذكر برأي السيد فرحات عباس حين نفى وجود أمّة جزائرية في التاريخ ، الذي سنتعرض له ، وسنعرف أن ابن الحاج أصبح من زعماء النخبة أثناء المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وذهب ضمن الوفد إلى باريس . وبعد أن حذر مستمعيه بأن لا يستمعوا إلى الدعاية الشفوية أو المكتوبة عن « الوطنية الدينية أو القومية الإسلامية » لأنه لم يسمع قط « بالقومية الكاثوليكية أو البروتستانتية أو غيرهما » ، طلب منهم أن يعملوا بتضامن وتآخ مع الذين يعيشون معهم (مثلاً المعمرين) وأن لا يعملوا للعيش مع أولئك المسلمين البعيدين عنهم . وختم خطابه بضرورة التعليم بالفرنسية لأنه الأداة الوحيدة للحياة العصرية[8].

ورغم هذا التمسح الذليل بالأعتاب فإن فرنسا لم تحقق لهؤلاء ما كانوا يطمحون إليه ، فقانون الأهالي والإجراءات الاستثنائية ومطاردة زعماء الجماهير الجزائرية في فرنسا (النجم) وفي الجزائر (العلماء) ظلت وسيلة الضغط الاستعماري الفرنسي على الجزائر . ولكن جماعة النخبة والنواب كانوا كما ذكرنا ينظرون إلى فرنسا لا إلى الجماهير لأنهم كانوا يعتقدون أنهم طبقة ممتازة تطفح على سطح بحر من الغوغاء والمشاغبين والمتعصبين والجهلة . وقد نبههم أحد الكتاب الفرنسيين ، وهو السيد كوزون سنة 1930 ، بأن خلاص الجزائر سيكون في اتحاد النخبة مع الجماهير[9] ومع ذلك لم يعملوا برأيه خلال الفترة المدروسة ، ولم تكد تحل سنة 1937 حتى كتبت جريدة النخبة والنواب (لانتانت) أن الفرنسيين لم ينجزوا أي شيء بل أنهم ضحكوا على الجزائريين « وكل الوعود التي صدرت عن الحكومة والإدارة وكل الخطب الرنانة التي فاه بها رجال البرلمان لم يكن لها أية نتيجة ملموسة[10] .

اتبع النواب والنخبة خلال الثلاثينات سياسة المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين . ومعنى هذا أنهم كانوا

---

(8) نفس المصدر ، أما فرحات عباس فقد هاجم أنانية المعمرين (الكولون) وحملها مسؤولية فشل سياسة المساواة في الحقوق أنظر ص 131 .

(9) عباس ص 225 ـ 226 نقلاً عن كتاب كوزون (مائة سنة من الرأسمالية في الجزائر) .

(10) ريشمون (الإسلام) في (المجلة السياسية والبرلمانية) 1938 ، ص 15 .

يرحبون بفكرة الاندماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنس . فالأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم . وهذا المأزق الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي هو الذي حاولوا أن يخرجوا منه عن طريق مشروع فيوليت تارة والمؤتمر الإسلامي تارة والتقرب إلى فرنسا تارة ثالثة . غير أن جميع المحاولات قد فشلت[11] وكانت وسيلة النواب والنخبة إلى نيل الحقوق ، تكوين وحدات نواب في الولايات المحلية الثلاث وتأسيس الصحف والنوادي وإرسال الوفود إلى فرنسا ، والمشاركة في الانتخابات المحلية ومهاجمة تصلب المعمرين وتعصب المسلمين . والالتفاف حول مشروع فيوليت والمشاركة في المؤتمر الإسلامي . وكانوا محليين في نظرتهم منغلقين على أنفسهم فيما يتعلق بأوروبا (غير فرنسا) والعالم العربي والإسلامي . وقصارى جهدهم وطموحهم أن يكونوا كفرنسيين مسلمين كما أصبح بعض مواطنيهم فرنسيين يهودا. ولكن عدوهم الألد في تحقيق هذا المطمح ليس هم المصلحين ولا رجال النجم بل المعمرين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك خللاً في التوازن الاجتماعي والسياسي الذي يجعل منهم قوة غير منازعة في الجزائر وأغلبية قاهرة باسم الاحتلال والحضارة والعنصر[12] .

خلال سنة 1931 كتب السيد جورج هاردي (وهو مؤلف ومدير للعلوم والمعارف بالمغرب الأقصى) مقالاً : في جريدة (الطان) عن النخبة الأهلية . وقد قسم هاردي النخبة إلى نخبة ماجدة بالوراثة وهي التي تقود العامة ، ونخبة عامية جديدة ، تثقفت بالفرنسية . وهذه الأخيرة هي التي رفضها الأهالي كما رفضها الغرب ، ودعا السيد هاردي المعمرين الفرنسيين بالجزائر إلى التسامح مع القسم الأخير من النخبة التي بدأت كما قال ترفع رأسها[13] ولا شك أن السيد هاردي كان يمسك بزمام نفس الموضوع الذي تناوله موريس فيوليت في كتابه المشهور « هل ستعيش الجزائر ؟ » أثناء نفس الفترة .

---

(11) (فرنسا الحرة) جزء 5 ، 15 أبريل 1944 ، ص 292 ـ 293 .

(12) باربور (مدخل) ص 223 . عباس ص 130 . جوليان ص 131 .

(13) (الشهاب) أكتوبر 1931 .

والملاحظ أن النخبة سارعت إلى التعليق والترحيب بالكتاب الأخير كما اهتمت بمقالة جورج هاردي . فقد ترجم السيد أحمد بن جمعة مقالة هاردي إلى العربية ونشرتها (الشهاب) لسان حال الحركة الإصلاحية . ومن الغريب أن هذه المجلة علقت على المقالة بهذه العبارات : إن الإسلام لا يعارض المدنية وأن ما تطالب به النخبة هو أن يسمح الكولون للجزائريين بالمساواة مع بقاء كل عنصر ، الفرنسيون والمسلمون ، على حدة ، وأن على فرنسا أن تطبق مبادئها في منح الحقوق[14] . أما كتاب فيوليت فقد راجعه عبد القادر تامزالي ، وهو من النخبة ، في جريدة (الإقدام) وأشاد بصاحبه وشكره على موقفه من المسلمين . والمعروف أن فيوليت وقف مع النخبة وطالب بنبذ التفرقة وبالتعاون بين الفقراء والأغنياء . والملاحظ كذلك أن (الشهاب) قد نشرت المراجعة بالعربية على يد المترجم المذكور بخط كبير[15] .

والنخبة الوراثية التي أشار إليها السيد هاردي هي التي كانت محل هجوم من النخبة الجديدة التي رأت فيها حجر عثرة في طريقها . فبعد انتخابات سنة 1931 شنت (الإقدام) أيضاً حملة على النواب الجهلاء الذين لا يعرفون حتى توقيع أسمائهم والذين صعدوا إلى المناصب عن طريق الرشوة وتأييد الإدارة الفرنسية . واستشهدت الجريدة على ذلك بأن أحد المترشحين في وهران أقسم أن يفوز على خصمه في الانتخابات ولو كلفه ذلك مليون فرنك . وتأسفت « على فشل الأطباء والمحامين والتجار وغيرهم من المثقفين أمام هؤلاء الجهلاء والأغنياء الأغبياء وشيوخ الزوايا ، وذلك منشأ الويل لدعوتنا الشريفة » لأنهم يؤخرون دعوتهم إلى الإصلاح عشرات السنين ويعطلون المطامح الاقتصادية والاجتماعية التي تريد النخبة تحقيقها ، هكذا إذن بدأت المعركة بين النواب الجهلاء « بني وي - وي » وبين النخبة الجديدة . وقد تجرأت (الشهاب) أيضاً على توجيه اللوم إلى الطرفين فوافقت (الإقدام) على ما ذهبت إليه بشأن النواب الجهلاء ولكنها انتقدت النخبة أيضاً عندما تصل إلى المناصب . وبعد أن استشهدت على ذلك بعدة وقائع اتهمت النواب المثقفين (النخبة) بالخوف وموالاة النواب الفرنسيين . لذلك طالبت « بتوحيد القوى

(14) نفس الصدر .

(15) نفس المصدر ، سبتمبر 1931 أما (الإقدام) فقد نشرت المراجعة في يوليو من نفس العام .

لطلب التسوية في عدد النواب في المجالس على الأقل »[16] .

وقد استمرت المعركة بين النواب الموظفين (النخبة الوراثية) وبين النواب المثقفين (النخبة الجديدة) طيلة الثلاثينات ولكن لا هؤلاء ولا أولئك استطاع أن يؤلف حزباً سياسياً قوياً يدخل به الانتخابات . فالقسم الأول كان خاضعاً لأوامر موظفيه لا يحيد عن تعليماتهم قيد أنملة ، أما القسم الثاني فقد كان كثير الشكوى ولا يستند على قوة ، لا قوة الإدارة ولا قوة الشعب . فكان يعيش على أمل ضئيل وهو أن يغير الكولون ذات يوم موقفهم من النخبة أو تفرض فرنسا إرادتها على مستوطنيها في الجزائر ، إرضاء للنخبة أيضاً . ولكن ذلك لم يحدث .

والواقع أن انتخابات 1931 كانت محكاً لموقف النواب عامة لأنها جاءت بعد الاحتفال المئوي وكان الناس ينتظرون من ممثليهم أن يعبروا عن إرادتهم لدى الفرنسيين . وبهذه المناسبة كتب أحدهم بتوقيع (كاتب كبير) في مجلة (الشهاب) بعنوان « موقف الناخبين » توجه فيه باللائمة إلى النواب الجزائريين سواء كانوا مثقفين أو جهلة ، واتهمهم بالجبن والفوضى ، وتساءل صاحب المقال عن عجز النواب الجزائريين عن تأسيس حزب سياسي مثل الأحزاب الفرنسية له برنامج محكم ومبدأ لا يحيد عنه ، ثم يؤسس قسم آخر حزباً سياسياً آخر وهكذا حتى يعرف الناخب والنائب والحكومة مواقف الجميع . قال إن في الجزائر من تتوفر فيه هذه الشروط ولكن تنقصه « الشجاعة الأدبية » ثم أنه لا يريد أن يظهر من هذه الفوضى في الانتخابات حتى يظل غير مقيد « بمبدأ حزبي ولا بفكرة شعبية » وحتى يسهل عليه « التلون والتملص، إذا دعت ذلك المصلحة الخاصة »[17] .

وإذا كان المصلحون قد هاجموا النواب بقسميهم فإن هؤلاء كانوا غير منسجمين فيما بينهم . فخلال سنة 1932 اشتدت النخبة الجديدة على النخبة الوراثية حتى أطلقت عليها اسم « كلاب فرنسا » ورموهم بألقاب الهوان والضعة . فعندما عينت فرنسا خمسة من القياد ،نحوهم لكي يشتركوا كمستشارين في اللجنة الوزارية

---

(16) نفس المصدر نوفمبر 1931 .

(17) نفس المصدر أكتوبر 1931 تحدي الكاتب النواب أن يخيبوا ظنه ويؤسسوا أحزاباً سياسية بها (حياة الجزائر الفرنسية ونجاح قضيتها ونيل مطالبها الطبيعية المعقولة) .

المختلطة للشؤون الأهلية بباريس، هاجمهم المثقفون ، واعتبروهم موظفين فقد الشعب الجزائري أمله فيهم . فهم الذين مدحوا عمل فرنسا في الجزائر سنة 1930 ومشوا الخيلاء ببرانيسهم الحمراء وأوسمة الولاء والإخلاص لفرنسا[18] .

وكان مجلس الوفود المالية موضع هجوم المصلحين سنة 1932 فقد أظهر « عجزاً واضحاً وقصوراً فاضحاً » ؛ عند مداولات ميزانية سنة 1933 وهو عند الناس أصبح آلة عاطلة لا تقوم بأي خدمة لصالح المجتمع . وما الفائدة في استمرار هذا المجلس إذن ؟ ولاحظ الكاتب أن المجلس (الذي يتكون أساساً من مجلس المستوطنين ـ درجة أولى ـ ومجلس الأهالي ـ درجة ثانية) لم يعد يحقق أية فائدة . فالأهالي فيه يعتبرون « كمية مهملة ليست في العير ولا في النفير » لذلك طالب الكاتب بتغيير هذا المجلس « على قاعدة التساوي بين المسلمين والفرنسيين وتحرير نظامه من الأساس حتى يصبح قادراً على التفكير والابتكار والإنتاج »[19] وقد اشتكى العلماء بمرارة من لائحة السيد ابن علال الذي كان نائباً في المجلس المالي والتي دعا فيها الإدارة الفرنسية إلى منع العلماء من استعمال المساجد للوعظ والإرشاد وقصرها على موظفي فرنسا[20] .

وكما هاجم العلماء بعض النواب والنخبة هاجمهم هؤلاء أيضاً ، ونعني بهم خريجي المدارس الفرنسية . والواقع أن الذين بدأوا الهجوم هم الخريجون المذكورون على لسان السيد ابن الحاج الذي سبق ذكره . وكان هذا مدرساً ومحامياً . وقد وصفه الفرنسيون المعاصرون بأنه « من أفضل العناصر المتخرجة من مدارسنا ، فهو ذكي . . . يعيش عصره ويحسن فهم الأوضاع التي يعيشها مواطنوه وكان معتنقاً للفكر الليبرالي وأول فرد في النخبة يدعو إلى ضرورة التسامح في أرض التعصب وقد رفض الفكرة الإسلامية ، وخاطب المستمعين الذين كانوا من رجال

---

(18) ديبارمي (القادة) في (أفريقية الفرنسية) يناير 1933 ، ص 13 ـ 14 عينت فرنسا المستشارين المذكورين خلال يونيو 1932 .

(19) (الشهاب) ديسمبر 1932 .

(20) ديبارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 537 نقلاً عن جريدتي (الدفاع) و (الثبات) .

الدين بالفرنسية ولم تترجم خطبته ، ودعا مواطنيه أن يتجهوا إلى فرنسا وهاجم العلماء المصلحين والقومية الدينية » ، وكان ذلك في افتتاح نادي الإخاء الذي أقامته (جمعية علماء السنة) في أول يونيو 1933[21] وكانت المعركة قد بدأت منذ 1931 عندما أعلنت (جمعية قدماء التلاميذ) في جريدة (لابريس ليبر) إن ابن باديس يشكل خطراً وأن العلماء رجعيون يفتخرون بالجامعات القديمة ويعلمون التعصب والافتخار بالنسب . وقد صرح رئيس هذه الجمعية أن قدماء التلاميذ « سيحاربون بكل الوسائل كل تعصب وكل النظريات التخريبية التي تقف في طريق تطورنا الفكري والمادي » على الطريقة الفرنسية[22] .

ورغم هذه اللهجة فإن النخبة قد ظلت تعمل وتفكر في إطار الإسلام . وهناك عدة أحداث تثبت أنها (النخبة) قد عادت إلى نفس الطريق التي سار عليها العلماء سواء عن اقتناع شخصي أو عن تحالف مصلحي . وتذكر بعض المصادر أن الإسلام قد تغلغل حتى في قلب الشيوعيين الجزائريين ، رغم جهلهم بمحتواه . ويذكر هذا المصدر أنه شاهد سنة 1943 رئيس الحزب الشيوعي الجزائري يؤدي صيام رمضان[23] . وهناك أحداث أخرى تدل على تقارب وجهات النظر بين النخبة والعلماء . وقد عرفنا أن هؤلاء يعتبرون أنفسهم على رأس النخبة العربية الإسلامية في الجزائر.

وهناك شخصيتان لعبتا دوراً بارزاً باسم النواب والنخبة خلال الثلاثينات هما الدكتور محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس . وقد بدأ نجم الأول يصعد منذ فشل حركة الأمير خالد في الجزائر ، في الوقت الذي ظهر فيه على أنقاضها أيضاً نجم أفريقية الشمالية في باريس بزعامة مصالي الحاج . وكانت نقطة الانطلاق لحركة ابن جلول هي سنة 1930 وما تلاها من تنظيم العلماء أنفسهم في جمعية (1931) ومن تكوين اتحاد شيوخ البلديات الفرنسيين في الجزائر ومن إنشاء فرع للحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر . ويذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول قد دخل

---

(21) نفس المصدر (مظاهرتان) ديسمبر 1933 ، ص 782 ـ 783 .

(22) نفس المصدر (مصلح) مارس 1933 ، ص 153 ـ 154 .

(23) جورج بوسكي (النخبة) في (عالم الإسلام) ص 28 ، 29 . وكان إذاك هو السيد عمار أوزقان .

المسرح سنة 1933 كرئيس لكتلة النواب في ولاية قسنطينة[24] . وخلال سنة 1934 (أكتوبر) جرت انتخابات المستشارين العامين فأحرزت فيها كتلة النواب على أغلبية ومن بين الأسماء التي ظهرت خلال ذلك فرحات عباس (عن سطيف) والدكتور سعدان (عن بسكرة) وقاهرية الزين (عن سوق اهراس) وخلاف (عن جيجل) والدكتور الأخضري (عن قالمة) وابن عبود (عن عين البيضاء) وبوصوف (عن ميلة) وسراوي (عن الخروب) وشرعت هذه الكتلة ، التي تضم في صفوفها أكثرية من النخبة حاملة الشهادات من المدارس الفرنسية ، تلعب دوراً هاماً في الحياة الجزائرية ولا سيما على المستوى المحلي[25] .

وإلى جانب ظهوره على مسرح الانتخابات وتزعمه حركة النواب شارك ابن جلول في عدة مناسبات جعلت منه الشخصية المرموقة بعض الوقت . وقد سلطت عليه الأضواء كثيراً بين1933 ـ 1939 فلعب دوراً في أحداث قسنطينة التي جرت خلال أغسطس 1934 حتى أن بعضهم عزا سبب المظاهرات التي جرت عندئذ إلى الإشاعات التي راجت من أن اليهود قد قتلوه ، وشارك في السنة الموالية في اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بالشؤون الأهلية والتي كان مقرها في باريس ، ورأس عدة وفود إلى هناك تأييداً لمشروع فيوليت أو تقديماً لمطالب النواب . وخلال سنة 1936 أصبح ابن جلول الشخصية الأهلية الأولى في الجزائر عندما قدمه المؤتمر الإسلامي ليكون رئيساً له وليترأس وفد المؤتمر إلى باريس ، غير أن حادثة اغتيال الشيخ كحول وفشل مشروع فيوليت من جديد قد جعل ابن جلول يغير من مساره ويعيد النظر في علاقاته وإمكانياته . ولم تكد تحين سنة 1938 (يوليو) حتى تخلى ابن جلول عن المؤتمر الإسلامي وكون هيئة جديدة خاصة به سماها (التجمع الفرنسي ـ الإسلامي الجزائري) بينما انفصل نصيره وزميله فرحات عباس عنه وكون هو بدوره هيئة خاصة

---

(24) وفي هذه السنة توجه ابن جلول إلى باريس على رأس وفد ، ولكن وزير الداخلية عندئذ رفض استقباله ، كما سبق أن أشرنا .

(25) عباس ص 127 جرت عدة انتخابات خلال 1934 ـ 1935 شاركت فيها النخبة والنواب بقسط وافر ، من ذلك انتخابات أكتوبر المذكورة وانتخابات مجلس المالية يناير ـ فبراير 1935 والانتخابات البلدية (المستشارون) والجماعة خلال أبريل ـ مايو 1935 أنظر جان مينانت (الانتخابات البلدية الجزائرية) في (أفريقية الفرنسية) يونيو 1935 ، ص 353 .

به سماها (الاتحاد الشعبي الجزائري)[26] وعندما دقت أجراس الحرب الثانية كان ابن جلول من أوائل المتطوعين فيها يؤدي (واجبات) العلم الفرنسي بينما لم تعترف له فرنسا (بالحقوق) التي طالما رفع عقيرته مطالباً بها باسم الجزائريين.

ولم يقم ابن جلول بما قام به دائماً بمبادرات شخصية . فقد كان إلى جانبه ، بالإضافة إلى فرحات عباس الذي سنتكلم عنه ، عبد الحميد بن باديس الذي كان من نفس المدينة ، وكما كان ابن باديس في حاجة إلى ابن جلول كان هذا في حاجة إليه . وإذا كان العلماء بحكم مبادئهم وتكوينهم بعداء عن السياسة فإن ابن جلول كان أحياناً هو صوتهم الذي ينطقونه في المناسبات ، لأن تكوينه وشخصيته ووظائفه الرسمية تؤهله لذلك . وتثبت وثائق المؤتمر الإسلامي (انظر فصلاً آخر) أن ابن باديس هو الذي رشح ابن جلول لرئاسة المؤتمر وكان يحضر معه في قسنطينة التجمعات الشعبية . وإذا صدقنا بعض الروايات الشفوية فإن كلاً من عباس وابن جلول قد أثرا على ابن باديس في اعتداله وعدم تطرفه تطرف العقبي مثلاً قبل حادثة الشيخ كحول . ومن جهة أخرى أثر ابن باديس في الرجلين فجعلهما يؤيدان أحياناً الحركة الإصلاحية ويتبنيان مطالبها ويتحالفان معها ضد المرابطين والنواب الرجعيين وغيرهم من خصوم الجمعية . بل ان العلماء على يد ابن باديس قد جعلوا الرجلين المذكورين يعتنقان في الظاهر على الأقل، مبدأ العروبة والإسلام (وابن جلول أقل من صاحبه) على غرار ما فعل الأمير شكيب أرسلان مع مصالي[27].

وهذا الاتجاه الذي اعتنقه ابن جلول هو الذي جعل بعضهم يتهمه بأنه كان يمثل اليسارية الإصلاحية بالجزائر ، فبعد انتخابات أكتوبر البلدية سنة 1934 فاز (حزب ابن جلول) حسب تعبير الوقت في مدينتي قسنطينة وعنابة ووسم حزبه « بالإصلاحي » كما كان العلماء التقدميون يوسمون « بالمصلحين »،بل إن بعضهم أضاف بأن حزب ابن جلول كان يقوم على ثلاثية واضحة وهي أفكار « روسو وابن سعود ، ولينين » ومهما كان في هذا التعبير من تناقض ومبالغة فإنه يعكس روح

---

(26) أرون ، ص 74 .

(27) أنظر رسالة شكيب ارسلان عن مصالي في جريدة (تونس الفتاة) عدد ممتاز ، أبريل 1939 مع صورة لمصالي وصوة أخرى لعلم نجم شمال أفريقية (أخضر كله مع نجم أحمر في ظل أبيض) .

الوقت ونظرة المعاصرين لشخصية ونفوذ ابن جلول . فروسو يمثل حركة التنوير والليبرالية الفرنسية وابن سعود يراد به الحركة الوهابية الإصلاحية (التي ألصقت بالعلماء أيضاً » ولينين يرمز إلى الثورة البولشفية والاعتماد على الجماهير ، غير أن هذا المصدر يعترف بأن حزب ابن جلول غير ثوري ولا أيديولوجي[28] .

وكما اقترب ابن جلول من العلماء باعتناق فكرة الإصلاح اقترب أيضاً من نجم أفريقية الشمالية بمطالبته بإلغاء القوانين الاستثنائية . فأثناء انتخابات الوفود المالية في فاتح 1935 طالب ابن جلول بإلغاء قانون الأهالي ، وقانون الغابات ، وبالمساواة في الخدمة العسكرية، ونحو ذلك من المطالب التي تمهد لفكرة المساواة العزيزة على النخبة ، وقد اتهم ابن جلول السلطات الفرنسية المحلية أيضاً بتدبير اضطرابات قسنطينة في أغسطس 1934 عندما أغلقت المساجد صبيحة الخامس من الشهر المذكور (وهو يوم الاضطراب)[29] ونتيجة لتوالي الاضطرابات التي تلت منشور ميشال اقترح ابن جلول في بداية 1935 أن يترأس وفداً إلى باريس ليطلع السلطات هناك عن كثب على الوضع السائد في الجزائر .ولكن وزير الداخلية رينيه، رفض ذلك مما حز في نفس ابن جلول وجعله يقترب أكثر من العلماء ويزداد انتقاداً للإدارة الفرنسية في الجزائر[30] .

وقد اختلفت الآراء حول دور وشخصية ابن جلول . فصحيفة (الثبات) ذات الميول الاصلاحية وصفته « بغاندي الجزائر » و« زغلول الجزائر » أما جريدة (الأمة) لسان نجم أفريقية الشمالية التي كانت تصدر في فرنسا ، فقد وصفته بأنه الحلقة التي تربط الشعب الجزائري بفرنسا[31] وأما الكولون (المعمرين) فقد وصفوه حسب

---

(28) مينو (الانتخابات الأهلية) في (أفريقية الفرنسية) فبراير 1935 ص 78 ـ 80 وخلال 1934 أرسل ابن جلول برقية (نشرتها جريدة الدفاع الإصلاحية) إلى الحكومة الفرنسية باسم كتلة النواب يرفضون رواية الحاكم العام السيد كارد لأنها محابية، عندما ذهب هذا إلى باريس لشرح الموقف في الجزائر ، وطالبوا بدلاً منه أن ترسل الكتلة وفداً عنها إلى باريس لعرض وجهة النظر الأهلية، ولكن ألبير صارو رفض (وهو وزير المستعمرات عندئذ) واكتفى بعرض الحاكم العام ، وبذلك صدم ابن جلول من جديد ، أنظر ديبارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ص 547 .

(29) مهندس (الهجوم) في (أفريقية الفرنسية) فبراير 1935 ، ص 93 .

(30) (التايمز) ، 19 فبراير ، 1935 ، ص 13 .

(31) مينو (عن رحلة رينيه إلى الجزائر) في (أفريقية الفرنسية) مارس 1935 ص 154 .

المناسبة ، فإذا رأوا ابن جلول قد انجذب أكثر نحو التيار الوطني قالوا عنه إنه قد دخل زاوية الإصلاح سخرية به ، وإذا رأوه قد مال أكثر نحو الولاء لفرنسا مدحوه بالشجاعة ونحوها . وهكذا نعتوه يوم أن كان في باريس يحضر اجتماعات اللجنة الوزارية المختلطة في بداية 1936 . فقد دعاه أعضاء النجم هناك لشرح برنامجه أمامهم فرفض بينما قبل دعوة (نادي الفوبورق) حيث تحدث عن موقف كتلة النواب المسلمين من مشاكل الجزائر ، بما في ذلك مشكلة اليهود ، وقضية الولاء لفرنسا . وكان هذا الموقف منه قد استحق عليه مدح المعمرين[32] .

وأثناء أحداث قسنطينة لعب النواب ورئيسهم ابن جلول ، دوراً هاماً . فقد سعوا أولاً إلى منع حدوث ما حدث ثم سعوا إلى تخفيف التوتر الذي حل بالمدينة والمطالبة بالرأفة في معاملة مواطنيهم الذين اتهموا بتدبير الحوادث ، وكان الهدف من تلك المساعي أيضاً تبرئة أنفسهم أمام الإدارة حتى لا ينقض عليهم سيف الاتهام . فقد أعلن حوالي ثلاثين شخصية من أعيان ونواب قسنطينة إلى الحاكم العام وممثله والي قسنطينة، على احترامهم لفرنسا (بلادنا) واحترامهم للنظام. وأبدوا استعدادهم لتأييد جهودها في إعادة النظام والأمن . ويلاحظ أن من بين الشخصيات الموقعة على الوثيقة: ابن جلول وابن باديس الأب والإبن[33] .

والنخبة التي تعلقت بفرنسا تعلقاً وثيقاً رفضت خلال الثلاثينات الاعتراف بوجود أمة جزائرية ، وقد رأينا كيف عالج السيد ابن الحاج هذا الموضوع . أما ابن جلول فقد نفى أن تكون هناك وطنية جزائرية وكل ما هناك في رأيه، هو الوطنية الفرنسية. فقد كتب في جريدته (لانتانت) أنه من الخرافة الحديث عن الشعب وعن الجامعة الإسلامية في الجزائر لأن كل الأعمال والكتابات التي تصدر عن الشبان (النخبة) الجزائريين هي أعمال وكتابات فرنسية : « الشيوعية ، الجامعة الإسلامية ألم نرفض

(32) مهندس (دفاعاً عن إفريقية الشمالية) في (أفريقية الفرنسية) مارس 1936 ، ص 148 ويقال ان السيد سليمان بن سليمان التونسي قد تدخل معترضاً على ابن جلول في مناداته بدمج الجزائر في فرنسا ، وكان ابن سليمان يتحدث باسم النجم .

(33) مهندس (الهجوم) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 524 ويلاحظ أن ابن باديس الأب كان عضواً في مجلس الوفود المالية مثل ابن جلول ولذلك لا نستغرب العلاقة بين هذا والحركة الإصلاحية، ومن بين الموقعين أيضاً مامي إسماعيل مدير جريدة (النجاح) اليمينية .

ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين . . وإذا كان لدينا وطنية أفليست هي فرنسية لحماً ودماً ؟ »[34] .

وأثناء نفس المدة أعلن السيد فرحات عباس رأياً أكثر وضوحاً وصراحة حول هذه النقطة عندما كتب مقالة بعنوان « فرنسا هي أنا » وفي هذا المقال أنكر عباس وجود وطن جزائري قائلاً « إن الوطنية عاطفة تدفع شعباً من الشعوب إلى العيش معاً داخل حدود معينة وهي التي أدّت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة . ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنياً . إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية ، ولكني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري لأن هذا الوطن لا وجود له . فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده . نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية اللتين شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا ، ولكنهما ولدتا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا . وليس هناك من يفكر جدياً في وطنيتنا . فالذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي والسياسي لجماهير الجزائر . إن هذا التحرير ضرورة لأن فرنسا هي أنا[35] .

وفرحات عباس يعتبر الشخصية الثانية لجماعة النخبة والنواب خلال الثلاثينات . وإعلانه السابق يمثل من جهة تمزق النخبة بين الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي تمثل الجزائر وجهها الحقيقي والانتماء للحضارة الفرنسية التي ملأت عليهم وجودهم . ومن جهة أخرى يمثل رأي النخبة في الوطنية الجزائرية . وهو الرأي الذي ما زالت رواسبه موجودة إلى اليوم . ورغم أن فرحات عباس قد عدل رأيه فيما بعد وتحول إلى الوطنية الجزائرية ، فإنه لم يفعل ذلك إلا بعد أن يئس من الوطن الفرنسي . ويكشف عن هذا التدريج في موقفه قول الكاتب الفرنسي جان لاكوتير الذي قال بأن كل حياة فرحات عباس « هي تاريخ البحث عن وطن في فرنسا »[36] . وكان فرحات عباس يعتبر النزاع القائم بين الجزائريين وفرنسا هو نزاع

---

(34) ديبارمي (مساهمة) في (أفريقية الفرنسية) أغسطس - سبتمبر 1937 ، ص 424 وقد أعلن ابن جلول ذلك في 27 فبراير 1936 .

(35) نفس المصدر وكذلك ساراسين ، ص 169 - 171 وجوليان ص 111 وقد نشر عباس مقاله في جريدة (لانتانت) 23 فبراير 1936 .

(36) نقله أرون ص 66 .

داخل عائلة واحدة . ولذلك كان شديد الهجوم على المعمرين والعنصريين الفرنسيين الذين حالوا دون التفاهم بين النخبة الأهلية وبين فرنسا الحقيقية في نظره . وفي رده على مجلة (أفريقية اللاتينية) العنصرية كتب عباس مرة يقول : « إننا مسلمون وفرنسيون وأننا أهليون وفرنسيون »[37] وقد كان فرحات عباس لا يتكلم باسم شخصه فقطه ، بل باسم أصدقاء ابن جلول السياسيين أيضاً .

وبعد قيام الثورة دافع فرحات عباس عن آرائه خلال الثلاثينات . وقد سمى ذلك « مواقف » ؛ حاول الاستعماريون استغلالها لكي يبرهنوا على أن الوطنية الجزائرية لا جذور لها . وقال انه كان في هذه المواقف واقعياً ، وأن الشعب الجزائري « قد وجد » كحقيقة ، ولكن القضية كانت هل الواجب المطالبة أولاً بدستور للجزائر قائم على الشكل الوطني أو الواجب محاولة إنقاذ الشعب مادياً ومعنوياً من التدهور الذي كان يعانيه ، وقد اختار هو الحل الثاني ، ذلك أن النشاط السياسي ليس هو بالضرورة استعادة السلطة بالقوة فقط ، بل إنه في نظره ، النضال من أجل تحسين وتنظيم العلاقات الإنسانية[38] .

وقد لخص عباس أسباب فشل النخبة الجزائرية عندئذ فيما يلي :

1 ـ الاعتقاد بأن زعماء فرنسا الذين اجتمعوا بهم كانوا يمثلون الثورة الفرنسية ويتزعمون تحرير الشعوب المستعمرة .

2 ـ كون النخبة قد وحدت صراع الشعوب المستعمرة من أجل الحرية مع صراع البروليتاريا الفرنسية ، ولكن عندما نالت هذه كثيراً من حقوقها لم تتضامن مع الشعوب المستعمرة .

3 ـ عزلة المعمرين من النخبة مما جعل الأولين يتعاونون مع القياد والباشغوات والمرابطين ضد النخبة[39] .

---

(37) نفس المصدر ص 67 ، عن تطور تفكير عباس السياسي والوطني أنظر مقالة شار روبير آجرون « فرحات عباس والتطور السياسي للجزائر المسلمة خلال الحرب العالمية الثانية » في (المجلة التاريخية المغربية) ، عدد 4 يوليو 1975 ، ص 125 ـ 144 .

(38) عباس ص 129 ـ 130 .

(39) نفس المصدر ص 191 ـ 192 .

وكانت سنة 1937 بداية الشعور بالمرارة والفشل لدى النخبة ، فالآمال العريضة المعلقة على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم ـ فيلويت قد تبعثرت . وقد عبر عباس عن هذه المرارة والفشل في رده على السيد هنوز الذي كتب مقالة في جريدة (لافواديز نبل) بعنوان «في خدمة الذين يعانون»، وجاء في رد عباس أن هنوز «رجل اشتراكي قبل أن يكون أهلياً وأنا رجل أهلي قبل أن أكون اشتراكياً . . . وهو يناقش ويعرض المشكل كما لو كنا في أوروبا وبين أوروبيين ، أما أنا فأعرضه كما يجب أن يعرض في مستعمرة»[40] . والشعور بالأهلية وبكونه في مستعمرة يمثل بداية التحول عند فرحات عباس وجماعة النخبة من أمثاله . ولذلك فهم لم ينتظروا طويلاً حتى عبروا عن هذا التحول في أشكال جديدة ولكنهم مع ذلك ظلوا يعيشون على الأمل الضعيف شأن المعتدلين المترددين .

ففي السنة الموالية أي سنة 1938 أنشأ عباس حزباً بزعامته ، منفصلاً عن تيار ابن جلول الذي قاد إلى طريق مسدود، وقد أطلق عباس على حزبه الجديد اسم (الاتحاد الشعبي الجزائري) وهو عنوان ضخم يمثل في حد ذاته الانطلاقة الجديدة لعباس وأنصاره ، كما يمثل بداية اتجاه النخبة إلى الشعب . ولعل هذه الطائفة قد ذاقت طعم دور الجماهير ابتداء من سنة 1936 أثناء المؤتمر الإسلامي ورأت مدى نفاذ كلمة العلماء وسط الطبقات الشعبية . وقد رأى عباس نفسه سنة 1936 كيف حملت الجماهير مصالي الحاج على الأكتاف يوم الثاني من أغسطس وشعر ببداية تسرب النجم إلى المدن . ومن جهة أخرى شهدت سنة 1937 ميلاد (حزب الشعب الجزائري) فلماذا لا يشكل هو (عباس) حزباً سياسياً جديداً يمثل اتجاهه ويعبر عن النظرة الجديدة للنخبة القائمة على الاعتماد على الشعب بدل الاتصال رأساً بالفرنسيين ؟

ومهما يكن من أمر فإن الحزب الجديد أنشىء بهدف « نيل حقوق الإنسان والمواطنة » وقد أعلن عباس عندئذ بأن « وعوداً قد أعلنت ولكن لم يتحقق شيء منها. . . فتحرير الإنسان الأهلي سيكون مهمة الإنسان الأهلي نفسه، ولكي يتحقق ذلك لا بد من تحرك الجماهير : لذلك فإن واجبنا يتمثل في شعار ـ بالشعب من أجل

---

(40) ريشمون (الإسلام) في (المجلة السياسية والبرلمانية) 1937 ، ص 12 .

الشعب ـ فالأسواق والمقاهي العامة والدواوير يجب أن تكون هي ميادين العمل . ونحن نأمل أن تعتمد الجزائر على الديمقراطية الفرنسية ولكن تحتفظ بذاتها وبلغتها وبعاداتها وبتقاليدها »[41] وأعلن عباس عندئذ أنه في صالح ارتباط الجزائر بفرنسا لا في دمجها فيها .

والواقع أن ظهور ابن جلول وفرحات عباس وغيرهما من زعماء النخبة يعـود أساساً إلى مشروع فيوليت . ونحن لا نريد أن نعود إلى تحليل هذه الوثيقة ولكن نريد معرفة موقف النخبة منها ، وهو المـوقف الذي لا يفهمُ على حقيقتـه إلا إذا قورن بموقف المعمرين منها أيضاً . ذلك أن المشروع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إدماج النخبة في المعمرين . بينما رفض هؤلاء ذلك الإجراء بكل شدة بل قاوموه ، لأنه يجعل منهم أقلية في مستقبل الأيام . فطرفا القضية (المشروع) إذن هما النخبة من جهة والمعمرون (الكولون) من جهة أخرى . فكيف تجـاذباهـا ؟ ومن انتصر في النهاية ؟ يروي عباس أن وزير الداخلية الفرنسي البير صارو ، قد أعلن له سنة 1937 أنه (الوزير) قد حاول إقناع المعمرين بصلاحية المشروع وخاطب وطنيتهم وعقولهم وقلوبهم ولكنه اقتنع في النهاية بأنهم لا يملكون «وطنية ولا عقولاً ولا قلوباً ، وكل ما عندهم هو الجهاز الهضمي »[42] .

مثلت النخبة والنواب في تبني مشروع فيوليت (كتلة النـواب المنتخبين) . وهي منذ بدأ الحديث عن المشروع وقفتْ إلى جانبه وأيدته بحماس شديد . وكان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لا يحتاج إلى توضيح . وعنـدما بـدأ الضغط على الجبهة الشعبية لكي تتراجع عادت التحركات . وكان قرار الجبهة بحل النجم خلال يناير 1937 إيذاناً بأن التيار كان ضد الوطنيين . لذلك تحركت كتلة النواب في وهران في بداية الشهر المذكور . وإثر اجتماع عقد لهذا الغرض أصدروا لائحة بعثوا بها إلى الوزير الأول ليون بلوم، وإلى السيد فيوليت، وإلى وزير الداخلية، وإلى الحاكم العام استنكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيـوخ البلديات (الفرنسيين) بالجـزائر ، وأعلنـوا تأييـدهم المطلق للمشـروع لأنه « يحقق الآمـال

---

(41) أرون ص 75 وكذلك نوشي ص 95 ـ 96 .

(42) عباس ، ص 131 ـ 132 .

المشروعة للمسلمين الفرنسيين ولانه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الاندماج ، وكذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة والجزائر لائحتين في نفس المعنى . الأولى بتاريخ 15 يناير ، والثانية بتاريخ 12 منه[43] .

ونشط النواب خلال نفس العام من أجل الدفاع عن المشروع فكثرت المؤتمرات والتجمعات واللوائح والوفود . من ذلك أن وفداً برئاسة السيد ابن جلول قد توجه إلى باريس بتاريخ 5 مارس . وقد استقبله هناك السيد وزير المستعمرات ولكن النتيجة كانت مجموعة من الوعود . وشعر النواب والنخبة بضغط الكولون على الحكومة الفرنسية الجديدة (التي خلفت حكومة الجبهة) فاستعملوا طريقة كان المعمرون قد هددوا بها وهي الاستقالة الجماعية . ولذلك استقال حوالي ثلاثة آلاف نائب جزائري قبل نهاية العام احتجاجاً على تأخير مناقشة المشروع في البرلمان. وعاد ابن جلول وعباس على رأس وفد إلى باريس وقابلهما وزير الداخلية البير صارو وانتظرا هناك الموافقة على المشروع ووعدا في مقابل ذلك بسحب استقالة النواب إذا نجح المشروع . وبدأت مناقشة المشروع بل إن إحدىٰ مواده قد تمت الموافقة عليها[44] .

ولكن ذلك كان بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للمعمرين . فجندوا صحافتهم وممثليهم في البرلمان الفرنسي (ولم يكن للجزائريين ممثلون هناك) وأموالهم لمنع الموافقة على المشروع . وقد استعملوا ضغطاً آخر وهو الاستقالة الجماعية من الوظائف العامة ، كما حدث عندما استقال حوالي 300 شيخ بلدية ، في 8 مارس 1938 ، ثم تعاقبت الاستقالات . وكانت اتحادية شيوخ البلديات في وهران قد

---

(43) توينبي (مدخل) جـ 1 ، 1937 ، ص 518 وكانت لائحة وهران بتاريخ 8 يناير 1937 وقد وقعها سبعة أشخاص ونصت أيضاً على أن السيادة الفرنسية في الجزائر لن تتأثر نتيجة لتطبيق المشروع . أنظر أيضاً جريدة (لوطان) 9 يناير 1937 وقد أعلن تأييده للمشروع أيضاً مؤتمر الطرق الإخوانية الذي عقد بالعاصمة في 7 فبراير 1937 .

(44) توينبي (مدخل) جـ 1 ، 1937 ، ص 518 ، يعلل أرون لحماس النواب والنخبة للمشروع بالضغط الذي كان قرار رينيه قد مارسه عليهم . أنظر ص 73 ويقتضي المشروع حصول حوالي 27 ألف جزائري على الجنسية الفرنسية بدون التخلي عن الحالة الشخصية الإسلامية، أنظر توينبي (مدخل) جـ 1 ، 1937 ، ص 517 .

أصدرت لائحة في 5 يناير 1937 تضمنت ما يلي :

معارضة لجنة المؤتمر الإسلامي بوهران لأنها تصور (شيوخ البلديات) كأعداء للجزائريين . معارضة مشروع فيوليت لأن عواقبه وخيمة على مستقبل الوطن الفرنسي . كون هذا المشروع لا يؤيده سوى الثوريين المتطرفين في الجزائر وهم الذين يعملون على إنشاء أمة جزائرية تهدف إلى الانفصال عن فرنسا ، تحذير جميع النواب الفرنسيين من العواقب الخطيرة التي قد تنجم من الموافقة على المشروع . وقد قامت اتحادية شيوخ البلديات في قسنطينة بحركة مماثلة أيضاً[45] . وأمام هذه الضغوط والتهديدات قررت حكومة السيد دلاديه الجديدة (ابريل 1938) وضع حد للمشروع ، كما سبقت الإشارة .

ولكن الجذب والدفع بين النخبة والمعمرين قد تواصل حتى عشية الحرب الثانية ، فقد حاول السيد البير صارو وزير الداخلية بعد فشل مشروع فيوليت - أن يتقدم بمشروع قرار إلى البرلمان يعطي لحوالي 27 ألف جزائري نفس الحقوق التي للمعمرين . ولكن هذه الخطوة أثارت سخط هؤلاء من جديد وقدم شيوخ المدن استقالاتهم . وكان هدف صارو من ذلك ، حسب رأي صحيفة بريطانية ، « منع المثقفين المسلمين (الجزائريين) من الانجذاب نحو حركة الجامعة الإسلامية أو القومية العربية »[46] أما النخبة والنواب فقد استردوا استقالتهم التي كانوا قدموها احتجاجاً . وقد علقت على ذلك مجلة (الشهاب) بأن السلطات الفرنسية قد تكون قد طمأنتهم بأن مشروع فيوليت قد مات ، وأن احتجاجهم لم يعد له معنى[47] .

وكثرت وفود النواب والنخبة على باريس سنة 1939 رغم فوز الاتجاه الوطني

---

(45) (لوطان) 7 يناير 1937 ، بينما الشيوخ مجتمعون كان الجزائريون يهتفون بحياة الجبهة الشعبية وبعضهم بحياة موريس فيوليت ، وكانت صحف (صدى وهران) و (وهران الصباح) و (الدبيش الجبريان) من أشد الصحف عداء للجزائريين - النخبة والنواب خاصة . أنظر نوشي ، ص 91 - 92 وعباس ، ص 127 - 130 . وليس صحيحاً أن الثوريين المتطرفين كانوا يؤيدون المشروع . لأننا عرفنا أن النجم كان ضده ، وكذلك خلفه حزب الشعب .

(46) (التايمز) 9 مارس 1938 ، ص 13 . وكان ذلك هو الخوف الذي ساور فيوليت أيضاً صاحب المشروع .

(47) (الشهاب) مايو 1938 .

في الجزائر الذي يمثله حزب الشعب ، فقد كانوا يترددون هناك على السلطات الفرنسية المعنية (مثلاً وزير الداخلية) مطالبين بالإبقاء على الوعود في إنجاز الإصلاحات ورفع الضيم . فذهب هناك ابن جلول رئيس كتلة النواب بقسنطينة ورجع بوعود أخرى . وعاد مرة ثانية إلى باريس برفقة فرحات عباس وتامزالي وجماعة أخرى من النواب، وكان هدف هذا الوفد «الجديد والنهائي» الحصول على إلغاء قرار رينيه الذي خنق الحريات (1935) وإصدار العفو العام على المحكوم عليهم نتيجة ذلك القرار ، وإلغاء قراري 13 يناير 1938 و 8 مارس من نفس العام الراميين إلى الحد من نشاط النوادي ومحاربة التعليم العربي الحر ، ورفع عدد النواب المسلمين بالمجالس المحلية المنتخبة بنسبة 3 ـ 5 ، وتنفيذ مشروع فيوليت بقرار حكومي بدل إصداره عن طريق البرلمان(48) ويمكن أن تسمى هذه النقط برنامج النخبة في ذلك الوقت . وهو برنامج متواضع قاصر على مصالح خاصة بطبقة معينة ، ولا يكاد يتعرض إلى القضايا الأساسية التي كان المجتمع الجزائري ـ مجتمع الطبقات المحرومة ـ يعاني منها أو يتطلع إليها .

ولكن رد المسؤولين الفرنسين على وفد النواب كان سلبياً . فالحكومة كانت غير مستعدة أن تعود إلى مشروع أثار كثيراً من الضجيج والاحتجاج من المعمرين . لذلك كان رد البير صارو وشوطان واضرابهما هو أن يعود الوفد إلى الجزائر ويحاول التفاوض مباشرة مع المعمرين والاتفاق معهم على مشروع قابل للتنفيذ من الحكومة . وقد أبرزت (الشهاب) أهم نقط المشروع الجديد فقالت بأن الدلائل تشير إلى أن الاتفاق الجديد الذي تم خلال أحد اجتماعات الوفود المالية نص على التخلي عن مشروع فيوليت من النخبة وتعويضه بمشروع آخر لا يعارضه الكولون معارضة كبيرة ولا يتحمس له النواب كثيراً ، وهو أن النخبة الأهلية ـ حملة الشهادات العلمية ـ وأصحاب الأوسمة والموظفين الإداريين يفقدون تماماً حالتهم الشخصية الإسلامية ويصبحون إجبارياً فرنسيين كلية مثل يهود الجزائر 1871 . ولهؤلاء

(48) نفس المصدر . وكذلك (افريقية الفرنسية) ، مايو 1939 ، ص 145 وقد نعتت هذه المجلة زيارة وفد النخبة والنواب إلى باريس بأنها « خطوة غامضة » وقد قابل الوفد أيضاً السيد شوطان المكلف بالشؤون الأهلية .

المتجنسين حقوق وواجبات الفرنسيين . أما بقية المسلمين فلهم حرية البقاء على الحالة الإسلامية . وهم بذلك يؤلفون كتلة انتخابية خاصة بهم ولهم الحق في إرسال مَن يمثلهم في مجلس النواب الفرنسي على نسبة عدد الممثلين الفرنسيين . وقد لاحظت (الشهاب) أن هذا المشروع الجديد هو نفسه برنامج الأمير خالد سنة 1918 . ويقتضي المشروع أيضاً زيادة عدد ممثلي الجزائريين بالمجالس المحلية بنسبة 2 ـ 5[49] .

وبدل أن يهتم الفرنسيون بمطالب النخبة المتحمسة لهُم عن علم، اهتموا بطائفة أخرى كانت مرتبطة بهم عن جهل . وهذه الطائفة هم القياد ورجال المخزن والموظفون الإداريون والأغوات . . . وقد تزعم هذه الطائفة السيد عزيز بن قانة الملقب بشيخ العرب . وبوحي من السلطات الفرنسية وأمام دقات طبول الحرب الثانية اجتمع حوالي أربعين شخصاً من هؤلاء الرجال وأسسوا جمعية باسم (أحباب فرنسا أو الميعاد الخيري) وقد سافر أعضاء هذه الجمعية إلى باريس أيضاً لا ليطلبوا من فرنسا تطبيق الإصلاحات كما فعل النواب والنخبة ، ولكن ليعلنوا ولاءهم وولاء أتباعهم لفرنسا[50] .

وكما سارع رجال المخزن والزوايا والطرقية (وكذلك المفتيون والأيمة والأعيان) إلى الإعلان عن تأييد فرنسا في وجه أخطار الحرب الداهمة سارع أيضاً رجال النخبة والنواب ، رغم أنهم لم ينالوا شيئاً مما كانوا يطلبون ، وقد خابت كل آمالهم، فقد تطوع إبن جلول وفرحات عباس والدكتور الأخضري وأضرابهم لخدمة العلم الفرنسي دفاعاً عن « الوطن » المهدد ، وأعطوا بذلك المثل لأنصارهم . وعبروا عن ولائهم لفرنسا « أم الوطن » . وأصدر إبن جلول زعيم النخبة والنواب خلال الثلاثينات بياناً إلى الجزائريين جاء فيه « أيها الإخوان الأعزاء في كل مكان ، في

(49) (الشهاب) يونيو 1939 .

(50) نفس المصدر ، مارس 1939 وقد علقت هذه المجلة بأن فرنسا إذا كانت تعتبر ابن قانة هو الشعب الجزائري فهي على خطأ لأن ذلك لا يخدع الستة ملايين جزائري ولا الرأي العام العالمي ، وإذا كانت فرنسا تريد الحصول على ولاء الجزائريين فعليها أن تراعي المصلحة المشتركة لأن الجندي الجزائري لا يدافع عن فرنسا إلا إذا شعر أنه يدافع عن حريته وحقوقه أنظر أيضاً (أفريقية الفرنسية) سنة 1939 ، ص 105 ـ 106 .

المدن وفي الدواوير ، قد أجبتم ـ حاضرون ! ـ لنداء الوطن » . وقد ذكر الجزائريين بأن أجدادهم ، وهم أنفسهم ، قد قاموا بواجبهم نحو فرنسا : سنة 1870 و 1914 . وأضاف بأنهم « سينصرون السلام والحرية والديموقراطية. وبالتالي سيخدمون الإنسانية ، بتحقيق انتصار فرنسا »[51] .

وهكذا دخلت النخبة الحرب إلى جانب فرنسا ناصرة إياها على الجزائريين من جهة وعلى الألمان والطليان من جهة أخرى . فماذا كان الجزاء ، إن فرنسا نفسها لم تثبت أمام تقدم النازية . وسيكون لسقوطها سنة 1940 عواقب على نخبة الجزائر . وسنعالج ذلك في محله.

---

(51) (أفريقية الشمالية والحرب) في (أفريقية الفرنسية) أغسطس ـ سبتمبر 1939 .



جمعية العلماء
وجمعية الطلبة

تأسست (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) يوم الخامس من مايـو سنة 1931 بالعاصمة . وقد ضمت 72 عالماً جزائرياً جاؤوا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف الاتجاهات الدينية ، فكان فيهم المتطرفون وهم المصلحون عندئذ . . وفيهم «الرجعيون» وهم غير المصلحين من رجال الدين الجزائريين. وقد تكونت في العاصمة (لجنة تأسيسية) برئاسة السيد عمر اسماعيل ووجهت الدعوات للحضـور وحددت تاريخ ومكان (نادي الترقي) الاجتمـاع. وتألف المجلس الإداري من ثلاثة عشر عضواً على رأسهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي لم يحضر إلاّ في اليوم الثالث والأخير للاجتماع . فكان انتخابه غيابياً . وأغلب الأعضاء كانـوا من المصلحين . ويبدو أن دخول رجال الدين من القطاعات الأخرى كان مجرد « تكتيك » ويظهر ذلك من أن المناصب الهامة قد تولاها المصلحون.

ولعل هذه المرونة في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف هي التي جعلت الإدارة الفرنسية تسارع إلى الإعتراف بالجمعية وتوافق على قانونها الأساسي بعد خمسة عشر يوماً فقط من تقديمه[1] وكان تأسيس الجمعية على هذا النحو يعتبر « شهر عسل » بالنسبة لرجال الدين عامة وهو الشهر الذي استمر عاماً فقط كما سنرى لأن أهداف

---

(1) الشهـاب يونيـو 1931 . نشرت (الشهـاب) و(النجاح) و (البـلاغ) أخبار الاجتمـاع التأسيسي للجمعية رغم أن الثانية تمثل الموالين للإدارة والأخيرة الطريقة العلوية . أما الأولى فهي مجلة ابن باديس وليست لسان حال الجمعية . وأعضاء اللجنة الدائمة هم : عمر إسماعيل (رئيس) ومحمد المهدي (كاتب) آيت سي أحمد عبد العزيز (أمين مـال) محمد الـزمرلي ، الحـاج عمر العنق (عضوان) . يدعى السيد توينبي (مدخل) سنة *1937* ص *501* *أن جمعية العلماء* ولدت نتيجة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس سنة 1931 .

الجميع لم تكن واحدة . ومهما كان الأمر فقد تقبل الرأي العام تأسيس الجمعية بغبطة . واستبشر بها الوطنيون لأنها ولدت بعد الاحتفال المئوي بالاحتلال فكانت تمثل سطعة الأمل بعد ظلام اليأس.

ولم يكن رئيس الجمعية ولا معظم أعضائها يقيمون بالعاصمة . لذلك عين ابن باديس لجنة دائمة مقرها العاصمة وتتكون من خمسة أعضاء يرأسهم السيد عمر اسماعيل أيضاً ، مهمتها التنسيق بين جميع الأعضاء وحفظ الوثائق والميزانية والتحضير للاجتماعات الدورية للمجلس الإداري . وقد يتساءل المرء عن السبب الذي دفع الأعضاء إلى جعل العاصمة هي مقر الجمعية مع أن رئيسها من قسنطينة وحركته نبعت من هناك ، ومعظم تلاميذه كانوا متوزعين في الشرق الجزائري . والظاهر أن اختيار العاصمة يعود أساساً إلى كونها مقر السلطة الإدارية العامة وكونها مقر (نادي الترقي) الذي ولدت فيه الجمعية والذي كان أعضاؤه من دعاة تأسيسها ومن مؤيديها مادياً (وهو عامل كبير) ولعل إبن باديس نفسه أراد أن يبعد عنه احتكار الحركة الإصلاحية والجمعية فرضى أن يكون مقرها في العاصمة حتى تكون فعلاً في الظاهر على الأقل ممثلة لجميع علماء القطر وليس للمصلحين فقط . ومن أجل ذلك أشار في خطبة قبوله رئاسة الجمعية إلى كونه كرس حياته للتعليم وكونه من دعاة التفاهم بالحكمة والموعظة الحسنة سواء مع رجال الدين غير المصلحين أو الإدارة الفرنسية[2] .

والواقع أن حركة الإصلاح لم تبدأ بجمعية العلماء . فالحركة كما عرفنا في الجزء الثاني تعود إلى العقد الأول من هذا القرن ثم تبلورت ونضجت على يد ابن باديس وتلاميذه وأنصاره خلال العشرينات . فخلال هذا العقد نشأت الصحافة الإصلاحية وتأسست النوادي ونبتت المدارس الحرة ومساجد الوعظ والإرشاد في كثير من القرى الجزائرية ومدنها . وكان ابن باديس هو العصب المحرك لهذه الحركة

---

(2) نفس المصدر، وكذلك حمزة بوكوشة (المعرفة) الجزائرية ، أبريل 1964 ص 12 وبوكوشة من الذين حضروا تأسيس الجمعية . ومن أهم الأسماء في المجلس الإداري ما يلي : الإبراهيمي ، العقبي ، الميلي ، بيوض ، الحافظي ، وكما شكر الشيخ باديس السيد عمر إسماعيل وشيوخ الدين شكر أيضاً السيد (ميرانت) المستشرق المكلف بالشؤون الأهلية في الولاية العامة .

بشخصه وقلمه ولسانه وتلاميذه وسمعته . ولم يكن ميلاد جمعية العلماء ميلاداً للإصلاح كما يتوهم البعض . بل لعل ميلادها على النحو الذي تأسست به كان خدمة للاتجاهات الأخرى غير الإصلاحية التي كانت تشعر بأنها أصبحت خارج التيار الاجتماعي فأرادت أن تستعيد نفوذها عن طريق الجمعية . كما أن الإدارة الفرنسية كانت تطمع من وراء الجمعية إلى ملء الفراغ الذي كان الأهالي يحسون به ولا سيما بعد القضاء على حركة الأمير خالد وحل نجم افريقية الشمالية . وما يضير الادارة أن تأسس جمعية دينية تجمع كلمة رجال الدين في الجزائر ؟ فمن كان منهم معها فأمره واضح ومن كان منهم « حراً » فأمره سهل إذ سرعان ما يتغلب الموالون على الأحرار وتكون هي الرابحة في النهاية . وقد كان المصلحون من جهتهم عارفين بهذه النوايا ، ولذلك أخفوا في البداية أهدافهم البعيدة وسالموا خصمهم إلى أن لم يعد هناك مجال للمسالمة .

وإذا تكلمنا عن جمعية العلماء خلال الثلاثينات فالكلام في الواقع عن ابن باديس . ومن الممكن أن يزعم المرء أنه لولا ابن باديس لما تأسست جمعية العلماء . ولا يمكن عكس هذه القضية فيقال مثلاً أنه لولا جمعية العلماء لما كان ابن باديس . ورغم أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تأسيس الجمعية كوجود نادي الترقي وشخص عمر اسماعيل[3] فإن شخصية ابن باديس هي التي وحدت كلمة المؤسسين وجمعت شملهم على تمزق . ولم يكن ابن باديس لشخصه وعلمه فقط ولكن لعناصر أخرى جعلته جديراً بالثقة التي منحها له المجتمعون رغم غيابه عنهم . فقد كان أولاً من عائلة عريقة من جهة وموالية للفرنسيين من جهة أخرى . وبهذه الصفة كان ابن باديس في حماية من اضطهاد الإدارة الفرنسية . وكان ابن باديس ثانياً من قسنطينة وهي عاصمة جهوية كبيرة فكان له فيها أنصار إذا خذله الآخرون ومفاخرة إذا اقتضى الأمر ذلك . وأخيراً كان ابن باديس معتدل الأحكام متسامحاً مع خصوم الإصلاح ، كما أنه كان هو نفسه ، حسب بعض المصادر ، طرقياً في بداية

---

(3) يذكر المرحوم أحمد توفيق المدني انه كان أيضاً من دعاة تأسيس جمعية العلماء بل يذهب إلى انه كان هو المؤسس لها وهي دعوى لم يسلم بها المعاصرون انظر مذكراته (حياة كفاح) جـ 2 ، 1977 ، ص 172 .

أمره ، وفي هذا الإطار اعتنى بكتب التصوف ونحوه[4] . وهذه الخصائص لم تكن متوفرة في رجال الإصلاح الآخرين أمثال العقبي والإبراهيمي ، لذلك اختير ابن باديس رئيساً للجمعية ومنح ثقة المصلحين والمحافظين على السواء.

وليس من هدفنا إعادة ما كتبناه عن أهداف الجمعية ووسائلها ومذهبها وعلاقاتها في الجزء الثاني[5] فنحن نعتقد أن ما تناولناه هناك عن هذه القضايا كاف ، وهو يغطي أيضاً عقد الثلاثينات ، ولذلك فإننا سنقصر حديثنا هنا على ما استجد من القضايا وعلى موقف العلماء منها ، وعلى بعض التغييرات التي قد تكون حدثت في علاقات الجمعية وتكتيكها حسبما أملت عليها الظروف الجديدة.

وقد كتب الكثير عن أهداف جمعية العلماء . وبعضهم قصرها على التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من الشوائب خلال القرون المتأخرة . وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية . بينما آخرون نظروا إلى العلماء على أنهم مجموعة من أنصاف المثقفين وردوا على الجزائر من الخارج يحملون معهم مذاهب هدامة وأفكاراً أجنبية عن المجتمع الجزائري . وقد لخص أحد أعضاء الجمعية سنة 1935 أهدافها فيما يلي : إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة ، وإحياء اللغة العربية وآدابها ، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته[6] .

أما السيد فرحات عباس الذي لم يكن من العلماء فقد ذكر أن أهدافها كانت تجديد الإسلام ، والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار ، وتكوين إطارات الثقافة العربية[7] بينما السيد جوزيف ديبارمي رأى سنة 1932 أن أهداف جمعية العلماء تتمثل في فهم لغة القرآن ، والعودة إلى الثقافة الإسلامية القديمة ، واعتبار المغرب العربي كقلعة للعبقرية الشرقية في وجه الغرب ، وتنقية وتبسيط الدين الإسلامي .

---

(4) نشر ابن باديس كتاب (العواصم من القواصم) لابن عربي وكذلك (المنظومة الرحمانية) وكتب في جريدة (النجاح) قبل أن يستقل برأيه وصحافته . أنظر مقالتنا « مراسلة غريبة بين ابن باديس واحد علماء سوف » في كتابنا (تجارب في الأدب والرحلة) ، الجزائر 1984 .

(5) أنظر (الحركة الوطنية الجزائرية) ط 3 ، الجزائر ، 1982 ، ص 407 .

(6) محمد خير الدين ، السجل ص 160 .

(7) عباس ص 126 .

وقد لاحظ نفس الكاتب أن كلمة السر لدى العلماء هي « تعلموا . . . توحدوا » ونقل نفس الكاتب عن (الشهاب) أنها حددت أهداف العلماء في : إيقاظ الجزائريين من نومهم لكي يطالبوا بحقوقهم ويأخذوا مكانهم في الحياة الكريمة ، وتخليص الدين من الخرافات[8] ولم يخرج شارل أندري جوليان عن نفس الخط تقريباً فالعلماء في نظره كانوا يعملون لتطهير الإسلام وتكوين كيان جزائري قائم على الثقافة العربية الإسلامية[9] .

وفكرة الكيان الجزائري قد طرحها ابن باديس خلال الثلاثينات، فبالرغم من أن معظم الكتّاب متفقون على أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة ، فإنهم متفقون أيضاً على أن هدف العلماء البعيد كان سياسياً سواء أرادوا ذلك صراحة أو لم يريدوه . وقد خضع العلماء خلال الثلاثينات والأربعينات إلى نفس المعاملة التي خضع لها السياسيون من جانب الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم خطراً على الوجود الفرنسي كما اعتبرت أولئك ، وزجت بزعمائهم في السجون ووجهت إليهم مختلف الاتهامات وحكمت عليهم أحكاماً قاسية . وكانت مشاركة العلماء في المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 قد جَلبت عليهم نقمة الخصوم والإدارة معاً بدعوى أنهم قد « انحرفوا عن هدفهم الديني » كأن الدين عند هؤلاء هو العبادات فقط . وكان موقف إبن باديس من قضية الأمة الجزائرية سنة 1936، أيضاً قد جعل أصابع السياسة تتحرك متهمة الجمعية بأنها تخوض فيما لا يعنيها . فعندما نفى السيد فرحات عباس كما سبق ، وجود أمة جزائرية في التاريخ رد عليه ابن باديس بأنه قد نظر في الماضي والحاضر ووجد أن الأمة الجزائرية قد تكونت عبر العصور ، وأن لهذه الأمة تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وخصائصها ، وأن هذه الأمة ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولا تريد أن تكون فرنسية[10] .

وهناك مواقف أخرى عبرت فيها الجمعية خلال الثلاثينات على رؤيتها السياسية

---

(8) ديبارمي (القادة) في (أفريقية الفرنسية) يناير 1933 ، ص 15 ـ 16 .

(9) جوليان (أفريقية الشمالية) ص 114 .

(10) نفس المصدر ص 114 ـ 115 ونقلاً عن (الشهاب) عدد أبريل 1936 وكذلك سارسين (الأزمة الجزائرية) ص 173 نقلاً عن نفس المصدر . أنظر كذلك نوشي ص 89 .

على الأقل على لسان رئيسها ابن باديس . فقد قال مرة بأن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض . وعارض هو وأنصاره الاندماج بشدة واعتبره خطراً على وجود الكيان الجزائري . وكثيراً ما تحدث تلاميذه عن حادثتين ينسبونهما إليه . الأولى في نطاق الجمعية عندما رفض مجلسها الإداري سنة 1938 الإعلان عن تأييد فرنسا في صورة ما إذا نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، والثانية في النطاق الشخصي . فهم يتحدثون عن « فكرته العظيمة » لو طال به الأجل ، ويعنون بذلك أنه كان يخطط لإعلان استقلال الجزائر خلال الحرب الثانية عندما كانت فرنسا في أحرج الساعات من تاريخها ، ولكن الموت عاجله سنة 1940 ، ولذلك فهم لا يستبعدون أن تكون وفاته غير طبيعية[11] .

والواقع أن حركة العلماء كانت متعددة الأهداف إذا نظرنا إليها نظرة المعاصر الذي يوزع المسؤوليات على أصحاب الاختصاص . فالمعاصرون وزعوا أحمال الوطنية الجزائرية على هيآت معينة ، وخصوا كل هيئة بحمل . فأعطوا النخبة صفة الاعتدال وتأييد الإندماج ، وأعطوا النجم صفة الثورية والانفصالية عن فرنسا ومعاداة الفرنسيين . وأعطوا العلماء صفة الدفاع عن العروبة والإسلام وإصلاح الدين والمجتمع . *فإذا* خرجت هيئة عن *اختصاصها في عين المعاصر فهي منحرفة عن* أهدافها غير وفية لمبادئها . ولكن الحقيقة هي أن العلماء كانوا مصلحين بالمعنى الشامل للإصلاح . والإصلاح بالمعنى الشامل قد يبدأ بالثقافة أو بالدين أو بالمجتمع . ولكنه في نهاية الأمر يغطي كل مظاهر الحياة في مجتمع ما ، بما في ذلك السياسة . وهذا بالضبط ما حدث للإصلاح في الجزائر . وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المعاصرين كانوا يفرقون بين الحركات العربية والإسلامية ، فالوهابية مثلاً كانت في نظرهم حركة أجنبية عن الجزائر وكذلك العبدوية (نسبة إلى محمد عبده) والأفغانية وغيرها بينما الواقع أن هذه الحركات تنبع من أصل واحد هو الفكر الإسلامي ومن حضارة واحدة هي الحضارة العربية الإسلامية . وعلماء الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا الفكر وهذه الحضارة وممثلين لهما في الجزائر وليسوا

---

(11) من أحاديث شخصية ما يزال أصحابها أحياء ولا يريدون الإعلان عن أسمائهم ما داموا على قيد الحياة .

غرباء أو أجانب عنهما .

وإذا جاز لمصلحي مصر أو تونس أن لا يهتموا بالسياسة فإن ذلـك لا يجوز لمصلحي الجزائر ، فالإسلام كما هو معروف دين ودولة . ولا يمكن أن نتحدث عن الإصلاح في الإسلام مجرداً عن معنى الدولة ، وهذا حتماً هو عين السياسة ، ومن جهة أخرى فإن مصر كانت تتمتع تحت الاستعمار الإنجليزي بكيان سياسي محلي وكذلك تونس تحت الاستعمار الفرنسي بينما الحال لم تكن كذلك في الجزائـر . ففرنسا كانت تحكم حكماً مباشراً وهي لا تحكم باسم الدين الإسلامي ، ولذلـك جردت الدين من محتوى الدولة وصيرته تعبدياً فقط . فعلماء مصر وتونس في هذه الحالة كان يكفيهم أن يصلحوا ، إذا أرادوا ، الجانب التعبدي من الإسلام ، ولكن ذلك لا يكفي للعلماء المصلحين في الجزائر . فقد كان عليهم أن يصلحوا الجانب التعبدي والجانب السياسي أيضاً ، وهذا ما جعلهم يصطدمون بالإدارة الفرنسية لأول وهلة كما صيرهم في نظر البعض لا يختلفون عن حزب سياسي يتدخل في كل القضايا التي تهم الشعب الجزائري .

ومهما يكن من أمر فإن مواقف العلماء السياسية ستظهر أكثر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية وستكون لنا فرصة أخرى نتناول فيها هذا الموضوع عندئذ . وحسبنا الآن أن نذكر أن العلماء خلال الثلاثينات قد وجدوا أنفسهم أحياناً وسط العواصف السياسية فلم يسعهم إلاّ ركوبها إمّا لأنهم كانوا يبحثون عن حلفاء داخل التيـارات المحلية ، وإما لأن الإدارة ضيقت عليهم الخناق ـ كما رأينا ـ فلم يبق أمامهم سوى الصراع المباشر ، وإما لأن الفرصة كانت مواتية كما حدث في المؤتمر الإسلامي عامة فأرادوا أن يجربوا حظهم ويخوضوا أحداث الوقت مع الخائضين ، وإذا كان العلماء عامة قليلي التجربة بالسياسة ، بل وتعوزهم العقلية السيـاسية ، فـإن شخصية إبن باديس والعقبي كانت تتوفر على كثير من عناصر القدرة والذكاء والتجربة والطموح وهي جميعاً من مقومات رجل السياسة . وقـد لخص ابن باديس مبـادىء وأهداف الجمعية سنة 1935 فيما يلي «القرآن إمامنا، والسنة سبيلنا، والسلف الصالح قدوتنا، وخدمة الإسـلام والمسلمين وإيصال الخيـر لجميع سكـان الجزائـر غايتنـا»[12] .

---

(12) عبد الحميد ابن باديس (السجل) ص 76 .

ولكن إذا كانت مبادىء وأهداف العلماء لم تتغير في جوهرها ، فإن وسائلهم قد خضعت للظروف . ويمكننا القول أن هذه الوسائل ظلت أيضاً في جوهرها واحدة وهي المسجد والمدرسة والنادي والصحافة . فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة العلماء الجديدة في فهم الدين ودوره في الحياة . والمدرسة كانت لتربية وتعليم النشىء الجديد وتخريج إطارات الثقافة العربية الإسلامية . والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد . والصحافة كانت لنشر المبادىء والأهداف والدعوة إلى اليقظة ، والدفاع عن الجمعية ضد خصومها سواء كانوا من الإدارة الفرنسية أو من قطاعات المجتمع الأهلي .

وقد أضيفت إلى ذلك خلال الثلاثينات وسائل أخرى كانت في الواقع بنت المناسبات . من ذلك الاحتجاج ، والمقابلات وإرسال الوفود ، والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة ونحوها . فمنشور ميشال وقرار رينيه أثارا موجة من الاحتجاج لدى الجمعية قابلتها بالسخط في صحافتها واجتماعاتها وبالبرقيات والرسائل إلى المسؤولين ، وكان أعضاء الجمعية يقابلون المسؤولين الفرنسيين على الشؤون الأهلية ويبدون لهم تذمر الجمعية من الإجراءات التي تتخذ ضد حرية التعليم والصحافة والوعظ في المساجد . وكانت آخر مقابلة في هذا الشأن مع الوزير رينيه نفسه عند زيارته للجزائر في ربيع سنة 1935 ، وقام ابن باديس وأنصاره برحلات في مختلف أنحاء الجزائر يبثون دعوتهم وينشرون الوعي لدى الجماهير ويتصلون برجال العلم والإصلاح بالمناطق النائية ويستثيرونهم لتحمل مسؤولياتهم الدينية والاجتماعية . وخلال سنة واحدة قاموا بزيارة أكثر من خمسين مدينة[13] أما المشاركة في التجمعات العامة وإرسال الوفود فيتضح من حركة المؤتمر الإسلامي . فقد شارك فيها العلماء بنشاط كبير وذهب منهم وفد فيه رئيس الجمعية والعقبي والابراهيمي إلى باريس واجتمع هناك برجال دولة فرنسا وبالصحافة الفرنسية وبرجال نجم أفريقيا

---

(13) نفس المصدر ، استخدمت الجمعية أيضاً الخطب والمناشير والمظاهرات للتعبير عن سخطها من مضايقات الإدارة الفرنسية . حول هذا الموضوع أنظر ديبارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 545 ـ 546 .

الشمالية . وكانت هذه بدون شك فرصة لهم لإطلاع الساسة الفرنسيين والرأي العام على ما يجري في الجزائر وعلى ما يهدفون إليه من حركتهم وعلى ما تعانيه دعوتهم من اضطهاد ومضايقات .

وكانت الجمعية في سيرها تمشي على حبل رقيق . فهي تأمل وتحتج ، تسخط على إدارة فرنسا في الجزائر وتثق في ديمقراطية فرنسا في أوروبا ، وتطالب بالحرية وبالاستقلال للجزائر ولكن عن طريق فرنسا ، وتثور على رجال الدين ، الذين تستعملهم فرنسا ، وتدعو إلى وحدة رجال الدين ولو كانوا من المحافظين الموالين لفرنسا ، وتحذر النواب والنخبة من مغبة الإندماج والمطالبة بالمساواة في الحقوق وتستنجد بهم ضد منع الإدارة صحفها وعلماءها[14] ومساجدها من ممارسة نشاطها . ولا تتردد الجمعية إذا ما اقتضت الضرورة أن تتحالف ، كما زعم بعضهم ، حتى مع الشيوعيين والفاشيستيين واليهود ، ضد الإدارة الفرنسية بالجزائر . ولعل هذا (التكتيك) هو الذي جعل الجمعية أحياناً محل نقد ممن لم يفهموا حقيقة خطتها . ولا نستبعد أن تكون الإدارة الفرنسية قد حلت الجمعية وقضت عليها في مهدها لو لم تختر هذا الطريق المحفوف بالأخطار والمزالق ، وقد كان ابن باديس في الواقع هو (بسمارك) الجزائر خلال الثلاثينات فكان يدير لعبة الدين كما كان بسمارك يدير لعبة السياسة ، وكلاهما نجح في خطته ما دام على قيد الحياة ، وبقي لرجال الأخلاق أن يحكموا على قيمة عمل كل منهما .

وفي التقرير الذي قدمه لمؤتمر الجمعية الخامس صور ابن باديس طريقة الجمعية في معالجة قضايا الساعة وهي الطريقة التي تجمع الاحتجاج إلى الثقة والشكوى المرة إلى التعلق بحبل الأمل . فقال يخاطب زملاءه في الاجتماع « لقد أبدت الجمعية أمل الأمة وألمها من ناحيتها الخاصة بها بما نشر لها وبما أبرقت من برقيات وما أرسلت من كتب . وقد أبدت ما لها من أمل يوم قابل رجالها وزير فرنسا م . ريني وسمعت منه ما قوى ذلك الأمل . وكم كان يسرني لو استطعت أن أذكر لكم اليوم شيئاً من تحقيق ذلك الأمل ، لكن بغاية الأسف لا أستطيع أن أقول لكم إلّا أنه

---

(14) روبير آرون (أصول حرب الجزائر) باريس 1962 ، ص 76 ـ 77 ، أنظر أيضاً ديارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ، ص 538 ـ 539 .

لم يتحقق شيء منه، فالمساجد ما تزال موصدة الأبواب في وجوه الوعاظ والمرشدين، والمكاتب (المدارس) العربية ما زالت تلقى العراقيل الشديدة، وصحيفة الجمعية ما تزال في نطاق المنع والتحجير، وما يزال رجال من أشخاص الجمعية البارزين تحت الرقابة والشدة بغير ذنب . غير أننا لا نقطع حبل الرجاء ما دام على رأس الإدارة رجل عالم خبير يقدر العلم وأهله ربما انفسح أمامه المجال للعمل في عهد الولاية الجديدة . ومع ذلك فانى إبقاء لصوت الحق أرفع بإسم جمعكم هذا إلى المراجع العليا الاحتجاج على بقاء هذه الحالة التي يحال فيها بين علماء الإسلام ومساجد الإسلام ويحال فيها بين الأمة وتعلم دينها في أماكن دينها ويعرقل فيها المسلمون على تعليم أبنائهم لغة وعقائد وآداب دينهم ويخنق فيها صوت جمعية دينية علمية فيحال بينها وبين الصحافة التي هي الأداة المشروعة والمعترف بها لكل جمعية لنشر دعوتها والدفاع عن نفسها »[15] .

ولو تتبعنا خطوات الجمعية خلال الثلاثينات لوجدناها لا تخرج عن هذا الإطار ، حقاً أن أحد أنصار ابن باديس روى أن الشيخ كان يفرق بين ما يقوم به باسم الجمعية وما يقوم به باسمه الشخصي . فهو في الحالة الأولى كان لا يخرج عن دائرة القوانين والتشريعات الجارية عندئذ . ولكنه في الحالة الثانية كان لا يتردد في استعمال لهجة العنف والاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية[16] . . ولكن من الصعب وضع حد فاصل بين النقطتين (فالشهاب) التي كانت تمثل وجهة نظره الشخصية أكثر من وجهة نظر الجمعية كانت كثيراً ما تحتوي على مجاملات قد ينظر إليها غير المعاصرين على أنها مفرطة في المجاملة ، من ذلك نشرها لصور الوالي العام وتهنئته وتعزيته ووصف بعض رجال الإدارة بالعلم والخبرة ونحو ذلك[17] وهناك مواقف رواها ابن باديس نفسه لا تخلو من غرابة .

---

(15) ابن باديس (السجل) ص 75 .

(16) بوكوشة (المعرفة) الجزائرية أبريل 1964 ، ص 17 .

(17) من ذلك نشر صورة السيد بيير بورد الوالي العام مع التعزية الحارة بمناسبة فيضانات حدثت في فرنسا ودعوة الجزائر للتبرع لذلك الغرض أنظر (الشهاب) أبريل 1930 ص 178 ـ 176 وفي عدد نوفمبر من نفس المجلة صورة الوالي الجديد السيد كارد مع تهنئته والحديث عن مزاياه باعتباره رجلاً « جزائرياً قسنطينياً » (ولد في قسنطينة سنة 1874) .

فقد كتب مرة تقريراً عن جولاته في بعض جهات القطر سنة 1932 روى فيه الطريقة التي كان يقوم بها عند كل بلدة يزورها . فأول من كان يزوره هو المسجد توجيهاً للناس إلى أهميته في مدينتهم أو قريتهم . ومنه كان يزور ممثل الحكومة (الفرنسية) في البلدة من بريفي (والي) أو سوبريفي (نائبه) أو متصرف . ثم يزور ممثل الأمة الفرنسية والعربية وهو المير (شيخ البلدية) وبعد ذلك يلقي درساً في المسجد[18] وروى نفسه أيضاً حادثة وقعت له يوم حاول بعض خصوم الجمعية الاستيلاء عليها بدل المصلحين أثناء أول اجتماع لتجديد المكتب الإداري .

فعند وقوع الهرج في نادي الترقي استدعى ابن باديس الشرطة للمحافظة على الأمن، وقد قدح في ذلك من قدح ولامه على استدعاء الشرطة (الفرنسية طبعاً) لفض تنازع العلماء ولكن ابن باديس دافع بحرارة عن الشرطة ومدحها . وقال بهذه المناسبة « إن ارتباط الجزائر بفرنسا اليوم صار من الأمور الضرورية عند جميع الطبقات فلا يفكر الناس اليوم إلاّ في الدائرة الفرنسية ولا يعلقون آمالهم إلاّ على فرنسا مثل سائر أبنائها ، ورغبتهم الوحيدة هي أن يكونوا مثل جميع أبناء الراية المثلثة في الحقوق كما هم مثلهم في الواجبات، وأضاف على ذلك شكره « فضل الحكومة ورجالها » في الجزائر وشكر الصحافة الفرنسية على تغطية أخبار تنقلاته »[19] .

ومن هنا يتضح أن موقف العلماء لم يكن سهلاً . فقد كانوا يمشون على البيض كما يقول المثل الأجنبي ، فهم من جهة كانوا يريدون تحقيق مبادئهم وأهدافهم بأية وسيلة مشروعة، ومن جهة أخرى كانوا واقعين تحت طائلة إجراءات استثنائية مستعدة لعرقلة سيرهم ، بل لوضعهم في قفص الاتهام . لذلك كانوا يناورون ما وسعتهم الحيلة والمناورة ويجاملون ولكنهم لا يتنازلون عن مبادئهم . ومن أجل ذلك اصطدموا مرات بالإدارة.

من ذلك موقفهم من منشور ميشال الذي سبق أن تحدثنا عنه . فقد كان رد فعلهم على هذا المنشور سريعاً وصارخاً ، فاحتجوا بالقلم واللسان ونظموا المظاهرات والاحتجاجات وأبرقوا إلى ما من يهمهم الأمر . وأرسلوا وفداً منهم إلى

---

(18) (الشهاب) أغسطس 1932 .

(19) نفس المصدر أنظر نوشي ص 66 .

باريس ، لكن رفض وزير الداخلية عندئذ استقباله . واستنجدوا بالنواب في المجالس المحلية وبكل القوى التي تمثل الرأي العام لتقف إلى جانبهم في المطالبة بحرية التعليم العربي والوعظ والإرشاد في المساجد وحرية الصحافة العربية . ونفس الموقف وقفه العلماء من قرار رينيه سنة 1935[20] وقد شكوا من شكاوي مريرة ظلوا يرددونها في كل مناسبة حتى فازت الجبهة الشعبية في فرنسا ، وفتحت معهم عهداً جديداً . ولعل فرحة العلماء بالخصوص بفوز الجبهة الشعبية يعود إلى معاملة الإدارة للجمعية منذ تأسيسها ، ولذلك وقعت للعلماء خيبة أمل كبيرة بعد أن غيرت الجبهة من موقفها تجاه الجزائريين ، فقد كتب ابن باديس إلى رئيس المؤتمر الإسلامي السيد ابن جلول سنة 1937 معبراً له عن يأسه من الحكومة الفرنسية آنذاك . وأضاف بأنه لا يعتقد أن الحكومة ستحقق أي شيء من مطالب المؤتمر ولا من وعودها السخية لوفد المؤتمر (الذي كان فيه ابن باديس) على لسان رئيس الوزراء[21] .

والحقيقة أن الحكومات الفرنسية لم تهمل فقط مطالب المؤتمر بل عادت إلى سن القوانين الاستثنائية الجائرة ، مستهدفة بالخصوص ضرب جمعية العلماء ، ففي الثامن من مارس سنة 1938 أصدرت السلطات الفرنسية قراراً بمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة مسبقة منها خلافاً للقوانين الجارية عندئذ . وقد أثار هذا القرار عاصفة من الاحتجاج لم تقتصر على الجمعية. فبالإضافة إلى ابن باديس الذي طالب بحرية التعليم العربي كالتعليم الفرنسي وحرية استعمال المساجد للوعظ والإرشاد ، وحرية الصحافة العربية ، هناك أعضاء الوفود المالية خصوصاً سيسبان وابن جلول والسائح . ذلك أن هؤلاء الأعضاء صادقوا على لائحة ألّحوا فيها على ضرورة فتح المدارس الإسلامية الحرة لكي تعلم اللغة العربية والدين والعلوم الإسلامية[22] ولعل توتر العلاقات بين العلماء وبين الإدارة الفرنسية في نهاية الثلاثينات هو الذي يفسر لنا الموقف الذي اتخذوه عشية الحرب الثانية حين رفضوا الإعلان عن تأييد فرنسا ضد ألمانيا.

---

(20) نوشي ص 70 ـ 71 .

(21) أنظر ريشمونت في (المجلة السياسية والبرلمانية) 1937 ص 15 ـ 16 .

(22) أنظر حول هذه النقطة مهندس (أفريقية الفرنسية) نوفمبر 1938 ص 387 وكذلك ج.ل.ل. نفس المصدر يوليو 1938 ص 305 وأيضاً فانسان مونتاي (بروف) يناير 1964 ص 33 .

وخصوم العلماء ، كما عرفنا ، كثيرون فبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية هناك المرابطون والنخبة والنواب أحياناً والمبشرون . ورغم أننا سنتعرض إلى جانب آخر من خصوم العلماء فإنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن مهاجمة العلماء للبدع والخرافات والشعوذة وعدد آخر من الأمراض الاجتماعية قد أثار ضدها رجال الطرقية والمحافظين عامة . كما أن تركيزها على اللغة العربية والدين الإسلامي قد أورثها عداوة النخبة وخريجي المدارس الفرنسية في الجملة وكذلك بعض النواب الذين كانوا ساخطين عليها خاصة من أجل موقفها من التجنيس . أما المبشرون فقد كانوا ضدها لأنها تدعو إلى الإصلاح الإسلامي واليقظة الشعبية وتهاجم التبشير وتربط بينه وبين الاستعمار . وقد تحالفت الجمعية في بعض المواقف حتى مع خصومها الأصليين ، ولكن لغرض مؤقت ولغاية قصيرة المدى كما وقع أثناء المؤتمر الإسلامي .

وقد حاول خصوم العلماء معارضتها والوقوف ضدها ولكن فشلوا لأن العلماء كانوا يعتمدون على الجماهير ويتصلون بها اتصالاً مباشراً . وأول خصوم العلماء هم المرابطون ورجال الزوايا الذين ظلوا على عقائدهم القديمة وفي عزلة من تقلبات العصر وتجدد الفكر الإنساني . وأسباب عزلة هذه الفئة من الناس كثيرة وكنا قد درسناها في الجزء الثاني . والذي يلاحظ هو أن المرابطين ورجال الزوايا قد ازدادوا جموداً وبعداً عن واقع الشعب ومعاناته اليومية ,فأصبحوا عن وعي أو غير وعي أداة في يد السلطة الفرنسية لإبقاء الجماهير خامدة جامدة سهلة على الاستغلال والسيطرة الاستعمارية . وعندما جاء العلماء يطالبون بالإصلاح واليقظة ويشيرون إلى أن الدين ليس عبادات وطقوس خرافية وتوسلات للأشباح والتعايش مع الإدارة الفرنسية ولكنه قبل كل شيء طريق إلى العيش الكريم والحرية العقلية والسياسية ، ثارت ثائرة الخصوم .

ولا شك أن رجال السلطة الفرنسية قد ساعدوا على خلق التوتر بين الفريقين لأن مصالح فرنسا لم تكن بالطبع مع فريق المصلحين. ولكن في الأخير نجح العلماء. وقد لاحظ المعاصرون أن بعض الخصوم لجأوا إلى المقاومة السلبية ضد العلماء وبعضهم حاول تقليد العلماء بخلق منظمة معارضة أسموها (جمعية علماء السنة) وبعضهم انضم إلى العلماء أنفسهم[23] . والعلماء قد غلبوا خصومهم في

(23) توينبي (مدخل) جـ 1 ، 1937 ، ص 506 .

هذا الميدان بالعمل . فبينما كان المرابطون يجمعون المال من الأوقاف والزيارات وغيرها ويوزعونه على أتباعهم أو يعيشون به عيشة رغدة، كان العلماء يجمعون الأموال من الشعب ويبنون بها المساجد والمدارس وينشرون بها الصحف والكتب ويدفعون منها أجور المعلمين والوعاظ ونحوهم[24].

وكما اصطدم العلماء بالمرابطين اصطدموا أيضاً بخريجي المدارس الفرنسية وبالنواب . فالأولون كانوا ينظرون إلى العلماء على أنهم رجال دين أكثر منهم رجال ثقافة . والمعروف أن معظم العلماء كانوا من فقراء الريف والمدن وأن بعضهم قد بدأ حياته تلميذاً وطالباً في زاوية من زوايا البلاد . وانتهى به المطاف إلى الزيتونة أو القرويين أو الأزهر . وهكذا كانت ثقافة العلماء في الحقيقة ثقافة تقليدية دينية في أساسها . ولم تكن فكرة الإصلاح ، في نظر الخصوم ، سوى قشرة رقيقة لا تستطيع أن تخفي ما وراءها من ركام التقاليد وضيق الأفق والتعصب الديني. أما المتطرفون من خريجي المدارس الفرنسية (النخبة) فقد كانوا ينظرون إلى ثقافتهم على أنها هي ثقافة العصر ، وإن الحياة تقتضي الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وتقليد الفرنسيين ولو بواسطة الاندماج والتجنس . ولذلك وقع التصادم أحياناً وإن كان تصادماً أقل وقعاً من التصادم الذي حدث بين المرابطين والمصلحين . لأن هناك أرضية تجمع هؤلاء والنخبة ولا سيما فكرة التجديد والانفتاح على الحضارة الحديثة[25].

أما النواب فقد وقف منهم العلماء موقفاً متقلباً فهم مرة يتحالفون معهم ، ويعتبرونهم ممثلي الأمة ويستنجدون بهم إذا ما ضيقت السلطات الفرنسية الخناق عليهم ، ومرة كانوا يهاجمونهم وينظرون إليهم بسخرية لركونهم إلى التأثير الفرنسي ، وينتقدونهم نقداً لاذعاً بدعوى أنهم يجرون في البداية وراء أصوات الناخبين ، ولكنهم لا يفعلون شيئاً من أجل الناخبين بعد فوزهم في الانتخابات ، بالإضافة إلى أن بعض النواب كانوا محافظين أصلاً جاء بهم الفرنسيون لكراسي النيابة اعترافاً بخدماتهم ، أو كسباً لأنصارهم أو نحو ذلك . وهؤلاء كانوا بطبعهم ضد العلماء المصلحين . وقد وقف أحد هؤلاء سنة 1932 في مجلس الوفود المالية وقدم

---

(24) أرون ص 182 .

(25) ديبارمي « بيانان » (أفريقية الفرنسية) ديسمبر 1933 ص 78 .

لائحة تطالب الإدارة الفرنسية في الجزائر بمنع العلماء من القيام بالوعظ والإرشاد في المساجد وقصر الأماكن الدينية على رجال الدين الذين عينتهم السلطة فقط ، وهذه اللائحة هي التي كانت تمهيداً لمنشور ميشال البغيض سنة 1933[26] .

وكان العلماء ينظرون إلى النواب عامة على أنهم واقعون كثيراً تحت طائلة الإدارة يأتمرون بأمرها ويتحركون بإشارتها . وفي هذا الصدد عابوا عليهم سنة 1939 حماسهم لمسلمي ألبانيا ونسيانهم عرب ومسلمي فلسطين ، لأن الإدارة الفرنسية هي التي كانت وراء ذلك. فعند اعتداء إيطاليا على ألبانيا المسلمة احتج الجزائريون على ذلك ونظموا المظاهرات في كل مدينة، وكان النواب هذه المرة على رأس المظاهرات حيث قادوها وخطبوا في جماهيرها واستنكروا موقف إيطاليا . ولكن الرأي العام الجزائري قد استاء أيضاً من أحداث أخرى في المشرق العربي والمغرب ، مثل أحداث فلسطين غير أن النواب لم يحركوا ساكناً . وهذا في نظر العلماء دليل على أن النواب لم يكونوا يتحركون إلاّ بوحي من الإدارة الفرنسية . ذلك أن مظاهرات ألبانيا تسر فرنسا عدوة إيطاليا الفاشستية، أما مظاهرات فلسطين فقد كانت تغضب فرنسا لأنها حليفة انكلترا[27] .

ومن خصوم العلماء البارزين أيضاً رجال التبشير المسيحيين . والعلماء كانوا يعرفون دور الكنيسة في الجزائر حيث كانت رفيقة جيش الاحتلال منذ اللحظة الأولى وكانت تبارك تحويل المساجد إلى كنائس ، وكان رجالها يقدمون الخدمات الجليلة إلى الإدارة الاستعمارية بما لديهم من كفاءة لغوية وعلمية وفنية ، وكان العلماء يذكرون ما قامت به الكنيسة من تنصير لأطفال المسلمين أثناء مجاعة سنوات 1867 ـ 1869 ودور الكاردينال لافيجري ورجاله (الآباء البيض) في المس بكرامة المسلمين والتشكيك في دينهم وقيمه ومحاولة تمسيح الجزائريين بفتح المراكز في القرى النائية في الجبال والصحاري . وهم لا ينسون دور المستشرقين الفرنسيين في الجزائر حيث

---

(26) أنظر ديبارمي « مصلح » (أفريقية الفرنسية) مارس 1933 ص 154 والنائب الذي قدم اللائحة هو السيد مبارك بن علال .

(27) (الشهاب) أبريل 1939 وقد كان العلماء في صالح المظاهرات للاحتجاج ضد إيطاليا أيضاً لأنها اعتدت في نظرهم على بلد إسلامي ولكنهم كانوا يريدون حرية المبادرة من جانب النواب .

كانوا دائماً ضد العربية والإسلام ومع التسلط الاستعماري والغزو الحضاري .

إن هذا التاريخ لم يكن يغيب عن أنظار العلماء وكانت حركتهم في الواقع تسعى لوقف هذا التيار . ولذلك اعتبروا المبشرين آلات للسياسة وروادا للاستعمار[28] وفي سنة 1939 انعقد بالجزائر المؤتمر الأفخارستي ، وقد لاحظت (الشهاب) أن المؤتمرين خلطوا بين السياسة والدين ، بل لقد غلبت السياسة على الدين عندهم ، وأنهم قاموا مرتين على الأقل بإحياء الجرح القديم الذي يحز في نفوس المسلمين بالجزائر وهو الاحتفال باختفاء الدولة الإسلامية الجزائرية : الأولى كانت سنة 1930 بمناسبة الاحتفال المئوي والثانية سنة 1939 عند انعقاد المؤتمر المذكور ، وقد وصفت المجلة ذلك بالبشاعة والشناعة وقالت بأن منظر تمثيل وزوال السلطة الإسلامية وانتصاب السلطة المسيحية محلها في الجزائر هو منظر « يسود وجه القائمين به ولا يمس شرف ولا سمعة الذين وقع القيام به في بلادهم »[29] .

وقف العلماء من قضايا التقدم موقف المعتدل ، فهم بالنسبة للمرابطين مجددون مصلحون ، وهم بالنسبة للنخبة محافظون تقليديون . وقد آمنوا بتقدم العلم وسيادة العقل وحرية الاجتهاد . ومن أجل ذلك شجعوا على التعليم العملي سواء بنشره في مدارسهم أو بإرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية . ونادوا بتعليم المرأة ولكن لم يصلوا إلى درجة الدعوة إلى مساواتها بالرجل في كل شيء لأن الجو الاجتماعي لم يكن يساعدهم على ذلك. ولعل هذا ما جعل بعضهم يعيب عليهم كونهم تركوا المرأة في وضع أدنى في السلم الاجتماعي[30] .

على أن العلماء كانوا يركزون على الثقافة العربية والآداب الإسلامية . فتكوين الجيل على هذه الأسس هو ضالتهم وهو رسالتهم . وماذا يمكن أن يكونوا غير ذلك في فترة سادت فيها الحضارة الفرنسية وغطت فيها الدعوة إلى الاندماج كل مجالات

---

(28) الإبراهيمي (السجل ص 65 ـ 66) يذكر ديبارمي (القادة) في (أفريقية الفرنسية) 1933 ص 15 ان (الشهاب) قد هاجمت جمعيات الدعاية التبشيرية مثل الجمعيات البروتيستانتية والآباء البيض في الجزائر .

(29) الشهاب مايو 1936 .

(30) أرون ص 182 .

الحياة في الجزائر وأصبحت البلاد مهددة بضياع شخصيتها وتاريخها ولغتها ؟ إن العلماء لم يتجمدوا بالدعوة إلى التعليم الديني فقط واللغة العربية فحسب بل نادوا بتعليم كل العلوم وجميع اللغات الحية ، ولكن على أساس أنها مكملة لتعاليم الإسلام والثقافة العربية[31].

وقد نادى بعض أعضائها سنة 1935 بتقليد الأوروبيين في مناهج التربية وبترجمة آثارهم لأنهم كانوا أيضاً قد ترجموا من العربية واستفادوا منها[32] ، كما دعا آخر إلى حرية الفكر ونبذ التقليد لأن ذلك هو طريق التقدم الحقيقي « إن كل أمة ابتليت بداء التقليد . . أضاعت رشدها . . وتركت أعظم ميزة منحها الإنسان ألا وهي العقل فيطرقها الخلل في أعمالها المادية والأدبية فتصبح مملوكة للغير . . فما علينا إلا أن نطلق للفكر سراحه يصول ويجول (وعلى) دعاة الإصلاح العاملين على إنقاذ الأمة الجزائرية من ربقة التقاليد أن تكون أول نقطة في الإصلاح هي العمل لحرية الأفكار »[33] وبالإضافة إلى ذلك اهتم العلماء بمشاكل الساعة كمحو الأمية ، وقضية العمال ، والمرأة والمهور في الزواج ، وأخطار الكحول ، والمساهمة في حركة النقد والأدب ، وكتابة التاريخ الوطني ، وقضايا الشرق العربي والعالم الإسلامي ، والحياة السياسية في الجزائر ونحو ذلك.

وقد استقبل العلماء كأغلب الجزائريين مجيء الجبهة الشعبية بغبطة لا تخلو من تحفظ ، وشاركوا في المؤتمر الإسلامي الجزائري مشاركة غير متحمسة . ورغم أننا سنعرض لهذا المؤتمر بالتفصيل في مناسبة أخرى فإننا نود أن نشير هنا إلى موقف العلماء منه ومن الجبهة الشعبية باختصار، إن الحكومات اليمينية التي سبقت الجبهة الشعبية قد اضطهدت ، كما رأينا ، العلماء ونغصت عليهم حياتهم فكان مجيء الجبهة مع ما سبقها ورافقها من دعاية وتهويل ، قد اعتبر فجراً جديداً بالنسبة للعلماء ومعظم الجزائريين ، وقد أبدوا ثقتهم في عدل فرنسا وروح الديمقراطية التي كانت الدعاية تصورها بها . وابن باديس نفسه كتب بهذه المناسبة يعبر عن ثقته في تحسين

---

(31) عباس ص 126 .
(32) سعيد صالحي (السجل) ص 188 .
(33) علي بن سعد (السجل) ص 199 ـ 200 .

الأوضاع على يد الجبهة الجديدة[34].

وقد قال شاعر الإصلاح محمد العيد يخاطب فرنسا في هذه المناسبة :

فاز فيك اليسار فاليوم لا عسر ... أليس اليسار فالا حميدا

....

صرخ الشعب فيه صرخته الكبرى ... وناداك يسترد الفقيدا

يا فرنسا ردي الحقوق علينا ... وأقلي الأذى وكفى الوعيدا[35]

ولعل فرحة العلماء بالعهد الجديد هي التي شجعتهم على المشاركة في المؤتمر الإسلامي في جوان (يونيو) 1936 . وعندما عيب عليهم مشاركتهم في مؤتمر سياسي يطالب بالحقوق السياسية وتتحالف وتصارع فيه الأحزاب، دافعوا عن أنفسهم بأنهم لا يخافون من هذا « الغول الموهوم غول السياسة لأن العلماء من الأمة في الواقع والحقيقة . يمثلون الوصف الذي ما كانت الأمة أمة إلّا به وهو الإسلام ولسانه» وأضافوا أن مطالب المؤتمر الإسلامي كانت محصورة في أربع نقاط : الدين والاجتماع والسياسة والاقتصاد . وإذا كان في الجزائر من هو كفء لدراسة القضايا السياسية والاقتصادية « فمن للمطالب الدينية وما يتبعها من اللغة العربية غير العلماء »[36] . وفي هذا الصدد ساند العلماء مشروع بلوم ـ فيوليت ، ولكن بتحفظ أيضاً[37].

ورغم النجاح الذي كسبه العلماء على المستوى الجماهيري فإنهم واجهوا أزمتين حادتين على مستوى القيادة كادتا تحطمان جمعيتهم ، الأزمة الأولى كانت يوم أن اتهمت السلطات الفرنسية الشيخ الطيب العقبي بتدبير اغتيال المفتي الشيخ محمود كحول المعروف بابن دالي، واقتادته الى السجن والمحاكمة. فعلى أثر نجاح المؤتمر الإسلامي اغتيل المفتي المذكور . لماذا ؟ ادعت السلطات الفرنسية أن العلماء هم الذين دبروا اغتياله لأنه كان معارضاً للمؤتمر ومعارضاً لإرساله وفداً إلى باريس لتقديم المطالب المتفق عليها إلى الحكومة الفرنسية ، فبهذه المناسبة أرسل

---

(34) نوشي ص 81 .

(35) (الشهاب) يوليو 1936 ص 217 ـ 218 يشير بكلمة (فيه) إلى المؤتمر الإسلامي .

(36) الإبراهيمي (الشهاب يوليو ، 1936 ص 213 .

(37) أرون ص 70 ـ 71 .

المفتي برقية إلى الحكومة الفرنسية ادّعى فيها أن الوفد لا يمثل سوى مجموعة من الغوغائيين الذين يريدون إثارة الفوضى والإضطراب وأنهم لا يمثلون الرأي العام في الجزائر . ولعل إتهام العقبي بالذات كان مقصوداً . أليس هو الذي استطاع أن يروّض العاصمة ويجعلها معقلاً للفكر الإسلامي بشخصيته المؤثرة وخطبه النارية وشجاعته النادرة ، بعد أن كانت العاصمة مركزاً للمعمرين وأنصار الإدارة من الجزائريين ؟ ، ثم إن العقبي هو الذي قاوم بشدة منشور ميشال سنة 1933 وقرار رينيه سنة 1935 فاتهامه بالقتل في قمة نجاح التجمع الشعبي الكبير (المؤتمر الإسلامي) يضرب عصفورين بحجر واحد كما يقول المثل ، فمن جهة يضعف ، إن لم يحطم ، المؤتمر ومن جهة أخرى يسيء إن لم يزعزع، سمعة جمعية العلماء التي يعتبر العقبي الرجل الثاني فيها بعد ابن باديس[38] .

والواقع أن هذا الحادث قد نجح في إضعاف المؤتمر والتأثير على الشيخ العقبي رغم أنه لم ينجح في الإساءة إلى العلماء عامة . فعلى اثر ذلك وافق ابن جلول على اتهام العلماء بالاغتيال واستقال من رئاسة المؤتمر . ووقعت أزمة بين النواب والعلماء . كما انحلت الجبهة الشعبية في فرنسا التي كان ينظر إليها بعين الأمل ، ومات مشروع بلوم ـ فيوليت الذي كان نقطة الإنطلاق في حركة 1936 . أما العقبي فقد أثّر السجن والمحاكمات المتتالية أمام الرأي العام ، مع ما كانت تكتبه الصحافة من صور وأخبار ، على معنوياته ، ورغم أن العلماء قد وقفوا إلى جانب زميلهم فقد أحس العقبي أن الجمعية لم تقم بكل ما يجب عليها نحوه في وقت المحنة، وأن بعض زملائه قد تخلوا عنه عند الشدة، لذلك بدأت العلاقات تفتر قليلاً منذ 1937 .

ومهما يكن الأمر فإن العقبي قد برأته المحكمة بتاريخ 28 جوان 1939 عشية الحرب الثانية ، بعد أن لم تثبت لديها التهم التي وجهت إليه . وقد خرج العقبي من السجن والمحاكمة منتصراً « مكللاً بغار الشهداء » حسب تعبير أحد الكتاب[39]

---

(38) اتهم فرحات عباس السيد ميو مسؤول الشؤون الأهلية بالجزائر بتدبير الاغتيال للإساءة إلى العلماء ، أنظر عباس ص 137 ولم يبرىء أرون ص 72 الإدارة الفرنسية أيضاً . أنظر كذلك نوشي ص 86 . وهناك من يشير بإصبع الاتهام إلى الحركة الصهيونية أيضاً ، بهدف منع العقبي من تعبئة الرأي العام مع فلسطين ضد اليهود .

(39) أرون ص 72 نقلاً عن شارل أندري جوليان .

واغتبطت لبراءاته صحافة العلماء وأنصارهم ومدح زملاؤه شجاعته (رغم أنه كان قد استقال من مجلس الجمعية الإداري كما سنرى) أمام المحكمة ووصفوه بأوصاف التمجيد فقالت (الشهاب) ان العقبي رأس شامخ من رؤوس الجمعية وعمدة من أعظم عمد الإصلاح والنهضة الدينية الإسلامية الجزائرية ، وشبهته بالسيد المسيح بين صالبيه لأن السلطة الفرنسية وضعته وسط المجرمين والمحكوم عليهم . ونوهت بسموه وهو يقف في قفص الاتهام[40] .

أما الأزمة الثانية التي واجهتها جمعية العلماء فهي الخلاف الذي نشب على مستوى المجلس الإداري سنة 1938 حول الموقف من فرنسا. فعشية الحرب الثانية سعت فرنسا إلى الحصول على تضامن من الجزائريين معها. فقام المخلصون لها من رجال الزوايا والقواد والأغوات بإرسال برقيات التضامن معها ضد أعدائها في العالم . وقد اجتمعت جمعية العلماء بدورها في 23 ـ 25 سبتمبر 1938 في جلسة عادية، وكان من بين النقط المعروضة في جدول الأعمال برقية التضامن مع فرنسا . وخلال الاجتماع اقترح العقبي (الذي كان ما يزال تحت طائلة الاتهام بالتحريض على قتل المفتي كحول) إرسال البرقية حتى لا تتعرض فرنسا لنشاط الجمعية وتمنعها من ممارسة أعمالها . ولكن ابن باديس اقترح عرض الموضوع على التصويت في المجلس الإداري . وعندما أخذت الأصوات كانت النسبة 12 إلى 4 ضد إرسال البرقية . وقد احتفظ ابن باديس بصوته وأعلن في الاجتماع العام أنه لن يرسل البرقية وأن فرنسا لا تستطيع أن تنال من روح المصلحين وإن كانت تستطيع أن تزج بهم في السجون وأن تقتلهم إذا شاءت . وأضاف أنه قرر الاحتفاظ بالصمت ولو قطعوا رأسه ، على حد تعبير أحد أنصاره[41] . وعند ذلك استقال العقبي من المجلس الإداري محتفظاً بعضويته فقط في الجمعية ، كما أشيع عنه أنه أسس (جمعية الإصلاح الإسلامي) وجعل لسان حالها جريدته القديمة (الإصلاح) .

---

(40) (الشهاب) يوليو 1939 كان مع العقبي في المحاكمة نصير الإصلاح بأمواله السيد عباس التركي وقد برأته المحكمة أيضاً وحكمت بأحكام مختلفة على المتهمين الآخرين في المسألة واعتبرت (الشهاب) المحاكمة موجهة للمسألة الإسلامية الجزائرية في شخص العقبي . عن هذه المحاكمة أنظر أيضاً ج.ل.ل. (أفريقية الفرنسية) يوليو 1939 ص 200 ـ 204 .

(41) بوكوشة ص 20 ـ 21 أنظر أيضاً مهندس (أفريقية الفرنسية) نوفمبر 1938 ص 387 ـ 388 .

والحقيقة أن الوثائق ما تزال تعوزنا عن هذه الأزمة ، فمحضر الجلسة غير منشور والآراء متضاربة حول دوافع الرجلين . ولا شك أن أنصار ابن باديس هم الذين ما يزالون اليوم أغلبية. وقد ساعدت التطورات التاريخية على ترجيح كفة ابن باديس. فقد توفي في قمة شعبيته (أبريل 1940) رغم ظروف الحرب ، واستعصت الحركة الوطنية على فرنسا بعد الحرب ، ولم يعد هناك حاجة إلى المجاملة والتقية اللتين استعملتهما الجمعية خلال الثلاثينات (وابن باديس هو مهندِس ذلك) . ولعل هذه الحادثة توضح مدى قوة الرجلين ، فالعقبي كان متهماً تطارده الشرطة وتحصي عليه أنفاسه ، وابن باديس كان طليقاً . والعقبي كان وحيداً معتمداً على شخصه وإيمانه ولسانه . وابن باديس كان ، بالإضافة إلى ذلك ، معتمداً على حماية والده له ومكانة أسرته ، والعقبي كان ابن قرية نائية وابن باديس كان ابن عاصمة كبيرة فيها الحمية والأنصار ، فلا غرابة أن يخاف الأول ويتشجع الثاني في وقت كان من أحرج الأوقات ليس فقط على الأشخاص ولكن على المبادىء وهو وقت الحرب .

ولعل أفضل رأي نطمئن إليه في هذا الصدد ، وحتى تظهر الوثائق ، هو رأي الشاعر محمد العيد الذي كان صديقاً حميماً للرجلين. فقد قال بأن كليهما كان مصيباً فيما ذهب إليه[42]، ويقال ان العقبي قد استقال من منصبه الإداري مضحياً بنفسه في سبيل الجمعية التي عاش لها حوالي عقدين . فما مدى صحة هذا الرأي ؟ ستكشف الأيام عن خطئه أو صوابه. أما الآن فحسبنا أن نقول بأن الحادثتين (قضية كحول، أو قضية البرقية ـ كما أصبحت تعرف) فقد أثرتا على الجمعية ، ولكنهما لم تهدداها . ولا ندري ماذا كان سيحدث للجمعية لو لم تعاجلها الحرب الثانية .

في أحد التقارير السرية التي كتبها المسؤولون الفرنسيون في أوائل الخمسينات جاء أن العلماء كانوا يمثلون أكبر الخطر على الفكرة الفرنسية في الجزائر . فشعب (جمع شعبة) مدارسهم عبارة عن خلايا سياسية ، والإسلام الذي يمارسونه هو مدرسة حقيقية للوطنية ، وأنهم يجدون تأثيرهم الأكثر عمقاً لدى الأثرياء والعائلات الكبيرة وأصحاب المال ، وأن أكثر من 40٪ من السكان معهم[43]. وإذا كشف هذا

---

(42) من حديث خاص أجريته معه سنة 1972 .

(43) (الجزائر في نصف قرن) الجزء الخاص بالعلماء . مخطوط .

عن شيء فإنما يكشف عن مدى تأثير العلماء على الجماهير الجزائرية . وان عقد الثلاثينات يعتبر العصر الذهبي لجمعية العلماء. وقد كانوا في غياب النجم الذي كان ما يزال يمارس نشاطه في فرنسا ، المحرك الحقيقي للضمير الوطني ، عن طريق الدرس والصحيفة والخطبة والموعظة والسلوك . وكانوا محل احترام وثقة حتى من أولئك الذين لا يتفقون معهم في المشرب والاتجاه . وقد لاحظ بعضهم أنهم (العلماء) كانوا ثوريين في القضايا الدينية ولكنهم كانوا محافظين في معالجة المسائل الاجتماعية[44] ولعل هذا يعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري نفسه . فهو أساساً مجتمع محافظ . وكان العلماء وهم خبراء هذا المجتمع ، يعرفون داءه ودواءه ، وقد كانوا في القضايا الدينية مصلحين لا ثوريين . والإصلاح قد يعني الثورة على بعض المفاهيم كالمرابطة وبعض صور الولاية والعقيدة في الأشياخ ونحو ذلك . وقد تحدث الكثير عن أثر العلماء في المجتمع الجزائري وفي مختلف الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية[45] .

ولم يقتصر نشاط وتأثير العلماء على الجزائريين في الجزائر بل لاحقهم في فرنسا نفسها حيث آلاف العمال منهم . فمنذ توجه ابن باديس إلى باريس ضمن الوفد الإسلامي سنة 1936 بدأ الاتصال بين العلماء وقادة العمالة هناك . وتذكر بعض المصادر أن هؤلاء قد نظموا له لقاء تداولوا فيه الحديث عن قضايا المؤتمر وعن أحوال العلماء الجزائريين في فرنسا[46] وخلال سنة 1937 ضاعف العلماء نشاطهم في باريس والضواحي فأنشأوا النوادي والمدارس أيضاً لتعليم وتوعية العمال . ووجد العلماء مساعدات طيبة من بعض العاطفين على الجزائريين في فرنسا حيث أنشأوا (الجمعية الفرنسية الإسلامية للثقافة والتعاون) وكان من أعضائها موريس

---

(44) أنظر مقالة « العلماء الجزائريون المصلحون » (المجلة الفرنسية الجديدة) ، عدد 7 ـ 8 (يوليو ـ أغسطس 1955) ، 331 .

(45) نذكر من هؤلاء ديبارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ص 546 وجوليان (أفريقية الشمالية) ص 111 ـ 112 وديبارمي أيضاً (القادة) في (أفريقية الفرنسية) يناير 1933 ص 15 ـ 16 وكذلك توينبي (مدخل) 1937 ص 505 .

(46) من بحث أعده عبد الحميد زوزو بإشرافي عن (دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية) ، كلية الآداب . جامعة الجزائر . 1974 وهو الآن منشور في كتاب بنفس العنوان .

فيوليت[47] ولكن حياة العلماء في باريس لم تكن مقتصرة على العمال بل تجاوزتها إلى الطلبة أيضاً . وسنلاحظ في الفقرات التالية مدى التجاوب الذي كان بين الحركة الطلابية لشمال أفريقية وبين جمعية العلماء بالرغم من أنه لم يكن هناك برنامج موحد مدروس .

* * *

ظهرت في الجزائر خصوصاً والمغرب العربي عموماً عدة منظمات شباب وطلبة وكشافة، وكانت تضم زعماء المنطقة في المستقبل، وكانت حركة طلاب المغرب العربي المكونة في فرنسا من ممثلين عن الأقطار الثلاثة من أنشط المنظمات خلال الثلاثينات . وقد لعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن القضايا الوطنية المصاغة عندئذ في قالب ثقافي واجتماعي كالدين والتعليم واللغة وحرية المرأة والعدالة الاجتماعية وغيرها . وهذه كانت نقطة الالتقاء بين جمعية العلماء والحركة الطلابية على نطاق الجزائر والمغرب العربي .

ففي سنة 1918 تأسست (الجمعية الودادية للتلامذ (كذا) المسلمين في أفريقية الشمالية) في الجزائر ، وكانت تضم طلاباً من جامعة الجزائر التي كانت تخضع لنظام الجامعات الفرنسية . ويعود سبب تأسيسها إلى أن جمعية الطلبة الفرنسيين التي تأسست سنة 1885 في الجزائر قد طردت الطلبة المسلمين من صفوفها . فكان ذلك حافزاً لهؤلاء على إنشاء منظمة خاصة بهم ، ويعود الفضل في تأسيس الجمعية الودادية إلى السيد ابن حبيلس الذي تولى رئاستها منذ أنشائها ، ثم خلفه في ذلك السيد فرحات عباس الذي استمر في رئاستها أكثر من أربع سنوات ، وتوالى على رئاستها عدد من جماعة النخبة ، ومنهم السيد علي الزاوش الذي كان على رأسها سنة 1931 بينما كان عباس رئيساً شرفياً لها .

وقامت هذه الجمعية بنشاط طيب يعبر عن مطامح الشباب المثقف في وطنه ومجتمعه ومصيره. وقد أصدرت سنة 1927 (نشرية) أبرزت فيها معالم حياة المنظمة منذ تأسيسها إلى ذلك الحين غير أنها ، لأسباب مادية ، عدلت عنها إلى إنشاء مجلة

---

(47) هيريل (الشمال الافريقيون في باريس) في (أفريقية الفرنسية) يوليو 1937 ، ص 364 ـ 365 وبناء على هذا المصدر فإن نادي العلماء كان يقع في 7 مكرر . سيتي بيسون ، 20 ، باريس .

(التلميذ) سنة 1931 وقد جاء في أحد أعدادها أن من أغراض الجمعية التعاون بين الطلاب المسلمين (الجزائريين) ونشر العلم والثقافة العربية الإسلامية في الجزائر وتعلم الثقافة الغربية .

وكانت (التلميذ) مجلة شهرية تصدر العربية والفرنسية وكانت تهتم أيضاً بقضايا الإصلاح . ويشارك فيها كتاب سياسيون مستقلون أمثال أحمد توفيق المدني . وتنقل هي المقالات والأشعار عن كتاب وشعراء من المشرق العربي . وهي حسبما جاء فيها « لسان حال الجمعية الودادية للتلامذ (كذا) المسلمين في أفريقية الشمالية » بالإضافة إلى أنها « مجلة شهرية أدبية انتقادية أخلاقية »[48] .

منذ فاتح الثلاثينات بدأت تظهر في الجزائر موجة من حركات الشباب لفتت أنظار الملاحظين. . فقد كتب أحدهم أن في الجزائر «حزباً شاباً» نشيطاً طموحاً لا يتردد في إظهار استعداده لتولي مصير بلاده ، وكانت طريقة هذا الحزب الجديد إثارة الرأي العام وعقد الاجتماعات وإقامة المظاهرات وإرسال برقيات الاحتجاج إلى باريس ولا يظهر أصحابه العداء لفرنسا بل كانوا يعلنون أنهم هم أصدقاء فرنسا الحقيقيون[49] .

وحوالي سنة 1933 تأسست في تونس (جمعية الجزائريين الزيتونيين) ، وكان تأسيسها نتيجة لتكاثر الطلبة الجزائريين في جامع الزيتونة بحيث أصبح عددهم سنة 1936 حوالي مائتي (200) طالب ، بينما كان عددهم لا يزيد عن خمسين قبيل ذلك . ويظهر أن تكاثر الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة كان نتيجة الدعوة الإصلاحية التي نهضت بها جمعية العلماء في القطر الجزائري . ومن المعروف ان كثيراً من أعضاء الجمعية كانوا هم أنفسهم من خريجي جامع الزيتونة وان ابن باديس كان يوجه تلاميذه إلى هذا الجامع[50] .

---

(48) كان مقرها بنادي الترقي أنظر (التلميذ) عدد 2 ، ديسمبر سنة 1931 وعدد 5 ـ 6 ، مارس ـ أبريل سنة 1933 .

(49) ديبارمي (الوطنية في مدرسة الأهالي) في (أفريقية الفرنسية) فبراير 1934 ص 104 .

(50) أنظر (البصائر) عدد 44 ، 20 نوفمبر 1936 وفي هذا العدد قائمة بأعضاء المجلس الإداري لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين مؤلفة من أربعة عشر عضواً، منهم احمد حماني ، والشاذلي المكي ، والأخضر السائحي ، واحمد قصيبة .

وعقب انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 تكونت بالإضافة إلى منظمة الطلبة التي ذكرناها (شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري) وكان على رأسها السيد الأمين العمودي (وهو من العلماء). وخلال عدة أسابيع أصبحت هذه المنظمة تضم حوالي عشرين شعبة وأربعة آلاف عضو . وكانت تقوم بنشاط عام ، بما في ذلك دروس في العربية والفرنسية يقوم بها الأعضاء أنفسهم . وكانت منظمة منضبطة كأنها عسكرية وبزي شبه عسكري موحد . وكانت قريبة من العلماء وأصبحت محل تأثيرهم في المستقبل[51] .

ولم تكد تحل سنة 1939 حتى انعقد بالعاصمة المؤتمر الكشفي الجزائري الأول برئاسة السيد محمد بوراس . ويغلب على الظن أن من شبابه عناصر من جمعية العلماء[52] وكل هذه المنظمات الشابة كانت تضم نخبة البلاد المستقبلة وتطمح إلى تولي المسؤوليات السياسية وتتدرب على ذلك بالإجتماعات والمؤتمرات والمشاركة في الحياة العامة ، ولما كانت منظمات الشباب غير سياسية في مظهرها فقد التقت في كثير من النقاط من برامجها مع خطط وبرامج جمعية العلماء .

وفي ديسمبر سنة 1927 تأسست في باريس (جمعية طلبة شمال أفريقية المسلمين بفرنسا) وكان من بين أعضائها ، عدد من زعماء المغرب العربي في المستقبل ، بعضهم ما يزال على قيد الحياة . وساهم بفعالية في الحياة السياسية والثقافية لبلاده ، وقد اتخذت هذه الجمعية عدة مواقف من التجنس واللغة والتعليم والمرأة جديرة بالتأمل والدرس . وكانت تعقد مؤتمراتها سنوياً في إحدى مدن المغرب العربي ، وقبل أن تعقد مؤتمرها الأول سنة 1931 قررت عدم قبول المتجنسين من أبناء المغرب العربي في صفوفها نظراً إلى أنها جمعية تعاونية والمتجنسون فرنسيون ، ولأنها إسلامية وهم ليسوا مسلمين . والملاحظ أن العلماء رحبوا بهذه الفكرة واعتبروها انتصاراً لمبدئهم[53] .

---

(51) أرون ص 77 .

(52) أحمد بوزيد قصيبة (النشرة الداخلية لجامعة الكشافة الإسلامية بالجزائر) العدد الأول - سبتمبر 1946 .

(53) (الشهاب) أبريل 1930 وكان رئيسها سنة 1928 هو سالم الشاذلي (من تونس) أنظر نشرة الجمعية ط . تونس ، 1929 .

وأول مؤتمر لهذه الجمعية انعقد بتونس من 20 إلى 22 أبريل 1931 وكان الاجتماع بالمدرسة الخلدونية . وقد شارك فيه سبعة أعضاء من الجزائر برئاسة السيد فرحات عباس ، وكانت موضوعات المؤتمر تتناول حالة التعليم العربي بشمال أفريقية والتعليم العالي والتعليم الصناعي وتعليم المرأة . وتبادل المؤتمرون الرأي حول قضايا أخرى لا تخرج عن نطاق التعليم والحياة الثقافية والاجتماعية ، ونظموا عدة جولات . وفي نهاية المؤتمر اتفقوا على أن يعقد المؤتمر الثاني بعاصمة الجزائر وكلفوا لذلك لجنة تحضيرية(54) وقد أوصى المؤتمر الأول بتدريس اللغة العربية وتاريخ الإسلام وتاريخ المغرب العربي في مدارس أفريقية الشمالية.

ويهمنا من هذه المؤتمرات بالدرجة الأولى المؤتمر الثاني الذي انعقد بالجزائر من 25 إلى 29 أغسطس سنة 1932 بنادي الترقي. وكان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر هو السيد قدور ساطور كاتب عام (جمعية طلبة شمال أفريقية بالجزائر) التي كان يرأسها السيد علي الزاوش ، أما المؤتمر نفسه فقد ترأسه السيد فرحات عباس الذي كان رئيساً شرفياً لجمعية طلبة الجزائر كما أشرنا . وكانت الموضوعات التي اتفق عليها في مؤتمر تونس وأقرتها اللجنة التحضيرية هي تعليم اللغة العربية والتاريخ والتربية بشمال أفريقية وفتح الأبواب أمام المتخرجين من الجامعات(55) وقد انعقد المؤتمر في جو من التفاؤل والثقة واحتضنه في الواقع العلماء واعتبروه من دعامهم . وسنرى أن توصيات المؤتمر وقرارته كانت تنسجم تماماً مع روح جمعية العلماء ومع أهدافها . فقد أقام لهم نادي الترقي حفلة سمر ألقيت فيها المحاضرات وجمعت التبرعات ، وأثناءها ألقى شاعر الإصلاح محمد العيد قصيدة مؤثرة . وساهم فيه الشاعر مفدي زكريا بعدة قصائد ، وخطب الشيخ الطيب العقبي في المؤتمرين مرتين على الأقل ووجههم باعتبارهم يمثلون جيل المستقبل . ولعب الأستاذ توفيق المدني

---

(54) (نشرة جمعية الطلبة) لسنة 1931 ـ 1932 وكذلك ديبارمي (المؤتمر الثاني) في (أفريقية الفرنسية) أكتوبر 1932 ص 572 أنظر أيضاً فافرو (الثورة الجزائرية) ص 67 .

(55) كان عدد الطلبة الجزائريين في فرنسا 21 طالباً سنة 1932 من بين مجموع 202 طلاب من المغرب العربي أنظر (نشرة الجمعية) لسنة 1931 ـ 1932 وفي مجلة (التلميذ) مقال مطول عن المؤتمر كتبه أبو سعيد عدون بن بكير ، كاتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر أنظر عدد 9 ، 10 للمجلة سنة 1932 .

في المؤتمر دوراً بارزاً باقتراحاته إلى اللجان ولا سيما فيما يتعلق باللغة العربيـة . وخطب أيضاً في المؤتمرين . وعندما مر المؤتمرون بقسنطينـة خطب فيهم الشيـخ عبد الحميد بن باديس وودعهم حتى محطة القطار.

وقد تجول الشباب الضيوف في مدينة الجزائر، وسجلت الصحافة عندئذ أنهم استاءوا لزوال معالم الحضارة العربية الإسلامية منها (خلافاً للمغرب وتونس) على يد الفرنسيين الذين حولوا المساجد إلى كنائس وحطموا بقيتها . . . الخ . وخطب فيهم السيد محمود شكيكن ، نائب مدينة الجزائر ، بالفرنسية معتذراً لهم عن جهله بلغة أجداده العربية ، حاثاً لهم على التمسـك بالحضـارة الإسلاميـة ، وتبرع لهم بالمال. وتجولوا في مدينة البليدة ومضيق الشفة، وفي البليدة خطب فيهم الدكتور بشير في حفل أقيم لهم هناك ، كما خطب غيره . ولعب السيد فرحات عباس دوراً فعالاً في المؤتمر . فبالإضافة إلى رئاسته كان يتدخل في اللجان ويوفق بين وجهات النظر . وقد نادى باحترام اللغة العربية . واستقبل الوفود عند مرورها بمدينة سطيف وخطب فيهم هناك في حفل أقيم لهم بهذه المناسبة . أما في قسنطينة فبالإضافة إلى الشيخ ابن باديس أقام لهم (نادي الاتحاد الإسلامي) هناك حفلاً كبيراً خطب فيه الدكتور ابن جلول ومامي اسماعيل[56] .

وقد رحبت الصحافة الجزائرية بالمؤتمر الثاني واعتبرته حدثاً هاماً في تاريخ المنطقة . فبالإضـافـة إلى صحافـة العلماء التي كـانت كلها تنـويهاً بـه ، رأت فيه (النجاح) « يوماً عظيماً في تاريخ نهضة المغـرب العربي » وهـو في نظرهـا ليس اجتماعاً سياسياً للنقاش والبيان ولكنه اجتماع « يشجعنا ويوقظنا » إلى مـا فيه خيـر المنطقة . وكتبت (البلاغ) أن المؤتمر كان يهدف إلى وحدة شمال أفريقية ، وأن هذا اللقاء بين الشباب تحت راية الإسلام يهدف إلى الوحدة التي مزقتها السياسة، وجمعها الدين[57] وإن استعراض بعض أسمـاء المشاركين في المؤتمـر الثاني من الأقـطار الثلاثة يبرهن على أهمية هذا اللقاء . فمن المغرب جاء عبد الخالق الطريس والسيد بنونة ، والشرايبي، ومن تونس جاء المنجي سليم وصالح المهيدي وعلي البلهوان

---

(56) أنظر (نشرة المؤتمر الثاني) الجزائر 1932 طبع تونس .

(57) ديبارمي (المؤتمر الثاني) في (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ص 575 نقلاً عن الصحيفتين المذكورتين .

والحبيب ثامر . بالإضافة إلى عدد آخر ، غير من ذكرنا ، من الجزائريين مثل السيد رشيد مصطفاي خريج المدرسة الثعالبية.

أما توصيات المؤتمر الثاني فتمثل اتجاه المستقبل في أفريقية الشمالية ، كما توضح الخط الرابط بين أهداف جمعية الطلبة وجمعية العلماء خلال الثلاثينات . وسنقصر هنا الحديث عن بعض التوصيات المتعلقة باللغة العربية والتاريخ والتعليم وفتح المجالات أمام الخريجين ، فبالنسبة للعربية طالب المؤتمر الثاني بجعلها رسمية في مواد امتحان الشهادة الابتدائية ، وزيادة المدرسين بالمساجد الجزائرية ، ووضع برامج عصرية لهم ، وإجراء امتحان خاص لمن يتولى التدريس في المساجد ، وتكوين لجنة حكومية للنظر في إصلاح التعليم بالمدارس الرسمية ، والاعتراف بالشهادة النهائية الثعالبية كالباكالوريا بجزئيها ، وحث الأمة على فتح المدارس العربية الحرة ، ومطالبة جمعية العلماء بوضع برنامج علمي للمدارس الابتدائية الأهلية والمعاهد الثانوية ، وحث الحكومة على تنشيط المدارس الأهلية بإعانتها مادياً[58] .

وبشأن التاريخ أوصى المؤتمر بتغيير برنامج التاريخ العربي الذي وضعه المستشرقون ، وتوسيع نطاق تدريسه باللسان العربي وتوحيد كتبه في المدارس الابتدائية وفي الزيتونة والقرويين والمدارس الثلاث (الحكومية) بالجزائر وفي المدارس الثانوية التي تتبع الحكومة ، ومطالبة وزارة المعارف الفرنسية بالحث على علم التاريخ الاسلامي والمغربي ، بشتى الوسائل ، ودعوة الجمعيات العلمية بشمال أفريقية إلى تكثير المسامرات التاريخية ونشرها ومنح جوائز لطلاب التاريخ الممتازين ، وإقامة ذكرى العظماء والأبطال في تاريخ المغرب العربي . وبخصوص التعليم العربي بالمدارس الابتدائية أوصى المؤتمرون بما يلي : جعله إجبارياً مع توحيد برامجه ، واعتبار العربية فيه لغة أصلية ، وإعطاؤها المكانة اللائقة بها في المدارس الحكومية ، واجباريتها في امتحانات ترشيح المعلمين ، والعناية بالتعليم الديني ، وإعطاء الحرية لفتح المدارس ، وحرية التعليم . . . الخ . أما عن فتح مجالات العمل أمام الخريجين «فالتوصية على حث الأمة على العناية بالتعليم العالي

---

(58) لاحظ أن هذه التوصيات قدمها السيد أحمد توفيق المدني وهي التي أقرت بعد التصويت عليها .

وضـرورة المساواة بين الخريجين المغاربة والفرنسيين في الرتبة والأجور والتقاعد ، وتحريض الشباب على اختيار المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية في التعليم العالي »[59] .

وخلال أكتوبر من سنة 1934 انعقد المؤتمر الرابع لجمعية الطلبة في المدرسة الخلدونية بتونس أيضاً . وكان المؤتمر هذه المرة برئاسة السيد المنجي سليم ، وقد مثل الجزائر فيه الشيخ سعيد الزاهري عن العلماء ، والشاعر مفدي زكريا . وألقى الشيخ الزاهري تقريراً في الجلسة الأولى عن حالة التعليم الحر بالجزائر، وهو تقرير مفيد ومركز . وبعد مناقشة التقارير في جلسات متعددة أوصى المؤتمر بخصوص الجـزائر بمـا يلي : على جمعية العلمـاء أن تضع بـرنامجـاً للتعليم الحر ، وعلى الحكومة الفرنسية التوقف عن منع الجزائريين من تأسيس المدارس الحرة ومطالبتها بمنحهم الحرية الدينية لتأسيس المدارس القـرآنية ، وفتـح الكتاتيب التي أغلقتهـا السلطات الفرنسية عموماً في الجزائر (إشارة إلى منشور ميشال) على إنشاء المدارس الحرة . ولاشك أن أثر العلماء في هذه التوصيات واضح . وقد كان جدول أعمال المؤتمر يحتوي أيضاً على دراسة الحالة المادية لطلبة التعليم الاسلامي ، والتعليم الثانوي الحديث ، الخ[60] .

وانعقد المؤتمر الخامس في تلمسان من 6 إلى 15 سبتمبر سنة 1935 ، ونحن نعرف أن هذه السنة كانت فترة توتر في الجزائر ، ولا سيما بعد زيارة الوزير رينيه . ومهما يكن الأمر فقد افتتح المؤتمـر الشيخ البشيـر الإبراهيمي نـائب رئيس جمعية العلمـاء وممثلها في الغـرب الجزائـري . وساد المؤتمـر حماس شـديد واستبشـار بالمستقبل، ورغم أننا لا نعرف الآن عن عدد الحاضرين ولا عن الموضوعات الرئيسية المطروحة للنقاش فيه ، فإن التوصيات تعطي صورة واضحة عن مـدى اهتمامـات الطلبة في ذلك العهد ، وقد لاحظ الكتّاب المعاصرون بأن الطلبة كانوا يستمعون إلى

---

(59) (نشرة المؤتمر الثاني) الجزائر 1932 طبع تونس . وذكر لي قنانش ان المؤتمر الثالث قد انعقد في باريس سنة 1933 وحضره السيد علال الفاسي ومسيرو النجم .

(60) (نشرة أعمال المؤتمر الرابع) تونس 1934 ويذكر أرون ص 65 ـ 66 أن مؤتمر 1934 قد انعقد في شهر يناير ولعله كان على خطأ ، وقال أيضاً بأن المؤتمر وضع برنامجاً ضد فرنسا ووافق المؤتمرون على مبدأ الاستقلال الكامل لبلادهم واعتبار المغرب العربي أمة واحدة .

صـوت الأجداد ، وصمـوا آذانهم عن المنطق العقلي الـذي تعلموه في المـدارس الفرنسية وفتحوها على المنطق الصوفي الغامض الذي يدغدغ العواطف[61] . ولاحظ كاتب آخر أن المؤتمر لم يكن مؤتمر طلاب ولكن كان مؤتمر وطنيين وإسلاميين ، فقد كانوا يخطبون ويتحدثون باللغة العربية رغم حضور شيخ بلدية تلمسان الفرنسي الذي احتج بشدة على ذلـك . وقد اتهم هـذا الكاتب المؤتمـر بأنـه كان ينشـر « الحقد الأعمى » ضد فرنسا[62] .

ومن بين التوصيات التي أصدرها المؤتمـر الخامس مـا يلي : جعل العـربية رسمية في المدارس الابتدائية وإجباريتها ، وانشاء فرع في مدرسة ترشيح المعلمين بالجزائر لإعداد المعلمين بالعربيـة ، وحث الشعب الجزائـري على الاستمرار في إنشاء المدارس العربية الحرة ، ومطالبة الحكومة الفرنسية بجعل العربية رسمية أيضاً في المدارس الثانوية (الليسيات) وتدريس الأدب العربي على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية ، وتعليم العربية وعلومها في جامعة الجزائر . كما أوصى المؤتمر بوضـع برنامج « تربية وطنية » على مستوى المغرب العربي ، وتحرير المرأة وتعليمها ، ومحو الأمية ، والعودة إلى التقاليد الإسلامية ، وتدريس تاريخ المغرب العربي في جميع المستويات ، وتحسين أوضاع أساتذة اللغة العربية ومدارسها وخريجيها[63] .

أما المؤتمر السـادس لجمعية الـطلبة فقـد كان من المقـرر أن ينعقد بفـاس (المغرب) يوم 7 سبتمبر سنة 1936 برئاسة السيد المنجي سليم من تونس . وبعد مراسلات بين اللجنة التحضيرية والسلطات الفرنسية في المغرب اقترح المقيم العام انعقاده في الرباط تحت رئاسته هو . ولكن اللجنة قبلت عقده في الرباط ورفضت رئاسة المقيم العام بحجة أن ذلك يخرجه عن كونه مؤتمراً طلابياً إلى مؤتمر سياسي ، وبعد حضور المؤتمرين إلى الرباط في الموعد الجديد وهو 12 اكتوبر ، أعلن المقيم العام (بيروطون) تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى .

وبعد ذلك أعلنت جمعيـة الطالب المغـربية على لسان رئيسها عبـد الخالق الطريس ، عن دعوة المؤتمر للانعقاد في مدينة تطوان الخاضعة عندئذ لاسبانيا . وقد

---

(61) ديبارمي (المؤتمر الخامس) في (أفريقية الفرنسية) ديسمبر 1935 ص 719 .

(62) مهندس ، نفس المصدر .

(63) ديبارمي . نفس المصدر .

اشتمل البرنامج المعلن على النقاط الآتية . .

- رفع المستوى الثقافي في شمال أفريقية .
- تدعيم الصلات بين الأقطار الثلاثة من جهة وبينها وبين البلاد العربية والإسلامية من جهة أخرى .
- توحيد مراحل التعليم بشمال أفريقية .
- دراسة الأمراض الاجتماعية في الأقطار الثلاثة والبحث عن علاجها .
- وضع كتاب تاريخ واحد للأقطار الثلاثة .
- فصل الأوقاف الإسلامية عن الدولة .

وبناء على الدعوة فإن المؤتمر كان سينعقد بتاريخ 21 ـ 27 أكتوبر ، سنة 1936 . وقد حضر حفلة الافتتاح خليفة السلطان بتطوان وممثلو السلطات الإسبانية[64] . ولا نعرف الآن أي شيء عن توصياته ولا عن الحاضرين فيه . ولكننا نعرف أن منع انعقاد المؤتمر في المغرب (الفرنسي) قد أثار ضجة في الصحافة المعاصرة وفي أوساط الطلبة . وقد اشتركت (البصائر) في هذا الاحتجاج ونشرت ما كان يصلها من قيادة المؤتمر حول هذا الموضوع[65] .

ومن الأسف أننا لا نعرف الآن أيضاً ما حدث لهذه المنظمة سنوات 1937 ـ 1939 والذي لا شك فيه هو أنها ظلّت تعمل بنشاط في فرنسا ، وعلى مستوى المغرب العربي . وقد بدأ خريجوها تتوزعهم الحياة السياسية في بلادهم ، كما بدأت الأحزاب المحلية تجتذبهم إليها فدخل بعضهم في الأحزاب والهيئات الموجودة عندئذ ، وكون آخرون أحزاباً وهيئات خاصة بهم ودخلوا جميعاً في معركة الحرية ضد الاستعمار . ونلاحظ بالنسبة للجزائر أن معظم مثقفي الطلبة كانوا في برامجهم الثقافية يدورون في فلك العلماء ، أما في حياتهم السياسية فقد كانوا من النخبة ومن عناصر حزب البيان فيما بعد ، وقليل منهم فقط انضموا للنجم وحزب الشعب الجزائري الذي خلفه .

---

(64) أنظر (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ، 1936 ، ص 564 .

(65) أنظر (البصائر) عدد 8 ، 18 سبتمبر 1936 ، وكذلك عدد 16 أكتوبر 1936 ففيهما تفاصيل هامة حول الموضوع . من بين الدراسات التي تناولت تاريخ الحركة الطلابية كتاب ، غي بيرفييه (الطلبة الجزائريون في الجامعات الفرنسية ، 1880 ـ 1962) باريس ، 1984 .

الفصل الخامس

نجم أفريقيا الشمالية وحزب الشعب الجزائري

أعلن السيد مونسو ممثل فرنسا في سورية إلى السيد فارس الخوري ذات مرة بأن على فرنسا أن لا تسير في سورية كما سارت في الجزائر وتونس لأن السوريين أذكياء ولهم جمعيات سياسية راقية[1] . ورغم ما في هذا التصريح من تبرير يناقض سياسة فرنسا في المستعمرات والمحميات والمندوبيات ، فإنه يعبر عن بعض الحقيقة . فالجزائر لم تعرف الأحزاب السياسية بالمعنى الذي يقصده السيد مونسو إلا في الثلاثينات . أما ما سبق ذلك من هيئات وجمعيات وحركات فقد كان يغلب عليه الطابع الاجتماعي والثقافي .

وكانت حركة الأمير خالد قصيرة المدى ولم تتخذ بعداً سياسياً واضحاً (كالمناداة بالاستقلال وشمول الدعوة للقطر كله) ، وعندما خلفها نجم أفريقية الشمالية لم يستطع في بداية الأمر أن يكون منظمة سياسية وطنية بالمعنى المتعارف عليه ، فقد ظهر النجم في فرنسا لا في الجزائر ، وكان منظمة مدنية عمالية أكثر منها منظمة شاملة لكل قطاعات المجتمع ، ومن جهة ثالثة كان النجم منظمة شمال أفريقية لا منظمة جزائرية وطنية . ولذلك قلنا أن في كلام السيد مونسو ، الذي كان قد فاه به سنة 1931 ، بعض الحقيقة ، ولعل ما يؤكد كلامه ما نشرته الصحف المحلية سنة 1931 أيضاً من أن المترشحين الأهليين في الانتخابات المحلية كانوا يعتمدون في نجاحهم على المال والرشوة والجهل وليس لهم لا حزب سياسي ولا فكرة يعتمدون عليها ، بخلاف المترشحين الفرنسيين الذين كانوا في نفس الوقت يتقدمون إلى الانتخابات معتمدين على أحزاب سياسية وايديولوجيات محددة[2] .

---

(1) الشهاب ، نوفمبر 1931 .

(2) نفس المصدر ، ديسمبر 1931 نقلاً عن جريدة (الإقدام) ولكن (الشهاب) انتقدت أيضاً من =

حقاً أن بعض الكتاب يسمي الفترة التي تبدأ بسنة 1930 بفترة تثبيت الجزائريين حقهم في أن يكونوا أمة[3] ويعود بعضهم بحركة المعارضة للوجود الفرنسي في الجزائر إلى ظهور الأمير خالد الذي مثل ، في نظر هذا الكاتب ، الطبقة الأرستقراطية المحلية . وقد مثل الدكتور إبن جلول ، بناء على رأي هذا الكاتب أيضاً ، الطبقة البرجوازية ، بينما مثل فرحات عباس (ابتداء من الحرب الثانية) جماهير الشعب رغم أنه كان برجوازياً[4] بقى علينا أن نضيف إلى هذا التصنيف الذي ليس صحيحاً على علاته ، أن جمعية العلماء والنجم ثم حزب الشعب الجزائري كانوا يمثلون العمال والفلاحين والمثقفين الفقراء ، فالنجم الذي نتناوله في هذا الفصل كان بحق يمثل صوت الطبقات العاملة سواء أثناء ميلاده في باريس أو عندما انتقل نشاطه إلى الجزائر نفسها . وقد ظلت هذه النظرة إلى النجم ثم حزب الشعب من طرف الأحزاب والجمعيات المعاصرة ثابتة حتى عشية الثورة. فقد كانوا ينظرون إليه على أنه يمثل الغوغاء والعامة والصغار والجهال ونحو ذلك من ألقاب التعالي والطبقية . وكانت تلك الأوصاف يطلقها عليه أحياناً حتى بعض رجال جمعية العلماء ممن كانوا ينتمون إلى عائلات كبيرة أو ممن جعلتهم الثقافة والمسؤولية في مقام البرجوازيين . وهكذا كان النجم وخلفه حزب الشعب يمثلان ، باستمرار تقريباً ، في حياة السياسة الجزائرية التيار المتطرف في الميدان الايديولوجي والطبقة العاملة في الميدان الاجتماعي .

وقد أتينا في الجزء الثاني على نشأة النجم وموقفه وبرامجه حتى سنة 1933 تقريباً . ويهمنا الآن أن نواصل نفس الخط خلال الثلاثينات مع الإشارة إلى بعض المعلومات الاضافية التي دلت عليها الوثائق الجديدة . فالنجم الذي كان الأمير خالد رئيسه الشرفي ، ولد في باريس سنة 1926 ، وكان رئيسه الفعلي هو السيد حاج علي عبد القادر الذي كان جزائرياً وعضواً في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي

أسمتهم بحملة الشهادات (النخبة) على تلونهم في الانتخابات واغترارهم بقشور المدنية (الفرنسية) .

(3) باربور (مدخل) ص 215 .

(4) ساراسين ، ص 77 .

ورئيس خلية شيوعية في فرنسا. ولعل هذا هو ما جعل معظم الكتاب يقولون بأن النجم ولد في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي . وقد عرفنا أن النجم كان يضم ممثلين عن الأقطار الثلاثة ، وكان له هدفان : بعيد وهو تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية ، وقريب وهو الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال أفريقيا في فرنسا ، وأن السلطات الفرنسية التي لم يكن يغيب عنها ذلك منعت النجم من ممارسة نشاطه في أقطار المغرب العربي وقصرته على فرنسا وغيرها من البلاد الأوروبية ، ولعل ميلاد النجم في حضن الحزب الشيوعي الفرنسي قد شفع له أحياناً وحماه من بعض الاضطهادات المحققة . أما العلاقة بين المنظمتين (النجم والحزب الشيوعي) فسنتعرض إلى تطورها فيما بعد[5] .

ورغم أن النجم قد ولد شمال أفريقيا فإنه ، ابتداء من سنة 1927 بدأ أعضاؤه التونسيون والمغاربة يفضلون الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كان مسموحاً بها في بلادهم خلافاً للجزائر ، وتثبت تقارير الشرطة الفرنسية أن أعضاءه قد وصلوا سنة 1927 إلى 3 000 عضو ، لكنهم ازدادوا على مر الأيام ، كما سنرى ، كما ازداد عدد أنصاره من العاطفين عليه . وتتهم السلطات الفرنسية النجم بأنه كان يتعاون خارج فرنسا مع (لجنة سوريا ـ فلسطين) التي كان على رأسها الأمير شكيب أرسلان ، وأنه كان يتلقى المساعدات المعنوية والمادية من المنظمة الشيوعية الدولية (الكومنترن) ومن الدعاة الألمان في البلاد الإسلامية مثل (لجنة الدفاع عن المغرب العربي) و (الجمعية الألمانية ـ الإسلامية) و (اتحاد التحرر الإسلامي) . أما في فرنسا نفسها (بما في ذلك الجزائر) فالرقابة على نشاطه كانت شديدة ، وكانت أيضاً كافية حسب تعبير بعض الوثائق[6] .

وكان النجم يقوم على أسس واضحة لإدارة نشاطه ، وتتمثل هذه الأسس في :

---

(5) أنظر (مذكرة سرية عن نجم شمال أفريقية) أعدتها ولاية وهران 31 أوت (أغسطس) 1936 وهي مخطوطة على الآلة الراقنة. كان مقر النجم بباريس 29 نهج دي بروطاني وظل السيد عبد القادر رئيساً له إلى سنة 1927 حين تولاه السيد مصالي الحاج . على أن هناك من يرى بأن تاريخ النجم هو سنة 1924 ، وبذلك أرخت السيدة جانيت زاقورا في اطروحتها عن حركة النجم (بالانكليزية).

(6) (مذكرة ولاية وهران) . أنظر أيضاً أطروحة السيد صاح مثلوثي عن (المصالية) جامعة باريس ، سنة 1974 .

1 ـ الجمعية العامة وهي تعقد اجتماعاتها سرياً ، وتعتبر الهيئة العليا والأساسية له ، فهي صاحبة السيادة .

2 ـ اللجنة الإدارية ، وتسمى أحياناً اللجنة المركزية وأحياناً اللجنة التنفيذية . وكانت تضم في الغالب خمسة وعشرين عضواً .

3 ـ المكتب التنفيذي ويتكون من خمسة إلى ستة أعضاء ، وهو ينتخب من الجمعية العامة ويعتبر مسؤولاً لديها . والمكتب التنفيذي هو المسؤول على الفروع وعلى جريدة (الأمة) وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى ، وعلى الدعاية والنشر . وإذا اقتضى الأمر فإنه يحل محل الجمعية العامة عندما تحول الحوائل دون انعقادها، كقرار منع الاجتماع من السلطات الفرنسية الذي كثيراً ما حدث[7] . وكان أعضاء المكتب التنفيذي بالذات من رجال قليلي الثقافة والوسائل ولكنهم كثيرو الإيمان والحماس ، وقد تحملوا في سبيل مبدئهم الوطني السجن والتغريم والمضايقات والإبعاد والايقاف عن العمل .

من هؤلاء السادة مصالي الحاج ، وعيماش عمار ، وراجف بلقاسم ، وشبيلة الجيلالي ، وبانون اكلي . ولا شك أن مصالي قد تزعم الحركة خلال الثلاثينات والأربعينات بلا منازع ، وأثبت ، رغم ما قيل عنه ، أنه كان مؤمناً بهدف واضح ، وهو الاستقلال الكامل للجزائر ، لم يخضع لقسوة الظروف أحياناً ولا للضغوط الشديدة التي كانت عليه ، سواء على المستوى الإداري أو على المستوى الايديولوجي ، وكان بذكائه ودهائه وشخصيته القوية قد استطاع أن يسيطر على زمام الحركة (النجم ثم حزب الشعب) مدة طويلة ، حتى أصبح هو في حد ذاته معلم مدرسة في الوطنية والتضحية والمناورات السياسية والصبر على المكاره والثبات على المبدأ. ولعل ثقافته العمالية البسيطة قد جعلته أحياناً قاسياً مباشراً في أحكامه يسلك سلوك الأبوة مع رفاقه لا سلوك الأخوة[8] . وليس غرضنا هنا وضع ترجمة للسيد مصالي ، وكل هدفنا ابراز

---

(7) كولو دراسة عن نجم أفريقية الشمالية (مخطوطة) .

(8) ليس هناك حتى الآن ترجمة كاملة للسيد مصالي الحاج . وتوجد في كتب التطور السياسي للجزائر بعض السطور عنه هنا وهناك. ومن ذلك ترجمة السيد (كولو) له في دراسته المذكورة . أنظر أيضاً دراستي زاقورا ومثلوثي المشار اليهما . وقد صدرت (مذكرات مصالي) وفيها اضواء هامة على =

بعض النقط عنه فقط . وسنتعرض لنشاطه ومواقفه خلال الثلاثينـات عندمـا نتناول مواقف الحزب من قضايا الفترة.

وبالإضافة الى السيد مصالي هناك عيماش عمار . فقد كان عيماش هو الكاتب العـام للنجم، والمسؤول عن جريدة (الأمة) التي تأسست سنة (1930)، من شهر مايو 1933 إلى ديسمبر 1935 . وكان خطيباً مؤثراً وداعية جذاباً . وقد سجن وغرم عدة مرات ثم أطلق سراحه في عهد الجبهة الشعبية (1936) وكان قـد حضر مـع مصالي مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بـجنيف (سبتمبر 1935) والتقى هناك ، مع زملائه ، بالأمير شكيب أرسلان . وكان عيماش من مدينة تيزي وزو . أما راجف بلقاسم فقد كان أمين مال النجم ، وهو من عين الحمام ، وقد سجن وغرم أيضـاً سنوات 1933 ـ 1935 وظل في السجن الى 1936 كزميله عيماش .

ومن شخصيات النجم كذلك شبيلة الجيلالي الذي كان الكاتب العام عندما صـدر قرار الحـل عام 1929 ولكنـه فارق النجم منـذ 1933 . وفي شهر أكتـوبر 1930 ، تولى سي الجيلاني محمد السعيد امتياز جريدة (الأمة) ثم سجن وغرم ، كذلك سنة 1935 بعد أن كتب مقالاً في الجريدة يدعو فيه العمال إلى التبرع لإنقاذ عائلات زعماء النجم المساجين . وقد ظل سي الجيلاني صاحب امتيـاز الجريـدة المذكورة حتى اعتقاله خلال جويلية سنة 1938[9] ان هؤلاء الرجال ، بالإضافة إلى عدد آخر ، قد تحدوا جميع العقبات التي وضعت في طريق منظمتهم ، واستطاعوا في النهاية أن ينتزعوا اعتراف السلطات الفرنسية بها بعد حلها عدّة مرات . وسنعـرف أكثر عن نشاطهم بعد قليل.

اعتمد النجم ، وخلفه حزب الشعب ، على وسائل متعددة ، وأهمها الاحتجاج والتظاهر والصحافة والتجمع . فلا تكاد تمر مناسبة وطنية أو عربية تستدعي اتخـاذ

حياته ، ولكنها لا تتجاوز سنة 1938 . كما أصدر بنجامين ستورا كتاباً بعنوان (مصـالي الحاج ، 1898 ـ 1974) ، مايان ، 1982 .

(9) نفس المصدر ، كذلك (حياة بانون أكلي) عضو النجم ، دراسة على الآلة الراقنة ـ و (مذكرة) ولاية وهران . ويذكر السيد كولو أن سي الجيلاني قد مات في الجزائر سنة 1967 . وهناك فرق بين شبيلة الجيلالي ، وسي الجيلاني محمد السعيد . ذلك أن الأول قد خرج من النجم منذ 1933 حين قرر النجم عدم جمع أعضائه بين عضويته والعضوية في حزب آخر .

موقف إلا سارع النجم باثبات وجوده ، ورفع صوته احتجاجاً على تصرفات الإدارة محلياً وتدخل الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان والمغرب ، واضطهاد الوطنية في تونس وعرقلة الحركات الاستقلالية في مصر . وكانت الاجتماعات على مستوى الهيئات الرسمية والفروع ، سرية وعلنية ، إحدى الوسائل الهامة في يد النجم يتبادل خلالها الرأي وتناقش الخطط المقبلة ، وتعطى دروس التوعية والتوجيه السياسي وتستنكر فيها المواقف المضادة للوطنية حسب البرنامج المسطر ، وتحدد فيها العلاقات مع المنظمات والأحزاب الفرنسية وغيرها .

أمّا الصحافة بمعناها الواسع فقد كانت وسيلة للدعاية والتعريف والتوجيه والتنوير ، كما كانت وسيلة لجمع المال . وعلى هذا الأساس أصدر النجم (الاقدام) وهو اسم الجريدة التي كان الأمير خالد قد أصدرها في الجزائر ـ وتقول بعض التقارير أن أعدادها الأولى كانت عبارة عن دعوة للثورة ضد فرنسا . ثم أصدر (الإقدام الباريسي) عندما منعت السلطات الفرنسية الأولى من الصدور . وفي شهر فبراير 1927 منع هذا أيضاً ، فأصدر النجم (الإقدام الشمالي الافريقي) وكان أيضاً عنيف اللهجة ضد فرنسا . وقد حل النجم سنة 1929 ، ولكن إصدار الصحف لم يتوقف . وكانت الصحيفة أحياناً هي نفسها تمثل برنامجاً ومركز انطلاق . وهذا ما حدث لجريدة (الأمة) التي أصدرها النجم باللغة الفرنسية في باريس في أكتوبر 1930 ، أثناء فترة حله من السلطات الفرنسية[10] .

أعلنت (الأمة) منذ ظهورها بأنها جريدة تدافع عن مصالح التونسيين والجزائريين والمغاربة . وكانت تطبع عدة آلاف من النسخ . ورغم أن السلطات الفرنسية قد منعتها من دخول أفريقية الشمالية فإن القائمين عليها كانوا يوزعونها سرياً ، وقد ازدادت انتشاراً حتى بعد قرار المنع . وكانت تحمل أخبار الحركة الوطنية ورجالها ومواقف السلطات الفرنسية من الشؤون الأهلية ومطالب الجزائريين وأخبار الحركات الوطنية في العالم ، ولا سيما أخبار الوطن العربي والعالم الإسلامي ، وكان مديرها السياسي هو السيد مصالي الحاج ، وصاحب امتيازها هو السيد سي الجيلاني كما ذكرنا . وقد بلغ ما كانت تطبعه أربعة وأربعين ألف نسخة سنة 1934 . وكانت

---

(10) (مذكرة) ولاية وهران . ولم تظهر إلى الآن دراسة مستقلة عن جريدة (الأمة) .

(الأمة) تحمل شعارات النجم ، وقد استمرت في الظهور في ظروف مختلفة حتى 1939 . ففي شهر يونيو (جوان) من نفس العام هاجمت الشرطة الفرنسية في باريس مقر الجريدة واحتجزت نسخها وصادرت وثائق أخرى ادّعت بأنها هامة[11] أمّا في الجزائر فقد أصدر حزب الشعب الجزائري سنة 1939 جريدة أخرى بالفرنسية باسم (البرلمان الجزائري) كانت قصيرة الأجل لأن الحرب الثانية سرعان ما منعتها من الصدور . وتدّعي بعض المصادر أن الذين أصدروها هم مناضلو حزب الشعب من سجن الحراش[12] وهكذا كانت الصحافة (بما فيها المناشير ، والإعلانات والجرائد نفسها) إحدى الوسائل الهامة لنشاط النجم وحزب الشعب خلال الثلاثينات .

حلت فرنسا نجم أفريقية الشمالية سنة 1929 كما عرفنا ، متهمة إياه بمضادة فرنسا والدعوة إلى الثورة . ولكن المنظمة ظلت تعمل في الخفاء إلى سنة 1933 وتعتبر هذه السنة حاسمة في تاريخ المنظمة . فقد كانت بدون برنامج واضح سوى ما أعلنه ممثلوها سنة 1927 في مؤتمر بروكسل من التصريح بالاستقلال[13] . كما أن علاقتها بالحزب الشيوعي الفرنسي وبحركة (الكومنترن) لم تكن قد اتضحت حتى ذلك الحين . غير أنه خلال شهر مايو سنة 1933 انعقد اجتماع هام لمنظمة النجم أسفر عن وضع البرنامج الذي نشرنا خلاصته في الجزء الثاني ، كما أسفر عن تعيين اللجنة المركزية من ثلاثين عضواً ، وتعيين اللجنة التنفيذية (المكتب) من ثلاثة أشخاص . ومن جملة ما اتخذ في هذه المناسبة منع أعضاء النجم من الانتماء إلى أية منظمة أو حزب آخر . وبذلك خرج من النجم كل من كان قد دخله لأغراض أخرى غير الوطنية[14] ومن جهة أخرى (تجزأر) هيكل النجم أكثر فأكثر ، وأصبح يعمل أساساً لصالح القضية الجزائرية ولم يعد اهتمامه بقضايا المغرب العربي الأخرى سوى

---

(11) ج . ل . ل . (أفريقية الفرنسية) ، يونيو 1939 ، ص 174 .

(12) عباس ، ص 201 وقد أصدر الحزب أيضاً جريدة بالعربية عنوانها (الشعب) ، وكان يحررها الشاعر مفدي زكريا ، والسيد محمد قنانش ، وذلك سنة 1937 .

(13) اطلعت على نسخة من هذا البرنامج عند السيد قنانش .

(14) (حياة بانون اكلي) وكذلك (مذكرة) ولاية وهران ، انتقل النجم من العنوان المذكور سابقاً إلى 29 شارع دقير ، بباريس .

اهتمام ثانوي .

ولكن هذا النشاط الذي ظهر به النجم ، رغم قرار حلّه ، جلب إليه أعين الرقابة . وعندما تيقّن قادته من المتابعة والمحاكمة بتهمة إعادة تنظيم ممنوع ، غيّروا اسمه إلى (نجم أفريقية الشمالية المجيد) مع إبقاء البرنامج والهياكل والوسائل كما كانت[15] . لكن القضاء الفرنسي تدخل سنة 1934 واتهم النجم بالقيام بنشاط باسم منظمة منحلة قانونياً . وكانت هذه حقاً سنة صعبة على أعضاء النجم . فقد قُبض على قادته الواحد بعد الآخر ، واقتيدوا إلى السجن ، وفرضت عليهم غرامات متنوعة[16] فقد قبض على رئيس النجم ، السيد مصالي خلال نوفمبر بتهمة إثارة العسكريين الجزائريين في الجيش الفرنسي وتحريضهم على العصيان . وخلال شهر ديسمبر من نفس العام أُلقي القبض على راجف بلقاسم . وكذلك على عيماش عمار وغيرهما . وفي 24 يناير 1935 حكمت محكمة باريس على مصالي بالسجن لمدة ستة أشهر وتغريمه مائتي فرنك وعلى عيماش بأربعة أشهر سجناً وتغريمه مائتي فرنك أيضاً ، وعلى راجف بثلاثة أشهر سجناً ومائتي فرنك.

ولم يسع قادة النجم إلّا أن يغيروا من عنوانهم من جديد ويؤسسوا منظمة جديدة تحمل روح النجم ولكن بغطاء آخر . ففي شهر فبراير من نفس العام (1935) أصبح النجم يدعى (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقية) وصاغوا لذلك لوائح جديدة أرسلوها إلى محافظة شرطة باريس بمذكرة مؤرّخة في 27 فبراير 1935[17] . وقد نصت المادة الثانية من اللوائح المذكورة على العمل على التحرير المادي والمعنوي لمسلمي شمال أفريقية ، ونصّت المادية الثالثة على أن الاتحاد يجمع كل مسلمي شمال أفريقية وأنه سيقوم بتربيتهم الوطنية والاجتماعية ، ويدافع عن مصالحهم الوطنية ، المادية والمعنوية ، والاجتماعية والسياسية . أما المادة الرابعة فقد أضافت بأن الاتحاد سيستعمل كل وسيلة لديه لتحقيق أهدافه وأنه سيقوم بالدعاية

---

(15) يدعى السيد مهندس أن النجم المجيد قد ولد سنة 1932 (أفريقية الفرنسية) أكتوبر 1934 ، 587 .

(16) في هذه السنة أيضاً وقعت حوادث قسنطينة التي تعرضنا لها .

(17) نفس المصدر .

الضرورية لنفس الأهداف[18]. وبينما الشرطة تنظر في الأمر، قررت محكمة باريس خلال شهر أبريل 1935 أن الحل الأول للنجم (سنة 1929) كان غير قانوني لأنه لم ينفّذ في الوقت المحدد . لذلك أعيدت الشرعية للنجم لممارسة نشاطه . ولكن عام 1935 هو عام قرار رينيه الذي ضيق الخناق على كل الحركات الوطنية ووضع الشبهات حول جميع التصرفات حتى ولو كانت بريئة . وعلى كل حال فإن السيد مصالي وبعض رفاقه (عيماش وبانون مثلاً) قد توجهوا خلال سبتمبر سنة 1935 إلى جنيف لحضور مؤتمر مسلمي أوروبا الآنف الذكر .

ورغم ملاحقات القضاء والشرطة والسياسة فإن قادة النجم كانوا دائماً يجدون العطف من جهات مختلفة . ومن أبرز الأشخاص الذين عرفوا بالدفاع عن هؤلاء القادة المحامي جان لونقي ، الذي كان نائب منطقة باريس . وقد ذكر في عدّة مناسبات أنه كان مستشاراً أيضاً للسيد مصالي . ومن المحامين العرب عنهم السيد الحاج الذي كان من أصل سوري وكان داعية إسلامياً[19] وكذلك السيد محمود سالم باي الذي كان قاضياً دولياً من مصر ، وكان يسكن باريس . وهو صاحب مبادرة المؤتمر الإسلامي الأوروبي الذي انعقد سنة 1935 . وكان سالم باي يعمل واسطة بين قادة النجم والأمير شكيب أرسلان منذ 1932[20] ولعله كان السبب أيضاً في جذب قادة النجم نحو الاتجاه العربي الإسلامي بدل الاتجاه الشيوعي الدولي الذي سار فيه النجم منذ ميلاده .

كانت القاعدة الأساسية للنجم هي الفروع سواء في فرنسا أو في الجزائر وكانت الفروع تخضع لتعليمات المكتب الإداري . تقوم بنشاطها المحدد كالدعاية وسط العمال ، وتوزيع جريدة (الأمة) والمناشير التي يصدرها الحزب ، وجمع التبرعات وعقد الاجتماعات الدورية ، والدفاع عن حقوق العمال في المنطقة . ومنذ سنة 1934 بدأ نشاط النجم يتسرب إلى الجزائر أيضاً وأفكاره تنتشر فيها ، ولم تكد تحل

---

(18) (مذكرة) ولاية وهران ، والواقع أن النص على ضم جميع مسلمي شمال أفريقية كان نظرياً فقط .

(19) أفادني الأستاذ قنانش أن السيد الحاج كان مسيحياً وشيوعياً وأنه قد قتل أثناء احتلال ألمانيا لفرنسا . ولست الآن متأكداً من الحقيقة .

(20) (حياة بانون أكلي) وكذلك (مذكرة) ولاية وهران ، ويذكر السيد جوليان أن علاقة مصالي بأرسلان جعلت الأول يقترب في اتجاهه من العلماء . ص 121 .

سنة 1936 (عام الجبهة الشعبية) حتى أخذ نشاط النجم منعطفاً جديداً في الجزائر حيث تكونت الفروع وألقيت الخطب وعرف الناس قادتهم وأفكارهم عن كثب. ويقال ان أعضاء النجم سنة 1936 قد بلغوا 7000 شخص . ولم يزد اضطهاد الشرطة النجم إلّا انتشاراً وقوة[21] .

صيغ البرنامج الأساسي للنجم خلال شهر مايو سنة 1933 ، وقد ظل هو البرنامج الأساسي لحزب الشعب أيضاً، وكان ذلك في اجتماع عقد في باريس. وكنا قد تعرضنا لهذا البرنامج بالتفصيل في الجزء الثاني ، ويلاحظ عليه أنه اشتمل على ثلاث نقط : فمن الناحية الدينية ركز على ضرورة وحدة الإسلام والعالم الإسلامي مؤكداً ذلك في برنامج المؤتمر الإسلامي الأوروبي الذي انعقد في جنيف في 12 سبتمبر 1935 ، وتعاطفه مع مطالب العلماء أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري في سنة 1936 . ومن الناحية الاجتماعية استنكر النجم القوانين الاستثنائية التي يتضمنها (قانون الأهالي) المشهور، وطالب بعودة الأرض التي اغتصبها الكولون إلى الجزائريين والقضاء على الإقطاع في الجزائر ، أما على المستوى الوطني فقد نص على ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، وإنشاء جيش وبرلمان وطني ، وتحقيق الاستقلال الكامل للجزائر[22] ولعل تباعد الشقة بين النجم والشيوعيين قد ظهر من هذا البرنامج الذي يكتسي طابعاً وطنياً أكثر من الطابع الثوري الدولي الذي أراده له (الكومينترن) . وقد أحست السلطات بخطر الوطنية في الجزائر عليها فأجرت خلال هذه السنة (1933) عدة اتصالات مع ممثليها لدراسة الوضع وكيفية التغلب على التيار الجديد ، ولا شك أن سفر السيد كارد ، الحاكم العام ، إلى باريس عندئذ كان يدخل في هذه الاتصالات[23].

والواقع أن سنة 1934 كانت فترة نشاط غير عادي في تاريخ النجم ، وتمثل

---

(21) كولو ، وكذلك عباس ص 200 ـ 201 .

(22) جوليان ، ص 121 ويذكر هذا المصدر أن الاجتماع الذي أسفر عن البرنامج المذكور قد جري بتاريخ 18 مايو بدل 28 كما تذكر المصادر الأخرى ، أنظر أيضاً أرون ، ص 64 ، وكذلك نوشي ، ص 71 .

(23) (التايمز) 23 يونيو ، 1933 ، ص 13 .

هذا النشاط في عقد الاجتماعات، والكتابات الصحفية، والمناشير، والمشاغبات. وكانت صحيفة (الأمة) تعكس كل هذا النشاط وتصوره خير تصوير ، ففي الثاني عشر من فبراير من نفس العام جرت مظاهرتان صاخبتان في باريس إحداهما كانت بدعوة من المنظمة العمالية الفرنسية (س. ج. ت.) والثانية كانت « عربية » . وقد شارك في الأولى من 30 إلى 40٪ من الجزائريين وأنشدوا نشيد (الدولية). أما في الثانية التي نظمها العرب فقد كانت أكثر « عنفاً وإرهاباً » وقد حمل الجزائريون خلالها العلم الوطني (علم أخضر يحوطه هلال) ودامت هذه المظاهرات ثلاثة أيام . ولم تقف إلاّ عند استعمال القوة ، واعتقال وتغريم عدد من المشتركين[24].

وقد دافعت (الأمة) عن المظاهرة المذكورة دفاعاً حاراً واتهمت الفرنسيين بمحاولة المحافظة على امبراطوريتهم القديمة بكل الوسائل . وقالت بأن الفاشيستيين كانوا وراء القمع الذي استعملته السلطات ضد المتظاهرين : « لقد اخترنا طريقنا وهو توحيد قوانا مع القوى العاملة للنضال ضد الفاشيستية لكي نحصل على حرية الصحافة وحرية الاجتماع والعمالية ، ولكي نصل إلى تحررنا الكامل » وطلبت (الأمة) من جميع أهالي شمال أفريقية أن يعبروا عن سخطهم ضد قانون الأهالي ، والقوانين الاستثنائية ، والفقر ، وأن يطالبوا بحقوقهم السياسية والتعليم والحرية[25].

أما عن استعمال العنف والنهب والاغتيال ، فقد رفضت (الأمة) أن يكون المتظاهرون الجزائريون قد مارسوها : « إننا وطنيون ولا نوافق على اللجوء إلى النهب ولا الاغتيال ولا الحرائق » غير أنها اعترفت بأن الجزائريين قد حملوا العلم الوطني ، واعتبرت ذلك حقاً من حقوقهم لأنهم ليسوا فرنسيين بل عرباً « أما بخصوص رفع العلم الأخضر ، فالحق أن المتظاهرين كانوا عرباً ، فنحن هناك عن حق ومنطق» وقد عاب الفرنسيون على النجم وصف مدينة الجزائر « بالعربية » بدل « الفرنسية » ولكن (الأمة) استغربت من ذلك وقالت أن المدينة عربية منذ أمد طويل ، واعتبارها

(24) ديبارمي (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر 1934 ص 543 ، كانت المظاهرة الأولى رداً على مظاهرة اليمين الفرنسي التي جرت 6 فبراير . وقد رمى النجم بثقله مع اليسار الفرنسي وانضم للجبهة الشعبية عند تكوينها ، كما كان عضواً في لجنة أمستردام لنفس الهدف .

(25) نفس المصدر نقلاً عن جريدة (الأمة) عدد مارس 1934 .

فرنسية عن طريق العنف والظلم والقهر لا يبرر ذلك عندها ، « كيف ؟ مدينة الجزائر فرنسية !؟ لا والله وألف لا ! فهي مدينة عربية ولكن القانون الفرنسي قد حولها فرنسية قهراً وعدواناً ! »[26] .

وخلال شهر أبريل من نفس العام عقد النجم اجتماعاً انتهى باستعمال عبارات جادة ضد فرنسا ، ففي 28 من الشهر المذكور عقد أكثر من ستمائة جزائري اجتماعاً بباريس عبروا أثناءه عن سخطهم على فرنسا ونادوا برفض الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي . وكانوا في انتظار الساعة التي يبدأون فيها بالعمل المباشر ضد فرنسا . وقد وقفوا ، حسب رواية أحد الكتاب ، أمام العلم الجزائري وصرخوا مهددين بالأيدي ، بعبارة : « الموت لفرنسا ! » و « أيها الفرنسيون أخرجوا من تونس والجزائر والمغرب ! » و « دعونا نأخذ أرضهم ! دعونا نرمي بهم في البحر »[27] وقد استغربت (الأمة) كيف يتكلم زعماء فرنسا عن تضحيات محاربيهم من أجل أمتهم بينما يعيبون على الجزائريين كونهم وطنيين ، متهمين إياهم بالحماقة « إنهم يعبرون عن وطنيتهم وحبهم العظيم لأمتهم . . فلماذا يتهموننا بالحماقة عندما نعبر عن نفس الارتباط بوطنيتنا أليست العواطف والمشاعر مشتركة بين كل الناس[28]؟ » .

وكثيراً ما حاول النجم عقد الاجتماعات فمنعته السلطات ، ولكنه كان يعود الى عقدها سرياً ، من ذلك ما حدث في باريس في نهاية ربيع 1934 . وقد انتهى الاجتماع السري بلائحة هامة خصصت لها (الأمة) عدداً ممتازاً . ورغم السرية فقد حضر الاجتماع « بضعة آلاف شخص » وقد استنكرت اللائحة تقوية قانون الأهالي بتوصيات اللجنة الوزارية المختلطة واحتجت ضدها . وطالبت اللائحة بما يلي :

1 ـ احترام البند الخامس من اتفاق 5 يوليو 1830 (اتفاق حسين باشا والكونت دي بورمون) الذي نص على الممارسة الحرة للدين الإسلامي .

2 ـ إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية .

---

(26) نفس المصدر . وتؤكد هذه العبارات النزوع نحو العروبة الذي بدأ به النجم عهده الجديد .

(27) أرون ، ص 64 ـ 65 .

(28) جان مينو « عن زيارة السيد رينيه للجزائر » (أفريقية الفرنسية) مارس 1935 ، ص 154 نقلاً عن (الأمة) عدد 20 نوفمبر 1934 .

3 ـ حل اللجنة الوزارية المختلطة المذكورة .
4 ـ حرية الصحافة والتعبير والاجتماع .

كما احتجت اللائحة ضد منع الصحف العربية في المغرب ، وطالبت أهالي شمال أفريقية بأن يأخذوا حريتهم بالقوة[29] .

ويُظهر أحد المنشورات التي صدرت عن النجم خلال هذه السنة (1934) تقارب وجهات النظر بينه وبين العلماء . فقد جاء فيه أن سياسة المصادرة والاستغلال التي اتبعها الفرنسيون في الجزائر قد أدّت إلى الأزمات الاقتصادية والاضطهاد السياسي للجزائريين سواء كانوا في فرنسا أو في بلادهم « إن عائلاتنا وإخواننا يموتون جوعاً وبرداً»، وأن الأطفال الجزائريين يمسحون أحذية المعمرين وليس لهم مكان في المدارس ، وأن الاستعمار يجد مساعدة القياد والباشغوات ضدنا « غير أن الشعب العربي لا يستطيع ترك الأمور تسير على هذا المنوال فهو يحتج ويعبر عن سخطه بقوة» وقد لجأ الحاكم العام كارد، لكي يصد الجزائريين عن واجبهم الوطني ويبرد غضبهم إلى إنشاء لجنة لتحسين الأوضاع . « إنها لملهاة » ! فلم يبق إذن سوى التنظيم، لأنه الطريق الوحيد للخروج من هذا الوضع السيىء، إلى عهد يضمن حرية الصحافة ، والاجتماع والتجمع والكلام . وفي نهاية المنشور دعوة إلى حضور اجتماع بهذه الصيغة: «هلموا جميعاً إلى اجتماع ينظمه نجم شمال أفريقية المجيد من أجل الحصول على الحريات المدنية والثقافية في الجزائر ومن أجل التعليم الإجباري باللغة العربية وإعادة الأوقاف إلى الشعب ، إن النجم هو منظمتكم الوطنية »[30] .

وفي بيان له بتاريخ 5 أغسطس دعا النجم مسلمي شمال أفريقية إلى عمل مشترك يضمن لهم الحياة السعيدة والحرية . وبعد أن وصف الوضع الدولي بأنه مهدد بالخطر ، وأن الامبريالية الأوروبية تريد أن تستفيد من الأزمة السائدة عندئذ عن طريق الحرب، نادى النجم أهالي شمال أفريقية بالتضامن وبالوحدة والحذر واليقظة. «فيا مسلمي شمال أفريقية إن الاستعمار قد احتل بلادكم وأرضكم وخيراتكم . لقد أهان

(29) مهندس « الهجوم » (أفريقية الفرنسية) يونيو 1934 ، ص 340 عن « الأمة » بدون تاريخ .
(30) نفس المصدر ، أكتوبر 1934 ، ص 578 ومن السهل أن يلاحظ المرء علاقة هذه النقط بمطالب العلماء من جهة وعلاقة المنشور بمنشور ميشال من جهة أخرى .

دينكم واضطهد جميع حرياتكم . لقد أصبحتم عبيداً له بعد أن كنتم الأسياد في أرضكم » وفي الأخير دعاهم إلى الانضمام جماعياً إلى النجم الذي يحمل « حياتهم السعيدة وآمالهم وحب بلادهم» وحثهم على النضال من أجل الحرية السياسية وإلغاء قانون الأهالي ، وحرية السفر والمساواة في الخدمة العسكرية . ومن أهم ما جاء في هذا البيان دعوة مسلمي الجزائر إلى التوحد والعمل على إحلال برلمان جزائري محل الوفود المالية التي تعمل تحت إمرة الفرنسيين[31] .

وقد ضاعف النجم نشاطه في صيف وخريف 1934 . وكانت مناسبة الصيف هي حوادث قسنطينة خلال شهر أغسطس، ومناسبة الخريف هي الانتخابات الأهلية . وبالمناسبة الأولى عقد النجم اجتماعات وأصدر مناشير، وكتب قادته مقالات في الصحافة وظهر من كل ذلك علاقة النجم بالشيوعيين من جهة ، وتفسير أحداث قسنطينة من جهة أخرى . ففي اجتماع عقد يوم 19 أغسطس في باريس حضره أكثر من 3500 شخص وخطب فيه زعماء النجم ، صدرت لائحة استنكرت « تدخل الامبريالية الفرنسية التي دبّرت مسرحية قسنطينة الدموية » وأعلنت اللائحة تضامنها مع « ضحايا الاضطهاد » وأشادت بموقف الجزائريين من هذا التدخل في مسجد إسلامي (إشارة إلى بول اليهودي في الجامع)«وإهانة المؤمنين ونبينا عليه الصلاة والسلام»كما أشادت بالأبرياء الجزائريين الذين قدّروا بالمئات والذين اعتقلتهم السلطة الفرنسية ، وطالبت بإطلاق سراحهم حالاً ، وإزالة حالة الطوارى من المدينة . واختتمت اللائحة بسلسلة من الجمل التي هي في ذاتها تعبّر عن روح الفترة مثل « يسقط قانون الأهالي الفظيع ! يحيا النضال التحرري لمسلمي شمال أفريقية ! ويعيش الإسلام ! » أما جريدة (الأمة) فقد استنكرت التمييز الذي خضع له الأهالي بهذه المناسبة. فاليهودي الذي كان السبب فيما حدث حكم عليه بيومين سجناً وستة عشر فرنكاً غرامة ، أما المسلمون الأبرياء فقد قالت انهم سجنوا بدون محاكمة من سنتين إلى ست سنوات .

---

(31) نفس المصدر . ويلاحظ المرء أن هذا الاجتماع الذي أسفر عن البيان المذكور قد انعقد يوم حوادث قسنطينة 1934 . ومن أهم أعضاء النجم الذين كانوا نشطين خلال هذه السنة ، حسبما نشرتهم الأمة : ربوح ، ابن اشنهو حسين ، ابن اشنهو مصطفى ، رويفد (؟) عبد القادر ، محمد أو عاشور ، سي صالح ، معاوية ، مولاي ، وفرحات ، بالإضافة إلى مصالي ، وراجف وعيماش . الخ .

واعتبرت الجريدة ذلك ظلماً وحيفاً وطالبت بتحرير « إخوتنا »[32].

وحضر الشيوعيون الفرنسيون وغيرهم الاجتماع المذكور للتعبير عن موقفهم تجاه أحداث قسنطينة . وقد أعلنت جريدة الحزب الشيوعي عندئذ (لو هيو مانيتي) أن الاجتماع أسفر عن إقامة « جبهة موحدة » بين النجم والحزب الشيوعي وجمعية مضادة الامبريالية ، والمساعدة الحمراء ، ومنظمة العمل ونحوها من المنظمات . وتكلم ممثل الحزب الشيوعي السيد (فيرا) بأنه يؤيد بكل قواه حركة الشعب الجزائري المعادية للامبريالية من أجل الخبز والأرض والحرية ! غير أن (الأمة) ردّت على جريدة الحزب الشيوعي «بأن حضور السيد فيرا كان عادياً مثل حضور غيره» وأن الاجتماع نظمه النجم وليس الحزب الشيوعي ، وأن النجم هو الذي دفع أجرة المكان وهو الذي وجه الدعوات . وقد كانت هذه مناسبة يعلن فيها النجم استقلاله أكثر فأكثر عن الحزب الشيوعي حتى أن بعض الكتّاب لاحظ أن النجم قد بدأ منذ 1934 « حركة جديدة » بمبادرته في شمال أفريقية وفي باريس تقوم على « الجهاد والوطنية». ولكن نفس المصدر لاحظ أن النجم، مع ذلك، كان يقبل المساعدة من الأحزاب اليسارية ، لا سيما « الجبهة المشتركة »[33].

وهناك منظمات أخرى شاركت بدورها بمناسبة أحداث قسنطينة ، وكان المحرك الأساسي وراءها هو النجم . من ذلك الاجتماع الذي دعت إليه (جمعية العمال الجزائرية) في ليون من أجل «التضامن الوطني بتأييد من رئيس نجم شمال أفريقية المجيد » في يوم 26 أغسطس . وكان هدف الاجتماع واضحاً ، فهو للتضامن مع « اخوانكم بقسنطينة » والاحتجاج ضد الاضطهاد والامبريالية ، والمجازر وحالة الطوارىء وتدخّل الجنود السينغاليين. وقد لام المجتمعون الاستعمار الفرنسي و « مخابراته » على تشجيع الجنود اليهود على إهانة المسلمين أثناء أدائهم الصلاة بالبول في المسجد . كما لاموا الصحافة الاستعمارية على موقفها ومشاركتها في هذه المؤامرة . لقد كان هدف الحكومة الفرنسية ، حسب رأي المجتمعين ، هو إبعاد نظر الحركة الوطنية عن هدفها لكي تضع هي يدها على الدين الإسلامي .

---

(32) نفس المصدر، نقلاً عن « الأمة عدد سبتمبر - أكتوبر 1934» .

(33) نفس المصدر، ص 580 .

وفي نفس اليوم أضرب التجار الجزائريون في ليون عن العمل فأغلقوا متاجرهم ومقاهيهم احتجاجاً أيضاً. وكان السيد مصالي قد توجّه بنفسه لشكر أولئك الذين أضربوا وخصوصاً الذين أصبحوا منهم أعضاء في النجم[34].

وبالإضافة إلى هذه التحركات التي أبداها النجم بمناسبة أحداث قسنطينة هناك الاجتماعات المتعددة التي عقدها في خريف نفس العام ، والموقف الذي عبّر عنه من الانتخابات الأهلية ، وكانت بعض تلك الاجتماعات تنتهي بالمنع أو في مركز الشرطة . ولكن ذلك لم يفت في عضد قادته . أما عن الانتخابات الأهلية فقد شنت (الأمة) حملة قاسية ضد « بني وي وي ، والخونة وعملاء الفرنسيين والمتجنسين ، والقياد ، والأغوات وكل خدام الامبريالية » وأعلنت بأن هؤلاء يجب أن يبقوا جانباً . وناشدت الجريدة الناخبين أن يطالبوا المترشحين بالالتزام بتحرير سجناء أحداث قسنطينة ، وجميع المساجين السياسيين ، كما طلبت منهم أن « يصوتوا وطنيين ! » ذلك أن منصة المجالس الجزائرية بالنسبة (للأمة) ليست وسيلة لقول «نعم. . . ولكن للدفاع خطوة خطوة عن مصالح وطننا وعرض مشاكل شمال أفريقية أمام الرأي العام والحديث مباشرة إلى الشعب العربي وإرشاده إلى واجبه الوطني »[35] .

ونظراً لهذا النشاط الملحوظ الذي قام به النجم خلال سنة 1934 فإن المحاكم الفرنسية عادت لمطاردته . ففي أكتوبر اتهمت محكمة السين قادة النجم بإعادة تنظيم حزب منحل شرعياً . ورغم احتجاج بعض العاطفين على الجزائريين أمثال لونقي وفيوليت، وجول موش، فإن القرار كان نافذاً. ولكن الجزائريين جمعوا ألفي توقيع «خلال ساعات» للاحتجاج وجمع التبرعات. وعمت هذه الحركة جميع المقاطعات الفرنسية بالإضافة إلى باريس، كما ساندت صحيفة (لوهيو مانتي) موقف النجم هذه المرة ودعت إلى اجتماع احتجاج (22 نوفمبر) بمساعدة الحزب الاشتراكي ،

---

(34) نفس المصدر ، ص 579 وقد أرسل النجم كذلك لجنة دفاع وتحقيق إلى قسنطينة ، من بين أعضائها المحامي لونقي وطالب بشير . وجرى أيضاً اجتماع في باريس حضره ممثلون عرب ويهود انتهى بارسال لجنة تحقيق ومساعدة . كما تأسست في باريس « لجنة العمل والتضامن من أجل المسلمين الجزائريين ضحايا اضطهاد قسنطينة » وهي اللجنة التي نشرت جريدة باسم (الشعب الجزائري) لسان حال « جمعية الدفاع عن المسلمين الجزائريين » وهي جريدة معادية لفرنسا .

(35) جان مينو « الانتخابات الأهلية » في (أفريقية الفرنسية) ، فبراير 1935 ، ص 81 .

والحزب الشيوعي والحزب الراديكالي الاجتماعي ، والجمعية المعادية للامبريالية ، و (س. ج) وجمعية حقوق الإنسان والشباب اللائكي وغيرها[36].

ورغم عدم الشرعية في نظر القانون الفرنسي فإن النجم قد قام بنشاط واسع خلال سنة 1935 أيضاً . ففي فبراير قدم إلى محافظة شرطة باريس القانون الأساسي لمنظمة جديدة باسم (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقية) الذي تحدثنا عنه . ونلاحظ هنا أن محافظة الشرطة قد رفضت ذلك ، لعلها قد فهمت أن مراد قادة النجم كان الحصول على الشرعية ، وأن روح المنظمة الجديدة تتفق تماماً مع روح النجم.

ومهما يكن الأمر فإن (جمعية الدفاع عن المسلمين الجزائريين) بباريس قد قامت بحملة كبيرة على لسان جريدتها (الشعب الجزائري) ضد التعسف الفرنسي . ومن ذلك أيضاً أن وفداً من هذه الجمعية على رأسه السيد أحمد المنصوري ، رئيسها ، والسيد آيت علي نائب الرئيس ، والسيد فضيل العربي ، الكاتب العام قد استقبل من بعض أعضاء البرلمان الفرنسي أمثال موتي ، وفيوليت ، ولونقي وغيرهم من اليساريين ، بالإضافة إلى نواب من السينغال والمارتينيك . وكان من مطالب الوفد المذكور إطلاق سراح السيد مصالي رئيس النجم ورفاقه[37].

وكانت محكمة باريس قد أصدرت أحكاماً مختلفة ضد رئيس النجم ورفاقه . ففي 14 مايو من نفس العام حكمت على مصالي بسنة سجناً وغرامة مائتي فرنك بتهمة تحريض الجنود الجزائريين على العصيان «بهدف دعاية فوضوية»، كما صدر حكم ضد عيماش عمار وراجف بلقاسم بستة أشهر سجناً ومائة فرنك غرامة لكل منهما ، لنفس السبب ، بتهمة التحريض على القتل . أما زميلهم سي الجيلاني فقد حكم عليه (أثناء شهر أغسطس) بثلاثة أشهر سجناً ومائة فرنك غرامة لفتحه استكتاباً لجمع التبرعات بهدف تخليص زملائه من الغرامة المفروضة عليهم[38] . وبذلك

---

(36) مهندس « الهجوم » (أفريقية الفرنسية) . فبراير 1935 ، ص 91 : ادعى السيد مهندس أيضاً أن قوبلز الألماني قد اتصل بقادة النجم في باريس عن طريق واسطة ، وعرض عليهم النقود والتأييد المعنوي ، وادعى أيضاً أن مصالي الحاج قد اعترف في اجتماع بذلك وأقر بأن المانيا ستمده بالسلاح أيضاً في حالة حرب . نفس المصدر ، ديسمبر ص 1934 ص 702 .

(37) نفس المصدر ، الملحق أبريل 1935 ، ص 22 . كانت الجمعية المذكورة تمثل التجار وأصحاب الأعمال الجزائريين ، والظاهر أنها لم تكن دائماً على علاقة طيبة مع النجم .

(38) (مذكرة) ولاية وهران ، وكذلك أرون ، ص 64 .

واجه قادة النجم أوقاتاً صعبة ، وأصبحوا مهددين بالملاحقات المستمرة . ويقال إنه خلال هذه الأثناء فر السيد مصالي وبعض زملائه إلى جنيف .

وأثناء عدم شرعية النجم ومطاردة القانون الفرنسي لقادته ، أصبحت جريدة (الأمة) هي قطب الرحى الذي يلتف حوله الأنصار . وقد قامت هذه بحملة لجمع التبرعات وكسب الأعضاء والدعاية لمبادىء النجم ، من ذلك بيع صورة تجمع مصالي ـ عيماش وراجف وعليها كتابة بالعربية تقرأ هكذا « من أجل الوطن والدين الإسلامي ، والحرية ، والاستقلال الكامل ، والدفاع عن زعمائنا المساجين بدون سبب وكل جريمتهم دفاعهم عن حقوق شعبنا المضطهد ـ شجعوا حركتنا بشرائكم هذه الصورة والله يجازي المحسنين. إن المال قوام الأعمال»، وعليها كتابة بالفرنسية تقرأ هكذا « أيها المسلمون الشمال أفريقيون ! . . . من أجل حقوقكم وحرياتكم السياسية، وللتعبير عن تضامنكم مع إخوانكم المعتقلين والمساجين، وهم مصالي، وموساوي وصابر ، وعيماش ، وراجف ، وبوجناح ، وابن ضيف ، وبوخرط : اشتركوا جماعياً ! وشكلوا في كل مكان لجان الدفاع ملتفين حول (الأمة) التي تناضل من أجل تحريركم . وليسقط قانون الأهالي الفظيع »[39].

ولكن الحظ ابتسم قليلاً للنجم عندما أعيدت له الشرعية بقرار من محكمة السين في الثالث من يوليو سنة 1935 . فقد حكمت ، كما سبق أن أشرنا بأن قرار حل النجم بتاريخ 20 نوفمبر 1929 كان غير شرعي لأنه لم ينفذ . وبهذه الغفلة التي قد تكون مقصودة من القضاء الفرنسي أصبح وجود النجم شرعياً من جديد ، وأصبح من حقه ممارسة نشاطه المعتاد علنياً والخروج من العمل السري والتعرض لمطاردة رجال الشرطة . وكانت نتيجة هذا القرار إصدار العفو عن مصالي وانفجار حماس قادة النجم بالعمل والاجتماعات والتجمعات وإنشاء الفروع وكسب الأعضاء . وهكذا انعقد في الفترة ما بين شهري مايو ـ أغسطس 1935 حوالي أربعين اجتماعاً حضرها أكثر من 800 شخص لكل اجتماع . وكذلك أنشئت فروع جديدة للنجم في باريس نفسها . وفي الضواحي وفي الأقاليم[40] وبهذه المناسبة نظم النجم يوم 14 يوليو

---

(39) مهندس «الهجوم» (أفريقية الفرنسية) الملحق أبريل 1935 ، ص 24 .

(40) (مذكرة) ولاية وهران .

(العيد الوطني الفرنسي) مظاهرات في باريس والأقاليم الفرنسية دعا فيها إلى تحرير شمال أفريقية الكامل ، وعزل الحاكم العام كارد ، وعزل القياد الجزائريين . وقد رفع المتظاهرون لافتة كتبت عليها هذه العبارة « يا شعب فرنسا ! ساعد شعب شمال أفريقية ليحطم الأغلال كما حطمتها أنت ! »[41].

وسرعان ما تنبهت السلطات إلى خطر النجم إذا استمر في نشاطه بدون قيود . فتدخلت خلال ديسمبر 1935 عن طريق القضاء لحل النجم من جديد بحجة عدم تطبيقه القرارات والقوانين الخاصة بالجمعيات . وقد أعلنت عن ذلك محكمة السين أيضاً . ثم بدا لها أن الموضوع قد تجاوزها فأحالت القضية إلى وزير الداخلية لإصدار القرار . لكن حملة صحفية وتدخّل بعض رجال السياسة لدى الحكومة والظروف الدولية والداخلية أدّت إلى التأثير على الوزير فلم يتخذ قراراً في الموضوع . ومن جهة أخرى أيّدت الجبهة الشعبية عندئذ شرعية النجم . وقد كتبت جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي (8 ديسمبر 1935) ضد حلّه كما كتبت لسان حال الاشتراكيين (البوبيلير ـ 13 يناير 1936) ضد منع نشاطه أيضاً . وفي التاسع عشر من نفس الشهر اجتمع العمال الجزائريون وبعض الفرنسيين وعبروا عن احتجاجهم ضد محاولة المنع ، ولذلك قررت المحكمة في السابع عشر منه إحالة القضية على الحكومة لأنها (المحكمة) لم « تجرأ على اتخاذ قرار الحل حسب تعبير أحد الكتّاب »[42].

كان قيام الجبهة الشعبية في فرنسا فرصة لاستئناف النجم نشاطه بدون تحفظ . ومنذ حملة تنظيم التجمع الشعبي الذي قاد إلى الجبهة المذكورة دخل النجم الحلبة السياسية وانضم إلى الجبهة مع الأحزاب اليسارية الأخرى . ولعل انضمامه وقبول الجبهة له كان لسبب تكتيكي من الطرفين . ومهما يكن الأمر فإن النجم قدم مطالبه إلى الجبهة خلال شهر فبراير 1936 ، وهي المطالب التي وصفها « بالآنية » أو المستعجلة ، ولم تكن مطالب تهم الجزائر فحسب ، بل تغطي كل مصالح أهالي

---

(41) ج.ل.ل. دي لا شايير فضائح نجم أفريقية الشمالية (أفريقية الفرنسية) أغسطس 1935 ، ص 489 .

(42) مهندس « دفاعاً عن شمال أفريقية » في (أفريقية الفرنسية) مارس 1936 ص 147 وكذلك (مذكرة) ولاية وهران .

شمال أفريقية . فقد اشترك في وضعها ، بالإضافة إلى النجم ، لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ، ولجنة الدفاع عن الحريات المغربية . ويلاحظ المرء أن النجم رغم أنه كان أساساً منظمة شمال أفريقية ، قد أصبح بهذه المناسبة منظمة جزائرية ما دامت اللجنتان الأخريان قد تولتا الدفاع عن مصالح تونس والمغرب .

واشتملت قائمة مطالب النجم من الجبهة الشعبية على العناوين الآتية :

مطالب سياسية ، مطالب اجتماعية ، مطالب اقتصادية ومالية ، إصلاحات مختلفة وخاتمة . وتضمنت المطالب السياسية العامة أو الخاصة بالجزائر ما يلي : العفو العام عن كل المحكوم عليهم بالنفي أو بالسجن السياسي وإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية والقوانين الخاصة بالجزائريين كقانون الأهالي ، وقوانين الغابات ، وكذلك حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التفكير والحرية النقابية والمساواة في الخدمة العسكرية .

ونصت المطالب الاجتماعية على إجبارية التعليم ومجانيته في الابتدائي وإصلاح التعليم الثانوي وإتاحة الفرص لدخول التعليم العالي ، وزيادة المنح وقروض الشرف للنابغين من الطلاب ، وجعل اللغة العربية إجبارية في كل المستويات ، وبالإضافة إلى ذلك تطبيق قوانين حماية العمال على عمال شمال أفريقية وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية ، وزيادة منحة البطالة للعاطلين عن العمل وزيادة المنحة العائلية للعاطلين أيضاً ، وخلق مشاريع محلية لامتصاص اليد العاملة العاطلة وإنشاء مطاعم شعبية في المدن والقرى مع المطالبة بتطبيق مبدأ الأربعين ساعة في الأسبوع وكذلك تطبيق مبدأ: تَسَاوِي الأجْر عند تَسَاوِي العمل. أما عن الصحة فقد طالب النجم بزيادة المراكز الصحية وتأسيس مراكز الولادة للنساء الأهليات في المدن وتحسين الملاجىء بالطرق العصرية وكذلك حماية الطفولة باتخاذ إجراءات تحمي الأطفال الجانحين أو المهملين وإنشاء محاكم خاصة بالأطفال في شمال أفريقية .

أما المطالب الاقتصادية والمالية وغيرها مما جاء في القائمة فتدور أيضاً على نفس النسق . فقد نص على ضرورة فتح وزيادة القروض الفلاحية للفلاحين وإنشاء نظام جمركي يحمي المنتجات والصناعات المحلية لشمال أفريقية وعدم اللجوء إلى المصادرة، وتعيين لجنة تحكيم تتولى تقدير التعويضات إذا وقعت

المصادرة . وفي القائمة أيضاً فقرة عن (الإصلاحات المختلفة) الأخرى ، مثل إنهاء نظام المقاطعات العسكرية في الجنوب وتعويضه بنظام مدني ، وقف الدعاية الدينية (التبشير) في شمال أفريقية ، عدم مساعدة الحكومة للكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية ، وإصلاح نظام السجون في شمال افريقية ، والتفريق بين الجرائم السياسية وجرائم القانون العام ، والإبقاء على نظام الأوقاف باعتبارها مصدراً للمساعدة ، وطالب النجم أيضاً بإلغاء الوفود المالية (في الجزائر) وتعويضها بمجلس تمثيلي (برلمان) منتخب عن طريق الاقتراع العام ، وببلديات منتخبة أيضاً بنفس الطريقة ، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . أما في الخاتمة فقد عبّر المطالبون عن ثقتهم في الروح الإنسانية والليبرالية للجبهة الشعبية ، وانتقدوا سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال أفريقية حتى ذلك الوقت لأنها في نظرهم كانت تقوم على العنصرية والظلم مما يتنافى والروح الديموقراطية ، كما عبّروا عن ثقتهم في أن حكومة الجبهة الشعبية ستتولى تلافي ما وقعت فيه الحكومات الفرنسية السابقة من أخطاء . وكانت قائمة المطالب تحمل توقيع المنظمات الثلاث المذكورة[43] .

المتطرفة التي جاءت في برنامجه لعام 1933 . فلم يكن في هذه المطالب النص على استقلال الجزائر ، ولا إنشاء جيش وطني ودولة ، ولا سحب القوات الأجنبية وتوزيع أراضي المعمرين الفرنسيين . ولعل السبب في ذلك هو أن النجم كان « واقعياً » هذه المرة يخاطب جبهة شعبية اشترك هو في تحالفها . وكان يعرف مدى قوتها وضعفها . فلم يطلب منها المستحيل عليها واكتفى بالممكن في نظر قادته . وكان متأكداً أن الجبهة إذا منحته تلك المطالب فقد سهّلت عليه الطريق للنقط الأخرى . وسنعرف كم كانت خيبة النجم مريرة عندما قلبت له الجبهة ظهر المجن وتراجعت عن وعودها واعتقلت رجاله وانتهت بحله كمنظمة تماماً .

ومهما يكن الأمر فإن مصالي قد استفاد من العفو العام الذي أصدره وزير الداخلية[44] في شهر مايو 1936 فدخل فرنسا من جديد (كان في سويسرا)

---

(43) (مذكرة) ولاية وهران ملحق ، 2 .

(44) هو السيد صارو .

واستأنف نشاطه . وكان زملاؤه المحكوم عليهم قد استوفوا الفترة التي حكم عليهم بها وعادوا هم أيضاً إلى نشاطهم المعتاد. وقد واتتهم الظروف بتكوين حكومة الجبهة الشعبية ، فاجتمعوا وقدموا لها بعض المطالب ، منها قائمة المطالب السابقة « الآنية » ومنها مطالب أخرى خاصة بالجزائريين المقيمين في فرنسا . ففي العشرين من يونيو ذهب وفد من النجم يرأسه السيد مصالي مصحوباً بالمحامي روبير لونقي ، إبن النائب الاشتراكي لونقي ، لمقابلة كاتب الدولة للداخلية للشؤون الجزائرية . وقدموا له قائمتين من المطالب إحداهما الآنية التي لخصناها سابقاً ، والثانية الخاصة بالجزائريين المقيمين في فرنسا .

ومما جاء في الأخيرة المطالبة بإلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية التي كانت تطبق على الجزائريين فقط في إقليم باريس ، وحرية السفر داخل فرنسا وإلى الخارج، وحرية الصحافة والاجتماع والتجمع ، وتطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على أبناء شمال أفريقية العاملين بفرنسا ، وإلغاء مصلحة حماية ومراقبة الشمال أفريقيين بشارع لوكنت ، وإلغاء إرسال مرضاهم إلى المستشفى الإسلامي في بوبيني خاصة ، وإدخالهم بدلاً من ذلك إلى المستشفيات الموجودة في أحيائهم . وبعد المقابلة أصدر الوفد المذكور تصريحاً للصحافة جاء فيه «أن الاستقبال كان حاراً وإنسانياً وديموقراطياً، وأن الوفد قد تأثر بهذه الحفاوة وأنه يأمل أن تعمل حكومة الجمهورية على تحقيق أمل الشعب الجزائري . وإذا تحقق ذلك فسيكون له تأثير على نفوس وقلوب الشعبين اللذين ربطهما القدر التاريخي من أجل عمل مشترك »[45] ويذكر مصدر آخر أن كل ما في الأمر هو أن المسؤول الفرنسي المذكور قد وعدهم بتقديم مطالبهم إلى وزير الداخلية[46] .

وكان صيف عام 1936 مليئاً بالنشاط والحماس لهذه المنظمة . ففي الرابع عشر من يوليو نظمت مظاهرة بباريس شارك فيها ثمانون ألفاً وهتفوا بشعارات التضامن مع العمال الفرنسيين ومعاداة الاستعمار في الجزائر ، ورفعوا أثناءها العلم الوطني .

---

(45) نفس المصدر . انظر أيضاً أطروحة زاقورا التي أشرنا إليها .

(46) (حياة بانون أكلي) ، ويذكر هذا المصدر أن الوفد كان يتكون من أربعة أشخاص ، دون ذكر أسمائهم ، باستثناء مصالي .

وأثناء ذلك انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي سنتعرض له في مناسبة أخرى ، ولم يشترك فيه النجم رسمياً . وعندما جاء وفد المؤتمر إلى باريس لتقديم المطالب إلى الحكومة الفرنسية حاول النجم الاتصال بأعضائه فنظم لهم استقبالاً حضره مصالي نفسه وتحادثوا في شأن « مطالب الجماهير » ، وفي الاجتماع الثاني الذي اتفق على أن يكون بعد مقابلة وزير الداخلية الفرنسية لوفد المؤتمر لم يحضر من أعضاء الوفد سوى ابن باديس وفرحات عباس وطاهرات . وكانت نقطة النقاش الحادة عندئذ هي النقطة الخاصة بدمج الجزائر إدَارِياً في فرنسا التي تضمنت مطالب المؤتمر وعارضها النجم . وكان من رأي عباس وطاهرات أثناء النقاش أن تلك النقطة هي الطريق الوحيد لنيل الجزائريين الحقوق . غير أن ابن باديس ، حسب هذا المصدر عارض رفقاءه أعضاء الوفد واقتنع بعد الاستماع إلى رأي قادة النجم بأنه كان على خطأ في تأييدها[47] .

وكان يوم الثاني من أغسطس يوماً مشهوداً في الجزائر لا بالنسبة للجزائر عامة ، ولكن بالنسبة إلى النجم أيضاً . فقد اجتمع آلاف الجزائريين في الملعب البلدي لمدينة الجزائر للاستماع إلى تقرير وفد المؤتمر الإسلامي عن مهمته بباريس بعد استقبال وزير الداخلية له وتقديم مطالب المؤتمر . والذي يعنينا هنا من ذلك كله هو أن زعيم النجم السيد مصالي قد حضر الاجتماع بدون أن يكون في جدول المتكلمين ، وألقى خطاباً شعبياً في الجزائر لأول مرة في حياته وحياة منظمته . وكان خطاباً حماسياً جامعاً تعرض فيه بالدرجة الأولى إلى مبادىء النجم وأهدافه . ثم انتقل إلى شرح وجهة نظر المنظمة في مطالب المؤتمر وبيّن لماذا عارضها ولا سيما مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل البرلماني . وطالب مصالي في خطبته بإلغاء مجلس الوفود المالية ، وإلغاء منصب الولاية العامة ، وبإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالأصل أو الدين . ومن الواضح أن هذه المطالب الأخيرة لم تتضمنها مذكرة النجم إلى قادة الجبهة الشعبية التي قدمت لهم قبل ذلك في باريس.

كانت الخطبة فتحاً كبيراً للنجم في الجزائر ، وقد حُمل مصالي على الأكتاف

---

(47) نفس المصدر .

وطيف به في شوارع المدينة واستقبله أنصاره[48] استقبال الفاتحين، وظل خلاله ثلاثة أشهر أو تزيد يطوف البلاد ويتصل بالأهالي ويؤسس الفروع للنجم ويوزع المناشير . وقد طالب أحد المناشير بإنشاء (حزب دستوري وطني جزائري) وذكّر منشور آخر الجزائريين بمعاهدة حسين ـ بورمون سنة 1830 مشيراً إلى أن الحزب الجديد سيمثل الجزائر أمام الحكومة الفرنسية . وقد كون النجم له فرعاً رئيسياً في مدينة الجزائر له صلاحيات ونفوذ على كامل أفريقية الشمالية . أما الفروع الأخرى فقد تكوّنت في الأماكن الآتية حسب الولايات الثلاث (ولاية الجزائر) : الحراش ، برج الكيفان ، بوفاريك ، البليدة ، (ولاية وهران) : وهران ، مستغانم ، سيدي بلعباس ، تلمسان ، (ولاية قسنطينة) : قسنطينة ، عنابة ، جيجل ، سطيف ، مع إمكانية تأسيس فروع أخرى في مدن جديدة مثل تيزي وزو[49] وقد وقف النجم موقفاً معارضاً لمشروع بلوم ـ فيوليت ، هاجمه مصالي على أنه « أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير»[50] .

والحق أن الظروف كانت إلى جانب النجم « فعلى المستوى الجزائري هناك الرأي العام الذي خلقه المؤتمر الإسلامي والذي وجده النجم جاهزاً ناضجاً ، فاستفاد منه واستقطبه ، دون أن يكون له يد في تهيئته . فجمع اللجان وعقد الاجتماعات التحضيرية وانعقاد المؤتمر نفسه وصياغة المطالب ، وإرسال الوفد إلى باريس وتحضير اجتماع الثاني من أغسطس ـ كل ذلك لم يشترك النجم في إعداده ، ومع ذلك استفاد منه واقتطف ثمرته[51] . وبالإضافة إلى ذلك هناك اغتيال المفتي كحول

---

(48) ادعى السيد اكلي بأن أول فرع للنجم في الجزائر تكون في مدينة بوفاريك سنة 1933 على يد السيد حبار اكلي ، وأغلب أعضائه كانوا من العاصمة وأضاف بأن السيد مصطول هو أول من اتصل عام 1934 بإدارة النجم بباريس . أما (مذكرة) ولاية وهران فأشارت إلى أن عمل النجم في الجزائر كان قبل 1936 « سريا » دون تحديد تاريخ ولا نوع العمل .

(49) مذكرة ولاية وهران وحياة بانون اكلي . وعباس ص 137 ـ 138 ، وأرون ، ص 66 ونوشي ، ص 87 ، وكولو .

(50) أرون ص 73 .

(51) يؤكد السيد قنانش أن وفداً عن تلمسان وآخر عن مستغانم قد اشتركا في المؤتمر باسم النجم ، فإذا صح هذا فإن المشاركة تكون غير رسمية .

وما ترتب عليه من اعتقال الشيخ العقبي وإثارة العلماء للرأي العام بهذه المناسبة . أما على المستوى الأجنبي فهناك الحرب الأهلية الأسبانية ، ودخول بعض العناصر المغربية حركة فرانكو ، بالإضافة إلى الحالة المضطربة في فرنسا وفي أوروبا عامة ، فهذه كلها كانت مادة خصبة استفاد منها النجم خلال السنة المذكورة وما تلاها من السنوات .

واغتنم قادة النجم هذه الفرصة وظهروا أمام الجماهير كالأبطال المنقذين . ذلك أن هذه الجماهير كانت إلى سنة 1936 مجهولة تقريباً ومعزولة عن الأحداث الوطنية ولا تكاد تشارك أو يطلب منها أن تشارك في الحياة العامة للبلاد ، وقد وزع النجم مناشير خلال هذه الأثناء أيّد فيها مطالب المؤتمر (التي هي في الواقع مطالبه في جملتها التي قدمها للجبهة وللتجمع الشعبي) باستثناء التمثيل النيابي وإلحاق الجزائر بفرنسا إدارياً . كما وزّع منشوراً آخر يحتج فيه مع المحتجين ، على اعتقال الشيخ العقبي ، وقامت جريدة (الأمة) بنشر خطبة مصالي في اجتماع الثاني من أغسطس في عدد خاص ، بالإضافة إلى أنها أصبحت هي توزع في الجزائر بأعداد كبيرة . ورغم أن النجم والعلماء لم ينسقوا سياستهم رسمياً ، فإنهم كانوا فعلياً يعملون لغاية واحدة رغم اختلاف الطرق ، وهناك نقطة التقاء بينهما وهي أنهم كانوا جميعاً يعتمدون على مخاطبة الجماهير لا النخبة[52] .

لكن شهر العسل بين النجم والجبهة الشعبية لم يستغرق طويلاً . فلا النجم استطاع أن يخفي مطالبه الأساسية (الاستقلال ، البرلمان الوطني ، الجيش إلخ) ولا الجبهة كانت مستعدة ، كما قال البعض ، أن تشرف على حل الامبراطورية الفرنسية بالتسليم باستقلال الجزائر . ولذلك أخذت العلاقات تفتر بين الطرفين تدريجياً إلى أن حلّت الجبهة النجم ، وكان للشيوعيين دور في هذا الإجراء ، حسب مصدر النجم . ففي آخر سنة 1936 عاد مصالي إلى باريس وقدم تقريراً عن رحلته في

---

(52) (مذكرة) ولاية وهران . وكذلك دراسة السيد كولو . أما العلاقة بين النجم والشيوعيين فقد أخذت في البرود . انظر أيضاً سارسين ، ص 155 . وقد أشار هذا المصدر إلى أن النجم رغم ذلك استعمل تكتيك الشيوعيين كتنظيم الخلايا ، والتحالف مع الخارج ضد فرنسا في الجزائر ، واستعمال التخريب (السابوتاج) .

الجزائر لأعضاء النجم . وخلال هذا الاجتماع تدعم وضع الهيئة المركزية بجعلها مقصورة على من يعرف القراءة والكتابة باقتراح من السيد راجف . وبذلك خرج منها بانون أكلي وعبد القادر ابن مسعود[53] .

وفي 26 يناير سنة 1937 أصدرت الجبهة الشعبية قراراً بحل النجم . وتزعم بعض المصادر أن القرار يعود إلى حادث وقع عند اجتماع عقده المؤتمر الإسلامي في 23 من الشهر المذكور في مدينة الجزائر وتدخل أثناءه أعضاء من النجم ، فاقترحت السلطات الفرنسية في الجزائر على الحكومة حل النجم فاستجابت هذه للاقتراح[54] . أما مصادر النجم فترى أن الحل كان بالاتفاق مع الشيوعيين الذين حقدوا على النجم لأنه رفض الموافقة على إرسال جزائريين إلى الحرب الأهلية الأسبانية بدون تعهد من حكومة الجمهورية الاسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي . وكان الشيوعيون ساخطين أيضاً على النجم لأنه أخذ منهم العمال الجزائريين كما استعمل وسائلهم في تجنيد الأنصار ومواجهة السلطة[55] . ورغم ذلك فالعلاقات بين النجم والشيوعيين ظلت متصلة ، ولكن ببرودة وشكّ . وقد ذكر السيد مصالي سنة 1947 في حديث صحفي أن الشيوعيين قد « حاربونا بقسوة » واتخذوا ضد النجم « اضطهاداً شديداً » بعد قرار الجبهة بحله في 26 يناير 1937 . وأضاف بأنه لا ثقة له في الشيوعيين[56] .

أما السلطات الفرنسية فقد كان لها رأي آخر في حل النجم ، فالسيد ر. أوبو نائب وزير الداخلية قد اتهم النجم بالوقوع تحت تأثيرات خارجية (يعني إيطاليا وألمانيا) . واتهم مصالي بالذات بالتخلي عن تضامنه وتعاونه مع الجبهة الشعبية ،

---

(53) حياة بانون اكلي .

(54) كولو . لكن المؤلف لم يشرح مضمون « الحادثة » التي حدت بالسلطات الفرنسية إلى ذلك الاقتراح ، والظاهر أن الكولون قد ضاقوا ذرعاً بنشاط النجم خلال صيف وخريف 1936 ، فتحرشوا به . انظر بهذا الصدد (مذكرة) ولاية وهران التي أعدتها مصالح المخابرات الفرنسية والتي اتهمت النجم بالعلاقة مع إيطاليا عن طريق الأمير أرسلان .

(55) حياة بانون اكلي ، ويضيف هذا المصدر أن العمال الجزائريين في الاجتماع مزقوا أوراق انخراطهم في الحزب الشيوعي والنقابات عند سماع قرار الحل من الجبهة الشعبية .

(56) (النيويورك تايمز) ، 29 أبريل ، 1947 ، ص 15 . وكذلك جوليان ، ص 119 .

واحتج على ذلك بأنه « حتى الحزب الشيوعي قد قطع علاقته مع مصالي ، منذ مؤتمر الحزب في مونتراي »[57].

لكن موجة من الاحتجاج حدثت من مختلف الجهات ضد قرار الحل . ففي مؤتمر الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي انعقد في 31 يناير 1937 استنكر الحزب قرار الحل ، واتهم الجبهة الشعبية بالوقوع تحت تأثير المستعمرين بفعلها ذلك . وأثناء مؤتمر عقده السيد الحبيب بورقيبة ، الكاتب العام للحزب المذكور في باريس أكد للسيد مصالي تعاون وتضامن حزبه . وقد أدلى السيد مصالي بحديث بهذه المناسبة كذّب فيه أن يكون قد قام بعمل مضاد لفرنسا وقال بأنه « على العكس . أراد تعاوناً وثيقاً بين الشعبين الجزائري والفرنسي قائماً على تحرير الجزائر » أما السيد بومنجل ، الذي كان حاضراً ذلك المؤتمر ، فقد « احتج بشدة » ضد قرار الحل باسم المؤتمر الإسلامي الجزائري[58].

ومهما كان الأمر ، فإن مصالي قد عاد إلى الجزائر في جوان (يونيو) 1937 وبدأ حملة من النشاط تهدف إلى تقوية (حزب الشعب الجزائري) وقد ملىء الفراغ أولاً بالإلتفاف حول جريدة (الأمة) وتدعيم جماعة (أصدقاء الأمة) التي بدأت توزع المناشير المعادية للجبهة الشعبية وتدعو لتضامن أنصار النجم المنحل . ومن هذه المناشير واحد بعنوان « إلى الشعب الجزائري المسلم » وقد جاءت فيه الاتهامات الآتية للجبهة :

1 ـ كونها خيّبت آمال الشعوب المستَعمرة فيها .

2 ـ اتّبعت نفس السياسة التي اتّبعها السيد لافال ، والسيد تارديبه ، وأمثالهما .

3 ـ أنها كانت تعمل بوحي من الفاشيستيين والاستعماريين .

4 ـ أنها اضطهدت « الآمال الشرعية الحقيقية للجزائر» .

وقد وعد أصحاب المنشور بأنهم سيواصلون النضال ضد الاضطهاد والفقر والاستعمار « رغم كل العراقيل وكل الخيانات » ووعدوا بأن « الوطنية ستنتصر » لا محالة[59] .

---

(57) مهندس « عن تونس » (أفريقية الفرنسية) ، فبراير 1937 ، ص 94 ـ 95 .

(58) نفس المصدر .

(59) مهندس « اضطرابات شمال أفريقية » (أفريقية الفرنسية) أكتوبر 1937 ، ص 460 .

ولم يمض شهر على هذه الارهاصات حتى ولد (حزب الشعب الجزائري) . فقد ولد هذا الحزب يوم 11 مارس سنة 1937[60] وكان قرار إنشائه قد تم بالاتفاق مع اعضاء فرع الجزائر للنجم وأعضاء اللجنة المركزية الذين منهم مصالي ، وعيماش ، وراجف ، وموساوي رابح ، وكحال محمد أرزقي . وكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم بعيدة المدى وهي : إنشاء حكومة وطنية ، وبرلمان ، واحترام الأمة الجزائرية ، واحترام العربية والإسلام . وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية[61] .

وباسم الحزب الجديد اشترك أعضاؤه لأول مرة في الانتخابات المحلية بالجزائر التي جرت في شهر جوان (يونيو) 1937 . حقاً ان الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ولكنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير لأنه أصبح معروفاً في الأوساط الجزائرية ، وأصبح فوزه قضية وقت فقط . ويعزو بعض الكتّاب فشل الحزب في الانتخابات المذكورة إلى خصومة الحزب الشيوعي[62] . وعلى كل حال فإن مصالي وأنصاره قد قاموا بحملة واسعة ضد الإدارة الفرنسية . وقد أنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان (الشعب) بالإضافة إلى جريدة (الأمة) التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس . وكانت (الشعب) جريدة نصف شهرية يديرها أيضاً مصالي الحاج ويرأس تحريرها أولاً السيد مفدي زكريا ثم خلفه عليها السيد محمد قنانش . وقام الحزب الجديد بمظاهرة كبيرة يوم 14 يوليو 1937 تحت العلم الجزائري مميزاً نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي جرت في نفس الوقت .

ولكن السلطات كانت لهم بالمرصاد ، ففي السابع والعشرين من أغسطس اعتقلت زعماء حزب الشعب بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا واعادة العمل بحزب منحل[63] ولا شك أن هذا الاتهام كان بناء على قرار رينيه السابق الذي يهدد بالسجن

---

(60) يذكر تويني ، (المدخل) جـ 1 ، 1937 ، ص 503 أن الحزب ولد بتاريخ 20 مارس لملء الفراغ الذي كان سيملؤه الشيوعيون وأنه اختلف معهم على أساس الدين .

(61) عباس ، ص 199 .

(62) أرون ، ص 76 .

(63) عباس ، ص 199 ـ 200 ، ونوشي ، ص 94 ، وجوليان ، ص 122 . من بين المعتقلين مصالي ، =

والتغريم كل من يمس السيادة الفرنسية . وقد حكم على مصالي خاصة بالسجن سنتين وكذلك على خمسة آخرين من أتباعه ، وأثار قرار الاعتقال موجة احتجاج أخرى من العلماء وأنصار فرحات عباس . وتظاهر أنصار حزب الشعب أمام سجن بربروس حيث مصالي وزملاؤه الخمسة ، وانعقدت عدة اجتماعات احتجاج (في نادي الترقي) واضطروا في العاصمة إلى منع مظاهرة كان سيقوم بها أتباع الحزب يوم 19 سبتمبر ، ولكن المظاهرة مع ذلك وقعت ، وحدثت خلالها عدة اشتباكات مع الشرطة ، وكانت مظاهرة عنيفة حسبما وصفها المعاصرون . وأعلن المعتقلون الإضراب عن الطعام ، ولكن السلطات الفرنسية لم تغير رأيها ، بل قدمت مصالي للمحاكمة .

وأثناء الاستجواب الذي قام به رجال الشرطة والقضاء في الثاني من سبتمبر أعلن مصالي عن الفرق بين النجم وحزب الشعب . فالأخير ، بناء على رأيه يطالب « باحترام ديننا ، وأرضنا ونسائنا » فهو حزب قد ولد جزائرياً ونشاطه يجري في الجزائر بخلاف النجم . وبينما طالب النجم بالاستقلال الكامل لشمال أفريقية جميعاً وبنزع الأراضي من المعمرين وانشاء جيش وطني ، نجد حزب الشعب لا يضم سوى الجزائر في برنامجه ، غير أن الأخير(حزب الشعب) يطالب أيضاً باستقلال الجزائر لكن « في نطاق الشرعية وتحت رمز السيادة الفرنسية ، مع برلمان يتألف من فرنسيين وجزائريين منتخبين » في شكل شبيه بما حدث في مصر مع بريطانيا وسورية مع فرنسا(64) ووقف مصالي أمام المحكمة في مدينة الجزائر خلال نوفمبر 1937 ، وهناك أعلن أن الهدف الأساسي لحزبه هو إحلال برلمان جزائري محل مجلس الوفود المالية ، وانتخاب البرلمان المذكور بطريقة الاقتراع العام .

وحذر مصالي فرنسا في شمالي أفريقية من مغبة الخطر الفاشيستي ، وتساءل (هل يعد ضد فرنسا من يطالب بنفس الاستقلال للجزائر ؟ وألسنا هنا في وطننا في الجزائر ؟ » وقال بأن حزبه سيعمل على تحقيق حرية الجزائر بمساعدة فرنسا .

وحسين الأحول ، وخليفة بن عمار ، وغرافة ابراهيم ، ومسطول محمد ، ومفدي زكريا ، ورابح موساوي ، ومعروف بومدين ، وكحال أرزقي (الذي مات في السجن) وهرقة عبد القادر ، وحيواني الأخضر ، ومحمد عبد الرحيم ، وعمار بن دحمان ، وبومعزة علاوة . أنظر أيضاً مهندس (الاضطرابات) « أفريقية الفرنسية » أكتوبر 1937 ، ص 460 .

(64) مهندس « الاضطرابات » (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ، 1937 ، ص 460 .

وأضاف بأن « لدينا حضارتنا، ودينا، وكل ما نريده هو أن نكون شعباً مستقلاً »[65]
ورغم كل هذه التوضيحات ، وحتى التنازلات ، فإن المحكمة قد أصـدرت حكماً بالسجن سنتين على مصالي ورفاقه الخمسة ، كما سبق أن أشـرنا . وكـان الحكم مصدر فرح وغبطة للمعمرين الفرنسيين بالجزائر .

ورغم أن كثيراً من أعضاء حزب الشعب كانوا معتقلين ، فإن بعض أعضائه قد حققوا نجاحاً في انتخابات أكتوبر سنة 1938 ، ولكن هذه السنة كانت في الواقع فترة همود بالنسبة لنشاط حزب الشعب . ذلك لأن الإدارة الفرنسية قد لاحقت أعضاءه حتى حققت نوعاً من « الهدوء والاستقرار » كما طالب بهما المعمرون[66] .

غير أن السنة الموالية كانت أكثر نجاحاً . فقد فاز مرشح الحزب وهو السيد محمد دوار في انتخابات أبريل 1939 ، وأنشأ الحـزب جريـدة بعنوان (البـرلمان الجزائري) التي كانت في حد ذاتها تعبر عن فـكرة أساسية من أفكار الحزب[67] وأصبح أعضاؤه في الجزائر عشية الحرب الثانية حوالي 3000 شخص . وكان نجاح السيد دوار مثار تعاليق المعاصرين . (فالشهاب) علقت على ذلك بقولها ان السيد دوار قد فاز على خصميه : ممثل الحزب الشيوعي ، وممثل النواب ، لأن الشعب قد مل من سياسة الإدارة وأصبح يميل إلى ممثلي الوطنية . فالسيد دوار لم يكن معروفاً كمنافسيه . وكان برنامجه يقوم على « فكرة الوطنية الجزائرية » باسم المضـطهدين المسجونين من إخوانه فالإدارة قد أخذتهم « بلا شفقة ولا رحمة أخذ منتقم جبار » وقد اتجهت جماهير النخبة أفواجاً لانتخاب السيد دوار ، رغم « التهديد والوعيـد » من الإدارة ولم يكن ذلك لشخصه ولكن لأنه كان يمثل فكرة جديدة وبرنامجاً ضد سياسة اليأس من عدالة فرنسا (إشارة إلى وعود فرنسا أيام المؤتمر الإسلامي) . ومعنى هذا في نظر المجلة ، أن الشعب قد نفض يديه من دعاة الإصلاح السياسي كالنخبـة

---

(65) نفس المصدر ، ديسمبر 1937 ، ص 566 نقلاً عن جريدة (البوبيلير) .

(66) لاشاريير ، « الاستقرار الجزائري » في (أفريقية الفرنسية) ابريل 1939 ، ص 105 .

(67) يقول السيد عباس ، 201 ، أن هذه الجريدة كانت تصدر من سجن الحراش حيث المعتقلون من حزب الشعب . وكانت أسبوعية وبالفرنسية . لكنني رأيت منها العدد الثاني وهـو بتاريـخ 3 جوان (يونيو) 1939 . وكتب عليه أنها تصدر كل خمسة عشر يوماً ، وأن المراسلات توجه باسم السيد أحمد بودة ، وأنها « جريدة وطنية نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر العربية» .

والنواب والشيوعيين، وكأنه قال لفرنسا، «دونك الآن الشعب مباشرة»[68] .

وخلال صيف سنة 1939 ، ومع تلبد سحب الحرب العالمية الثانية . سيطر الخوف على الفرنسيين وقضوا على حركة حزب الشعب تماماً ، على الأقل باسم القانون . ففي يونيو اتخذت إجراءات في باريس ضد جريدة (الأمة) لأنها نشرت مقالاً هاجمت فيه « وحدة التراب الوطني وسلطة فرنسا في المناطق التي تمارس فيها هذه السلطة » لذلك صودرت هذه الجريدة في مقرها وحجزت وثائق هامة هناك[69] . ورغم أن مصالي قد أطلق سراحه ، بعد استيفاء المدة المقررة ، في 25 أغسطس سنة 1939 فإنه سرعان ما اعتقل من جديد (أكتوبر 1939) ، كما صدر قرار بحل حزب الشعب نفسه ومنع جريدة (الأمة) من الصدور (سبتمبر 1939)[70] .

وهكذا عندما وقعت الحرب الثانية كان حزب الشعب منحلاً ، وقادته في السجن وصحفه ممنوعة في الجزائر التي كان القانون الفرنسي يعتبرها « جزءاً لا يتجزأ » من فرنسا الديمقراطية !

---

(68) الشهاب ، مايو 1939 كان مرشح النواب والإدارة هو السيد زروقي محي الدين ومرشح الإصلاح (اتجاه العلماء) هو السيد الأمين العمودي ، وممثل الشيوعيين هو السيد فرشوخ عمارة . ويذهب السيد عباس ، ص 201 أن السيد دوار قيد إلى السجن رغم نجاحه في الانتخابات ، وأنه مات في سجنه .

(69) ج . ل . «الجزائر» في (أفريقية الفرنسية) يونيو 1939 ، ص 174 .

(70) عباس ، 137 ونوشي ، ص 95 ، وأرون ، ص 76 ، وجوليان ، ص 123 .



المؤتمر
الاسلامي الجزائري

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة في السابع من يونيو سنة 1936 أول تجمع من نوعه في الجزائر ، فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن تجمعاً تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في المؤتمر المذكور .

وقد كانت العوامل التي أدت إلى انعقاده متعددة ، فالجزائر منذ فترة النهضة وهي تشرئب إلى حركة جماهيرية ، فكانت حركة رد الفعل على التجنيد الإجباري (1906 ـ 1914) ولكنها لم تبلغ مرحلة النضج المتمثل في التنظيم وتحديد الرؤية وتنسيق الجهود ، ثم كانت حركة الأمير خالد التي تولدت عن وضع جديد سمح به قانون 1919 ، ولكن السلطات الاستعمارية سرعان ما قضت عليها ، بالإضافة إلى أنها كانت حركة محدودة في الزمان والمكان ومرتبطة بشخص الأمير . وكانت ردود الفعل على الاحتفال المئوي سنة 1930 متنوعة ولكنها لم تؤد إلى تجمع شعبي واسع النطاق ، وظلت مقصورة على مقالات الصحف وأحاديث المجالس الخاصة ، ولعل أول تجمع بالصفة التي نقصدها كان تأسيس جمعية العلماء سنة 1931 فقد كان ذلك مناسبة اجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص من مختلف التيارات الدينية ، ولكن تأسيس الجمعية كان حدثاً دينياً ثقافياً لا سياسياً . وكان بالإضافة إلى ذلك محدود الهدف كما كان لا يمثل جميع التيارات الاجتماعية والسياسية في البلاد . أما المؤتمر الإسلامي فقد كان يختلف عن جميع تلك المحاولات .

كثرت المؤتمرات الإسلامية خلال العشرينات والثلاثينات . من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة ، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف. وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين إلى هذه اللقاءات التي كانوا يتناقشون

أثناءها في مشاكلهم ومستقبلهم . ورغم أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس[1] فإن صحافة العلماء قد اهتمت بوقائعه ونقلت أخباره بل أن أحد دعاة هذا المؤتمر وهو الأمير شكيب أرسلان، قد دعا العلماء خلال شهر مايو سنة 1931 (وهو الشهر الذي ولدت فيه الجمعية) إلى الاهتمام أكثر بالحركة الإسلامية والدفاع عنها[2] وقد سبق أن أشرنا إلى أن أحد الكتّاب (وهو توينبي) قد ادعى بأن المؤتمر الإسلامي الجزائري قد جاء نتيجة للمؤتمر الإسلامي بالقدس . ورغم أن الصلة بعيدة بين المؤتمرين زمنياً فنحن لا نستبعد أن تكون الفكرة قد اختمرت في ذهن بعض القادة الجزائريين عندئذ . والذي يطالع مجلة (الشهاب) بين 1930 ـ 1936 يجد فيها مجموعة من الآراء الداعية إلى التجمع ، وتكوين الأحزاب وعقد اللقاءات وتنظيم الشعب على نطاق جديد لمجابهة التطورات الجديدة في الجزائر .

ومهما يكن من أمر فإن فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري تنسب إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس . ففي حديث له إلى صحيفة (الدفاع) التي كان يديرها السيد الأمين العمودي بالفرنسية والتي كانت لسان الحركة الإصلاحية ، دعا ابن باديس إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي (أو جبهة وطنية) لوضع قائمة من المطالب التي يطلبها الجزائريون من فرنسا[3] وكان تاريخ هذه الدعوة هو يناير 1936 .

وقد علق أحد الجزائريين على ذلك بأن لابن باديس آراء بعيدة النظر في السياسة الجزائرية تقوم على أن « المرجع في مسائل الأمة هو الأمة والواسطة لذلك هي المؤتمرات » فابن باديس إذن هو « أول من فكر في عقد المؤتمر قبل فوز الجبهة الشعبية بأشهر »[4] ويفهم من العبارة الأخيرة أن المؤتمر كان سيعقد حتى لو لم تتول

---

(1) مثل الجزائر في هذا المؤتمر المهاجر الجزائري إبراهيم اطفيش نزيل القاهرة عندئذ .

(2) نوشي ، ص 65 ـ 66 . يذكر هذا المؤلف أن رأي أرسلان المذكور نشرته (الشهاب) عدد مايو سنة 1931 .

(3) ديارمي « مساهمة » في (أفريقية الفرنسية) أغسطس ـ سبتمبر 1938 ، ص 427 .

(4) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 . ص 198 .

الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا . كما يفهم منه أن ابن باديس لم يطرح موضوع المؤتمر بدافع من الجو الجديد الذي ساعدت عليه الجبهة . بل أنه فعل ذلك أيام كان قرار رينيه ما يزال كالسيف المصلت على الحريات المدنية . غير أن فرحات عباس يذكر أن المؤتمر الإسلامي قد انعقد كعلامة على الفرحة بقيام الجبهة الشعبية في فرنسا ، وأن كتلة النواب المنتخبين هي التي ولّدت هذا المؤتمر[5] ولكن الإبراهيمي صاحب الرأي السابق احتاط للأمر فذكر أن من رأيه أنه لولا الجبهة الشعبية ما كان المؤتمر لينجح رغم اقتناعه بصواب رأي إبن باديس .

انطلقت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي من قسنطينة ومن ابن باديس باعتباره رئيساً لجمعية العلماء ومحمد الصالح بن جلول رئيس كتلة النواب بها . ويصر أنصار هذا الرأي على أن الشعب الجزائري كان قد استجاب لدعوة الرجلين لأنهما يمثلان هيئتين يثق فيهما « ثقة واسعة الحدود » . فجمعية العلماء علّمته المطالبة بحقه والاستجابة لدعوة الحق . وكتلة النواب علمته معنى النيابة[6] وإذا صدّقنا هذا الرأي فإن الذين يقولون ان العلماء قد شاركوا بأشخاصهم فقط في المؤتمر هو رأي قابل للنقاش[7] وعلى كل حال فإننا سنتعرف أكثر على موقف العلماء من المشاركة في هذا الاجتماع الكبير . أما الآن فحسبنا أن نذكر أن الدعوة سرعان ما عمت البلاد واستجاب لها النواب في بقية الوطن . كما لباها العلماء والاشتراكيون الشيوعيون وقدماء المحاربين والشباب والفلاحون[8] أما النجم فقد كان موقفه غير واضح وسنعرف عنه أكثر بعد قليل . ولم يكن بين الدعوة إلى المؤتمر وانعقاده سوى بضعة أيام .

وكانت النقطة التي التف حولها الجميع هي مشروع فيوليت . والأمور المغرية لهم في هذا المشروع هي منحه الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين بدون التخلي عن أحوالهم الدينية (التجنس) واحترام حقوق الجزائريين الآخرين في

---

(5) عباس ، 128 ـ 129 .
(6) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ، ص 198 ـ 199 .
(7) بوكوشة (المعرفة) أبريل 1964 ، ص 18 ـ 19 .
(8) عباس ، ص 128 ـ 129 .

العيش بروح القرآن ونصوصه ، وإلغاء قانون الأهالي الذي كان مطلب الجزائريين منذ سُنَّ في أواخر القرن الماضي[9] ورغم أن الشائع الآن هو أن مناقشات المؤتمر كانت تدور حول مشروع فيوليت، فإن الشيخ الإبراهيمي الذي كان معاصراً ومشاركاً في الأحداث قد ذكر غير ذلك . فالمشروع المذكور في نظره ليس سوى واحد من أربعة . وقد تساءل الناس بناء على رأيه عن أي من هذه المشاريع يصلح كقاعدة للمطالب الجزائرية . وهو يعترف بأن الرأي العام عند الشباب (يعني النخبة المثقفة) وعند الخاصة كان مشروع فيوليت معروفاً بشهرة صاحبه وليس عن معرفة دقيقة بمحتواه ، وكان من رأي الابراهيمي عندئذ هو عدم الانحياز إلى أي من المشاريع الأربعة لأنها جميعاً قد صيغت في وقت تجاوزته الأحداث. بالإضافة إلى أن حكومة الجبهة الشعبية قد أبدت استعدادها لمنح حقوق أكثر إلى الجزائريين . لذلك كان الأفضل ، حسب رأيه ، وضع برنامج مستقل مستوحي من الظروف الجديدة ومن حاجة الشعب . وقد تحادث بذلك مع نواب وهران الذين اجتمعوا في تلمسان واقتنعوا به، كما وجدوا النواب الآخرين في مدينة الجزائر على نفس الرأي فكانت النتيجة « أن قرار المؤتمر عدم تقييد المطالب ببرنامج معين . وعدم بنائها على أساس برنامج مخصوص » وبذلك تفادى المؤتمر ، في نظره أيضاً ، « أعظم مشكلة » كانت تجلب خلافاً شديداً لو تركت[10] ورغم وضوح هذا الرأي وقوته فإن أحداث المؤتمر ومطالب الوفود المتعاقبة بعده تدل على أن النخبة بالذات كان متعلقة بمشروع فيوليت خاصة ، مما يؤيّد رأي السيد فرحات عباس.

انعقد المؤتمر بالملعب البلدي بالعاصمة يوم الأحد 7 يونيو 1936 واعتبر بعضهم هذا اليوم « يوم الجزائر المشهود » الذي استعادت فيه نفسها وتبيّنت فيه طريقها . وقد خاطب الشاعر محمد العيد الذي يعتبر أفضل معبّر عن أحداث عصره ، فرنسا بهذه المناسبة بقوله :

يا فرنسا ردّي الحقوق علينا	وأقلي الأذى وكفى الوعيدا
نحن رغم الطغاة في الدين أحرا	ر وإن خالنا الطغاة عبيداً

---

(9) أرون ، ص 72 ـ 73 وكذلك عباس ، ص 128 ـ 129 .

(10) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ، ص 206 .

أما عن المؤتمر نفسه فقد سمّاه (مهرجان الشعب) وعيده ، وقال عن الجزائر أثناءه :

أجمعت أمرها لمؤتمر الشعب فوفته مهرجاناً وعيداً[11]

تداول على منصة الخطابة عدد من النّواب والنخبة والعلماء وأحد الفرنسيين الضيوف وغيرهم . فقد افتتح المؤتمر الدكتور تامزالي بالفرنسية مرحباً بالمؤتمرين بإسم مدينة الجزائر ، وتلاه الدكتور ابن جلول الذي وضّح أغراض المؤتمر وأهميته . وتوالى بعد ذلك الدكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب ثم الصيدلي فرحات عباس . وقد عبّروا على قيمة هذا اللقاء الذي جمع بين النواب والنخبة وغيرهم من أهل الرأي في البلاد . وهناك خطباء آخرون ينتمون إلى القطاعات الاجتماعية الأخرى . ومن الذين تكلّموا في هذه المناسبة السيد سكوت الفرنسي ، مندوب فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي، وهو شيء «من أبهج ما ترى وألطف ما تسمع» حسب تعبير الإبراهيمي الذي كان حاضراً هذا المؤتمر . ومن الخطباء رجال من العلماء البارزين أمثال ابن باديس والعقبي والإبراهيمي . فتكلم الأول كلاماً أثر في النفوس وبيَّن للحاضرين أهمية المطالب الدينية والأخرى التي تخص اللغة العربية ، وربط بين هذه المطالب الإسلامية والمطالب العامة . أما العقبي فقد هز المشاعر وأشعل الحماس وندد خاصة بالقوانين الاستثنائية التي كان يخضع لها الجزائريون ، ومنها منشور ميشال الذي لم يذكره الخطباء الآخرون ، وهو المنشور الذي نصَّ على غلق المساجد في وجوده العلماء وحل الجمعية الدينية بالعاصمة . وتحدث الإبراهيمي عن أهمية هذا الحدث وعن اللغة العربية والتعليم الديني في الجزائر . وإثر ذلك أقرَّ المؤتمر « بالإجماع » المطالب الذي ذكرت على أنها مطالب الأمة[12] .

لم يسبق هذا اللقاء الكبير تحضير يتناسب مع أهميته . فلم يكن هناك متسع من الوقت بين الدعوة للمؤتمر وانعقاده. وكان الغرض من الاستعجال كسب الوقت والخوف من تغييرات قد تحدث في فرنسا ومن دبيب الوهن بين المتحمسين

---

(11) نفس المصدر ص 217 ومن المناسب ان نذكر بأن عنوان هذا الشعر هو (صوت في المؤتمر الإسلامي الجزائري العام) والإبراهيمي هو الذي أطلق على هذه المناسبة « يوم الجزائر المشهود » .

(12) نفس المصدر ، ص 202 ـ 203 .

للمؤتمر. ومع ذلك فقد سبق هذا المؤتمر تحضير في الولايات الثلاث أهمها اجتماعات في العاصمة وقسنطينة وتلمسان باشراف لجان تحضيرية شارك فيها ، بالإضافة إلى النواب والعلماء ، الشبان (النخبة) والعمال ورجال الصنائع والفلاحون وقدماء المحاربين . وكان هدف هذه التحضيرات جمع الكلمة حول نقاط المطالب التي يمكن أن تصدر عن المؤتمر بعد انعقاده . وعشية المؤتمر (يوم السبت) اجتمع بنادي الترقي عدد من المندوبين عن لجان الولايات الثلاث . وانضم إليهم نواب آخرون جاءوا من تيارت وتلمسان ومستغانم وبعلباس ، كما اشترك معهم الدكتور سعدان نائب بسكرة ، أما من العلماء فقد حضر ابن باديس والإبراهيمي وخير الدين ، على معنى المشاورة وإعطاء الرأي في كل ما يتعلق من المطالب بالدين واللغة العربية . وتعددت الاجتماعات أيضاً في النادي الرياضي وفي بقاعه (قبوتبل). وخلال هذه الاجتماعات التي دامت حتى الثانية صباحاً درسوا مختلف القضايا المعروضة واتفقوا على أن يكون المؤتمر من النواب والعلماء والشبان . كما اتفقوا على كيفية التمثيل البرلماني في فرنسا ، وعلى جدول أعمال المؤتمر ، وعلى إسناد رئاسة المؤتمر إلى السيد ابن جلول . وفي إحدى المرات انفصل النواب عن البقية للتداول في مسائلهم الخاصة ، كما تألفت لجنة مؤقتة من تسعة أشخاص ، ثلاثة من النواب وثلاثة من العلماء وثلاثة من الشبان[13] .

شاركت في المؤتمر إذن كل التيارات السياسية والاجتماعية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (النواب والعلماء والشبان والشيوعيون والاشتراكيون والمرابطون) باستثناء النجم الذي كان ما يزال إلى ذلك الحين في فرنسا مقراً ونشاطاً . وقد جمع المؤتمر لذلك كثيراً من المتناقضات لا في التخطيط فقط ولكن في الأهداف الاستراتيجية أيضاً . فالذي كان يهم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع فيوليت الذي وضع في الحقيقة من أجلهم . وكان العلماء مشاركين بنصف حماس وبطريقة غامضة. وكانت مطالبهم منحصرة في تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة

(13) نفس المصدر ، 199 ـ 201 من النواب ابن جلول ، بوطالب ، بوكردنة ومن العلماء خير الدين والعقبي والإبراهيمي ، ومن الشبان ابن الحاج وبوشامة والعنابي . استعمل مصطلح « الشبان » للدلالة أيضاً على الشيوعيين .

الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم. أما الشيوعيون والاشتراكيون فكان يهمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا مشتركين فيها والتي جعلت من شعاراتها محاربة الاضطهاد والظلم في المستعمرات ، لذلك كانت صياغة قائمة موحدة من المطالب عملاً عسيراً ، لأنها تقتضي تناسي كثير من الخلافات وتقديم كثير من التنازلات، ومن ثمة لا تستغرب أن ينهار المؤتمر عند أول عاصفة تهب عليه كما سنرى . ولعل الرأي التالي يصور حقيقة هذا الجمع الذي أريد له أن يصل إلى غاية واحدة بطرق مختلفة . فقد قال أحد الكتّاب عن ذلك « ان هذه هي إحدى الحالات التي عمل فيها الضغط الجماعي للرأي العام إلى جانب المعتدلين بدل العمل إلى جانب المتطرفين كما حدث بالنسبة للخصومة التي وقعت حول التجنيس[14] ».

ورغم الحماس للمؤتمر واعتباره من الأحداث البارزة في تاريخ الجزائر فإن قراراته كانت متواضعة . ويمكن تلخيصها فيما يلي : ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية ، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، منح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين مع التمتع الكامل بالميزات الإسلامية وإدخال إصلاحات عليها ، منح الجزائريين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، انتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيين (يعني إلغاء النظام الثنائي في الانتخابات) والتأكيد على المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية ، تأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك قدم الشيخ ابن باديس نقطتين تتضمنان مطالب العلماء . وقد وافق عليهما المؤتمر أيضاً بالإجماع وضمتا إلى (ميثاق المؤتمر) وهما :

اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية على أن تكتب بها جميع المناشير الرسمية وتعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية مع إعطاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة ، وتسليم المساجد إلى المسلمين وتخصيص ميزانية لها على أن تتولى جمعيات دينية أمرها مؤسسة حسب قانون فصل الدين عن الدولة ، وتأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد ، وتنظيم القضاء على يد

---

(14) توينبي ، ص 159 . أنظر أيضاً جوليان ، ص 131 ، وقد زعم جوليان أن حزب الشعب الجزائري قد اشترك في المؤتمر بينما الواقع أن هذا الحزب لم يتكون إلا سنة 1937 . أنظر كذلك نوشي ، ص 75 ، فهو أيضاً يقول بمشاركة الحزب المذكور .

هيئة إسلامية تنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة ، وإدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء[15].

قدم إبن باديس النقطتين السابقتين (اللغة والدين) باسم العلماء ولكنه قدم قائمة أخرى باسمه الشخصي لا تخرج في أساسها عن مطالب النواب والشبان السابقة أيضاً ، منها الغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين (الانديجينا) والمجالس العسكرية وأعطيات الجندية ، وتسوية نواب الجزائريين بنواب الفرنسيين في جميع المجالس ، وتوحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين (مجلس الجزائريين ومجلس المعمرين) والمساواة في الحقوق والواجبات[16] .

ومن المطالب التي أخذت طابعاً فردياً : إلغاء الولاية العامة (منصب الحاكم العام) والبلديات المختلطة ووظائف القياد ومجلس الوفود المالية والمجلس الأعلى للحكومة وإلغاء المحاكم العسكرية والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة (1934) وتكريم الرجال الذين عملوا لخير الجزائر كالأمير خالد وفيوليت وموتي وروزي ، وعقد المؤتمر على نفس المبادىء والأهداف عند كل مناسبة .

وبناء على إحدى التوصيات تكوّنت إثر المؤتمر (لجنة تنفيذية) كانت مهمتها تتلخص في السهر على تنفيذ مطالب المؤتمر وطبعها في كراس خاص وتقديمها للسلطات الفرنسية في باريس بواسطة وفد من النواب أو بما تراه اللجنة صالحاً من الوسائل . واتفق أيضاً على أن تكون في كل قسم من الولايات الثلاث هيئة تسمى (لجنة المؤتمر) مؤلفة من ممثلين عن النواب والعلماء والشبان . ومهمة هذه اللجان الدعاية للمؤتمر في الأوساط الشعبية والتوعية العامة والإعداد لاجتماع اللجنة التنفيذية بعد شهر (5 يوليو)،على أن تنتخب كل لجنة من لجان المؤتمر الفرعية المنبثقة في أنحاء القطر ممثلاً عنها في اللجنة التنفيذية حتى تكون هذه لجنة وطنية بكل معنى الكلمة . وهذه الأخيرة هي التي كان عليها أن تطبع القرارات الصادرة عن المؤتمر

---

(15) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 . ص 210 ـ 211 .

(16) نفس المصدر ص 204 أضاف جوليان أن المؤتمر قد قرر المطالبة بمساعدة الفلاحين ، والمساواة في الأجور عند المساواة في الأعمال . وأضاف بأن المؤتمر قد عبر عن تعلق الجزائريين بفرنسا . أنظر ص 131 ـ 132 أنظر أيضاً أرون ص 71 .

باللغتين وهي التي تشكل الوفد الذي يسافر إلى باريس باسم المؤتمر لتقديم مطالبه إلى الحكومة الفرنسية .

وقد اشتغلت لجان المؤتمر حسب البرنامج المتفق عليه ما عدا لجان قسنطينة التي كان قد تَكَفَّلَ بها ابن جلول . ومع ذلك حضر ممثلو اللجان المذكورة وعددهم 34 ممثلاً . ومن بين هؤلاء انتخب 21 شخصاً أصبحوا هم اللجنة التنفيذية (بمعدل 7 لكل ولاية 3 عن النواب و 3 عن العلماء وواحد عن الشبان) وجرت الانتخابات في نادي الترقي . وتحددت مهمة اللجنة التنفيذية التي أصبحت السلطة العليا في المؤتمر في : انتخاب المكتب ، وتعيين وفد باريس ، والتصويت على كل ما يعرض عليها من قضايا . أما بقيّة الـ 64 فلهم حق المناقشة لا التصويت . وباقتراح من الشيخ ابن باديس أصبح ابن جلول (النواب) هو رئيس اللجنة التنفيذية ونائبه الأمين العمودي (العلماء) وابن الحاج (الشبان) كاتباً عاماً. وبوكردنة (النخبة) أمين المال(17) .

من أبرز شخصيات المؤتمر : ابن جلول وابن باديس ثم مصالي . وسنتحدث عن الرجلين الآخرين بعد قليل . أما ابن جلول فقد كان غامضاً في تصرفاته ، فرغم أنه تصدر منصة المؤتمر ، وبرز في نشاط الإعدادات له فإنه يبدو أن إيمانه به كان دون المستوى . ويبدو أيضاً أن ابن باديس هو الذي كان يحركه ويدفعه فهو الذي اقترحه لرئاسة المؤتمر ولرئاسة اللجنة التنفيذية وبذلك وضعه في الواجهة لأن رئيس اللجنة التنفيذية هو الذي يترأس الوفد إلى باريس . وهو الذي يعود إلى الجزائر بتقرير عن وفادته .

ومع ذلك فنحن لا نجد ابن جلول يتصرف باقتناع وحماس لهذه المهمة . فعندما توزع النواب مهمة تأسيس اللجان الفرعية للمؤتمر في الولايات الثلاث قام زملاؤه في وهران والعاصمة بما عهد إليهم به في وقته. بينما لم يقم هو بهذه المهمة رغم أنه كان رئيس المؤتمر ـ حتى أن ابن باديس أحرجه عندما وضع المسؤولية على عاتقه في اجتماع اللجنة التنفيذية فاعتذر ابن جلول بأنه كان منشغلاً بأعمال مجلس الوفود المالية في الجزائر ، وادعى بأن قسنطينة متهيأة بطبيعتها لذلك الدور ، فقبلوا عذره ولكنهم طلبوا منه العمل على تأسيس اللجان في ولايته اقتداء بما فعل بقية

(17) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 ص 230 .

زملائه . وعند اجتماع أعضاء الوفد الرسمي لوضع الترتيبات الأخيرة قبل السفر إلى فرنسا ، اعتذر ابن جلول عن حضور الاجتماع رغم أنه رئيس الوفد ورئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المؤتمر[18] . وسنعرف أن مواقفه الغامضة هذه وشخصيته الغريبة قد ساهمت في انهيار المؤتمر يوم أن اتهم ابن جلول حلفاءه العلماء ، بالتورط في قتل المفتي كحول .

ومع ذلك فهذا الرجل الغامض الأدوار هو الذي ذهب على رأس الوفد إلى باريس لتقديم أهم مجموعة من المطالب الجزائرية التي صيغت لأول مرة في شكل جماعي كالذي حدث في المؤتمر الإسلامي . فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم 6 يوليو 1936 وكانت نقط جدول أعمالها : تحديد مهمة الوفد ، وعدد أفراده وتاريخ سفره . وقد تقرر تقديم مطالب المؤتمر على أنها مطالب « الأمة الإسلامية الجزائرية » دون أن يضيف عليها الوفد شيئاً . وإذا واجهت الوفد صعوبات فعليه أن يعود إلى الجزائر للمشاورة ، كما تقرر عدم التساهل بالمطالب وضرورة التمسك بالوحدة وتعيين متكلم خاص باسم الوفد حتى لا تصدر عنه أخبار متناقضة . أما عدد أعضاء الوفد فقد اتفق على أن يكون من ستة عشر عضواً هكذا : 10 (عشرة) من النواب (ثلاثة لكل ولاية ونائب واحد عن المناطق العسكرية الثلاث) و 3 من العلماء و 3 من الشبان ، كما تحددت أسماء الوفد ، والتاريخ المقرر للسفر إلى فرنسا وهو يوم 20 يوليو 1936 . وقبل سفره قابل الحاكم العام السيد لوبو أعضاء الوفد يوم 9 يوليو بحفاوة ، حسب أخبار ذلك الوقت وتقرر بالإضافة إلى ذلك أن يقوم الوفد بجولة في القطر بعد رجوعه من فرنسا لتنوير الرأي العام واطلاع الشعب على النتائج[19] .

وفي باريس قابل الوفد رئيس الوزراء السيد ليون بلوم وعدداً آخر من المسؤولين . واستقبلهم السيد أوبو المكلف بالشؤون الأهلية وكذلك السيد ريجس نائب مدينة الجزائر وسلموهم نسخة من « كراس المطالب » التي وافق عليها المؤتمر ، وكان ذلك في الثاني والعشرين من يوليو . أما في اليوم التالي فقد

(18) نفس المصدر ص 232 ومن ثمة لا نتفق مع أرون ص 71 من أن ابن جلول أراد أن يوحد كل الأحزاب الإسلامية في برنامج واحد ، فدور ابن جلول في هذه المناسبة كان غامضاً .

(19) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو 1936 231 ـ 233 وعباس ص 129 .

استقبلهم ليون بلوم رئيس الوزراء موريس فيوليت وجول موش وغيرهم . وخلال المقابلة عبر ابن جلول رئيس الوفد على ثقة الجزائر في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد لوبو (رغم أن أحد المطالب نادى بإلغاء منصب الحاكم العام) وفي نهاية المقابلة أصدر مكتب ليون بلوم تصريحاً جاء فيه أن رئيس الوزراء قد « شكر الوفد على كلمته وعلى الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين وديمقراطيون ديمقراطيين آخرين وقد ذكر الوفد بأن الحكومة قد شرعت فعلاً في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر وأوضح أنها ستنفذ إجراءات أخرى »[20] .

يعتبر ابن باديس الشخصية الرئيسية في المؤتمر رغم أنه لم يضع نفسه في الصدارة . فهو الذي دعا إليه من البداية ، وهو الذي كان موضع ثقة الجميع مهما اختلفت اتجاهاتهم ، وهو الذي كان يقترح عليهم الأسماء لمهام معينة فيقبلون عن رضى . وقد طلبوا منه عدة مرات أن يقدم اليهم اقتراحات العلماء بشأن الإصلاح الديني والثقافي فلم يتردد أن قدم إليهم ما اعتبره باسم الجمعية وما رأى أن يتحمل مسؤوليته بنفسه . وعندما كان الوفد في باريس لم يتردد ابن باديس في أن يتصل بزعماء النجم هناك رغم مخالفة زملائه له حتى قيل انه غير رأيه في بعض النقط . وابن باديس هو الذي تكلم يوم المؤتمر للجماهير بلغتها وخاطبها في عواطفها (عن الدين) وكان بمظهره المؤثر وقدرته على الخطابة واقتناعه الشخصي بما كان يدعو إليه مناط التقدير والثقة من الحاضرين . وقد عبر ابن باديس شخصياً عن دوره في المؤتمر ونظرته إليه في اجتماع اللجنة التنفيذية في الخامس من يوليو سنة 1936 عندما خاطب زملاءه قائلاً إنه يعتز في حياته بعملين هما جريدة (المنتقد) ومجلة (الشهاب) من جهة وجمعية العلماء من جهة أخرى وقد انضاف إليهما عمل ثالث (ونسبه لنفسه) وهو أعظمها وأكثر فائدة منها وذلك هو المؤتمر الإسلامي الجزائري لأنه يعتقد أن هذا المؤتمر هو « أعظم حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث » ومن ثمة وعد زملاءه في اللجنة بالدفاع عن مبادىء المؤتمر ومقاومة من يقاومها[21] .

---

(20) (أفريقية الفرنسية) يوليو 1936 ص 403 ونوشي ص 85 ـ 87 .
(21) (الشهاب) يوليو 1936 ص 236 ـ 227 .

وقد أرخ ابن باديس لعلاقته بالسياسة الفرنسية في الجزائر منذ العشرينات إلى انعقاد المؤتمر وأوضح أنها تقوم على هذه الفكرة « **المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية** »[22] ذلك أن مجلة (الشهاب) كانت منذ تأسيسها ترفع شعار « **الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات** » ومعنى هذا أن الجزائر قد قامت لفرنسا بكل الواجبات (ضرائب ـ خدمة عسكرية ـ خوض الحرب معها . . الخ) فمن الحق والعدل أن تحصل منها على جميع الحقوق . لكن يجب إبقاء الجزائريين على ما عندهم من مقومات أساسية (دين ـ لغة وقيم أخرى) . ويلاحظ أن ابن باديس كان قبل المؤتمر يستعمل عبارة (الحقوق) بصفة عامة أما خلال المؤتمر فقد استعمل عبارة « الحقوق السياسية » للجزائريين وهو تحول كبير في عقليته لأن العلماء كانوا دائماً يتفادون كلمة « سياسة » في قاموسهم اليومي ، ولم يخف ابن باديس أنه قاوم مع أنصاره العلماء مشروع فيوليت ، رغم أنه أطلق على صاحبه وصف « الرجل العظيم الذي لا ننسى فضله » والسبب في هذه المقاومة يعود في نظرهم إلى أن المشروع يفتقر إلى « التسوية (المساواة) في الحقوق » لا بين الجزائريين والفرنسيين ولا بين طبقات الجزائريين أنفسهم ، كذلك رفضوه لأنه يتضمن « تهيئة الطبقة المثقفة للاندماج مع السكوت التام عن الدين واللغة » أما خلال المؤتمر فقد وضع ابن باديس قائمة المطالب الآنفة الذكر ولخصها في الجملة أعلاه وهي « **المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية** »[23] .

ومن حق المرء أن يتساءل هل كان المؤتمر الإسلامي الجزائري مؤتمراً سياسياً ؟ إن الظروف التي انعقد فيها وكثيراً من الذين شاركوا فيه والمطالب التي صدرت عنه كلها تجعل منه مناسبة اجتماعية أكثر منها سياسية . والتأمل في ميثاق المطالب يكشف أن واضعيه كانوا يحاولون اتقاء العبارات السياسية ما أمكن ، فإذا استثنينا مطالب مثل حق التمثيل البرلماني وإلغاء منصب الحاكم العام ونحوهما فإننا نجد أن المؤتمر قدم قائمة مظالم لا مطالب. والواقع أن الذي حدا بنا إلى طرح هذه

(22) يجب ان نلاحظ أن هذه الجملة تمثل أيضاً خلاصة مطالب الأمير خالد .

(23) ابن باديس (الشهاب) يوليو 1936 ص 214 ـ 215 ويلاحظ أن العبارات المنصوص عليها كتبت في الأصل بحروف بارزة ووضعت تحتها سطور إشعاراً بأهميتها .

القضية هو ما تكرر عند الكتاب من أن العلماء مثلاً قد شاركوا في مؤتمر سياسي وبذلك انحرفوا عن مبادئهم الأصلية أو أنهم كشفوا بذلك النقاب عن أهدافهم الحقيقية الخفية . وفي نظرنا أن المؤتمر كان عبارة عن تجمع شعبي سمحت به الظروف المواتية (تولي الجبهة الشعبية الحكم) . فجمع أغلب التيارات والطبقات في البلاد ، وقدم مجموعة من المطالب المتواضعة والمظالم للسلطات الفرنسية لعلها تتحرك في الاتجاه الصحيح ، فلم تفعل .

ومهما يكن من أمر فإن مشاركة العلماء في المؤتمر قد أثارت تعاليق كثيرة فالكاتب أرنولد توينبي يذكر أن العلماء قد تحالفوا مع النخبة والمرابطين على ما بينهم من خلاف لتأييد برنامج فيوليت . وقد عرفنا أن العلماء كانوا متحفظين من هذا البرنامج (المشروع) وأوردنا ما قاله فيه ابن باديس وما أخذه عليه من نقص ، ثم ما انتقده عليه الإبراهيمي ولكن توينبي اعترف بأن العلماء ، ومن باب أولى المرابطون ، كانوا غير راضين عن برنامج فيوليت لأنه يهدد بإزالة إحدى العقبات الرئيسية في طريق الاندماج[24] ويرى كاتب آخر أن برنامج العلماء بالرغم من أنه غير سياسي فقد وجدوا أنفسهم « متورطين » في مؤتمر سياسي سنة 1936 نظراً لحرصهم على قضية التعريب والدين الإسلامي[25] ولاحظت افتتاحية إحدى المجلات المعاصرة أن مشاركة العلماء في المؤتمر تدل على « سذاجتهم » وعلى « الفوضى » التي تسود الجزائر عندئذ ، فهم (العلماء) بحكم تكوينهم ووجودهم ، يقفون ضد الفرنسيين ، ومع ذلك سمحوا لأنفسهم بالتحالف مع المثقفين (النخبة) الذين هم مع فرنسا ويرغبون في الحصول على حق المواطنة الفرنسية[26] .

أما أنصار العلماء فيقولون بأن مشاركتهم لم تكن باسم الجمعية لكن باسم الأفراد الذين كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم الخاصة . وقد دافعوا عن ذلك بأن مشاركة العلماء قد منعت الجزائر من الاندماج لأن معظم المشاركين في المؤتمر كانوا

---

(24) توينبي ص 517 .

(25) أرون ص 70 .

(26) « تمزق الشمال الأفريقي » في (أفريقية الفرنسية) يوليو 1936 ـ ص 370 ولاحظت هذه المجلة أيضاً أن وفد المؤتمر إلى باريس كان يضم أناساً يريدون البقاء خارج السياسة .

من أنصاره . وهذا ما جعل المتحمسين للاندماج ينتقدون العلماء بأنهم قوم لا يعرفون السياسة عندما قصروا مطالبهم على فصل الدين عن الدولة ، واسترجاع أوقاف المسلمين إلى جمعيات دينية منهم ، وحق تعليم اللغة العربية بحرية واحترام الشريعة الإسلامية والإبقاء على الأحوال الشخصية للجزائريين[27] ولعل الذي سبب كل هذه التعاليق حول مشاركة العلماء هو شخصية ابن باديس . وكثير من الناس لم يفرقوا بين ابن باديس رئيس العلماء وبين ابن باديس الرجل المواطن ، فكل حركة أو رأي له في نظر الناس كانت تفسر على أنها تعكس الاتجاه الإصلاحي ومن ثمة اتجاه جمعية العلماء . وقليل هم الذين يفرقون بين الجمعية وشخص ابن باديس .

وكما كثر الحديث حول مشاركة العلماء كثر أيضاً حول موقف نجم أفريقية الشمالية من المؤتمر . وقد عرفنا أن النجم كان غير موجود بالجزائر سيما قبل شهر أغسطس 1936[28] . ولعل المنظمين للمؤتمر قد اعتبروه منظمة موجودة خارج الجزائر أكثر مما راعوا تطرفه ، ولو كانت القضية قضية يمين ويسار لما اطمأنوا إلى الشيوعيين والاشتراكيين ورفضوا التعاون مع النجم ، الذي هو أقرب إليهم في الأهداف من المذكورين . ومن جهة أخرى فرجال النجم قد أكثروا من المناورات في هذه الظروف . فهم لم يشتركوا في الإعداد للمؤتمر ولا في تحمل المسؤولية السياسية ومع ذلك اشتركوا في النقد وفي محاولة قطف الثمار حين آن وقت اقتطافها . ولولا التجمع الذي نظمه المؤتمرون لما استطاع مصالي أن يلقي خطبته الشهيرة يوم الثاني من أغسطس . فقد وجد الطريق ممهدة والنفوس معدة والجمع حافلاً . ولم يزد على أن ارتقى المنصة (ولم يكن في جدول الأعمال) وخطب في الناس معبراً عن وجهة نظر النجم ومنتهزاً هذه الفرصة الثمينة لدعوة الشعب للانضمام إلى حزبه . وكانت هذه مناورة سياسية ولكنها كانت ناجحة من هذه الزاوية فقط لأنه استطاع أن يستل البساط من تحت أقدام أنصار المؤتمر ، كما يقول المثل .

---

(27) بوكوشة « مع ابن باديس » (المعرفة) أبريل 1964 ص 18 ـ 19 وقد كان بوكوشة من العناصر العاملة في صفوف العلماء عندئذ .

(28) مع العلم ان بعض المذكرات التي صدرت بعد الاستقلال تزعم ان النجم قد بدأ يكون الخلايا السرية في الجزائر منذ 1933 .

كان مصالي إذن هو الشخصية الثالثة في هذه الظروف ، بعد ابن جلول وإبن باديس . فقد عاد من فرنسا إلى الجزائر على متن باخرة في نفس اليوم الذي انعقد فيه التجمع الشعبي للمؤتمر لكي يستمع إلى تقرير الوفد عن رحلته إلى باريس . ولذلك وصل مصالي متعباً وعليه وعثاء السفر ، وطلب الكلمة من رئيس الجلسة فأذن له ، رغم معارضة البعض . ولكن حرص المنظمين للمؤتمر على أن تكون كل الاتجاهات ممثلة وشعوراً بمبدأ الديمقراطية جعله يحصل على حق الكلام . ألقى مصالي خطبته العامة التي تعتبر في حد ذاتها وثيقة تاريخية من وثائق السياسة الجزائرية المعاصرة. وقد افتتحها باللغة العربية التي عبر بها عن فرحته لعودته إلى أرض الوطن بعد غربة دامت اثني عشر سنة ، وقال إنه يفتخر بالحديث اليوم بالعربية ويعتز لأنها لغته الوطنية ، وحمل إلى الحاضرين تحيات 200 ألف عامل شمال أفريقي بفرنسا باسم النجم .

وبعد هذه المقدمة العاطفية دخل مصالي في الموضوع الأساسي متحدثاً باللغة الفرنسية . وأول ما أعلنه إلى الحاضرين أنه جاء شخصياً « ليربط النجم بهذه المظاهرة الكبيرة ـ المؤتمر » . وهذا التصريح في حد ذاته يعتبر اعترافاً منه بانضمام حركته إلى حركة المؤتمر . ثم أضاف بأن قادة النجم وأعضاءه بفرنسا قد سمعوا بالمؤتمر الذي انعقد في السابع من يونيو « فأيدوه رغم ضعفه وسرعته » وعبر بعد ذلك على تأييد النجم للمؤتمر والموافقة على قراراته وحيا منظميه واعتبره حدثاً « تاريخياً فاصلاً في الجزائر » ، ولكنه استثنى بعض نقاط الخلاف التي سنشير إليها.

وأعطى مصالي صورة كاملة للحاضرين عن نشاط النجم في فرنسا منذ عشر سنوات من أجل الجزائر وشمال أفريقية عامة . فقال أن النجم عانى من اضطهاد الحكومات الرجعية الفرنسية . ومن ثمة تعرض زعماؤه ، ومصالي على رأسهم ، من جراء هذا الاضطهاد إلى السجن والنفي والتغريم ، وطرد العمال من مصانع (ستروين) و (رينو) لأنهم كانوا أعضاء في النجم ، وأن هؤلاء العمال الذين هاجروا إلى فرنسا من أجل « الخبز والحرية » قد وجدوا أنفسهم في فرنسا كأنهم يعيشون في بلدية مختلطة يحكمها قائد من موظفي فرنسا ومعه الشواش والزبائن . وهذا الاضطهاد والمعاملة القاسية لم تفارق العمال حتى على عهد الحكومة الشعبية . ومن أوجه التفرقة العنصرية التي عانى منها العمال في فرنسا أن العرب يرسل بهم إلى

مستشفى بوبيني كأن بهم جرباً يعدي الإنسانية قاطبة . ونظراً لنشاطهم الوطني كان العمال محل اتهام من خصومهم بالشيوعية تارة ، والوهابية تارة ثانية ، والتبعية لألمانيا أو لموسكو مرة ثالثة ، ومع ذلك صمموا وعملوا على إسماع صوت الجزائر للعالم ، كما عمل زعماء النجم على تقديم قائمتين من المطالب في فرنسا إلى ممثل حكومة الجبهة الشعبية[29] .

ولكن مصالي لم يوافق ، باسم النجم ، على كل مطالب المؤتمر. فقد أعلن أنه يوافق على أنَّ المؤتمر يعتبر حداً فاصلاً في تاريخ الجزائر وأنه يؤيده ويوافق على انعقاده ولكن مطالبه تحتاج منه إلى صراحة وتفسير جديد . فهو يؤيد المطالب الآنية التي تقدم بها المؤتمر لفرنسا لأنها مطالب شرعية ومتواضعة ولأنها تساعد على التخفيف من شقاء الشعب . ولكنه أعلن « بصراحة » أنه لا يوافق على «ربط بلادنا بفرنسا وعلى التمثيل البرلماني» ذلك أن الجزائر في الواقع مرتبطة بفرنسا ، وهو ارتباط جاء نتيجة احتلال قاس وليس عن اختيار وإرادة . أما الارتباط الجديد الذي دعا إليه المؤتمر فهو في نظره أمر طوعي وبارادة ، وعلى المؤتمر إذن أن يراعي هذه النقطة ما دام يتحدث باسم الشعب الجزائري بأكمله لأن عواقب ذلك الارتباط ستكون وخيمة ، فالنجم لا يوافق على « ربط بلادنا ببلد آخر» أما المطالبة بالغاء مجلس الوفود المالية والحكومة العامة وبانشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعرق أو الدين فالنجم يوافق عليها أيضاً . ذلك أن هذا البرلمان الوطني الجزائري هو الذي سيعمل باسم الشعب ومن أجل الشعب بعيداً عن ضغوط الإدارة الفرنسية كما هو الحال عندئذ بالنسبة للمجالس المذكورة . وقد ختم مصالي خطابه التاريخي بالدعوة إلى اليقظة والوحدة والانضمام إلى صفوف النجم لأنه المنظمة التي تدافع عن حقوق الشعب وتعمل على تحرره من الاستعمار . لذلك نادى في النهاية بسقوط قانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية والعنصرية وبحياة الشعب الجزائري وأخوة الشعب وحياة النجم[30] .

---

(29) أنظر الفصل الخاص بالنجم ، والقائمتان واحدة تخص الجزائريين بفرنسا والثانية تخص الشعب الجزائري عامة . وكان الذي قابلهم هو السيد راؤول أوبو ، وكيل وزارة الداخلية .

(30) خطبة السيد مصالي في وثيقة مرقونة في أربع صفحات عند السيد قنانش وهي بتاريخ 2 أغسطس =

إن هذه الخطبة التي حول فيها مصالي أنظار الحاضرين من الاعتدال إلى التطرف ومن الرضى بالقليل إلى المطالبة بالكثير ومن الدعوة إلى المساواة عن طريق الاندماج إلى نقد الاحتلال والدعوة إلى التحرر هي التي جعلت الناس يستقبلونه بحفاوة ويتحمسون له حتى حملوه على الأكتاف كما سبقت الإشارة . ويلاحظ المرء على هذه الخطبة أن مصالي لم يذكر فيها كلمة الاستقلال الوطني التي جاءت في وثائق النجم سنة 1927 وفي برنامجه سنة 1933 ، وأن مطالبه (أي مصالي) من الجبهة وخطبته لا تعبر عن التطرف والثورية التي تميز بها النجم في السياسة الجزائرية قبل ذلك . فهل كان ذلك مراعاة منه لموقف الجبهة الشعبية أو كان منه مراعاة للمشاركين في المؤتمر (الذي أعلن الانضمام إليه) حتى لا يخرج (المؤتمر) عن النطاق المرسوم له من البداية وهو الاعتدال في المطالب والعمل داخل المحيط الشرعي حتى لا تتفتت جبهة المؤتمر بخروج العناصر المؤيدة لفرنسا منها ؟ .

وعلى كل حال فإن مشاركة مصالي بشخصه وبتصريحاته في المؤتمر جعلت الحكم على موقف النجم من المؤتمر غير يسير . فبعض الكتاب اعتبر ذلك مشاركة صريحة باسم النجم في أعمال المؤتمر[31] . ولكن رفضه لفكرة ربط الجزائر بفرنسا (الاندماج) والتمثيل البرلماني جعله يدخل في نزاع مع الشيوعيين . بينما رأى الآخرون أن النجم لم يشارك رسمياً في المؤتمر وأن مصالي لم يأت إلا لتحذير المنظمين للمؤتمر من مغبة ما هم مقدمون عليه باسم الشعب . ومن جهة أخرى كانت ميول قادة النجم تختلف تماماً عن ميول قادة المؤتمر . فأولئك كانوا يدعون إلى برلمان وطني وحكومة وطنية وإلى استقلال الجزائر عن فرنسا ، وهؤلاء يدعون إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين والرضى بالعيش تحت العلم الفرنسي إذا تحقق ذلك الشرط ، بالإضافة إلى الإبقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية . وكان موقف الجبهة الشعبية من النجم في فاتح سنة 1937 فرصة لأن

= 1936 وباللغة الفرنسية . وقد اعترف الإبراهيمي كذلك بأن المؤتمر قد انعقد « بسرعة » رغم خطورة المطالب الصادرة عنه ، ولكنه علل لذلك بسرعة الحوادث والخوف من انحلال العزائم . الخ أنظر (الشهاب) يوليو 1936 ، ص 199 .

(31) نوشي ص 85 وجوليان ص 131 .

يكشف النجم، وبعده حزب الشعب، عن هويته الحقيقية في الجزائر، وهي الهوية التي ظل يخفيها طيلة عهد الجبهة . وكان خروج العلماء من المؤتمر وتعلق النواب والنخبة بمشروع فيوليت حجة أخرى في يد النجم على عدم جدوى سياسة الاعتدال والوعود التي كان يصر عليها أنصار المؤتمر الأولون.

حقق مصالي إذن نجاحاً كبيراً في الجزائر لشخصه ولحزبه في صيف سنة 1936 ، وقد قضى عدة أسابيع يجوب البلاد ويؤسس الفروع ويخطب في الناس ويجتمع بهم حتى ضج من نشاطه المعمرون فناقشوا نشاطه في وهران خلال أكتوبر من نفس العام ومنعوه من التوجه إلى هذه المدينة فذهب إلى تلمسان (مسقط رأسه وحيث أنشأ فرعاً للنجم) ولكنهم منعوه من الخطابة فيها وأثاروا حوله الشبهات والتهم ، فقالوا إن له يداً أيضاً في اغتيال المفتي كحول . وإنه يدعو إلى الثورة والتمرد والكراهية ويهدد مستقبل الجزائر الفرنسية . لذلك نادوا بحل النجم وطرد مصالي من الجزائر . فوعدهم والي وهران عندئذ بأنه يراقب نشاط النجم ومصالي رقابة شديدة. . أما حل المنظمة فهو أمر يعود إلى الحكومة نفسها ، ومع كل هذه التحرشات والمضايقات والتخوفات فإن النجم قد وضع قدمه في الجزائر. وبدأ قادته يخططون لمستقبله وانتشار دعوته[32] .

ورغم جهود المنظمين للمؤتمر الاسلامي فإن وحدته سرعان ما تضعضعت . وكان هناك عوامل خارجية وعوامل داخلية أدت الى ذلك . فمن الناحية الخارجية سعت الإدارة الفرنسية في الجزائر ـ وقد رأت شبه الإجماع الذي عليه الجزائريون في موقفهم من فرنسا ـ الى إحداث ثغرة داخل صفوفه فعمدت حسب مختلف الروايات المعاصرة واللاحقة الى تدبير اغتيال المفتي كحول . ومن ثم تشويه سمعة العلماء الذين كانوا عنصراً رئيسياً في حركة المؤتمر . أما من الناحية الداخلية فان تمسك النخبة والنواب بمشروع فيوليت وتحفظ العلماء منه ، وغموض وذبذبة شخصية ابن جلول الذي لم يَنْفِ دور العلماء في حادثة أغتيال كحول، وحل نجم أفريقية

---

(32) عن هذا الموضوع أنظر (مذكرة) ولاية وهران السرية التي كتبت خلال هذه الظروف ، وكذلك ل . مهندس « قلق شمال أفريقية » في (أفريقية الفرنسية) ديسمبر 1936 ص 649 ـ 560 وكذلك نفس المصدر سبتمبر 1935 ص 464 .

الشمالية الذي أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر، ودخول هذه المنظمة (النجم) في خصام حاد مع الحزب الشيوعي ، وهو أيضاً مشارك في المؤتمر ـ كل ذلك أدى في نظرنا إلى تدهور سمعة المؤتمر ورجاله . ويمكن أن نضيف إلى ذلك سقوط حكومة الجبهة الشعبية، وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء إيجابي من الحكومة الفرنسية بشأن مطالب المؤتمر.

ومع ذلك فإن حركة المؤتمر لم تمت نهائياً الا عشية الحرب الثانية . فقد اجتمعت لجنته التنفيذية خلال يناير 1937 وأعلنت عن تأييدها من جديد لمشروع فيوليت . وفي هذه الأثناء حلت الجبهة الشعبية نجم أفريقية الشمالية وتصلبت في موقفها من قضايا المستعمرات . وبين التاسع والحادي عشر من يوليو سنة 1937 انعقد المؤتمر الاسلامي الثاني في مدينة الجزائر وكان ذلك في وقت خرجت فيه الجبهة الشعبية من السلطة . وقد أعلن المؤتمر الثاني تمسكه بمطالب المؤتمر الأول باعتبارها حداً أدنى ، وطلب المؤتمرون من الشعب الجزائري أن يظل يقظاً ، ومن النواب الجزائريين أن يستقيلوا جماعياً من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع فيوليت ، وعبروا عن ثقتهم في الحكومة الفرنسية وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية ، كما طلبوا من الشعب الفرنسي اتقاء الانقسام الخطير بين الجزائريين والفرنسيين . وتزعم بعض الوثائق أن المؤتمرين رفضوا قبول حزب الشعب في هذا المؤتمر[33] .

وعلى أية حال فإن المؤتمر الإسلامي الثاني قد فقد حرارة المؤتمر الأول وشعبيته ، وتوزع زعماؤه الرأي وأصبحوا في حذر حتى من بعضهم البعض . وكان تهديد المعمرين وفشل مشروع فيوليت وتضعضع الجبهة الداخلية قد جعل المؤتمر الثاني نسخة مشوهة لما كان قد حدث في صيف 1936 . ولعل ظروف حركة المؤتمر الإسلامي كلها تظهر في أنها قامت على الآنية في الجزائر وعلى قيام حكومة الجبهة

---

(33) ديبارمي « مساهمة » (أفريقية الفرنسية) ديسمبر 1937 ، ص 560 وكذلك نوشي ص 93 ـ 94 وأيضاً جوليان 133 . من نشاط المؤتمر الإسلامي أيضاً أن وفداً منه توجه إلى باريس اثر اغتيال الشيخ كحول للتعبير للحكومة الفرنسية عن الولاء المطلق إليها ولشرح الموقف لها والطلب منها بعدم استعمال هذه المناسبة لتأخير الإصلاحات . أنظر نوشي ص 88 .

الشعبية في فرنسا . وهو بالطبع قيام مؤقت عندما نذكر تساقط الحكومات الفرنسية عندئذ .

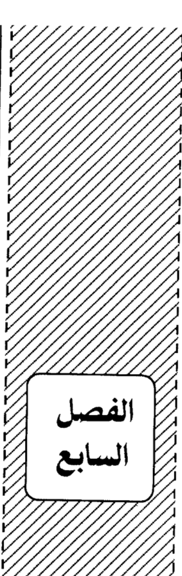
غير أن أملاً جديداً قد لاح في الأفق لدعاة حركة المؤتمر الإسلامي عندما عادت الجبهة الشعبية إلى الحكم لمدة قصيرة خلال مارس 1938 . وقد صارح ليون بلوم الوفد الجزائري الذي توجه اليه باسم المؤتمر بأنه من « المستعجل الانتظار ! » ثم سقطت حكومة بلوم من جديد وخلفتها حكومة السيد دلادية الذي غمرته قضيّة ميونيخ فلم يفعل أكثر مما فعل سلفه ، وهو بذل الوعود السخية والدعوة العاجلة إلى الانتظار . وعلى أية حال فإن أنصار حركة المؤتمر الاسلامي قد أرسلوا وفداً آخر عنهم إلى باريس . وخلال مقابلة الوفد لرئيس الوزراء دلادية أجابهم هذا بأن « البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية الاسلامية . وأمام هذا الوضع فإنني لا أستطيع أن أقول أي شيء إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام ، ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية » وقد رد عليه عباس ، فيما يقال ، بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤولياتها أمام التاريخ وأن احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة . أما ابن باديس فقد رد فيما يقال أيضاً على رئيس الوزراء الفرنسي بما يلي «ليس هناك سلطة ولا قوة سوى سلطة وقوة اللّه . فقضيتنا عادلة ، وسنواصل الدفاع عنها ضد كل من يقف في طريقها »[34] .

عندئذ عاد فرحات عباس إلى الشعب فكون حزبه الذي سماه (حزب الاتحاد الشعبي) وانفصل ابن جلول وكون حزباً دعاه (التجمع الفرنسي ـ الإسلامي) وخاب أمل ابن باديس في ديمقراطية فرنسا ، فرفض باسم جمعية العلماء الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب العالمية المقبلة . أما مصالي فقد قيد إلى السجن هو وعدد من رفاقه . وهكذا فشلت حركة المؤتمر الإسلامي التي كانت تعبيراً أيضاً عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر[35] .

---

(34) عباس ص 132 ـ 133 .

(35) يمكن أن نذكر هنا من إيجابيات المؤتمر الإسلامي أنه جعل القيادات السياسية تتضح بالجزائر ، وقد تشجع النخبة على خوض المعركة السياسية إذا اقتضى الأمر وتوحيد الصفوف مؤقتاً بين اتجاهات كانت تبدو متناقضة » . أنظر بهذا الصدد أيضاً أرون ص 71 .



الجزائر والحرب العالمية الثانية

1939 - 1942

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام 1939 كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر . فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد معنوياً . ورغم التحصينات على الحدود الشرقية فإنها لم تجد فتيلاً أمام تقدم قوات هتلر الخاطفة . كما لم يجد فرنسا تحالفها مع بريطانيا التي كانت هي الأخرى ضعيفة سياسياً قبل تولّي تشرشل الحكم . أما في الجزائر فإن فرنسا لم تستطع أن تجد حلاً لمشاكلها أيضاً ، فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمجاعة ومطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق وإلغاء القوانين الاستثنائية لم تجد أذناً صاغية في البرلمان الفرنسي . كما فشلت مشاريع الإصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين مثل مشروع فيوليت .

لذلك واجهت فرنسا الحرب بالجزائر وهي أبعد ما تكون عن الولاء الحقيقي ، فقادة حزب الشعب الجديد كانوا في السجون ، وحزبهم قد صدر قرار بحلّه ، كما صدر قرار بحلّ منظمة الشيوعيين . وجمعية العلماء بالرغم أنه لم يصدر قرار بحلّها ـ لأنها في الظاهر غير سياسية ـ فإنها رفضت الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب . واندفع النواب والنخبة بحكم وظائفهم الرسمية إلى تأييد فرنسا « الديمقراطية » ضد ألمانيا «النازية» ، فتطوع زعماؤهم لخدمة الحرية والديمقراطية اللتين درسوهما في المدارس الفرنسية ولكنهم لم يعرفوهما في التطبيق . وهل نحن في حاجة إلى التذكير بأن رجال الدين الرسميين قد أعلنوا عن ولائهم لفرنسا أيضاً ؟ فقد جاءت البرقيات ، بوحي من السلطة الفرنسية طبعاً ، تعلن فتوى رجال الدين (المفتيون ـ القضاة ـ العدول ـ المرابطون . . إلخ) الرسميين بوجوب الحرب مع فرنسا شرعاً ! وكان هذا هو عربون الولاء الذي حصلت عليه فرنسا من الجزائر .

وقد اعتاد الفرنسيون أن يعلنوا ـ كلما حزبهم أمر ـ (مثلاً حرب 1870 ، حرب

1914 . . الخ) أن الجزائريين مخلصون لهم ، مستشهدين على ذلك بما يردهم من تـأييـد من بعض الأسـر الكبيـرة ورجـال الـدين الـرسميين ، وأصحـاب الأوسمـة والشهادات ، وقدماء المحاربين ، وطائفة القياد والباشاغوات وشيوخ العرب . وهؤلاء هم الذين كانوا الواسطة بين فرنسا والشعب ، وهم الذين يمثلون أيضاً الحاجز بينها وبين الجماهير . ولا يستثني الفرنسيون من ذلك إلا بعض المشاغبين (الـذين هم الوطنيون) وهؤلاء يكفي لإسكاتهم ، في نظر الفرنسيين ، وضعهم بالسجن وإلصاق تهمة عداوة فرنسا بهم . وهذا ما حدث سنة 1939 . فالمجندون الجزائريون حملهم الفرنسيون إلى الجبهـة الأوروبية لأنهم لا يثقـون في بقائهم في الجـزائر نفسهـا ، وتطوعت النخبة والنواب وقدمـاء المحاربين وأعلن المـوظفون الرسـميون تـأييدهم لفرنسا، أمّا الوطنيون فقد زج بهم في غياهب السجون. وهكذا ادّعى الفرنسيون أنه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب أجاب الجزائريون « جماعياً وبإخلاص » عن استعدادهم للدفاع عن فرنسا . وبهذه المناسبة ألقى السيد لوبو ، الحـاكم العام ، كلمة بالراديو الجزائري وجهها إلى سكان الجزائر وصف فيها عملية الاستنفار بأنها «مثيرة للإعجاب » معلناً عندئذ « ان عملية الاستنفار في جزائرنا تجري بطريقة تثير الإعجاب في نظامها وانضباطها »[1] .

ورغم ضعفها فإن فرنسا كانت ما تزال خلال 1939 ـ 1940 تثير عند بعض الجزائريين الإعجاب والاحترام ، وعند البعض الكراهية والإنتقام . ذلك أن عيوب ضعفها لم تكن قد ظهرت للعيان ، فهي في الميدان تحارب ولها حلفاء ومستعمرات وتقنية. وهي اقتصادياً ما تزال بمواردها وأسواقها سيما في عهد حكومة بول رينو. ومع كل هذه الإيجابيات الظاهرية في هذه المدة، فإن ردود فعل الجزائريين كانت محل خلاف بين الكتّاب . فالسيد فرحات عباس الذي كان معاصراً للأحداث ، يشهد بأن الجزائريين كانوا « قلقين » من جرّاء ما كان يحدث في فرنسا ـ ولا سيما عندما عرفوا أن حـكومة السيد بول رينو أعربت عن استعدادها سنة 1940 للتنازل عن تونس في مقابل حياد إيطاليا[2] ويذكر كاتب آخـر أن الجزائـر كانت تبـدو هادئـة عند بـداية

---

(1) ج.ل.ل. «شمال أفريقية والحرب» (أفريقية الشمالية) أغسطس ـ سبتمبر 1939 ص 412 قارن كلمة لوبو بكلمة لوتو أثناء الحرب الأولى .

(2) عباس ، ص 137 .

الحرب ، وكانت شبه خالية من الجنود ، ولكن مستقبلها كان « غير واضح » .

وعلى كل حال فإن الجنود الجزائريين قد انضموا إلى وحداتهم بدون أي حادث يذكر . ومن جهة أخرى تطوع فرحات عباس كصيدلي احتياطي دفاعاً عن الحرية . أمّا مصالي فقد كتب مقالاً في جريدة (الأمة) هاجم فيه الاستعمار الفرنسي ووعد بأنه سيستمر في عدائه لفرنسا لأن شمال أفريقية ليس له شيء مشترك مع فرنسا . ومن أجل ذلك أُعيد إلى السجن بعد أن كان خرج منه[3] أما السيد جوليان فيقول ان كلاً من حزب الشعب والعلماء كانوا ينادون بالاستقلال عندما إندلعت الحرب . ولكنهم لم يستطيعوا وضع برنامج موحّد . أما النخبة المتطورة فقد خابت آمالها في الإصلاحات ، ولكنها ظلت في انتظار الساعة التي تنهزم فيها فرنسا لتستأنف مطالبها حسب الوضع الجديد . وكان المعمرون هم الذين عرقلوا إدماج الأهالي بطريقة سلمية ونظامية . وبذلك سهلوا الطريق أمام الوطنية الجزائرية التي ستأخذ منعرجاً جديداً[4] .

لكن سقوط فرنسا أمام ضربات ألمانيا في يونيو 1940 قد أدّى إلى تعرية كثير من الحقائق وتوضيح الغوامض في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين . فقد سقط مع ذلك جدار الورق الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهّم الجزائريين بأنها لا تغلب وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية ! ، وكان ذلك كفيل لإيقاظ بقية الجزائريين الذين كانوا ما يزالون يعتقدون في فرنسا . بالإضافة إلى أن الدعاية التي كانت الجزائر مسرحاً لها سواء من المحور (ألمانيا ـ إيطاليا) أو من الحلفاء (روسيا ـ بريطانيا ـ ثم أمريكا) قد أدّت أيضاً إلى إيقاظ الغافلين وإقناع المترددين .

حقاً إننا إلا نجد ثورة شعبية أو حركة منسّقة من الجزائريين خلال عهد حكومة فيشي (المارشال بيتان) فالحكام العامون عندئذ وهم : ويقان ، أبريال ، شاتيل ، قد استعملوا تأثير المرابطين والعائلات الكبيرة والموظفين الرسميين لتنويم الجماهير[5] . وهناك من يرجع هذا التنويم إلى شخصية بيتان، رغم أنهم يعترفون بأن

(3) مارتن ، ص 290 ـ 291 ، وكذلك أرون ص 78 ، يقول هذا المصدر أن عباس كان برتبة (سرجان) في المصلحة الصحية .

(4) جوليان ص 137 ، أنظر أيضاً نوشي ص 126 ـ 127 .

(5) جوليان ، ص 280 .

« خبر هزيمتنا قد وقع موقع الصاعقة » في الجزائر . فالمرشال بيتان زعيم حكومة (الثورة القومية) في فرنسا المنهزمة كان في نظر هؤلاء كما كان نابليون الثالث في نظر الجزائريين . فهو بطريقته الأبوية وبروحه البرويتانية قد جلب إليه تضامن الأغلبية معه في الجزائر ، لذلك تمتع بين سكان الجزائر (جزائريين وفرنسيين) « بشعبية حقيقية »[6] غير أنه إذا صح هذا بالنسبة إلى الجماهير فإنه لا يصح مع قادة الرأي من الجزائريين الذين سنعرف بعد قليل أنهم وقفوا منه غير ذلك الموقف .

ومهما تكن شعبية بيتان وسط الجماهير الجزائرية ، فإن الذي لا شك فيه هو أن الفوضى التي حلّت بالفرنسيين عقب وقف القتال مع الألمان وتبديل الحكام العامين في الجزائر (ثلاثة في ظرف سنة) والدعايات المتضاربة كانت كلها لا تدل على حالة الاستقرار ولا على ثقة متبادلة . ففي السابع عشر من يونيو 1940 أذاع بيتان على الراديو بنود وقف القتال ، ولم يوضح ما إذا كان ذلك سيطبق على الجزائر وشمال أفريقيا أيضاً . وفي اليوم التالي وجّه ديغول ، زعيم لجنة فرنسا الحرة ، نداء ضد وقف القتال . أما الصحافة المحلية الفرنسية ، فقد أشارت إلى أن الحرب مستمرة ضد ألمانيا وإيطاليا في شمال أفريقية بقيادة الجنرال نوقيس . ولكن هذه الحالة من الفوضى قد انتهت عندما أوضحت باريس أن الجزائر داخلة في منطقة وقف القتال، وأرسلت من أجل ذلك الأدميرال أبريال ليحل محل لوبو ، كحاكم عام على الجزائر باسم بيتان[7] . وقد عقد أبريال ندوة صحفية في الجزائر أعلن فيها أن ولاء الجزائر لحكومة بيتان لا يحتاج إلى بيان ، وأنها (الجزائر) لا علاقة لها بالمتمردين (يعني أنصار ديغول) ، وأن الجزائريين والمعمرين متعايشون بدون شعور عنصري[8] .

ولكن أبريال سرعان ما طلب التقاعد بحجة وفاة والده وترك مكانه للجنرال ويقان الذي أصبح يحمل لقب « ممثل عام للحكومة في أفريقية الفرنسية » بالإضافة

---

(6) أرون ، ص 78 ـ 79 .

(7) نوشي ص 126 .

(8) (النيويورك التايمز) 9 فبراير 1941 ، ص 9 من مراسلها في الجزائر جي آلان ، وكان ابريال يبلغ 62 سنة . وكان من ضباط فرنسا في دينكرك وقائد قواتها الشمالية خلال يونيو 1940 ، وقد أصبح حاكماً عاماً على الجزائر في 18 يونيو 1940 .

إلى منصب حاكم عام الجزائر . والمعروف أن ويقان كان مسؤولاً على ضياع سورية من فرنسا ، وقد جاء إلى الجزائر ليحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الإمبراطورية الفرنسية ، ولذلك لا نستغرب أن يركّز الفرنسيون ، بعد ضياع سورية من أيديهم على الجزائر خوفاً من انهيار سمعتهم تماماً ، سيما بعد أن كانت الصحافة الفرنسية في باريس والرأي العام هناك ينتقد بشدة موقف الحكومة من سورية ، وهو الموقف الذي فسّر بأنه نتيجة ضعف الدفاع عنها[9] . وكان مساعد الجنرال ويقان في إدارة الجزائر هو السيد شاتيل ، الذي أصبح بدوره حاكماً عاماً ابتداءً من نوفمبر 1942[10] .

وقد اعترف ويقان في مذكراته بأن الجزائر كانت خلال عهده مسرحاً للدعاية الألمانية وغيرها من الخارج والدعاية الإسلامية من الداخل ، ورغم أنها كانت محمية من تونس والمغرب (الفرنسيتين) فإن الأعداء كانوا يقومون بدعاية تخريبية ضد الوجود الفرنسي ، بما في ذلك بعض الفرنسيين الذين لهم مصالح خاصة في لعبة الأوراق السياسية . أما الألمان فقد أطلقوا سراح الجنود الجزائريين وأرسلوهم ، حسب رأيه، إلى الجزائر للدعاية لهم بعد أن دربوهم على ذلك. وقد وجد هؤلاء الجنود « الأرض الصالحة » لهذه المهمة في الجزائر . وكانت الدعاية الداخلية ، حسب رأيه أيضاً ، تتمثل في قيام الأحزاب الإسلامية « المتطرفة » وغيرها من جماعات المسلمين الذين كانوا يشكون من القوانين الاستثنائية التي سلطتها ضدهم فرنسا[11] .

والحديث عن الدعاية الألمانية ودول المحور عامة خلال هذه الفترة غير مقصور على الجنرال ويقان . فقد ذكر السيد ـ غازانيو أن الألمان قد خصصوا حصصاً بالعربية في راديو برلين وراديو باريس الدولي ، وأن الأهالي كانوا حريصين على الاستماع إليها . وقد أعلنوا في إذاعة باريس بالذات التي افتتحوها في العشرين من يوليو 1940 « إن أصوات المسلمين في شمال أفريقية التي طالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها ، ويذكر نفس

---

(9) نفس المصدر 17 يوليو 1941 ، ص 3 .

(10) نوشي ، ص 126 ـ 127 .

(11) م . ويقان ، (مذكرات) فلاميرون ، 1950 ، ص 372 .

المصدر أن دول المحور قد أحرزت على سمعة كبيرة وسط الأهالي بما حققته من نجاح . وهذه السمعة التي تمتعوا بها هي التي جعلت الأهالي يتسترون على الجنود الألمان ويخفونهم مدة سبعة أشهر أحياناً بدون الوشاية بهم إلى السلطات الفرنسية ، كما حدث في جهة عنابة وجهة المنصورة[12] .

وأثناء عهد حكومة فيشي انتشرت في الجزائر أيضاً الدعاية لدول المحور من الفرنسيين أنفسهم ، لا سيما المعمرون . فقد ظهرت صحائف ذات اتجاه جديد بين 1940 ـ 1942 ، كانت في نغمتها تدعو بالنصر لقوات المحور ، وتشيد « بالنظام الجديد » الذي يمثله هتلر ، وتستنكر أعمال « الديموقراطيات الرأسمالية » (بريطانيا وأمريكا) الضالعة في ركاب « البولشيفية » . ومن صحافة المعمرين في الجزائر خلال هذا العهد (لا ديبيش الجيريان) ، (ديرنيير نوفيل) و (روفيه بونوا) ، (لافوا دي كولون)،وكانت هذه الصحف وغيرها تنشر أخباراً بارزة عن الألمان وبيتان وشعارات الدولة الفرنسية وتنتقد اليساريين والإنكليز . ومن جهة أخرى أخفى المعمرون في الجزائر الحروف التي ترمز « للجمهورية الفرنسية » (ر.ف.) وعلقوا صور المارشال بيتان في البلديات[13] . ويذكر فرحات عباس أن 80٪ من المعمرين الفرنسيين في الجزائر كانوا موالين لحكومة فيشي (والألمان) وكان همهم الوحيد عندئذ ، كما كان في السابق ، الاحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم ، وكانوا يستقبلون أعضاء لجنة وقف القتال بالشامبانيا في الفنادق والفيلات . وقد ظهر منهم أغنياء حرب خلال هذا العهد ، كما ظهرت فيهم روح التمرد على حكومة باريس حتى أن الحاكم العام ، لوبو ، منع مقالاً لهم من الظهور سنة 1940 جاء فيه « لقد ارتكبت فرنسا أخطاء ، وعليها وحدها أن تدفع الثمن . ولسنا على استعداد لدفعه بدلها »[14] .

ورغم أن خطة تقسيم الجزائر على الدول الأوروبية كانت مطروحة ، فإن

---

(12) أرون ، 155 ـ 156 أنظر أيضاً ساراسين ، ص 199 .

(13) نوشي ، ص 126 ـ 128 وكذلك (النيويورك تايمز) ، 4 نوفمبر 1946 ، ص 16 وعباس ، ص 133 . وتذكر الجريدة المذكورة أن ملاك الجرائد الموالية للألمان وبيتان دافعوا عن أنفسهم بعد الحرب بأنهم ظلوا يصدرونها بعد نزول الحلفاء في الجزائر، وقالوا بأنهم ضد الشيوعية ولذلك صودرت جرائدهم وأنهم لذلك ليسوا خونة .

(14) عباس ، ص 138 ـ 144 .

حكومة فيشي قد قامت في الجزائر ببعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية جديرة بالذكر . فقط طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر هكذا : منطقة قسنطينة مع تونس تعطى لإيطاليا ، ومنطقة وهران تعطى لإسبانيا ، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا . ومع ذلك احتفظت حكومة فيشي بـ 45000 جندي في الجزائر . وكان هذا العدد كافياً للإبقاء على الأمن والنظام . ووضعت خطة أيضاً لتصنيع شمال إفريقية بمشاركة ألمانيا، وشرعت في البحث عن البترول في الصحراء وعن الفحم. وكانت هناك محاولات لزراعة القطن ومد خط حديد عبر الصحراء يربط سهل نهر النيجر بالبحر الأبيض . وأخطرت الحكومة بنك الجزائر أن يرفع العملة الورقية التي يصدرها من ثلاثة إلى عشرة مليارات فرنك[15] .

ومن جهة أخرى ألغت حكومة فيشي قرار كريميو (الوزير الفرنسي اليهودي الذي جنس يهود الجزائر دفعة واحدة سنة 1871) ورجع يهود الجزائر بذلك كما كانوا، رعايا فرنسيين كالمسلمين الجزائريين . وقد رحب معظم المعمرين بهذا الإجراء ولا سيما أولئك الذين كانوا يعتبرون من أعداء السامية مثل السيد إيميل مورينو ، نائب شيخ بلدية قسنطينة ، الذي وافق بدون تحفظ على ذلك ، رغم أنه كان مدة طويلة ينجح في الانتخابات بواسطة أصوات يهود قسنطينة[16] . أما بالنسبة للأهالي فسنرى أن حكومة فيشي قد اضطهدت زعماءهم وحرمتهم من المواد الاقتصادية الأولية التي تنتجها بلادهم . لذلك دخلت البلاد في أزمة اقتصادية حادة . قد ألغت هذه الحكومة نظام الانتخابات الذي كان جارياً في الجزائر كما وضعت كل مشاكل السياسة الداخلية المتعلقة بها على الرف ، بما في ذلك مشكل التمثيل البرلماني للأهالي[17] .

---

(15) نفس المصدر ، ص 138 ومجلة « اكونوميست » 21 نوفمبر 1942 . ص 636 و (مدخل ـ الشرق الأوسط في الحرب 1939 ـ 1946) . ص 407 .

(16) عباس ، 138 ـ 139 ويرى المؤلف أن هذا الإجراء كان « رجعياً » و « غير عادل » أنظر أيضاً نوشي ، ص 129 ، وبناء عليه فإن هذا الإجراء قد جعل تلاميذ وطلاب يهود الجزائر يعانون ، وقد اتخذ قرار الإلغاء بتاريخ 8 أكتوبر 1940 ، أي بعد أقل من أربعة أشهر من حكم فيشي .

(17) أنظر نشرة (فرنسا الحرة) بالانكليزية ـ جـ 5 ، عدد 8 (أبريل 1944) ، ص 293 .

لم تكن حكومة الثورة القومية لفيشي على علاقة طيبة مع روسيا الشيوعية ولذلك اضطهدت أيضاً الشيوعيين في الجزائر واتهمتهم بالعمل المضاد لها . فقد حلت الحزب الشيوعي رسمياً ، لذلك كان نشاط أعضائه ضعيفاً خلال 1940 ـ 1942 ، وقد لجأ الشيوعيون إلى العمل السري . ولكنهم كانوا في الجزائر خاصة ، « شديدي الاحترام للقانون » حسب تعبير أحد الكتاب[18] ورغم ذلك فقد اعتقلت حكومة فيشي بعض الشيوعيين وأحضرتهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة ، ومضادة الاتجاه الذي تقوم هي عليه[19] ولم يستأنف الشيوعيون نشاطهم إلا في نهاية سنة 1942 ، بعد نزول قوات الحلفاء ، رغم أن الوطنيين الجزائريين لم يسمح لهم بذلك .

من هؤلاء أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين اضطهدتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر سواء كانت إدارة حكومة الجمهورية الثالثة أو حكومة فيشي . فخلال 1939 ـ 1940 قرر الجنرال نوقيس ، قائد القوات الفرنسية في شمال إفريقية سجن أعضاء الحزب ومنهم مصالي ، لقيامهم بنشاط مكشوف معاد لفرنسا. ومن ذلك حسب هذا المصدر ، أنهم كانوا ينـدسون في الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي ويعملون على إضعاف روحهم المعنوية ويحرضونهم على العصيان وعدم المشاركة في الحرب ضد السوريين في الشام . ويذكر مصدر آخر أسماء عدد من أعضاء الحزب الذين ألقي عليهم القبض في الرابع من أكتوبر 1939 وهم مصالي وبومدين معروف ، وعمار بوجريدة وخليفة بن عمار ، ومفدي زكريا ، والشاذلي المكي ، ومحمد فليته ، وقدور التركي ، ابن العقبي ، ومحمد خيضر ، وبومعزة علاوة ، وميمشاوي محمد . وكانت هذه المتابعة من الإدارة كافية بأن تجعل حزب الشعب ينقل نشاطه من العلنية إلى السرية ، بالإضافة إلى أن السلطات الفرنسية كانت قد أعلنت عن حل الحزب منذ بداية الحرب كما أشرنا[20] .

---

(18) ساراسان : 126 ـ 127 .

(19) (النيويورك تايمز) ، 30 أغسطس 1941 ، ص 3 .

(20) أنظر ساراسين ، ص 151 وكذلك (مدخل 1939 ـ 1946) ص 405 كما نقله جورج كير ، الذي أضاف بأن أعيان الجزائر كانوا ينادون بفرنسا بينما هذه كانت تعامل الوطنيين بإضطهاد . أنظر أيضاً عباس ، ص 201 ـ 202 وقد أضاف عباس بأن الفرنسيين أطلقوا في بداية الحرب بعض أعضاء =

أما حكومة فيشي فقد حاولت في أول الأمر أن تسلك سياسة الوفاق مع حزب الشعب. وعندما لم تنجح لجأت إلى المعاملة القاسية لأعضائه، فقد جرت اتصالات مرتين بمصالي « أحداهما في نوفمبر 1940 ، والثانية في مارس 1941 » لمحاولة التفاهم معه على أساس « التعاون على قدم المساواة بين الفرنسيين والمسلمين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان الجزائري . . . » وغيرها من مطالب الحزب الأساسية . وعندما رفض مصالي هذا العرض قدم للمحاكمة العسكرية . وبدلاً من مصالي اختار الفرنسيون أربع شخصيات من أعيان الجزائر وعينوهم بقرار في 25 مايو 1941 ليكونوا في المجلس الوطني الإستشاري ، الذي كان يتبع حكومة فيشي[21] . ويزعم أحد الكتاب أن السلطات الفرنسية كانت على علم بنشاط حزب الشعب السري ولكنها عاملت أعضاءه على أنهم أناس مخدوعون . فاكتفت بسجنهم لأنها لم تكن تعتقد في أنهم يشكلون خطراً عليها[22] . ولسنا ندري ماذا يعني الكاتب بالخطر ولكن الذي لا شك فيه هو أن حكومة فيشي لو لم تشعر بخطورة حزب الشعب لما حاولت التفاهم معه ولما لجأت إلى سجن أعضائه والحكم على رئيسه أحكاماً قاسية، كما سنرى .

وعلى أية حال فإنه نتيجة نشاط أعضاء حزب الشعب وأمثالهم من الوطنيين حدث تمرد في ضاحية الحراش ، قرب العاصمة ، يوم 25 يناير 1941 ، قام بهذا التمرد فرقة الرماة التابعة لفيلق المشرق الذي يضم ، حسب تعبير أحد الكتاب عناصر معروفة بالصلابة والعناد[23] . ورغم أن ظروف هذا التمرد وتفاصيله ما تزال غامضة فإن محاكمات أعضاء حزب الشعب بعد ذلك بقليل تدل على أنه قد يكون لهم ضلع فيه . وقد أسفر التمرد عن مقتل عدد من الفرنسيين تجاوز العشرة . ويذكر مصدر آخر أن التمرد قد أدى إلى تقديم تسعة جنود ومدني واحد إلى المحكمة العسكرية

حزب الشعب ولكن بعد « عملية غسل المخ » . ومن أخبار الشادلي المكي أنه كان رئيسا (لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين) ، بتونس سنة 1936 . أنظر جريدة (البصائر) ، عدد 44 ، نوفمبر 1936 .

(21) مدخل ، 1939 ـ 1946 ، ص 409 .

(22) ساراسان ،ص 151 .

(23) أرون ، ص 79 .

وإصدار أحكام قاسية ضدهم بتهمة المشاركة في الاضطرابات التي أدت إلى تظاهر الجنود وقتل ستة أشخاص . لكن هذا المصدر قد لاحظ أن أسباب التمرد لم يعلن عنها من الفرنسيين[24] ونعتقد أن هذه المحاكمة كانت للمشاركين في تمرد الحراش رغم الخلاف في نتائج الحادث . والمعروف انه قد حدثت عندئذ أزمة حادة في حزب الشعب . فقد رأى بعض أعضائه ضرورة التعاون مع الألمان لتحرير الجزائر ، ولكن مصالي عارض ذلك بشدة لأنه لم يكن يثق في الألمان أيضاً . وكانت النتيجة فصل المنشقين من الحزب .

وبعد شهر فقط من تمرد الحراش ، وفشل محاولة التفاهم الثانية مع مصالي قدم هذا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية في الجزائر ، وقد صرح مصالي أمام القضاة بأن حزبه « يرغب في المساواة المطلقة واحترام تقاليدنا ، ولغتنا ، وديننا ونحن لا نريد الإنفصال عن فرنسا ولكن نريد التحرر باعانتها في إطار السيادة الفرنسية ، وأعلن عن أمله في إحداث تغييرات جديدة وعلاقات جديدة مع فرنسا » وختم مقالته بهذه العبارة « وإن ما نرغب فيه هو خلق تعاون حقيقي » بين الجزائر وفرنسا . ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بست عشرة سنة سجناً مع الأشغال الشاقة، وعشرين سنة نفياً من الجزائر ، وثلاثين مليوناً من الفرنكات غرامة ، مع مصادرة أملاكه الشخصية[25] . وقد شملت المحاكمة أيضاً بعض أعضاء الحزب الذين ذكرنا أسماءهم .

وكانت ردود الفعل على محاكمة مصالي وأعضاء حزبه سريعة ومكشوفة رغم ظروف الحرب التي كانت تبرر كل إجراءات التعسف بواسطة الشرطة العادية التي أضيف لها الأمن العسكري ، واستعمال السجن والمحتشدات ، والإقامة الجبرية في المنازل ، ونحوها . وأول رد فعل هو مضاعفة أعمال الحزب السرية وإنشاء إدارة

---

(24) (النيويورك تايمز) 4 فبراير 1941، ص 4 في نفس هذا العام أعدم السيد محمد بوراس، وهو أحد الجزائريين الذين اتهمتهم مصالح الفرنسيين بإعطاء وثائق سرية إلى الألمان أنظر جوليان ، ص 280 .

(25) أرون ص 79 وكذلك عباس ، ص 137 ـ 138 ، 202 ويذكر عباس أن تاريخ المحاكمة كان 28 مارس 1941 بينما يذكر جوليان ، ص 277 أنها كانت في 17 مارس ، كما يذكر عباس أن الذي تولى الدفاع عن المتهمين هو السيد بومنجل .

جديدة سرية أيضاً له لكي تسير الأمور في تلك الظروف الصعبة . ذلك أن الزعماء البارزين للحزب أصبحوا لا يستطيعون القيام بنشاطهم العادي لأن الشرطة تعرفهم أو لأنهم في السجون والمنافي . ومن الأسماء التي ظهرت في التنظيم السري الجديد : أحمد مزغنة ، وأحمد بودة ، وحسين عسلة ، والدكتور الأمين دباغين ، ومقري حسين ، ومحمد طالب[26] .

وكان الحزب خلال ذلك يقوم بدعاية واسعة وسط الجنود ، والأهالي ، والمناضلين المساجين . وكان يوزع سرياً عدة وثائق ونشرات من بينها نشرتا : العمل الجزائرية (لاكسيون الجيريان) و (صوت الأحرار)[27] وكان أنصار الحزب يلصقون بالجدران العبارات المعادية لفرنسا والمطالبة بتحرير مصالي وغيره من أعضاء الحزب مثل « الجزائر للجزائريين ! ويعيش مصالي ! وهذه الموجة من ردود الفعل المنسقة هي التي جعلت وإلى إقليم الجزائر يكتب هكذا ، « إن الحكم على مصالي قد مس أخيراً قدماء المناضلين في حزب الشعب الجزائري . . . والمستقبل وحده هو الذي سيحكم ما إذا كان قرار المحكمة سيعطي المصاليين مجداً جديداً ببلورة شعور المرارة والغضب لدى أعضاء حزبه ضد الفرنسيين[28]» . وقد دامت معاملة حكومة فيشي لحزب الشعب معاملة سيئة استعمل فيها كل طرف ما عنده من وسائل : الحكومة استعملت المنع الإداري والمحاكمة والسجن والنفي والإقامة الجبرية وغيرها ، والحزب استعمل الدعاية المضادة لفرنسة والدعوة إلى العصيان وإضعاف الروح المعنوية لدى الجنود الجزائريين وتنظيم الجبهة الداخلية[29] .

ولكن عهد فيشي ، بالرغم من أنه كان عهد اضطهاد وأزمة اقتصادية وعدم تأكد من مستقبل الجزائر ، كان أيضاً عهد مخاض سياسي بالنسبة للحركة الوطنية ومرحلة انتقالية لها . ذلك أن فترة سيطرة المعمرين وحكم فرنسا الديمقراطية القوية قد ولى وحل محله تذبذب المعمرين بن بيتان وديغول وتضعضع سمعة فرنسا التي أصبحت

(26) عباس ص 202 ، 204 .

(27) نوشي ، ص 130 .

(28) أرون ، ص 79 .

(29) في 24 أبريل 1942 أخرج مصالي من السجن ووضع تحت الإقامة الجبرية في قصر الشلالة . وفي 30 أبريل 1945 نفي إلى برازافيل (الكونغو الشعبية) ، أنظر جوليان ص 277 .

محتلة من جيوش النازية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك دعاية قوية من الحلفاء انفتحت عليها الجزائر ، فقد كان التحالف البريطاني الأمريكي ثم الروسي وظهور فكرة الميثاق الأطلسي ، وصوت فرنسا الحرة المنطلق من بريطانيا ، وكل هذه كانت تدور في اتجاهات متناقضة . لذلك أصبحت أحاديث الناس في السجون والمقاهي ، في الأسواق والملاهي ، في المعاهد والثانويات ، تدور حول هذه التطورات . وكان الوطنيون المنبثون في كل مكان يتناقشون ويخططون ، ينتصرون لهذا أو لذاك ويدرسون طريق المستقبل . وقد بدأت في الظهور أسماء جديدة وسط تيار الحركة الوطنية كان أصحابها ما يزالون في مرحلة الدراسة والعمل داخل صفوف حزب الشعب. منها أسماء محمد يزيد، وسعد دحلب، وابن خدة بن يوسف، وعبان رمضان . وهكذا بدأ التوازن القديم يختل في العلاقة بين المستعمر والمستعمر ، وبالخصوص منذ 1941[30] .

ففي العاشر من أبريل سنة 1941 ظهر فرحات عباس من جديد على المسرح السياسي عندما أرسل رسالة في شكل برنامج عمل إلى المارشال بيتان ، مقترحاً عليه فيها مجموعة من الإصلاحات التي رآها ضرورية في الجزائر، وقد عرفنا أن عباس كان قد تطوع عند اندلاع الحرب دفاعاً في نظره، عن الديموقراطية والحرية معتقداً أن فرنسا رمز لهما. ولكنه عاد إلى السياسة عندما وجد التفرقة العنصرية في الجيش الفرنسي، فقد كان لا يعطى نفس الخبز الذي يعطاه زملاؤه الصيادلة الفرنسيون في هذا الجيش ، وكان يعامل كاهلي لا كمواطن . ورغم أن عباس لم يقف موقف المعارض لنظام فيشي كما فعل مصالي وأعضاء حزب الشعب فإنه قد بدأ منذ ربيع 1941 يحدد معالم طريق جديدة ستقوده بعد حوالي سنة فقط إلى وضع (البيان الجزائري) المشهور .

تحدث عباس في رسالته إلى بيتان عن جزائر الغد كما كان يتصورها وانتقد بشدة النظام الإستعماري الذي خضعت له الجزائر منذ أكثر من قرن ، واقترح لذلك مجموعة من الاقتراحات رآها كفيلة بتصحيح الأوضاع . ويلاحظ على لهجة هذه الرسالة أنها كانت أكثر حدة من لهجة المطالب التي تقدم بها المؤتمر الإسلامي والوفود التي عبرت البحر باسمه إلى فرنسا . ومما جاء في هذه الرسالة أن فرنسا قد

---

(30) عباس ، ص 135 ، 203 .

طورت الجزائر بادخال النظم الحضارية ولكنها أهملت الأمر الضروري في عملية التحديث والتطوير وهو الشعب ، فإلى جانب الأراضي الأوروبية التي تعمل عليها إطارات أوروبية في الجزائر يعيش ستة ملايين جزائري مسلم (شرقيين) لم يستفيدوا من الحضارة الحديثة .

ولكي تتم عملية تطوير وتحديث الشعب الجزائري اقترح عباس قائمة من الإصلاحات من بينها : إنشاء بنك للفلاحين تشرف عليه لجان زراعية مهمتها مساعدة الفلاحين الجزائريين ، وتأميم الشركات الكبيرة وتوزيع الأراضي التابعة لها على الفلاحين، وتطوير التربية ونشرها لأن بدونها لا يمكن تحقيق إصلاحات جدية ، وإصلاح نظام البلديات بجعله قائماً على الدوار (نقطة سكنية أهلية) وإلغاء النظام العسكري في الجنوب ، والمساواة في الخدمة العسكرية ، والمساواة في معاملة الموظفين الجزائريين ، وخلق وسائل العمل للعمال الزراعيين ، وزيادة عدد الولايات (كانوا ثلاثة فقط) وفروعها ، والغاء الحكومة العامة في الجزائر . لكن رد بيتان على هذه الرسالة كان غامضاً ولم يعد صراحة بإدخال الإصلاحات المذكورة[31] .

كانت الحركة الوطنية خلال 1940 ـ 1942 تفتقر إلى قيادة . فقد مات ابن باديس الذي كان محل تقدير الجميع تقريباً . ودخل مصالي السجن والمنفى ، وفقد الناس الثقة في ابن جلول الذي كان غامضاً متذبذباً في مواقفه خلال الثلاثينات ، وتطوع عباس في الجيش ، وهو لم يكن قد صعد بعد إلى منصة المسؤولية ، ومن ثمة لم يكن معروفاً على المستوى الوطني أو كان معروفاً شخصياً ولكنه لم يدخل امتحان القيادة . لذلك كان الجزائريون في حاجة إلى من يقودهم ويعبر عن رغباتهم خلال هذه الفترة الحرجة التي ساد فيها الفراغ السياسي ، فلا تجمعات ولا أحزاب ولا قادة ، بل ولا حتى جريدة أو مجلة يلتفون حولها .

وقد توفي ابن باديس في وقت اشتدت فيه الحاجة إلى صوت قائد يمثل الشعب. كان إبن باديس قد رفض في بداية الحرب تأييد فرنسا ضد إيطاليا وألمانيا وكان يخطط للقيام بحركة ضدها عندما تواجه صعوبات سياسية ، وكان قد خاطب الأصدقاء ومحل

---

(31) نوشي ، ص 130 ، وأرون ، ص 80 ـ 81 ، وجوليان ، ص 279 ـ 280 . وقد نشر عباس هذه الرسالة بنصها في الطبعة الثانية من كتابه (الشـاب الجزائري) . باريس 1981 .

ثقته بأنه سيعلن الثورة ضد فرنسا عندما تحين الفرصة[32] وقد شعر الفرنسيون بخطورته فحددوا إقامته في قسنطينة منذ بدء الحرب . ولكنه أصيب بمرض أودى بحياته في السادس عشر من أبريل 1940 . وتذهب الإشاعات إلى أنه قد يكون مات مسموماً ، ولكن الشاعر محمد العيد الذي يعتبر قريباً له بالمصاهرة وصديقاً شخصياً وموضع ثقته أخبرني أنه كان مصاباً بمرض عضال، لعله السرطان، لا يعرفه إلا أقاربه وخاصة أصدقائه[33] . وقد ترك ابن باديس فراغاً كبيراً لا على مستوى حركته الإصلاحية ولكن على مستوى الوطن ، فلم يكن هناك في وقته ولا بعد وفاته شخص تمتع بنفس التقدير والاحترام اللذين تمتع بهما ابن باديس ، فقد كان رجال الدين يحترمونه لتديّنه وسلفيته وعمق معارفه ، وكان رجال السياسة يثقون في صراحته وذكائه وإخلاصه لوطنيته . وكان رجال الإدارة أيضاً يحترمونه لمرونته وحكمته . أما النخبة وشبيبة الجيل الجديد فقد كانت تثق في إيمانه بالتقدم والعلمية ونظرته المتفائلة إلى المستقبل ولا يكاد يوجد لابن باديس أعداء ، حتى الذين وقفوا ضده من الطّرقيين كانوا يخشون حركته وأفكاره ولكنهم كانوا يكبرون شخصه وعلمه وإخلاصه.

وهذه المزايا هي التي أكسبت حركته صلابة يوم كان حياً وخلوداً يوم أن رحل عنها . فرغم أن الفرنسيين قد اعتقلوا ونفوا رؤوس جمعية العلماء لأنها لم تعلن تأييدها لهم في الحرب ، فإن الحركة قد واصلت سيرها ، مع ضعف طبعاً . ومن الذين اعتقلتهم فرنسا وأبعدتهم في بداية الحرب الشيخ البشير الإبراهيمي نائب رئيس جمعية العلماء. ففي خلال شهر أبريل 1940 نفته إلى (آفلو) في صحراء إقليم وهران ، ودام اعتقاله حوالي ثلاث سنوات . وكانت الدعوى التي تذرّعت بها فرنسا لاعتقال أمثاله هي أنهم خطر على الأمن العام في البلاد.

والظاهر أن ابن باديس لم يوص بالرئاسة لأي أحد عند وفاته ولم تكن ظروف الحرب تسمح بالاجتماع للتداول في مستقبل الجمعية وإدارتها ، وكان هناك اثنان مرشحان لرئاسة الجمعية هما الشيخ الطيب العقبي الذي كان قد استقال من مجلسها

---

(32) بوكوشة ، ص 21 ، وبذلك حدثني أيضاً الشيخ محمد ابراهيم الكتاني المغربي أنظر مجلة (الثقافة) عدد 18 ، 1973 .

(33) في حديث خاص سنة 1971 ، وكان المرض عبارة عن دملة في الشرج .

الإداري أثناء أزمة 1938 والشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان نائباً للرئيس أثناء حياته . وكانت استقالة الأول قد تركت الباب مفتوحاً أمام الثاني يوم أن مات ابن باديس . والظاهر أن أعضاء الجمعية اعتبروا استمرارية الوضع السابق للجمعية وراعوا ظروف الحرب فوضعوا ثقتهم في الابراهيمي إلى أن تضع الحرب أوزارها وينجلي غبار المعارك[34] ومهما يكن الأمر فإن شخصية ابن باديس وعلمه وتفانيه جعلت كل من يخلفه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذي تركه وألا يكون محل ثقة الجميع كما كان . ومع ذلك واصل رجال الجمعية نضالهم من أجل الإسلام واللغة العربية والنهضة العلمية بالبلاد حتى أثناء الحرب ، رغم المضايقات الشديدة[35] . حقاً إن التجمعات والنوادي ودروس الوعظ والإرشاد قد خفّت ، ولكن حركة التعليم والتوجيه قد استمرت . لذلك يمكن القول أن نشاط جمعية العلماء لم ينقطع خلال الحرب ، ولكنه كان هادئاً كالجدول الصغير لا هادراً كالنهر الكبير.

والفراغ السياسي الذي وصفناه جعل بعض المعلقين يحكمون على أن الجزائر عندئذ كانت « هادئة » سياسياً عن طيب خاطر ، فقد كتبت إحدى الجرائد الإنجليزية خلال الحرب عن الوضع العام في الجزائر خاصة وشمال أفريقية عامة ما يلي : « إن ما يلفت الانتباه في شمال أفريقية منذ وقف القتال سنة 1940 ، هو الهدوء السياسي الذي يتمتع به، والسبب في أن الحركات الوطنية هناك لم تحاول أن تستغل هزيمة فرنسا لكي تثور ضدها يعود في رأي هذا الكاتب إلى ما يلي : كره الوطنيين للايطاليين ، وعلاقتهم الودية السابقة مع اليسار الفرنسي ، وقف ألمانيا وإيطاليا لدعايتهما هناك بدعوى أنهما قد أمنتا حدود (أورافريكا) . بالإضافة إلى أن حكم اليد القوية قد ازداد خلال عهد فيشي[36] » ولعل السبب الأخير هو الأقرب إلى الحقيقة لأننا عرفنا أن فرنسا قد اضطهدت قادة الحركة الوطنية في الجزائر بالذات ومن ثم شلّت أية حركة قد تقوم بها الجماهير ضدها ، وقد كانت هذه الجماهير أحوج ما

---

(34) جاء في حديث أدلى به المرحوم الإبراهيمي إلى مجلة (المصور) المصرية بعنوان (من أنا ؟) أن رفاقه انتخبوه بعد وفاة ابن باديس ـ أنظر ماري نجم (الإبراهيمي في حياته) ص 105 ـ 106 (مخطوط) . وقد أكد ذلك رجال الجمعية في أحاديثهم ومذكراتهم .

(35) عباس ، ص 204 .

(36) مجلة (الايكونوميست) ، 28 نوفمبر 1942 ، ص 668 .

تكون إلى قيادة حكيمة واعية تستقطب آمالها وتحقق مطامحها .

لكن النخبة (مأمل القيادة) رغم نموها ونضجها ، فهي لم تكن سوى حفنة من الناس لا يكادون يمثلون قوّة مهددة ، ولا اتجاهاً خطيراً ، فهي كما قال أحد الكتّاب لم تكن سوى طبقة ثلج خفيفة فوق جبل ضخم لا تكاد الشمس تشرق عليه حتى يكشف عمّا وراءه من صخور وأشجار وكهوف مظلمة، وليست هذه الأشياء في الواقع سوى الجماهير الضخمة التي تحجبها النخبة قليلة العدد ضعيفة التجربة . وكانت هذه الجماهير تمثل التسعة والتسعين في المائة من السكان الذين ظلّوا محرومين من المعرفة ومن الثروة الطبيعية . وقد كانوا في المدن وفي الريف يمثلون البروليتاريا الوطنية التي ستحمل السلاح سنة 1954 ، وكانت الحرب من جهة ومعاملة ممثلي حكومة فيشي من جهة أخرى قد عرضت الجزائر لخراب اقتصادي خطير ، أضيف إليه مرض التيفوس الذي هاجم البلاد وقضى على عدد ضخم من سكانها ، لذلك كانت أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحرب (سنوات 1940 ـ 1942 بالخصوص) موضع تعاليق الجميع . وبالإضافة إلى العوامل المذكورة هناك المجاعات وضعف المحاصيل وزيادة عدد السكان[37] .

وتوجد أوصاف كثيرة للحياة الاقتصادية المزرية في الجزائر حتى خلال الحرب ، نكتفي ببعض النماذج منها . من ذلك ما ذكره أحد الكتاب المعاصرين من أن كل شيء في هذه البلاد من المواد الغذائية وغيرها كان مقدراً ومقنناً بدقة ، كما كانت « السوق السوداء تغطي كافة إنتاج الجزائر » وكانت سنة 1941 بالخصوص سنة صعبة على السكان من الوجهة الاقتصادية ، رغم أن الجزائر كانت بلاداً غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية ، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين والفرنسيين خاصة ، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولاً « ورغم هذا كلّه فإن المارشال بيتان يخاطب الجماهير الجزائرية بلغة الاستسلام للقضاء والقدر ، وأنه لا بد من تكفير الذنوب التي ارتكبها الإنسان الجزائري في حق الإله »[38] .

---

(37) توينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ، ص 424 .

(38) موسيت ـ بيير ، ر . (مؤامرة في مدينة الجزائر) ، نيويورك ، 1945. ، ص 3 ، 4 ـ 6 .

ورغم انتشار الفضائح المالية والسوق السوداء على حساب الجماهير البائسة فإن الإدارة الفرنسية قد لعبت دوراً في خلق المضاعفات الجديدة . ففي بعض مناطق الجزائر لم توزع الحبوب بالتقسيط أكثر من ستة أشهر ، وكان الناس يموتون جوعاً . وكان بعض الإداريين الفرنسيين قد أساءوا استعمال سلطاتهم بالسماح في استمرار الأسواق السوداء ، واستعمال بطاقات التقتير في المواد الغذائية للضغط السياسي ، أو منع دفع البطاقات إلى أصحابها أصلاً بدعوى أن ذلك يعتبر عقوبة لهم . وقد ضبطت عدّة حالات من الغش قام بها الإداريون الفرنسيون خلال الحرب ، مثل بيع القمح والتموين ، والضرائب الجمركية ، ونحو ذلك[39] . فإذا أضفنا ذلك إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف) تصورنا كيف كانت معاناة التسعة والتسعين في المائة من جماهير الشعب الجزائري .

وهناك وصف حي كتبه طبيب عن حالة الجزائر خلال الحرب . ورغم أن هذا الوصف قد كتب سنة 1945 فإن صاحبه ، الذي عاش طويلاً في مدينة الجزائر ، كان يتحدث فيه عن سنوات الحرب وليس عن سنة بعينها ، باستثناء جفاف 1944 ـ 1945 الذي خصّه بالتركيز . لذلك فضلنا إيراده في هذا المكان . قال الدكتور ج . توماس الذي عمل طويلاً في مستشفى مدينة الجزائر ما يلي : « لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة . وقد رأيت فرقاً من الأطفال في أسمال بالية يجنون قوت يومهم ، ابتداء من سن الخامسة ، ببيع الجرائد ومسح الأحذية ، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية ، وهي أماكن تعتبر عاراً على الحضارة ، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثاً عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتغذون ببضع حبات من التمر أو العنب . . . لقد كنت خجلاً من كوني فرنسياً . إنني كنت في الجزائر سنة 1945 في وقت المجاعة عندما كان آلاف الناس يموتون جوعاً خلال سنة من الجفاف . وقد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص . وشاهدت أطفالاً عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب ، كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية ، فكيف لا نحصد الثورة

(39) أرون ص 151 ـ 153 .

عندما نكون قد زرعنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد والإهانات والبؤس[40].

هكـذا كانت الجزائر خلال الحرب وعهـد فيشي خاصـة : بؤس في الحياة الاقتصادية ، وفراغ في الحياة السياسية الوطنية ، واضطهاد وقمع من جانب الإدارة الفرنسية . وتشهد الوثائق أن سنة 1942 كانت أيضاً سنة صعبة على السكان ، كما كانت السنة السابقة لها[41] . ويذكر المعاصرون الجزائريون عندئذ أن المواد الغذائية كانت مفقودة ، وأن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة ، ويكاد كبارهم يكونون عراة ، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة . وكان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملاريا في لحظات.

ولكن سنة 1942 كانت أيضاً نقطة احتلال الجزائر على يد الحلفاء الإنكليز والأمريكان ومعهم أنصار فرنسا الحرة (جماعة ديغول) . وقد بدأت الجزائر منذ 8 نوفمبر 1942 (تاريخ نزول الحلفاء) عهداً جديداً من الحياة السياسية الوطنية ، رغم أن الأوضاع الاقتصادية قد زادت سوءاً ، أما الإدارة فقد تغيّرت عدة مرات ، ولكنها ظلّت فرنسية على كل حال . وهذه هي النقط التي نود أن نتناولها في الفصل التالي .

---

(40) ميشيل باندة « الماركسية والثورة الجزائرية » (مجلة العمل) ، مارس - أبريل 1958 ، ص 38 وكذلك جريدة (فرانس أوبسرفاتور) ، أكتوبر 1956 .

(41) أرون ، ص 81 .



الجزائر بين الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة

1942 - 1945

منذ 8 نوفمبر دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي سيطر فيها الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى ، واستمرت هذه المرحلة إلى نهاية الحرب وحوادث 8 مايو 1945 ، وقد تميزت هذه المرحلة من الجانب الوطني بمحاولة ملء الفراغ على يد فرحات عباس وجماعة النخبة والنواب الذين كانوا يتحركون بشيء من الحرية رغم ظروف الحرب . أما أعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء فقد كانوا مقيدين أو مبعدين عن المسرح السياسي، وتميزت الفترة أيضاً باطلاق العنان للشيوعيين الذين استأنفوا نشاطهم في غياب منافسيهم أعضاء حزب الشعب الجزائري .

وهكذا تنقلت الحركة الوطنية من محاولة كسب تأييد الحلفاء (بالخصوص الأمريكان والانكليز) إلى محاولة التفاهم مع لجنة فرنسا الحرة ، إلى الانفصام بعد تجربة حوادث 8 مايو . وقد ظهر خلال ذلك تيار وسط مثله (البيان الجزائري) الذي كان في حد ذاته يمثل طفرة كبيرة في تفكير النخبة ـ ولكنه ظل يمثل التفكير المعتدل القائم على الطبقية والمصلحة الخاصة ومراعاة الظروف. ولم تحدث خلال هذه الفترة ثورة عارمة مسلحة ولا حركة سياسية قوية تهدد الاستعمار الفرنسي وتفرض على الحلفاء الاحترام والاستماع إلى مطالب الشعب الجزائري . ومن ثمة يمكن القول بأن الحركة الوطنية الجزائرية خلال الجزء الأخير من الحرب الثانية كانت ضعيفة ممزقة فقيرة في القيادة فلم تفرض وجودها على أحد .

وكانت الجزائر خلال عهد حكومة فيشي موضعاً لدعاية المحور ودعاية الحلفاء على حد سواء ، حقاً ان المحور قد خففوا من ندائهم للوطنيين بالثورة على الوجود الفرنسي ولكنهم فعلوا ذلك بعد أن رددت صحفهم وإذاعاتهم دعاية أخرى في صالح العالم الإسلامي والحركات التحررية . وتذكر المصادر أن المحور قد استطاع أن يجذب

اليه بعض الجزائريين ، وكان الألمان بالخصوص قد رموا بثقلهم وراء بعض المتمردين الجزائريين في باريس منهم السيد محمد المهدي ، الضابط القديم في الجيش الفرنسي الذي كان يبحث عن تأييد ألمانيا له كي تضغط على فرنسا لتتنازل عن ممتلكاتها وتمنح الاستقلال لسكان شمال أفريقية . ومن هؤلاء من أنشأ في باريس جريدة باسم (الرشيد) وكون جماعة عاملة في باريس أيضاً ضد فرنسا . ومنهم أيضاً السيد محمدي سعيد الذي كان في الجيش الفرنسي ثم انْضَمَّ إلى الجيش الألماني لعدائه الكبير لفرنسا[1] ورغم توقف دعاية المحور في الجزائر أثناء عهد فيشي ، فإنهم استأنفوها بعد نزول الحلفاء . وكانت أمواج إذاعاتهم تدعو العرب للثورة وتعد الوطنيين بتحقيق مطالبهم إذا ثاروا على فرنسا[2] .

ولم تكن الجزائر مسرحاً لدعاية المحور فقط ، بل كانت أيضاً مسرحاً لدعاية الحلفاء . فإلى جانب فرنسا الحرة التي كانت تبث دعايتها من لندن ضد الحكم النازي وحكومة فيشي ، كان هناك راديو موسكو وواشنطن ولندن . وجميعهم أكثروا من الحديث عن الحرية والاستقلال ، وتقرير مصير الشعوب والمساواة في الحقوق والواجبات ، واستنكار الفاشيستية والاضطهاد والظلم . وهذه الدعاية الموجهة قد ساهمت في زرع مبادىء الديموقراطية وتنبيه الشعوب سياسياً ، وإيقاظ الروح القومية لدى شعوب أفريقية وآسيا المستعمرة . وكانت مبادىء الميثاق الأطلسي التي كانت فيما بعد أساس ميثاق الأمم المتحدة تتردد في كل مكان ، يجد فيها القادة وسيلة لمطالبهم وتجد فيها الشعوب دغدغات لعواطفها وآمالها ، وبدأ الجميع يتساءلون عما سيحدث بعد ذلك، ومن ثمة رحب الناس بنزول الحلفاء في الجزائر في الثامن من نوفمبر 1942 على أساس أنه يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادىء الميثاق

---

(1) مارتن ، ص 302 ولعل اسم الجريدة هو (الرشيدي) لأنه اسم قديم لجريدة جزائرية كانت تصدر بجيجل قبل الحرب العالمية الأولى وكانت ذات اتجاه وطني . أما السيد محمد المهدي فلا نعرف عنه الآن شيئاً ، لكن السيد محمدي سعيد أصبح من العناصر البارزة في الثورة الجزائرية وتولى مسؤوليات كبيرة فيها كما تقلد مناصب حكومية بعد الاستقلال . يجب أن نذكر هنا بأن عبد الرحمن ياسين (التونسي الأصل) كان من أبرز العناصر المغربية النشيطة في التعاون مع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية . وكان من خريجي كلية الحقوق بجامعة الجزائر .

(2) أنظر (الايكونوميست) 27 نوفمبر 1942 ص 669 .

الأطلسي[3] . وكلا الطرفين (المحور والحلفاء) كشف عن ضعف القوة الاستعمارية في نظر الشعوب المضطهدة وساهم في يقظتها وتمسكها بحقها ومصيرها .

ورغم الدعاية السابقة فإن موقف أمريكا الرسمي من الجزائر وشمال أفريقية منذ ربيع 1942 أي قبل نزول الحلفاء بعدة شهور كان يقوم على احترام السيادة الفرنسية على شمال أفريقية ومن ثمة عدم الاعتراف بالحركة الوطنية . وهناك مراسلات جرت بين وزارة الخارجية الأمريكية وممثلها في شمال أفريقية تؤيد هذا الموقف . فمنذ 7 يناير 1942 كتب السيد دوليتل، القنصل الأمريكي بتونس ، إلى وزارة الخارجية الأمريكية يخبرها بأن زعماء تونس قد اجتمعوا به وعبروا له عن رغبتهم في التخلص من الحكم الفرنسي وإقامة « دولة عربية مستقلة ذاتياً تحت الحماية الانكلو-سكسونية » . وأضاف القنصل الأمريكي بأن الحركة التونسية كانت متحالفة مع حركات مشابهة في المغرب والجزائر بالإضافة الى أن لها علاقات بالدول العربية في الشرق الأدنى[4] .

لكن رد وزارة الخارجية الأمريكية على قنصلها كان واضحاً في أنها لا ترغب في المس بالسيادة الفرنسية في المنطقة لأن الحركة الوطنية العربية هناك قضية ثانوية بالنسبة إليها . ففي 14 أبريل 1942 كتب السيد ب. هـ الانغ رئيس قسم الشرق الأدنى بالوزارة (الذي يضم أيضاً شمال أفريقية) إلى القنصل دولتيل ما يلي : إن وزارة الخارجية لا تؤيد «حدوث ثورة داخل القصر» (أي ثورة ضد فرنسا) «وأي حركة تؤدي إلى جعل السكان العرب يتحولون ضد فرنسا ستعتبرها وزارة الخارجية خطراً من الدرجة الأولى » وأن « سياستنا في شمال أفريقية الفرنسي هي كسب ثقة السلطات الفرنسية هناك» ، وأخيراً أكد أنه بينما المشاعر العربية في المنطقة تثير « بعض الاهتمام » لدى أمريكا فان « الوضع الفرنسي كان أكثر أهمية » لها[5] . واذا كان هذا الموقف لا يدع مجالاً للشك في أن الأمريكان كانوا مهتمين بالدرجة الأولى بالفرنسيين لا بالوطنيين ، فان الوقائع التالية تؤيده أيضاً .

---

(3) عباس ص 139 .

(4) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (العلاقات الخارجية) جـ 2 (1942) عن أوروبا ، ص 226 .

(5) نفس المصدر ، ص 281 .

ذلك أن السيد روبرت مورفي الممثل الشخصي للرئيس روزفلت في الجزائر قد اتصل بالجنرال جيرو ، قائد القوات الفرنسية المؤيدة للحلفاء في الجزائر ، قبل عملية النزول بستة أيام فقط ، وحدد له أهداف سياسة أمريكا في شمال أفريقية « الفرنسي » وهي بناء على ذلك : (1) استعادة استقلال فرنسا في أوروبا وفي ما وراء البحار . (2) إعادة السيادة الفرنسية في جميع المناطق التي سبق للعلم الفرنسي أن رفرف عليها سنة 1939 سواء في فرنسا نفسها أو في المستعمرات. (3) في حالة القيام بعمليات عسكرية في المنطقة (في فرنسا أو في المستعمرات ، والجزائر تعتبر جزءاً من فرنسا وليس حتى مستعمرة) ، فإن السلطات الأمريكية لن تتدخل بأية طريقة في هذه القضايا لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية والإدارة القومية (الفرنسية) . وقد قبل الجنرال جيرو ، الذي كان روزفلت يميل إليه أكثر من ديغول ، هذا العرض ، وبذلك انفتح الطريق أمام نزول القوات المتحالفة في الجزائر[6] . ويتضح بذلك موقف أمريكا من الحركة الوطنية التي لم ترد أصلاً في بنود العرض المذكور.

وإذا كان موقف أمريكا من الحركة الوطنية من الوضوح بحيث لا يدع مجالاً للشك ، وقد جاء على لسان ممثلين من وزارة خارجيتها ، فإن موقف حليفتها بريطانيا ، كان غير واضح ، ذلك أن هذه كانت ، حسبما تدعي بعض المصادر ، وفية لاتفاق الوفاق الموقع منذ 1904 بينها وبين فرنسا . ومعنى ذلك أن بريطانيا لا تتدخل في الشؤون الاستعمارية الفرنسية[7].

ومنذ بداية 1943 توجه سفير روسيا في فرنسا عندئذ ، السيد الإسكندر بوغومولوف، إلى الجزائر بكامل رجال سفارته حيث أصبح سفير بلاده لدى لجنة فرنسا الحرة التي مثلها حينذاك ديغول ، ولم يكن موقف السفير الروسي من الحركة الوطنية واضحاً أيضاً غير أنه كممثل لبلاد حليفة كان يتبع تعليمات مقر قيادة الحلفاء في

(6) نفس المصدر ، ص 416 .

(7) توينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ص 412 ، وكانت الصحافة البريطانية متحفظة أيضاً في تعرضها للحركة الوطنية في الجزائر وشمال أفريقية عامة . وكان هارولد ماكميلان من حزب المحافظين ، هو ممثل بريطانيا في الجزائر .

الجزائر التي يرأسها أيزنهاور ، مثله في ذلك مثل مورفي (أمريكا) وماكميلان (بريطانيا) . وبفضل تدخلات بوغومولوف حدث تقارب بل تحالف بين ديغول والشيوعيين أولاً في الجزائر ثم في فرنسا[8] أما عن الحركة الوطنية الجزائرية فلا نكاد نجد للسفير الروسي موقفاً خاصاً في الوقت الحاضر.

ومهما يكن الأمر فقد اجتمع ممثلو الحلفاء ، في شرشال يوم 27 أكتوبر سنة 1942 وخططوا لعمليات نزول الجنود . وقد حضر عن الجانب الفرنسي الجنرال جيرو وبعض أنصار ديغول والجمهوريين والملكيين وغيرهم ممن كانوا يمثلون قطاع المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي ونظام فيشي ، وحضر من الجانب الأمريكي الدبلوماسي روبرت مورفي والجنرال كلارك وضباط آخرون ، كما حضر السيد هارولد ماكميلان وبعض الضباط عن بريطانيا ، ولا ندري من كان ممثل روسيا في هذا الاجتماع . وكان جدول الأعمال يشمل دراسة كيفية نزول الحلفاء بنجاح . أما موقف الشعب الجزائري وزعماء الحركة الوطنية فلم يكن في الحسبان[9] . وكان الحلفاء فيما يبدو مطمئنين لولاء السكان لأن دعايتهم السابقة قد جعلت منهم أبطالاً محررين يهدفون إلى تخليص الشعوب من ربقة الظلم والاضطهاد . وكانت التقارير الأمريكية تشير الى أن السكان المسلمين قد برهنوا على صداقتهم وولائهم للحلفاء[10] ولعل ذلك هو السبب في عدم أخذ السكان في الاعتبار يوم الاجتماع الذي وقع فيه وضع الاستراتيجية لنزول قوات الحلفاء ، بالإضافة الى أن قيادة الحركة الوطنية كانت شبه مفقودة في هذه الأثناء (خريف 1942) .

وقبل عملية النزول قام الأمريكيون بحملة دعاية إعلامية ونفسية لكسب الفرنسيين إلى جانبهم . من ذلك أن الرئيس روزفلت أخبر الفرنسيين بأن أمريكا تنوي النزول في شمال أفريقية قبل أن يفعل ذلك المحور وأن هدف أمريكا من ذلك هو « منع المحور من احتلالها (شمال أفريقية) والحفاظ على السيادة الفرنسية في

---

(8) روبرت مورفي (دبلوماسي بين متحاربين) 1964 ، ص 106 ـ 107 .

(9) نوشي ، ص 130 ـ 131 .

(10) توينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ص 413 .

الجزائر »[11] . وفي الثاني والعشرين من سبتمبر 1942 أمر روزفلت ممثله الشخصي السيد مورفي بأن يتصل بواسطة مساعديه في الحرب المعنوية، بأولئك المواطنين الفرنسين الذين يعتبرهم جديرين بالثقة وأن يخبر هؤلاء بأن هدف الجنود الأمريكان سيكون منع المحور من احتلال الجزائر و «الحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر . وأن ليس هناك تغيير سيحدث في الإدارة المدنية الفرنسية الموجودة » من جانب الولايات المتحدة .

وقد طلب الرئيس روزفلت في نفس الوقت من ممثله المدني لدى قيادة إيزنهاور ، أن يقدم له ما يراه صالحاً للموافقة عليه ، مثل : (1) توصيات بشأن السياسة التي على أمريكا أن تسلكها في المنطقة . (2) مسودة المنشور الذي يوزع على السكان في المناطق التي سيحتلها الحلفاء . (3) مسودة المنشورات أو الرسائل التي سيوجهها الرئيس إلى الدولة الفرنسية والرسميين الفرنسيين في « شمال أفريقية الفرنسية »[12]ويتضح من هذا أنه بينما كان روزفلت يلتزم باحترامه للسيادة الفرنسية في الجزائر كان يوكل إلى ممثله الشخصي تقديم ما يراه صالحاً له لكي يتخذ بشأنه الإجراء المناسب ، فماذا فعل مورفي في نطاق هذه التعليمات ؟ ذلك ما سنعرفه بعد قليل .

وعشية نزول الحلفاء أذاعوا منشوراً وزعوه بالطائرات على فرنسا وعلى شمال أفريقية . وكان إيزنهاور الذي أذاع المنشور قد أعلن أن هدفهم هو إيقاع الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917 . وهذا واضح في أن مبادىء الميثاق الأطلسي غير واردة بالنسبة للشعب المستعمر . ومن الملاحظ أن إيزنهاور خاطب بعد ذلك «فرنسيي شمال أفريقية» قائلاً « إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني ـ الإيطالي. وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير »[13] . ورغم ضعف فرنسا في أعين الحلفاء والوطنيين معاً[14] ، فإن الأولين لم يجرؤوا على تغيير الأوضاع القائمة قبل 1940 أو حتى الوعد بذلك ،

---

(11) مورفي ص 106 .

(12) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، العلاقات الخارجية جـ 2 (1942) (أوروبا) ص 379 ـ 380 .

(13) (التايمز) 9 نوفمبر 1942 ص 3 وفيها نص المنشور المذكور .

(14) أرون ص 156 .

تمشياً مع المبادىء التي طالما رددوها على الشعوب لتخوض معهم الحرب باسم الديموقراطية والحرية .

وفي 12 من نوفمبر 1942 وقع الجنرال كلارك (أمريكا) والأميرال دارلان (فرنسا) على اتفاق جديد لم يُشِيرَا فيه إلى قضية مصير شمال أفريقية وإنما ركزا فيه على السيادة الفرنسية على المنطقة. وتحددت في هذا الاتفاق عبارات (شمال أفريقية التي تشمل الجزائر والسلطة الفرنسية) التي تعني الطرف الفرنسي الحليف . كما أوضح الاتفاق أنه في حالة الخطر على « الوضع الداخلي » فإن على السلطة الفرنسية أن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكي[15] ومما يلاحظ أن الاتفاق نص على إطلاق سراح جميع مساجين الأمم المتحدة (الدول الحليفة عندئذ والقابلة بمبادىء الميثاق الأطلسي) في الجزائر ، ولكن لم يتعرض إلى المساجين السياسيين الجزائريين .

وتكشف كل الوثائق السابقة عن الموقف الحقيقي للحلفاء بزعامة أمريكا وبريطانيا. وقد لخص أحد الكتاب أهداف الحلفاء في الجزائر، بالإضافة إلى المحافظة على السيادة الفرنسية ، فيما يلي :

(1) إيجاد إدارة مستقرة ناجحة .

(2) إعادة الحياة الاقتصادية المخربة .

(3) إعادة قرار كريميو إلى اليهود .

وهذه الأهداف إذن تعمل لصالح الفرنسيين واليهود بتأييد من الحلفاء، أما بقية السكان فللحلفاء رأي آخر فيهم. فالمراسل العسكري للجريدة الأمريكية الواسعة الانتشار (النيويورك تايمز) كتب يقول عن عرب الجزائر « إنهم ما زالوا يعيشون في عالم إقطاعي . وهم في حالة بؤس ينهشهم المرض والفقر والانحطاط . ورغم أن دعايتنا قد جعلت كثيراً من عرب شمال أفريقية باردين (نحو المحور) ، فإن دعاية المحور لم تنجح في جمع شملهم وخلق قوة موحدة منهم[16] .

---

(15) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (العلاقات الخارجية) جـ 2 ، 1942 (أوروبا) ص 453 ـ 457 .

(16) توينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ص 411 ـ 412 نقلاً عن الجريدة المذكورة .

وبدل أن يكون الأمريكان أوفياء لمبادىء الميثاق الأطلسي وغيره من الأفكار التي جاءت نتيجة الحرب، انحازوا ضد الجزائريين (وأهل شمال أفريقيـة) إلى الفرنسيين بدعوى أن العرب ما يزالون غير جديرين بالحرية، وأصبحوا يرددون أن رسالتهم هي حفظ الأمن والنظام والإبقاء على شمال أفريقية فرنسياً. ولعل هذا يعود إلى تأثير الدعاية الفرنسية عليهم . ذلك أن الأمريكيين قاموا في البـداية بحملة دعـاية بـاسم تقريـر المصيـر للشعوب تـزعّمها روزفلـت وممثله مـورفي . وقد قيـل أن هذا قـد اشتهر « بالخطابية غير الحذرة » . كما نشـرت مصالـح الاستخبارات الأمـريكية نصـوص الميثاق الأطلسي بالعربية على نطاق واسع ورددت عبارات مغرية للحرية[17] . ومع ذلك لم يحصل أي شيء في ميدان التطبيق ، بل رأينا الرسميين الأمريكيين يكثرون من عبارات التودد للفرنسيين على حساب الشعوب الخاضعة لهم .

وتعترف المصادر الأمريكية بأن الوطنيين الجزائريين قد اتصلوا بممثلهم السيد مورفي ، وعبروا لـه عن رغبتهم في مساعـدة الحلفاء على حصـول الجزائـر على الاستقلال . وكان زعيم هذا الاتصال هو فرحات عباس نفسه . فقد اتصل عدة مرات بالسيد مورفي قبل نزول الحلفاء ، وكان ذلك في مكتب الأخير بمدينة الجزائر ، وآخر اجتماع بينهما كان يوم 7 نوفمبر 1942 أي قبل يوم واحد من نزول القوات المتحالفة في الجزائر . ويقول السيد مـورفي ان هذا الاجتمـاع كان بـدون استدعـاء وبدون أن يتوقعه أيضاً . وقد وصف مـورفي عباس عنـدئذ بـأنه « وطني عـربي جزائـري متحمس » وأن له حركة في مقدورها أن تسبب « مصاعب شاقة أمام نزول القوات لو استعملها » . وقال عنه أيضاً انه وجد فيه رجلاً «معتدلاً ومتعقلاً» وأنه كان يحضر إليه « لمناقشة استقلال الجزائر » وفي المرة الأخيرة التي اجتمعا فيها أراد عباس أن يعرف رأي الحكومة الأمريكية (وكان مورفي عائداً من زيارة لواشنطن) نحو إقـامة دولـة جزائرية مستقلة ذاتياً (أو تونوم) ، لكن مورفي أخبره كما أخبره سابقاً ، إن أمريكا تتعاطف مـع كـل رغبات الاستقلال ، ولكنها في الوقت الراهن قد حددت هدفها في هزيمة النازية . ورجاه أن يبذل « أصدقاؤنا » كل ما في وسعهم للإنتصـار في هذه الحرب[18] ونحن لا ندري إن كان هذ رأيـاً شخصياً لمـورفي أو هو رأي الـرئيس

---

(17) نفس المصدر .

(18) مورفي ، ص 123 .

روزفلت الذي كان قادماً من عنده والذي كان قد طلب إليه أن يعرض عليه كل شيء عن المنطقة لكي يصدر رأيه فيه .

وكان يمكن لمورفي باسم دولته أن يطلب من عباس مساعدة الجزائريين للحلفاء في مقابل مساعدة أمريكا للجزائر على الاستقلال ، بعد الحرب على الأقل . وإذا كانت أمريكا حريصة على كسب الحرب من أجل انتصار الديموقراطية والحرية فما فائدة الجزائر من كسب حرب تبقيها تحت كابوس السيادة الفرنسية ؟ ولا ندري بالضبط ماذا تواعد عليه الطرفان (عباس ومورفي) ، ولكن الذي لا شك فيه أن انطلاقة عباس بعد ذلك في إعداد وثيقة البيان الجزائري كانت من وحي هذه الاتصالات .

وتذكر مصادر أخرى أن الذي شجع الحركة الوطنية على التحرك هو بعض الوعود التي أطلقها الحلفاء هنا وهناك . ويذهب أحد الكتاب إلى أن السيد فرحات عباس قد يكون اجتمع بالرئيس روزفلت أثناء مرور الأخير بالجزائر[19] وأن عباس كان متحمساً لفكرة حضور مؤتمر سان فرانسيسكو معتمداً على الوعد الصادر عن الحلفاء من أن « الشعوب المستعمرة سيكون لها الحق في مؤتمر السلام أن تعبّر عن نفسها »[20] .

وقد شجعت هذه الوعود والتحركات بعض الجزائريين على أن كسب الحرب إلى جانب الحلفاء سيحقق رغبتهم في الحرية والاستقلال الذاتي . بالإضافة إلى أن نهاية سنة 1942 قد شهدت إطلاق الحرية للحزب الشيوعي الجزائري . لكن أعضاء حزب الشعب ظلوا في السجون رغم نزول الحلفاء[21] مما يبرهن على أن الإدارة الفرنسية كانت هي المسيطرة على الوضع الداخلي ، كما يبرهن على خشية الحلفاء من الوطنيين الاستقلاليين ، ولا يمكن أن نفهم لماذا يطلق الحلفاء سراح الشيوعيين ويبقون على الوطنيين في السجن ، في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه الجزائريين بتأييدهم لكسب الحرب ضد النازية والفاشيستية . أليس موقف الحلفاء من الوطنيين

---

(19) أرون ، ص 156 . وفي علمنا أن عباس لم يشر إلى هذه المقابلة فيما كتب .

(20) ساراسين ، ص 76 .

(21) أرون ، ص 81 .

الاستقلاليين هو إذن موقف حكومات فرنسا الاستعمارية وموقف حكومة فيشي ؟ لقد وقف الحلفاء إلى جانب إعادة قرار كريميو إلى اليهود ، تحت ضغط يهود أمريكا ، وإلى جانب إطلاق سراح الشيوعيين ، تحت ضغط موسكو ، ولكنهم لم يقفوا إلى جانب الوطنيين الاستقلاليين لأنه لا أحد يضغط عليهم سوى المبادىء التي أعلنوها باسم الحرية والديموقراطية وتقرير المصير ، وهذه أمور يتحكم فيها الضمير لا المادة والمصالح السياسية .

عندما نزل الحلفاء مدينة الجزائر كان ممثل السلطة العسكرية الفرنسية فيها هو الأدميرال دارلان وممثل السلطة المدنية هو السيد شاتيل . ولم يجد الحلفاء مقاومة تذكر في مدينة الجزائر ولكنهم واجهوا مقاومة شديدة ، رغم أنها كانت مؤقتة ، في إقليمي وهران وقسنطينة[22] وقد أعلن الممثلان الفرنسيان دارلان وشاتيل تأييدهما للحلفاء . ووقع دارلان على وثيقة وقف القتال مع الجنرال كلارك (الأمريكي) ولكن ولاء دارلان كان موضع شك من أنصار المقاومة الفرنسية . وقد أغتيل دارلان في ظروف غامضة في 24 ديسمبر 1942 ، وما زال مقتله موضع دارسة مؤرخي المقاومة الفرنسية .

وعلى كل حال فإن الذي يهمنا هو أن دارلان قد دعا خلال أيامه الأخيرة بالجزائر جميع السكان الجزائريين إلى تأييد فرنسا والحلفاء معاً لكسب الحرب ، كما أنه يهمنا أن نعرف أن موت دارلان قد مهد الطريق أمام ظهور الجنرال جيرو ، منافس الجنرال ديغول في قيادة المقاومة الفرنسية . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن الحلفاء كانوا منقسمين حول زعامة المقاومة الفرنسية . فبينما كان روزفلت يميل إلى الجنرال جيرو ، كان تشرشل يؤيد الجنرال ديغول في عزل صاحبه . وقد سيطر جيرو على الموقف مدنياً وعسكرياً في الجزائر إلى أن جاء ديغول في أول يونيو سنة 1943 . ومما يذكر أنه قد جاء في نداء دارلان إلى المسلمين الجزائريين يوم 11 ديسمبر 1942 « إن فرنسا لن تتخلى عن واجباتها نحوكم »[23] ولكن هذه « الواجبات » كانت

---

(22) نوشي ، ص 131 ـ 132 .

(23) نفس المصدر ، كان دارلان ممثل حكومة فيشي في شمال أفريقية ، مقره الجزائر ، لكنه تحول إلى الحلفاء وهذا ما جعل المقاومة الفرنسية تشك في ولائه بل إن الحلفاء لم يكونوا مطمئنين إليه .

غير واضحة فالجزائريون كانوا يطمعون في إصلاحات سياسية ووعود صريحة على الأقل بأن الدخول في الحرب إلى جانب فرنسا يؤدي إلى حصول الجزائريين على حقوقهم السياسية المشروعة .

ونفس النداء قد وجهه إليهم الجنرال جيرو خليفته ، دون أن يلتزم نحوهم أيضاً بأي شيء . وأول ما فعله جيرو هو تعيين السيد بيروتون حاكماً عاماً على الجزائر خلفاً لشاتيل . وقد ظل بيروتون في هذا المنصب إلى أن عين الجنرال ديغول السيد كاترو بدله ، كما سنرى . والذي يهمنا الآن هو أن جيرو كان يرفض المناقشة مع الجزائريين في المسائل السياسية بدعوى أنه جاء الجزائر « ليحارب » لا « ليتناقش في السياسة » وأنه لا يريد أن يسمع شيئاً عن « الإصلاحات » . . «لأنـه يريد جنوداً»، وصرف عنه بذلك الوفد الجزائري الذي جاء يناقشه في الإصلاحات السياسية[24] .

ولكن جيرو لم يكن صادقاً فيما قال : فقد جاء ليتخذ مواقف سياسية أيضاً إلى جانب المواقف العسكرية . ذلك أنه أسرع بإطلاق سراح الشيوعيين ورفض إطلاق سراح الجزائريين الوطنيين ، وهو موقف سياسي لا غبار عليه . وعارض في نفس الوقت عودة قرار كريميو إلى يهود الجزائر بحجة أنه يثير المسلمين الجزائريين . وهذا أيضاً عمل سياسي لا يحتاج إلى بيان . فقد أطلق سراح سبعة وعشرين شيوعياً من سجن الحراش ، بينما ترك في نفس السجن ممثلي حزب الشعب الجزائري . فقام الشيوعيون بدعاية واسعة مغتنمين فرصة غياب منافسهم (حزب الشعب) وأعادوا إلى الظهور جريدتهم (ليبرتي) وأقاموا دعايتهم على تعميم التعليم للجزائريين ومنحهم الحرية والمساواة في الأجور بينهم وبين الفرنسيين وبزيادة الحقوق السياسية لهم . ولكنهم كانوا ضد المناداة بالدولة الجزائرية المستقلة وضد كبار المعمرين الفرنسيين (ملاك الأرض الشاسعة) . ونجح الشيوعيون في تعيين اثنين منهم في (لجنة فرنسا الحرة) التي كانت تدير المقاومة الفرنسية إلى جانب الحلفاء[25] . ولا شك أن ذلك كان بضغط من سفارة روسيا الجديدة في الجزائر ، وبذلك أصبح لهم شأن فيما يتعلق بمستقبل الجزائر.

---

(24) أرون ص 81 وجوليان ص 283 .

(25) ساراسين ص 127 وجوليان ص 277 .

وسواء أراد جيرو ، وبيروتون ، أم لم يريدا فإن نزول الحلفاء قد شجع الجزائريين على التفاؤل وجعل قادتهم يكثرون من الاتصال فيما بينهم ـ رغم القيود ـ ومع الحلفاء . حقاً إن الفراغ السياسي الذي تحدثنا عنه كان ما يزال هو الخاصية البارزة في الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الأثناء ، ولكن ذلك لم يمنع من الاتصالات السرية والعلنية بين أهل الرأي في الجزائر . وتشير وثائق الحلفاء إلى أن المثقفين الجزائريين (النخبة ـ القادة) كانوا يطمحون إلى تحقيق الاستقلال لبلادهم تحت نوع من الحماية الأمريكية أو الانكليزية خشية الانهيار الاقتصادي بعد الحرب[26] أما وثائق فرنسا الحرة فتعترف بأن نزول الحلفاء وإعلان الميثاق الأطلسي قد أعطى دفعة جديدة إلى المطامح السياسية للجزائريين ، ومن ثم لم يعد المشكل السياسي في الجزائر عندئذ يُطْرَح على أنه هو التطور داخل النظام الفرنسي مع الإبقاء على الأحوال الشخصية (كما كان الحال عشية الحرب) ، ولكنه أصبح يطرح هكذا : هل ستبقى الجزائر داخل النظام الفرنسي أو ستخرج منه تماماً[27] .

ولا شك أن قادة الحلفاء والمقاومة الفرنسية كانوا يعرفون مدى نشاط الوطنيين الجزائريين السري والعلني . وإذا كان فرحات عباس وجماعة النواب في مجلس الوفود المالية يستطيعون التحرك بشيء من الحرية للحصانة التي لديهم باعتبارهم موظفين رسميين ، وإذا كان الشيوعيون قادرين على النشاط العلني لأنهم كانوا مع الحلفاء تبعاً لموقف روسيا ، فإن أعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء كانوا ممنوعين من هذا التحرك إما لأنهم سياسيون ثوريون (حزب الشعب) وإما لأنهم غير سياسيين أصلاً (جمعية العلماء) . ولذلك التجأ الطرفان الأخيران إلى النشاط السري الذي لم يكن ليغيب على السلطات الجديدة في الجزائر.

وتدّعي بعض المصادر أن أعضاء حزب الشعب قد ضاعفوا من نشاطهم لكسب ثقة الحكومات الانكلو ـ ساكسونية إلى جانبهم، وأنهم كانوا يقيمون مخازن الأسلحة

---

(26) (النيويورك تايمز) 21 يناير 1944 ص 3 . تذكر الجريدة أغلبية « المثقفين » الجزائريين كما تذكر أن قادة الحلفاء قد لاحظوا هذا الإتجاه في الحركة الوطنية ، ولكنهم مع ذلك كانوا مصممين على عودة شمال أفريقية إلى فرنسا بعد الحرب .

(27) (فرنسا الحرة) جـ 5 عدد 8 (15 أبريل 1944) ص 293 .

في مختلف أنحاء الجزائر. ولكن سلطات فرنسا في الجزائر لم تمنعهم من هذا النشاط لعدة أسباب منها ، حسب هذا المصدر ، أنها كانت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية كثيرة ، وأنها أرادت أن تبرهن للحلفاء على إرادتها الحسنة نحو الجزائريين الانفصاليين ، وأنها كانت لا تملك القوة لمعارضة سلطة الأنكلو ـ ساكسون[28] . والواقع أن التناقض في هذه التبريرات واضح ، فالذي لا يملك القوة لا يقال فيه أنه يفعل كذا لوجه الإرادة الحسنة ، والذي يواجه مشاكل داخلية وخارجية هو أعجز من أن يكون لديه القوة لا لمواجهة الوطنيين ولا لمجاملة الانكلو ـ ساكسون . والذي يمكن أن نخرج منه هو أن الحلفاء، ربما بتأثير من الشيوعيين، هم الذين لم يريدوا إخراج مصالي من السجن ولم يكن بقاؤه في السجن بإرادة فرنسا وحدها ، كما يزعم هذا المصدر.

ومهما يكن الأمر فإن نزول الحلفاء ومشاكل فرنسا قد سمحت للوطنيين الجزائريين بالاتصال العلني والسري كما سبق أن أشرنا . فمنذ 8 نوفمبر 1942 وقع اتصال بين أفراد من حزب الشعب وبين السيد فرحات عباس . وكان موضوع المناقشات هو شروط الجزائر لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء[29] ولا ندري الآن بمن اتصل فرحات عباس أيضاً من العلماء . فابن باديس كان قد مات ، والابراهيمي الرئيس الجديد للعلماء كان في المعتقل بآفلو . ولعل عباس قد اتصل بأعضاء من المجلس الإداري مثل الشيخ محمد خير الدين والشيخ العربي التبسي ، وكلاهما كان على صلة بالابراهيمي . ولا نستبعد أن يكون الحديث قد وصل أيضاً إلى السيد مصالي الحاج الذي كان معتقلاً . وبعد هذه الاتصالات الوطنية من جهة والاتصالات بين عباس والسيد مورفي وأوغسطين بيرك (مسؤول الشؤون الأهلية الفرنسي في الجزائر) من جهة أخرى ، قدم الجزائريون مذكرة إلى الحلفاء ، بما فيهم الفرنسيون ، باسم « ممثلي الجزائريين المسلمين » بتاريخ 22 ديسمبر 1942 ، وقد وقّع على المذكرة ممثلون عن الولايات الثلاث (الجزائر ، وهران ـ قسنطينة) ووجهت المذكرة إلى

---

(28) ساراسين ص 101 ـ 102 وهذا ادعاء فيه نظر لأن المؤلف يريد مسبقاً أن يلصق بحزب الشعب تهمة التخطيط للثورة يوم 8 مايو 1945 التي سنتحدث عنها .

(29) عباس ، ص 204 من الأسماء التي ذكرها عباس نجد الدكتور الأمين الدباغين وحسين عسلة .

ممثلي الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة والحكومة العامة الفرنسية في الجزائر.

وقد طلبت المذكرة كشرط للتضحية التي طلبها الحلفاء (المشاركة في الحرب) عقد مؤتمر ينتج عنه « دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر » . ومما جاء فيها أيضاً أنه « إذا كانت هذه الحرب ، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة تحرير الشعوب ، والأفراد ، بدون تمييز بينها في العرق والدين فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر» . ويكفي أن نذكر بأن الشعب الذي يمثلونه (أي النواب) هو الآن مجرد من كل الحقوق الأساسية والحريات التي يتمتع بها السكان الآخرون (المعمرون) في هذه البلاد . لذلك فإنهم (النواب) يطالبون ، قبل دعوة الجماهير الإسلامية (الجزائرية) للمشاركة في الحرب ، بانعقاد مؤتمر يضم المنتخبين والممثلين المؤهلين لجميع الهيئات الإسلامية . وتكون مهمة هذا المؤتمر وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين . وهذا الدستور القائم على العدل الاجتماعي هو وحده الكفيل بجعل المسلمين في هذه البلاد واعين وعياً كاملاً لواجباتهم الحاضرة[30] .

لكن « السلطات » رفضت استقبال المذكرة الجزائرية . فقد رفضها الأمريكان والانكليز بدعوى أنها تخص الفرنسيين ، ورفضها هؤلاء بحجة أنها تجرأت على تجاوزهم واعتبرت غيرهم (الأميركان والانكليز) شركاء لهم في حكم الجزائر . وهكذا واجه الجزائريون أول امتحان دبلوماسي . وبدل أن يكون هذا مدعاة لهم على التفطن لخيوط اللعبة كاملة ، خضعوا للأمر الواقع وتوجهوا بمذكرة معدّلة إلى الفرنسيين مباشرة.

وعلى كل فإن هذه الحادثة كشفت من جديد عن موقف الأمريكان والانكليز من الحركة الوطنية، التي اعتبروها أمراً داخلاً في نطاق السيادة الفرنسية التي طالما أعلنوا أنهم جاءوا لحمايتها، كما أنها كشفت عن ضعف الحركة الوطنية نفسها، لأنها لم

(30) ساراسين ص 174 وفيه نص المذكرة ، وبناء عليه فإنها قدمت إلى السلطات المعنية بتاريخ 20 ديسمبر 1942 وليس 22 منه . أنظر أيضاً أرون ، ص 81 وجوليان ص282 وفيه أيضاً تاريخ 29 ديسمبر ، وتوينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ص 419 .

تف بالشرط الذي جاء في المذكرة وهو وجوب تحقيق المطامح السياسية الوطنية أو على الأقل الوعد الصريح بها ، قبل دعوة الجزائريين للمشاركة في الحرب ، ومعنى ذلك كله أن الحلفاء (غير الفرنسيين) قد تخلوا عن التطبيق، عن فكرة تأييد الشعوب المستعمرة ورموا بالجزائريين بين فكي فرنسا من جديد . وبنصيحة من مورفي ومن بيرك أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة وقدمها إلى « السلطات الفرنسية » بالجزائر . وقد تضمنت ما يلي : (1) عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين (2) المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه بالإصلاحات (3) إنجاز دستور جزائري يتضمن النّص على كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين (4) ضمان جميع حقوق وحريات كل الجزائريين[31] وقد وقّع على هذه المذكرة معظم النواب أيضاً.

وجد الجزائريون أنفسهم وجهاً لوجه من جديد مع الفرنسيين ، وكان هؤلاء في موقف الضعيف نظراً لسقوط سمعتهم بالاحتلال النازي لبلادهم الأم ، واحتلال الحلفاء للجزائر وشمال أفريقية ، بالإضافة إلى انقسام الفرنسيين على أنفسهم بين أنصار فيشي وأنصار المقاومة ، ولم يكن المقاومون منهم على رأي واحد أيضاً حول الزعيم الذي يقودهم ، فبعضهم كان وراء ديغول وبعضهم كان وراء جيرو . ومع ذلك فإن الفرنسيين كانوا متفقين بشأن الجزائر ، وهي أن تظل فرنسية وأن لا يحصل أهلها على أية حقوق سياسية . وإذا كانت هناك ترضيات تفرضها ظروف الحرب فلتكن في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وليس السياسية . ومنذ ديسمبر 1942 كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر بين جيرو كمسؤول أعلى لدى الحلفاء وبيروتون كحاكم عام على الجزائر خاصة ، وبيرك كمسؤول على الشؤون الأهلية في الحكومة العامة ، وهو منصب لم يتأثر بالهزات التي حدثت منذ أواخر الثلاثينات في الجزائر[32].

---

(31) جوليان ص 282 . الظاهر أن المذكرة الأولى كانت بتاريخ 20ـ 12 ـ 1942 والمذكرة الثانية المعدلة كانت بتاريخ 22 ـ 12 ـ 1942 .

(32) يعتبر بيرك من خبراء الشؤون المغربية عامة وقد ظل في منصبه قرابة عشرين سنة . وله تآليف عن مجتمع المغرب العربي . وهو والد جاك بيرك المستشرق الفرنسي المعاصر .

وبعد أن رفض جيرو مقترحات الوفد الجزائري الذي قابله في فاتح سنة 1943 وأجابه بأنه مسؤول عن الحرب وليس عن السياسة ، عمد الجزائريـون إلى حركـة جديدة للضغط على الفرنسيين لكي يتخذوا موقفاً واضحاً من مطالبهم . ففي العاشر من فبراير من السنة المذكورة كتبوا « بياناً » ضمّنوه عرضاً مفصلاً عن الاستعمار وعن فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وعن مسؤولية المعمرين في توسيع الشقة بين الشعبين ، كما ضمّنوه مطالب جديدة ، وقدّموه إلى السلطات الفرنسية . وتوجه وفد منهم إلى الحاكم العام نفسه، السيد بيروتون، بتاريخ 31 مارس 1943 لتقديم نسخة من البيان إليه . وقد وعدهم بأخذه في الاعتبار وقبوله من حيث المبدأ . وأرسـل الجزائريون أيضاً نسخاً من البيان المذكور إلى ممثلي أمريكا وبريطانيا وروسيا في الجزائر ، كما أرسلوا منه نسخة إلى الجنرال ديغول الذي كان ما يـزال عندئـذ في لندن ، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة[33] وفي الثالث من أبريل عيّن الحاكم العام لجنة « لدراسة المسائـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة للمسلمين » الجزائـريين (وليس المسائل السياسية) . ومن الواضح أن تعيين الفرنسيين للجان أثناء الحرب يدل على أنهم كانوا يهدفون من ورائهـا إلى كسب الوقت وتـذويب الحماس الـوطني وخلق انقسامات داخل الحركة الوطنية التي تجمعت حول البيان.

أعدّ البيان السيد فرحات عباس بعد مشاورات مع قادة الرأي في البلاد الذين أمكن الاتصال بهم ، من زعماء النخبة والعلماء والنواب والطلبة وحزب الشعب ـ وقد أقام عباس البيان على الوثائق الجزائرية السابقة (مطالب النخبة، وميثاق المؤتمر الإسلامي ومبادىء حـزب الشعب . . الـخ) وعلى روح الميثاق الأطلسي وأفكـار الثـورة الفرنسية . لذلك كان البيان وثيقة رومانتيكية أكثر منها واقعية ، ولذلك أيضاً طلب الفـرنسيون فيمـا بعد تقـديم (ملحق) مفصّل للبيـان . وبعد أن استعـرض البيان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ سنـة 1830 وانتهى إلى أنها عـلاقات تقـوم على الاضطهاد والتفرقة والسلبية وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية، قال بأن احتلال فرنسا من الألمان واحتلال الجزائر من الحلفاء قد ترك المعمرين (الكـولون) هم الأسياد ، وأن كل العناصر الأخرى (أنصار ديغول والجمهوريون والملكيون واليهود)

(33) عباس ص 145 .

كانت تعرض تعاونها وولاءها على الحلفاء ناسية الشعب الجزائري ، لـذلك تحتم على ممثلي هذا الشعب أن يتحمّلوا مسؤولياتهم ويضعوا أمامهم مشكلة المستقبل . وقد وقع على البيان في النهاية اثنان وعشرون من هؤلاء الممثلين.

احتوى البيان على خمسة أقسام تعرض القسم الأول (الافتتاحية) إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء . وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية . وفي القسم الثالث استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830 وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية . ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر ، أما القسم الخامس والأخير فتضمّن مطالب الجزائريين الأساسية .

وإذا حللنا هذه الأقسام وجدنا أن الافتتاحية تبرر تحمّل الجزائـريين الواعين لمسؤولياتهم أمام اللّه وأمام الشعب ليدافعوا عن الآمال الوطنية في وقت اشتغل فيه كل فريق في الجزائر بمصالحه الخاصـة . لكن الشعوب التي حملت السلاح سنة 1914 وسنـة 1939 لتدافـع عن حقوقهـا وحريتهـا ما زالت تـواجه مـآسي الـظلم والاضطهاد . وهذه الحقوق والحرية ليست خاصة بالقوى الكبـرى ، بل يجب أن تكون شاملة للشعوب الصغيرة التي منها الشعب الجزائري ، ورغم مقاومة الشعب الجزائري للاستعمار بالسلاح تارة والسكوت تارة أخرى والمطالب تارة ثالثة ، فـإن المعمرين قد جعلوا منه في الواقع عبـداً يستغلون ثرواته ويستولون على جميع وسائل إنتاجه . لذلك أصبح الشعب الجزائري فقيراً وبلاده غنية وجاهلاً وهو متعطش إلى العلم.

واعترف البيان بأن ثورة أتاتورك قد أثرت على النخبة الجزائرية فجعلتها ترغب في بناء الجزائر الجديدة على الأساليب الغربية أيضاً ، كما فعل أتراك سنة 1922 . ونتيجة لذلك الاستغلال أصبح المعمرون اقطاعيين في الجزائر فعارضوا كل إصلاح منذ الثمانينات من القرن الماضي رغم أن الجزائريين قد حاربوا عدة مرات من أجل حرية فرنسا وضحوا بأنفسهم . ومنذ استيلاء بيتان على الحكم أيده المعمرون وساروا معه في سياسته العنصرية . وبعد نزول الحلفاء الجزائر أصبح المعمرون معزولين ولكنهم بالنسبة للجزائريين ظلوا يسلُكون نفس السياسة ، غير أن السياسة الأبوية التي اتبعوها قد فشلت.

ومن هنا وجب البحث عن الخروج من هذا الوضع ، ان الاستعمار قد ترك الجزائريين والفرنسيين متباعدين ، كما أن الاستعمار لم يستطع أن يحل المشكل اقتصادياً . وقد مضى الوقت الذي كان فيه الجزائريون يرضون ببقائهم مسلمين فرنسيين فقط . إن الحل الجديد يكمن في الاعتراف بوجود كيان جزائري وجنسية لأنه هو الحل الوحيد الذي يضمن لهم الأمن والاحترام . وقد أعلن الرئيس روزفلت أن الحلفاء يضمنون حقوق جميع الشعوب في العالم الجديد سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وبناء على ذلك الإعلان فإن الشعب الجزائري يطلب منذ الآن وتفادياً لأي سوء تفاهم قد يحدث غداً ، ما يلي :

1 ـ استنكار الاستعمار وإزالته .

2 ـ تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب .

3 ـ منح الجزائر دستورها الخاص (خارج الدستور الفرنسي) الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين ، وإنهاء الملكيات الإقطاعية باصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال (البروليتاريا) الفلاحين ، والاعتراف بالعربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية ، وحرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع ، وحرية ومجانية التعليم لجميع الأطفال إناثاً وذكوراً ، وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان (إشارة إلى الدين الإسلامي الذي لم يبق الا هو غير مفصول عنها) .

4 ـ المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في الهند وكما فعل الجنرال كاترو في سورية وكما فعل بيتان والألمان في تونس .

5 ـ تحرير كل المحكوم عليهم والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب .

وقد نص البيان على أن تحقيق هذه النقط سيضمن انضمام الشعب الجزائري باخلاص الى الصراع من أجل الحرية . إن الجزائر قد شاركت في الحرب العالمية الأولى ولم تحصل على شيء وهي لا ترغب أن تمر بنفس التجربة ، والبيان مؤرخ في النهاية بـ 10 فبراير سنة 1943 وموقّع من 22 شخصاً .

ولكن الفرنسيين وعلى رأسهم بيروتون الحاكم العام ، أحسوا بخطورة اللهجة التي استعملها الجزائريون وأدركوا أهمية المطالب التي يطالبونهم بها ، فتظاهروا

بقبول البيان من حيث المبدأ . وطلبوا من الوفد تقديم « خطة عمل » للإصلاح[34] . وكان الهدف من ذلك كسب الوقت أيضاً لأن فرنسا والحلفاء كانوا سنة 1943 في وقت حرج وما زالوا عندئذ لم يعبروا البحر الأبيض إلى أوروبا . ولعل وجود الحلفاء ساعد أيضاً على عدم اتخاذ الفرنسيين لموقف صارم كالذي فعله كاترو في سبتمبر من نفس العام مع فرحات عباس وعبد القادر السائح .

على كل حال ، عاد عباس ورفاقه وصاغوا خطة عمل أو ملحقاً للبيان كما أشار الفرنسيون وقدموا ذلك إليهم في 26 مايو[35] . وقد قدمت نسخة منه إلى ديغول في العاشر من يونيو . وتناول الملحق نفس النقط التي في البيان أيضاً : معنى نزول الحلفاء بالجزائر والاستعمار وعواقبه ، وفشل محاولات الإصلاح السابقة واستنكار قيام الذاتية المالية التي حصل عليها الكولون سنة 1900 . وطالب الملحق، كالبيان ، بقيام « أمة جزائرية » وتكوين دولة جزائرية قائمة على مبادىء الديموقراطية والحرية ، تضمن للجزائريين حق العيش والأمن والعظمة ، ولاحظ أن من بين أعضاء الفرقة التي كونها جيرو لتحرير فرنسا 90٪ من الجزائريين ، لذلك يجب ضمان أن التضحيات الجزائرية من أجل حرية الآخرين تؤدي إلى حريتهم هم أيضاً.

والملحق تضمن قسمين : القسم الأول عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب ، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال . ونص الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام من جميع سكان الجزائر.

أما القسم الثاني منه فقد تضمن ثلاثة أجزاء .

(أ) الاشتراك الفوري والفعال للممثلين الجزائريين في حكومة وإدارة الجزائر، وتحويل الحكومة العامة الممثلة لفرنسا إلى حكومة الجزائر وتتألف من وزراء بعدد متساو بين الفرنسيين والجزائريين، والتمثيل المتساوي للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية، وتحقيق الإدارة الذاتية للدواوير

---

(34) تذهب بعض المصادر الى أن بيرك هو الذي كان وراء هذا التسويف وتمديد الحبل لعباس ورفاقه .

(35) بين تقديم البيان الأصلي والملحق أكثر من ثلاثة أشهر . ولعل المرء يتساءل عن الحاجة أو الظروف التي جعلت عباس ورفاقه لا يتقدمون بالوثيقة في أجل أقصر من ذلك .

والبلديات المختلطة، ودخول الجزائريين لكل الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين، وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على الجزائر.

(ب) المساواة أمام ضريبة الدم : إلغاء نظام التجنيد والخدمة العسكرية المعمول به تحت عنوان «أهلي» وتوحيد نظام التجنيد والمكافآت في الخدمة العسكرية (الرتب ، المعاش . . . الخ) ، ورفع العلم الجزائري في الفرق الجزائرية العاملة رفعاً لمعنوياتها .

(جـ) الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية : انشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين . وإنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال الجزائريين ، إنهاء التعليم المسمى بالأهلي ، ومنح الحرية في تعليم اللغة العربية ، وتوفير السكن ، وحرية الدين الاسلامي ، وحرية الصحافة باللغتين والترخيص بانشاء صحف في العاصمة ووهران وقسنطينة لتطلع وتقود الرأي العام الجزائري.

وقد لوحظ أن هذه الإصلاحات تعتبر « رمزية » ومؤقتة حتى تحرير فرنسا . عندئذ يشرع في تنفيذ ما جاء في القسم الأول. وقد كتب هذا بالجزائر بتاريخ 26 مايو 1943 وهو بدون توقيع ، لأنه تتمة للبيان[36].

ويلاحظ على البيان وملحقه أنهما وثيقة تحتوي على مزيج من المطالب السابقة لحزب الشعب والعلماء والنخبة ، وإذا كان البيان رومانتيكياً ، بمعنى أنه يتناول القضايا عن بعد ، فإن الملحق قد لامس صميم المشكل ولكنه تلامس من وجهة نظر النخبة ، ويمكن القول بأن الملحق فيه تراجع عما جاء في البيان ، لا سيما في القسم الثاني منه ، ومع ذلك فقد تضمَنَ كلاهما أرضية جديدة للحركة الوطنية . فالحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة والأمة واللغة العربية الرسمية وفصل الدين عن الدولة والحكم على المطالب السابقة بأن الزمن قد تجاوزها ، والحديث عن توزيع الأراضي التي يحتكرها المعمرون ، كل ذلك إشارات جديدة في طريق تطور

---

(36) نصوص البيان والملحق في ساراسين ص 176 ـ 200 وفي عباس ص 141 ـ 147 أهم عناصرهما ، كما توجد في تويني (مدخل 1939 ـ 1946) ص 240 وأرون ص 82 وجوليان ص 284 ـ 287 كثير من العناصر .

النخبة . وهي جميعاً تدل على أن عباس لم يكن يمثل عندئذ جماعة النواب والنخبة فقط ، ولكنه كان يتكلم أيضاً باسم حزب الشعب والعلماء .

وقد كُتب البيان والملحق من وحي التجارب الماضية للجزائريين مع الاستعمار وتظهر عليهما المرارة واليأس من فرنسا كما يظهر عليهما الثقة في الحلفاء وفي الشعب ، ولكن الحلفاء كانوا قد تركوا المسألة الجزائرية إلى فرنسا ، أما الشعب فقد كانت تنهشه الحرب من جهة والجوع من جهة أخرى . وسوف لا يغفر المعمرون للجزائريين هذه الجرأة في المناداة بالاستقلال والسيادة رغم أنهم أجلوا الإنتقام إلى ما بعد الحرب . لأن هذا التاريخ (بعد الحرب) يبدأ من 8 مايو 1945 عيد انتصار الحرية الذي احتفل فيه الفرنسيون بقتل أكثر من 45 ألف جزائري ، حسب معظم الروايات .

وبهذا الضغط الشديد الذي مارسه الجزائريون تحرك الفرنسيون نحو الإصلاح ولكن ببطء وتردد . من ذلك أن الحاكم العام أعلن أنه سيسهل على الجزائريين الحصول على الأرض ، ويرفع من أجورهم ويعتني بصناعاتهم التقليدية ويبني لهم مساكن جديدة . ويهتم بالمدارس الأهلية وبالصحة ونحو ذلك[37] ورغم أن هذه الأمور كانت مجرد وعود غير سياسية فانها تدل على أن حركة الجزائريين قد دفعت الفرنسيين إلى التفكير في فعل شيء ما ، رغم أن الهدف منه كسب الوقت كما لاحظنا . ومن جهة أخرى تحول جيرو نفسه الذي كان يرفض الاستماع الى حديث الاصلاحات ، فاقترح حسب مصادر ذلك الوقت ، إدخال إصلاحات لصالح الجزائريين وهي إصلاحات أشيع عنها أنها « ليبرالية للغاية »[38] والواقع أنه لم يتم شيء من ذلك . لأن بيروتون قد نحي عن الحكومة العامة وعوض بالجنرال كاترو في يونيو 1943 ، وجيرو قد جمده ديغول بعد وصوله إلى الجزائر في فاتح الشهر المذكور.

بدأ حكم ديغول وكاترو في الجزائر منذ يونيو 1943 . وبدأت أعمالهما تصدر باسم (لجنة فرنسا الحرة) التي كان يتزعمها الأول . وكان كاترو قد ولد في سعيدة

---

(37) (النيويورك تايمز) 23 فبراير 1943 ص 10 .

(38) (التايمز) 27 يوليو 1943 ص 3 .

بالغرب الجزائري . فكان خبيراً بشؤون الجزائر كما كان عارفاً بأحوال العرب والمسلمين . وقد تقلد مناصب متعددة في سورية وفي المغرب جعلته يشتهر بالليبرالية والتسامح حتى أن تعيينه بالجزائر قد استقبل في البداية على أنه سيكون عهد إصلاحات ليبرالية تفي للجزائريين ببعض الوعود التي كانت فرنسا قد قطعتها لهم منذ الثلاثينات . ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق على يديه ، بالعكس فقد أعلن منذ البداية أنه من أنصار بقاء الجزائر فرنسية ، وأنه غير مستعد لمناقشة القضايا السياسية ، وهدد الوطنيين وسجنهم ، بينما استرد قرار كريمو إلى اليهود وأطلق الحرية للشيوعيين . وقد رفض أيضاً البيان الجزائري الذي كان سلفه قد وعد بدراسته وجعله قاعدة الإصلاحات المقبلة . ومما أعلنه كاترو أثناء حكمه أن هدفه هو ربح الحرب ، وأنه غير مستعد لمناقشة إجراءات غير ناضجة وغير مدروسة ، وأوضح أن كل المحاولات التي لا ترمي إلى الإبقاء على « الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مآلها الرفض » لأن الجزائر « جزء لا يتجزأ من فرنسا »[39] وأصر على أن « الجزائر فرنسية وستظل فرنسية » . ولكنه خاطب الجزائريين بهذه العبارات المعسولة « إنكم أيها المسلمون لم تتمتعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كان عليكم أن تتبوأوها شرعياً . وإني أعتقد ، وكنت أعتقد دائماً ، أنه حان الوقت لتحصلوا عليها »[40] .

ولكن كاترو ، الذي لم يكن مستعداً أن يغير من عقلية الجزائر الفرنسية أطلق على حركة البيان الجزائري التي ظهرت خلال سنة 1943 اسم « العاصفة » التي وعد بوقفها مهما كان الثمن . فقد اعترف في مذكراته أن الجزائريين قدموا بيانهم إلى سلفه ، وهو يتضمن المناداة بإقامة جمهورية جزائرية . ولكنه قال إن ذلك جاء نتيجة «عاصفة من التحرر هبت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال أفريقية» ولذلك فإنه « من الحكمة وقف هذه العاصفة »[41] . وهذا ما فعله ، ولكنه لم ينجح . فالجزائريون قدموا نسخة من ملحق البيان الذي أعدوه بتاريخ 26 مايو 1943 إلى الجنرال ديغول يوم 10 يونيو وإلى ممثله كاترو يوم 11 منه . وفي 26 منه أيضاً وافقت

---

(39) جوليان ص 294 ـ 295 .

(40) (فرنسا الحرة) جـ 5 عدد 8 (15 أبريل 1944) ص 293 .

(41) كاترو « في معركة البحر الأبيض » جوليار ، باريس 1949 ص 431 .

عليه اللجنة التي عينتها الحكومة العامة كما صادق عليه مندوب الحكومة[42] . ومع ذلك فإن الفرنسيين وقفوا مواقف المتحرشين بالجزائريين . فخلال يـوليو من نفس العام وقع حادث في مدينة سكيكدة ذهب ضحيته حوالي ثلاثين جزائـرياً على يـد الجنود الفرنسيين ، ولم تتحرك السلطات الفرنسية بأية حركة ردع أو عقاب[43] ولكن عندما رفض الجزائريون حضور جلسة الوفود المالية في 22 سبتمبر وأصـروا على مراعاة ما جاء في البيان الذي قدموه إلى السلطات الفرنسية، قام كاترو بحل مجلس الوفود المالية واعتقال السيدين فرحات عباس وعبد القادر السائح ونفيهما إلى إحدى قرى جنوب إقليم وهران[44] .

إن كاترو الذي كان يعرف جيداً نفسية الجزائريين الموظفين قد قام بهذه الحركة لاشعارهم بقوة فرنسا وإعطائهم درساً . وليعرف أيضاً مدى صلابة موقفهم وتأثيرهم في الرأي العام . وقد تبين له بعد هذه الحركة القوية ضدهم أنهم غير متماسكين وأن قوتهم ظاهرية أكثر منها تنظيمية خفية . فقد تقدم اثنا عشر من الموقعين على البيان الجزائري واعتذروا للحاكم العام عما بدر منهم من مقاطعة لاجتماعات مجلس الوفود المالية . وأكدوا له « وطنيتهم وولاءهم لفرنسا » وأعلنوا له أن الإصلاحات التي نادوا بها يجب أن تكون « في نطاق الشرعية والنظام الذي تقوم عليه المجموعة الفرنسية وطبقاً لمبادىء الديمقراطية الفرنسية » ووعدوا لجنة فرنسا الحرة بتعاونهم لتحرير فرنسا وانتصار الديموقراطية[45] وهذا الموقف المتخاذل من بعض موقعي البيان قد أضعف الحركة الوطنية التي انطلقت منذ نهاية سنة 1942 ، كما يـدل على نجاح الخـطة الفرنسية التي أشرنا إليها والتي تقوم على كسب الوقت وإحداث ثغـرة في صفوف حركة البيان . وهو أخيـراً يبرهن أيضـاً على عودة السيـطرة الفرنسيـة النفسية على الموظفين الجزائريين الذين كـانوا قـد شعروا بقبضـة فرنسـا تخف قليلاً منـذ سنة 1940 .

---

(42) جوليان ص 286 .

(43) عباس ، ص 148 .

(44) أرون ص 83 لم تجتمع الوفود المالية منذ 1939 وقد دعاها كاترو للاجتماع غاضاً النظر عما جاء في البيان الجزائري .

(45) نوشي ص 137 .

غير أن عملية الاعتقال وحل الوفود المالية قد أثارت ردود فعل مختلفة . فالفرنسيون دافعوا عن أنفسهم أمام الحلفاء بأن الجزائريين قاموا بحركة خطيرة لا يمكن التسامح معها زمن الحرب ، وأن عملية الاعتقال كانت في صالح الجزائر الفرنسية والحلفاء معاً . ونشرت وكالات الأنباء المعاصرة بأن الاعتقال قد حدث لأن المعنيين بالأمر قاموا بالعصيان المدني ، وحاولوا تعطيل المؤسسات العمومية (المقصود بذلك مجلس الوفود المالية) وإثارة الشغب خلال الحرب[46] وعلقت بعض الصحف عندئذ بأن الخطر كان محتملاً أكثر منه واقعياً ، وأن لا أحد من الأمريكان أو الانكليز بقادر على فهم ما جرى بالضبط لأنه لا يعرف رأي الطرف الآخر من القضية ، وأن عباس وزميله عبد القادر السائح قد تحركا لأسباب شخصية أكثر منها سياسية[47] ولكن بعد مضي الوقت وإطلاق سراحهما تبين للحلفاء بالخصوص أن ما قام به الفرنسيون كان عملاً خطيراً .

ذلك أن العواقب كانت وخيمة لدرجة أن السلطات الفرنسية تراجعت عما ارتكبته . فقد أضر ذلك بسمعة فرنسا بينما رفع من سمعة عباس . ولاحظ الأمريكان والإنكليز أن عواطفهم كانت مع الزعماء الوطنيين (بعد أن تخلوا عنهم للفرنسيين) كما لاحظوا أن الفرنسيين قد خسروا في أعين الجزائريين هيبتهم اثر العمل بقرار كريميو ليهود الجزائر . وذلك كله يدل على ضعف فرنسا في نظرهم لا عن قوتها[48] . وبالإضافة إلى إطلاق سراح النواب المعتقلين خلال ديسمبر 1943 ، كان كاترو قد عين لجنة جديدة في 14 نوفمبر من ستة عشر عضواً لدراسة إصلاحات تخص المسلمين الجزائريين. وهناك أيضاً خطبة الجنرال ديغول في قسنطينة في الثاني والعشرين من ديسمبر التي وعد فيها بالإصلاحات للجزائريين. فَحَرَكَةُ جماعة البيان في سبتمبر لم تذهب إذن سدى . وستكون سنة 1944 سنة الإصلاحات ، على الطريقة الفرنسية طبقاً .

وقبل أن ندخل في غمرة هذه الإصلاحات وما تلاها من ردود فعل نود أن نقف

---

(46) (النيويورك تايمز) 24 سبتمبر 1943 ، ص 4 .

(47) نفس المصدر ، 25 سبتمبر 1943 ص 4 .

(48) نفس المصدر 21 يناير 1944 ص 3 .

قليلاً عند عودة العمل بقرار كريميو الخاص باليهود ، فبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أعاد ديغول الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بتاريخ 21 أكتوبر 1943 . وقد سبق ذلك رسالة كتبها وزير الخارجية الأمريكية عندئذ ، السيد كورديل هول إلى رئيس لجنة العمل اليهودية في أمريكا ، السيد أدولف هيلد ، يعده فيها بعودة العمل بقرار كريميو إلى يهود الجزائر . كذلك توقف وزير الخارجية الأمريكية هول ، في الجزائر وهو في طريقه إلى موسكو وتحدث إلى ديغول في الموضوع. وقد اتخذ القرار في غياب جيرو الذي كان سبق له أن رفضه بحجة أنه سيثير المسلمين الجزائريين . وأدى ذلك الى اتهام الأمريكيين له وللحاكم العام عندئذ السيد بيروتون بمعاداة السامية[49] .

ويلاحظ أن ديغول قد أعاد القرار باسم لجنة فرنسا الحرة مؤكداً بأن هذه الخطوة تترك الباب مفتوحاً أمام اللجنة « لتقرر أيضاً ما تراه في شأن مستقبل الأصناف الأخرى للسكان الجزائريين »[50] وهو يشير بذلك إلى الإصلاحات التي كان ينوي إدخالها على أحوال المسلمين الجزائريين ، ولذلك فإنه لم يحن شهر ديسمبر حتى أعلن ديغول من قسنطينة عن برنامجه للمسلمين ، كما سنرى . ولم يثر هذا الإجراء (قرار كريميو) أي ردود فعل من جانب المسلمين رغم تخوف الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة من عواقبه . غير أن الحلفاء توقعوا حسب المصادر المعاصرة أن تخطو فرنسا خطوة أخرى لإرضاء الجزائريين . ولكن بعد عدة أشهر وبعد إعلان ديغول عن الإصلاحات للمسلمين أصبحت هذه المصادر تتحدث عن العواطف القوية المعادية لليهود نتيجة قرار كريميو . لكن ما يثير الاستغراب حقاً هو أنها نسبت إلى الشيوعيين دور المصلح بين العرب واليهود حين قالت عن الشيوعيين أنهم كانوا يحاولون زرع الانسجام بين الفريقين[51] .

---

(49) مورفي ص 160 ـ 161 لام مورفي أيضاً يهود أمريكا على ضغطهم على حكومة الولايات المتحدة وجهلهم بحراجة الموقف ، وقال أن الحلفاء وكذلك حبر اليهود في الجزائر كانوا موافقين على تأخير عودة القرار لحراجة الموقف .

(50) (النيويورك تايمز) 22 أكتوبر 1943 ص 11 وكريميو هو الوزير الفرنسي اليهودي الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقرار وزاري سنة1871 .

(51) نفس المصدر وكذلك عدد 23 أكتوبر 1943 ص 3 وعدد 21 يناير 1944 ص 3 .

وفي الثاني عشر من ديسمبر 1943 أعلن الجنرال ديغول في خطبة له بمدينة قسنطينة عن الإصلاحات التي تنوي لجنة فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين . وقد وعد ديغول مستمعيه بأن هذه الإصلاحات تشمل : (1) المنح الفوري للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين بدون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ، كما كان مطلوباً من قبل[52] . (2) زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية . (3) الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفاءة . ويلاحظ أن هذه النقط كانت قد وافقت عليها لجنة فرنسا الحرة مسبقاً في اجتماعها يوم 11 ديسمبر[53] .

وقد كثرت التعاليق عندئذ على هذه الإصلاحات التي جاءت متأخرة عن موعدها بحوالي ثلاثة عقود . فمنذ 1912 طالب الجزائريون (النخبة) بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين . وتكرر ذلك على يد الأمير خالد وأنصاره . ثم على يد حركة المؤتمر الإسلامي التي ارتفع فيها صوت النخبة والنواب بالخصوص ، مطالبين بتحقيق برنامج فيوليت الذي يتضمن ذلك . وقد رأت لجنة فرنسا الحرة أن هذه الإصلاحات ستزيل آخر عقبة في طريق « التطور السياسي » للجزائريين وهو أمر طال انتظاره . وعلقت على ذلك صحيفة بريطانية محافظة بقولها ان هذا الإجراء جعل المسلمين الذين سبق لهم أن طلبوا الجنسية الفرنسية وتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية يعودون إلى « فراش موتهم »[54] وسنرى كيف استقبل الجزائريون المعنيون بالأمر هذه الإصلاحات يوم أعلن عنها رسمياً في شكل قرار .

واثر خطبة ديغول تعينت لجنة من ستة عشر شخصاً لدراسة موضوع الإصلاحات وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة . وقد كانت هذه اللجنة تتكون من ستة جزائريين وستة فرنسيين وأربعة من الموظفين في الإدارة الفرنسية . ومعنى ذلك أن الجزائريين كانوا بنسبة ستة إلى عشرة فرنسيين . بينما العدد الحقيقي للسكان

---

(52) كاترو ، ص 435 ـ 436 .
(53) (فرنسا الحرة) جـ 5 (15 أبريل 1944) ص 293 ـ 294 .
(54) (التايمز) 15 ديسمبر 1943 ص 3 .

كان بنسبة عشرة إلى واحد . وبالإضافة إلى ذلك فإن الستة جزائريين في اللجنة كانوا « موالين » لفرنسا ، وقد اختيروا اختياراً دقيقاً . حتى الشيخ الطيب العقبي الذي نجده في هذه اللجنة كان من مؤيدي فرنسا عَشِيَّة الحرب . وكان ذلك سبب استقالته من المجلس الإداري لجمعية العلماء قبل الحرب (1938) . أما بقية الستة فهم : تامزالي ، وابن جلول ،والشيخ القاسمي ، وفضيل ، وقاضي عبد القادر ، وابن قانة .

ولم تكن هذه اللجنة في الحقيقة سوى واجهة غير صلبة للديموقراطية الفرنسية لأن لجنة فرنسا الحرة في الواقع كانت قد توصلت إلى محتوى قرار مارس الذي سنتحدث عنه قبل اجتماع لجنة الستة عشر . وعلى كل حال فقد اجتمعت هذه اللجنة في الفترة ما بين 21 ديسمبر 1943 و 8 يوليو 1944[55] . وأثناء انعقادها توجه ديغول إلى إفريقية وألقى في يناير 1944 خطبته المشهورة في برازافيل وهي الخطبة التي أعلن فيها أن هدف السياسة الفرنسية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها . ولا شك أن الشعب الجزائري لم يكن في ذهن ديغول وهو يتحدث عن الشعوب المستعمرة لأن الفرنسيين كانوا يعتبرون الجزائر جزءاً من فرنسا ، وهي دائماً لها حالة خاصة[56] .

صدر أمر (أوردننس) الإصلاحات الفرنسية الخاصة بالجزائريين في 7 مارس 1944 من مدينة الجزائر حيث تحكم لجنة فرنسا الحرة وحيث عاصمة فرنسا الجديدة قبل تحرير باريس من الألمان . وقد وصفت هذه الإصلاحات بأنها « سياسية » . وجاء في البند الأول منها أن الجزائريين سيتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات التي للفرنسيين . وجاء في البند الثاني أن الجزائريين والفرنسيين متساوون أمام القانون . وأن القوانين الاستثنائية قد ألغيت. وأن المسلمين سيخضعون للشريعة الإسلامية في الأحكام .

ونص البند الثالث على أن الأصناف التالية من الجزائريين سيتمتعون بالجنسية الفرنسية ويسجلون في هيئة الإنتخاب الفرنسية (وهي غير هيئة الإنتخاب الجزائرية) : قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي الحاصلين على شهادة من مدرسة

---

(55) نوشي ص 138 وجوليان ص 296 .

(56) أرون ص 83 .

فرنسية معترف بها (وتوجد قائمة بالمدارس المعترف بها) ، والموظفون المدنيون من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية ، والعاملون في وظائف دائمة ، وأعضاء الغرفة التجارية والفلاحية ، والباشاغوات والقياد (ألقاب لموظفين ـ حكام باسم فرنسا) ، والأشخاص الذين مارسوا أو يمارسون وظيفة إنتخابية في المجالس المالية أو الإستشارية أو البلدية ، وحاملو أوسمة الشرف (ليجون دونور) أو القلادات الرسمية ، وأعضاء مجالس اتحاد العمال المعترف بها والذين تولوا المهمة فيها ثلاث سنوات على الأقل ، والهيئة الإدارية من عمال وفلاحين للجمعية الأهلية الخيرية وفروعها (لا سيب). ونص البند الرابع على أن هناك جزائريين آخرين سيحصلون على الجنسية الفرنسية وأن المجلس التأسيسي الفرنسي المنتظر سيضع الإجراءات الضرورية لهؤلاء.

وقد لوحظ أن كل جزائري ذكر بلغ الواحدة والعشرين أو أكثر له الحق في الإستفادة من قانون 3 فبراير 1919 فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس المحلية (حق الإنتخاب) ولكن بشرط أن لا يزيد تمثيل الجزائريين على نسبة 2 إلى 5 من مجموع الأعضاء في هذه المجالس (والباقي للفرنسيين ـ رغم اختلاف نسبة عدد السكان الواضحة) ومما يلاحظ كذلك أن منطقة الصحراء ومنها بلاد ميزاب، لم يغير من وضعها هذا الأمر شيئاً ، بل نص بالبند السادس على أنها ستظل كما كانت في الماضي تخضع للحكم العسكري مباشرة . أما البند الخامس من الأمر فقد أكد على أن جميع الفرنسيين في الجزائر لهم الحق في الإنتخاب ، وكذلك الترشح للمجالس الجزائرية بدون قيود[57] .

ويقضي الإصلاح الجديد تجنيس من 50 إلى 70 ألف جزائري مع بقائهم على حالتهم الإسلامية ، وهذا يسمح لهم بالمشاركة في الإنتخابات للبرلمان الفرنسي بقسميه : غرفة النواب ومجلس الشيوخ كما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر . كما أن القرار وسع القاعدة الإنتخابية الجزائرية ولكنه قيدها بألا يتجاوز عدد الجزائريين في المجالس المحلية خمسي الأعضاء . وبالإضافة إلى ذلك سوى هذا القرار بين الجزائريين والفرنسيين في رواتب الجندية والمنح العائلية للجنود

(57) أنظر النص في مجلة (فرنسا الحرة) جـ 5 عدد 6 (15 مارس 1944) ص 277 .

أيضاً ، ورواتب الموظفين في الحكومة والتجنيد العسكري والاستفادة من قوانين الضمان الاجتماعي ، وحرية الهجرة لفرنسا كما أزال القوانين الاستثنائية التي طالما شكا منها الجزائريون كقانون الغابات والمسؤولية الجماعية ومنع حمل السلاح ونحوها[58] .

وكما نظرت لجنة الستة عشر في الإصلاحات السياسية للمسلمين ، نظرت أيضاً في بعض الحالات الاجتماعية . من ذلك دراسة الأوضاع المعاشية في المدن والقرى للجزائريين والأحوال الصحية والمساعدات الطبية وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين وتصنيع الجزائر ، والعناية بالصناعة التقليدية الأهلية ، وتعميم التعليم على أطفال الأهالي ، والحياة الريفية . لكن ما يلاحظ على هذه المسائل أن بعضها كان سيدخل حيز التنفيذ بعد عشرين سنة وأخرى بعد ثلاثين سنة[59] .

وقد كانت هذه الإصلاحات محل تعليق لدى غير الجزائريين . فهي أولاً جاءت متأخرة عن موعدها ، وهي ولا تعني التطبيق الفوري ، فالقانون ينص على أن الأمور ستأخذ مدة طويلة وفترة إنتقالية . والأمر وإن كان قد حاول إرضاء النخبة والنواب وقدماء المحاربين فإنه لم يحل مشكلة الجماهير الجزائرية . حقاً أنه نص على إلغاء (قانون الأهالي) والقوانين الاستثنائية الأخرى . ولكن ذلك لن يتم على عجل ، كما أن نسبة الجزائريين ظلت دائماً نسبة أدنى من عدد الفرنسيين في المجالس المحلية . وبذلك احتفظ الفرنسيون دائماً باليد العليا في الشؤون الجزائرية ولا يستطيع الجزائريون رغم أغلبيتهم في الوطن ، التأثير على مصير بلادهم . لذلك رفضه الجزائريون حتى الذين كانوا في العشرينات والثلاثينات يطالبون بأهم بنوده . أما لجنة فرنسا الحرة فقد اعتبرته دليلاً على حسن نية فرنسا في تطوير الجزائر ورفع مستوى سكانها[60] . ورحبت به الصحيفة البريطانية (التايمز) واعتبرته دليلاً على أن فرنسا ، ما زالت تعتقد في قوتها التي باستطاعتها أن تدمج الناس من كل العقائد

---

(58) نفس المصدر جـ 5 (15 أبريل 1944) ص 294 ـ 296 وكذلك أرون ص 83 .

(59) نفس المصدر .

(60) نفس المصدر ص 292 .

والألوان تحت وحدة شعارها المتمثل في الحرية والمساواة والاخاء . وقالت عنه أن العالم الإسلامي وأصدقاء فرنسا في كل مكان سيرحبون بـه ، ولكنها لاحـظت أنه « صيغ بدقة وحذر » وأنه لم يمنح المساواة إلا لعدد ضئيل من الجزائريين تاركـاً مصير البقية منهم إلى المجلس التأسيسي الفرنسي المقبل[61] .

أما الجزائريون فكان ردهم على أمر 7 مارس 1944 الرفض ، بـاستثناء قلة منهم تمثل الموظفين الضالعين في ركاب السلطة الفرنسية والذين لا يستطيعون أن يحركوا ساكناً في مثل تلك الظروف . حتى النخبة التي كانت معنية بالدرجة الأولى عارضته . وقد ظهر في هذه الأثناء السيد فرحات عباس ليملأ الفراغ السياسي الذي تركه غياب ابن باديس ومصالي والعقبي وابن جلول . فألف عباس عندئذ منظمة سماها أصدقاء (أحباب) البيان الجزائري ، وهي المنـظمة التي أصبحت نشيـطة تستقـطب آمال الجـزائريين على مختلف اتجـاهاتهم خـلال الحـرب ، وتعبـر عن تمسكهم برفض الأمر المذكور . وقد قامت بتعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية تعلن « لا للجنسية الفرنسية ، نعم للجنسية الجزائرية . وتسقط الجنسية الفرنسية ، وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع »[62] .

وقد قام عباس بالاتصال بمصالي في معتقله بقصر الشلالـة وكذلـك بممثلي العلماء وكون معهم « جبهة متحدة » أصبح هو المتحدث باسمها . وسرعان ما ظهرت منشورات سرية تنادي الجزائريين بمقاطعة الإنتخابات البلدية التي كانت متوقعة . وأعلن عباس نفسه في يونيو 1944 أن الوضع خطير وأنه لا يمكن الإنتظار حتى تتحرر فرنسا بينما الجزائر ما تزال أرضاً فرنسية[63] وكان للأصدقاء جريدة أسبوعية بـاسم (المساواة) تأسست في 15 سبتمبر سنة 1944 وظلت تدافع عن أهدافهم . ونادوا الجزائريين بعدم تسجيل أسمائهم في هيئة الإنتخابات الفرنسية وبمقاطعة التصويت

---

(61) (التايمز) 27 مارس 1944 ، ص 5 .

(62) أرون ص 100 ، تأسس (أصدقاء البيان والحرية) في سطيف يوم 14 مارس 1944 حسب رواية جوليان ص 299 ويوم 15 منه حسب تويني (مدخل 1939 ـ 1946) ص 422 ـ 423 .

(63) نفس المصدر لقد وزع منشور في فبراير 1945 شبيه بمنشور جبهة التحرير سنة 1954 وكان موقعاً من العلماء ومن حزب الأصدقاء . وكانت خطبة عباس في خنشلة يوم 15 يونيـو 1944 ، أنظر أرون ص 100 .

فيها . وانطلقت أصوات العلماء تنعت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالكفر والخيانة . وكان بعض القياد يدافعون عن قرار مارس ، ولكن الحملة التي وجهها ضدهم الأصدقاء والعلماء جعلتهم يتخلون عن موقفهم . وقد وعد عباس على لسان الأصدقاء بأنهم سيعملون على توزيع الثروات على الفلاحين والبروليتاريا الوطنية ، وأنهم يقفون ضد الإقطاع والطبقات الممتازة ، وأنهم يهدفون إلى إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا بعد أن تتحرر من فكرة الإستعمار والأمبريالية[64] . وبعد عشرين سنة وصف عباس قرار مارس بأن الحوادث كانت قد تجاوزته وإنه كان عبارة عن خلاصة لمشروع فيوليت ـ بلوم سنة 1936 وأن الشعب الجزائري كله رفضه باستثناء قلة من النواب التابعين للإدارة الفرنسية[65] .

وقد اعترف الحاكم العام كاترو الذي كان مسؤولاً على إصدار أمر مارس بأن الوطنيين المناضلين ، لم يقبلوا بالقرار لأنهم وجدوه غير كاف ، حسب تعبيره ، وطالبوا من أجل ذلك بالحقوق السياسية ، أما المعمرون الفرنسيون فقد قبلوه ، بناء على كاترو أيضاً ، « بدون اغتباط » باعتباره أمراً واقعاً . وقبوله من طرفهم يعد حسب رأيه ، « ثورة » في أعماقهم نظراً للأخطار التي تحدق بهم من أجله . . ومع ذلك قبلوا أمر الحكومة (حكومته) بالأخذ بيد الجزائريين في طريق « التطور »[66] .

وفصل أحد المؤلفين الفرنسيين المختصين في شؤون شمال إفريقية أصناف الجزائريين في موقفهم من أمر مارس هكذا : رحب به المعتدلون ، ورفضه الإبراهيمي (العلماء) ومصالي (حزب الشعب) ، وطالب عباس بإقامة علاقة بين الشعبين (الجزائري والفرنسي) ، وطالب أوزقان (شيوعي جزائري) بزيادة الحقوق السياسية للجزائريين[67] . ولا ندري كيف يصبح عباس ـ الذي نادى بمقاطعة تطبيق الأمر وتكوين جمهورية جزائرية في ظل فرنسا متحررة من الاستعمار ، والذي كون

---

(64) جوليان ص 299 يقول جوليان أن وقوف عباس إلى جانب الطبقات المحرومة دليل على تأثير مصالي عليه .

(65) عباس ص 149 ـ 150 .

(66) كاترو ص 437 .

(67) جوليان ص 97 . من المعروف ان الشيخ الإبراهيمي قد أطلق سراحه من معتقل (آفلو) خلال ربيع 1943 .

(حزب أصدقاء البيان والحرية) ـ لا ندري كيف يوصف بأنه من أنصار العلاقة بين الشعبين ، ولا يوصف بأنه من صنف الرافضين للقرار . حقاً أن عباس قد دعا إلى فكرة (الفيدرالية) مع فرنسا . ولكن ذلك كان يمثل مرحلة جديدة فقط في تطور تفكيره السياسي ومبدئه الوطني وليس قبولاً لمحتوى إصلاحات 1944 .

ومن نتائج هذه الاصلاحات أن لجنة قد اجتمعت بالقاهرة خلال مارس 1944 واعترضت على مشروع فرنسا في الجزائر . وتذكر المصادر المعاصرة أن اللجنة كانت بقيادة رجل يدعى الأمير المختار ، كانت السلطات الفرنسية قد طردته منذ سنوات خلت ، وتضم حوالي 34 شخصاً نصفهم لم يعش بالجزائر قط ، بل هم سوريون وفلسطينيون . وكانت هذه اللجنة تعد (مذكرة) عن الجزائر لتقديمها إلى الحكومات العربية التي قبلت بالميثاق الأطلسي . ذلك أن الجزائريين في اللجنة المذكورة قد نقموا على الإصلاحات الفرنسية في الجزائر لأنها ستقود في نظرهم إلى الإندماج الذي يرفضونه[68] . والظاهر أن أعضاء هذه اللجنة كانوا من المهاجرين الجزائريين في المشرق . ولعل من بينهم مغاربة وتونسيين ، وستكون هي مقدمة (مكتب المغرب العربي) الذي سيظهر في القاهرة في 1947 .

ومهما يكن من أمر فإن فترة 1942 ـ 1944 كانت فترة مليئة بالنشاط والتجارب للحركة الوطنية الجزائرية . حقاً أنها لم تحصل على ما كانت تريد لنقاط ضعف في صفوفها لم تستطع أن تتغلب عليها أو تتخلص منها في الوقت المناسب . وما كادت سنة 1944 تنتهي حتى كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة وأكثر وعياً وأعمق تجربة ، بالإضافة إلى أنها قد دخلت مع الفرنسيين عهداً من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل ، وهو العهد الذي انتهى بمأساة 8 مايو 1945 .

---

(68) (النيويورك تايمز) 28 مارس 1944 ص 10 ، أضافت هذه الجريدة أن جريدة (البلاغ) لسان حال حزب الوفد المصري كانت تخشى أن يكون الجزائريون في الجزائر راضين عن هذه الإصلاحات . وقد جاء في كتاب (الجزائر الثائرة) للفضيل الورتلاني ، بيروت ، 1956 ، ص 284 ـ 286 ، أن الأمير مختار الجزائري كان من الأعضاء المؤسسين لعدة تنظيمات لصالح الجزائر والمغرب العربي عموماً ، منها (جمعية الجالية الجزائرية) ، و (اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر) ، ثم (جبهة الدفاع عن افريقية الشمالية) التي تأسست في القاهرة في 18 فبراير ، 1944 برئاسة الشيخ محمد الخضر حسين ، وكان الأمير مختار نائباً له ، والشيخ الفضيل الورتلاني كاتباً عاماً لها .



حادثة

8 مايو 1945

هل كانت حادثة 8 مايو 1945 ثورة فاشلة حاولها الوطنيون الجزائريون ضد الوجود الفرنسي في بلادهم ، فاستحقوا بذلك القمع الشديد الذي عانوه والدرس القاسي الذي أخذوه ، أو كانت مجزرة دبرها الفرنسيون ضد الجزائريين الأبرياء بينما كانوا يحتفلون بعيد انتصار الحلفاء الذي كان يرمز إلى انتصار الحرية والديموقراطية؟ سؤالان لو أجيب عليهما بلا أو بنعم لانفتح اللغز المعمى وتبين السر المبهم ، ولما كنا في حاجة إلى كتابة هذه الصفحات.

لقد كتب الكثير عن هذه الحادثة ، ولكنه غير كاف ، فما زال البحث عن جواب السؤالين هو ضالة المؤرخين . وأن الصفحات التالية تعد مساهمة منا في هذه القضية . ان هناك من وجه أصبع الاتهام إلى الوطنيين وحملهم مسؤولية التخطيط لثورة شاملة اكتشفت قبل أوانها فتعثرت وفشلت . وهناك من وجهه إلى الفرنسيين (على اختلاف أصنافهم . رسميون ، معمرون ، شيوعيون الخ) وحملهم مسؤولية حوك خيوط مؤامرة ضد الحركة الوطنية النامية التي ظهرت قوية في المذكرة التي قدمها قادتها الى الحلفاء ، والبيان الذي صاغوه سنة 1943 ، وجماعة أصدقاء البيان التي ظهرت سنة 1944 فانتقم منها الفرنسيون شر انتقام .

وأصول الحادثة في الحقيقة تعود إلى إنشاء (أصدقاء البيان والحرية) في شهر مارس 1944 ، وما تلا ذلك من نشاط ودعاية ويقظة وطنية، فقد أدى ذلك الى اتصالات علنية وسرية بين قادة الحركة الوطنية ، وإلى محاولة تكوين جبهة متحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان المعلنة في ملحقه والمؤجلة إلى ما بعد الحرب . وهذا النشاط غير المعتاد في نظر الفرنسيين قد أغضبهم وأثار تخوفاتهم، فحاولوا وقفه عن طريق اللجان التي تنظر في الإصلاح ، والوعود التي تثبط العزائم ، ولم يجرؤوا على مواجهته في الحين لأسباب منها ضعفهم العسكري والسياسي في عين

الجزائريين ، وانشغالهم بتحرير بلادهم (فرنسا) من براثن الألمان ، وعدم اطمئنانهم إلى ردود فعل الحلفاء . لذلك كتم الفرنسيون نواياهم وظلوا يتحينون الفرصة بالحركة الوطنية الجزائرية الآخذة في التحدي والتصاعد . ويكفي أن نذكر هنا بالكلمة التي قالها الجنرال كاترو الذي كان حاكماً عاماً للجزائر ساعة صدور البيان وتأليف (أصدقاء البيان والحرية) والتي قال فيها بضرورة القضاء على هذه « العاصفة » وهو يعني بذلك الحركة الوطنية.

تألف حزب (أصدقاء البيان والحرية) في شهر مارس 1944 بمدينة سطيف (التي ستقع فيها حادثة 8 مايو) وتسجل رسمياً في ولاية قسنطينة . وقد ضم أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء . فكان عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزباً سياسياً متماسك الأيديولوجية والعضوية . وكان السيد فرحات عباس هو كاتبه العام وفي نفس الوقت المسؤول السياسي على جريدة (المساواة ـ ايقاليتي) الأسبوعية التي كانت تصدر بالفرنسية وتعبر عن مبادىء الحزب الجديد . وقد تشجع أعضاؤه بالنفوذ الأمريكي ـ الإنجليزي في الجزائر وبالضعف الذي كانت تعانيه فرنسا . كما تشجعوا باستعداد الشعب للتضحيات . وخلال وقت قصير انضم عدد كبير من الأتباع إلى حزب الأصدقاء ، حتى بلغ عددهم خمسمائة ألف شخص . وكان هدفه المعلن الدفاع عن المطالب التي نص عليها البيان ونشر أفكار جديدة بين الناس ، واستنكار النظام الاستعماري في الجزائر . أما وسائله فكانت مساعدة ضحايا القوانين الاستثنائية والاضطهاد[1].

والمعروف أن حزب الشعب الجزائري ، كان قد حل منذ 1939 واقتيد أعضاؤه إلى السجن ، لذلك لم يكن في وسعهم العمل العلني . فانضم عدد كبير منهم إلى الحزب الجديد سواء عن اقتناع بأهدافه أو عن جعله ستاراً يحققون من ورائه أهدافهم . كما أن العلماء كانوا يساندون حزب الأصدقاء بالرأي والمال والتأييد المعنوي . ولا نستغرب أن يكون عدد منهم قد دخل في عضويته أيضاً[2] . ويرى

---

(1) عباس ص 150 أنشئت جريدة (المساواة) في 15 سبتمبر 1944 انظر جوليان ص 200 .

(2) ساراسين ص 11 ـ 12 ، وأرون ص 95 ـ 96 وبناء على الأخير فإن جريدة (المساواة) ظهرت في 13 سبتمبر .

بعض الكتاب الفرنسيين أن الشيوعيين أيضاً قد أيدوا حزب أصدقاء البيان فسانده كاتبهم العام السيد عمار أوزقان وأيدته جريدتهم اليومية (الجزائر ـ الجمهورية) وجريدتهم الأسبوعية (الحرية ـ ليبرتي) ، وأن التعاون قد بدأ بين الأحزاب الثلاثة (بالإضافة إلى حزب الشعب) منذ طالب الشيوعيون باطلاق سراح عباس والسائح خلال سبتمبر 1943 . كما أيدته جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية وأحباب الديموقراطية (منظمة شيوعية)(3) وعلى أية حال فإن حزب الأصدقاء سرعان ما تضخم عدد أتباعه وأصبح له حوالي 165 فرعاً في جميع أنحاء البلاد ، وأصبحت جريدته تطبع بين 300 و 500 ألف نسخة.

كان نشاط عباس ، الذي كان طليقاً ، خلافاً للزعماء الآخرين ، باستثناء الشيوعيين، قد حد به إلى إجراء اتصالات سرية مع مصالي والإبراهيمي(3). وبفضل مساعي عباس خفف السجن على مصالي قليلاً سنة 1943 فحول من لامبيز (تازولت) إلى الإقامة الجبرية في بوغار ومنها إلى قصر الشلالة . وخلال مرور مصالي بسطيف نزل ضيفاً عند عباس حيث قضى حوالي ليلتين . والظاهر أن الزعيمين قد تناقشا في الحالة السياسية الداخلية والخارجية وكانا متفقين في الهدف مختلفين في الخطة . فمصالي كان يرى أن لا أمل في تحرير الجزائر إلا عن طريق الثورة لأن فرنسا لا يمكن أن تذعن للضغط السياسي وحده ، بينما كان عباس يرى أن فرنسا الديموقراطية قادرة على تفهم روح ما بعد الحرب الثانية ، ومن ثمة تكون مستعدة للاستجابة لمطلب الوطنيين الجزائريين.

ومهما يكن الأمر فنحن لا نعلم ماذا دار بالضبط بين الزعيمين ولا ما اتفقا عليه فعلاً ، وكل ما يمكننا أن نخمنه هو أن مصالي قد وافق على ترك عباس يحاول تجربته وعلى أن يدخل أعضاء حزبه في حزب أصدقاء البيان والحرية ، على أن يحتفظ حزب الشعب لنفسه بحرية الحركة والتنظيم الثوري وتفجير الثورة عندما يراها مناسبة بعد فشل جهود عباس . ومعنى هذا أن حزب عباس قد أصبح غطاء لأعمال حزب

---

(3) أرون ، ص 96 ـ 99 وساراسين ص 18 . أما السيد قنانش فيرى أن (أحباب الديموقراطية) قد أسسها حزب الشعب في سبتمبر 1944 . (أي بعد تأسيس حزب أصدقاء البيان والحرية بعدة شهور) .

(3) مكرر ، سبق القول أن الإبراهيمي قد أطلق سراحه سنة 1943 ، فرجع إلى مقر إقامته بتلمسان .

الشعب . ويؤكد السيد عباس أن مصالي قد وافق على عمله ولكن كان لـه بعض التحفظات عليه ، وكانت نقطة الخلاف بينهما أن عباس له ثقة في فرنسا بينما مصالي لم يكن له فيها ثقة[4] .

وبينما الاتصالات جارية بين القـادة لمحاولـة تنسيق الجهود وتكـوين جبهة متحدة ، انطلقت موجة من الدعاية والاجتماعات والمناشير تستهدف إعـداد الرأي العام وخلق جو من الحماس لمطالب البيان وغيرها ، ولا سيما منذ يناير 1945 . ففي هذا الشهر انعقد في الجزائر مؤتمر لحزب الأصدقاء أسفر عن المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب ، وبجعل اللغة العربية لغة رسمية ، وكان من بين الأعضاء في اللجنة المديرة للمؤتمر أعضاء من حزب الشعب أمثـال حسين عسلة، ومسطول ، والشـاذلي المكي ، والأمين دباغين ، وتـلا ذلك اجتماع آخر لأصدقاء البيان خلال مارس من نفس العام طالب فيه الحاضرون باطلاق سراح مصالي وصوتوا على لائحة في صالح برلمان وحكومـة جزائـرية ، ودار فيـه الحديث ، حسب المصادر الفرنسية المتأخرة ، عن القوة العربية بداخل البلاد[5] .

وكانت هناك عوامل مساعدة على اتخاذ المواقف المتطرفة في نظر من يتهمون الوطنيين . فالأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعانيها البلاد كانت حطباً يزيد في اشتعال الحماس للحركة الوطنية وكره الفرنسيين ، كما أن ميلاد الجامعة العربية وما صحب ذلك من ارتفاع معنويات وربط وشائج واتضاح آمال ـ قـد ساعـد الحركـة الوطنية ، وجعلها تنشط وتبحث عن نقط اللقاء لا نقط الخلاف[6] . وخلال فبراير 1945 ألصق منشور على الجدران في مدن الجزائر فيه : « أيها الأخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر . فالاستعمار قد خربها مادياً . ان الشعب الجزائري لم يتمتع

---

(4) عباس ، ص 151 .

(5) أرون ، ص 104 . والواقع أن المطالب المذكـورة كانت في البيـان وليست جديـدة ، وقد قبلهـا الفرنسيون من حيث المبدأ . ولكن الهدف من ذكر مصالي وأعضاء حزب الشعب هو إتهام الحزب الجديد بأنه وقع تحت نفوذ قيادة حزب الشعب « الثوري المتطرف » الذي كان رسمياً منحلاً . وادعى السيد عباس أن أوغسطين بيرك قد لاحظ له تسرب العناصر المتطرفة من حزب الشعب في فروع حزب الأصدقاء فرد عليه عباس بأنهم أحرار في فعل ذلك ص 205 .

(6) جوليان ، ص 300 ويذكر المؤلف أن النخبة ـ بومنجل ، عباس ، وكسوس كانوا ضد التطرف .

بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي . فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال ، والإسلام أصبح محل سخرية . وأن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار (كيان جزائري) وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أية سيادة أجنبية . ومن أجل هذا الهدف مات أخوتكم في الزنازن ، وهم يعانون في السجون والمحتشدات ، ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو في الخفاء » .

وبعد أن استنكر المنشور أمر مارس 1944 ، الذي استنكرته أيضاً جمعية العلماء وحزب الشعب وحزب أصدقاء البيان ، طالب الجزائريين بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية التي كان الفرنسيون يحضرون لإجرائها، وقد جاء فيه بالخصوص، أن الوسيلة الوحيدة (لأفشال هذه المناورة الفرنسية) هي مقاطعة التصويت في هيئة الانتخابات الفرنسية ، فلا تسجلوا أنفسكم في هذه الهيئة . وإذا كان هناك من سجل نفسه فلا يصوت . إن استرداد قسائم التصويت سيكون الدليل القاطع أمام العالم على أن الشعب الجزائري يريد أن يعيش مستقلاً . فلا تنسوا أيها الاخوة المسلمون الجزائريون أن عليكم أن تلعبوا دوراً بارزاً في تحرير شعبكم ، فتضحيات أولئك الذين ماتوا والذين يعانون ، والذين يناضلون سوف لا تذهب سدى . والا فسترتكبون جريمة نحو شعبكم ونحو الله الذي سيعاقبكم عاجلاً أو آجلا . إن عدل الشعب وعدل الله لا يظلمان ولا يرحمان[7] .

وقد تضاعفت المنشورات وظهرت الصحف السرية وكلمات السر والاجتماعات خلال ربيع 1945 . من ذلك المنشور الذي أصدره حزب الشعب الجزائري المنحل والذي طلب فيه من أعضائه تسليح أنفسهم بسرعة في وجه التطورات الجديدة[8] وظهور جريدة سرية بعنوان (العمل الجزائرية) ولعلها بالفرنسية . كما كثر الحديث، عن مهزلة الإصلاحات التي وعد بها ديغول ومساعده كاترو ، والمطالبة بمقاطعة الانتخابات وحث الجزائريين على عدم الاختلاط بالفرنسيين وحتى عدم العمل عندهم، وكانت عودة الجنود الجزائريين الذين ساهموا في تحرير فرنسا وأوروبا تثير فضول الناس وتبعتها روايات كثيرة عن الحرب وأهدافها ومشاعر الشعوب فيها[9] .

(7) النص في ساراسين ص 63 ـ 65 نقل جزءاً منه أيضاً أرون ص 105 .

(8) أرون ص 84 .

(9) نفس المصدر ص 92 ، 99 ، 100 .

وظهرت كذلك في عدد من المدن مثل بسكرة وجيجل ، وحمام المسخوطين وغيرها عبارات على الجدران توحي بأن هناك شيئاً يستحق الاستعداد . وقد ذكر أحد المعاصرين مجموعة من هذه العبارات مثل « استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت . وفلنعد أنفسنا للثورة . أيها الجزائريون حاربوا من أجل الحرية ، وموتوا إذا اقتضى الأمر ، ولكن لا هوادة مع المضطهدين ، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم . فساعة التحرير قد اقتربت »[10] .

وجاء في أحد التقارير الرسمية أن الجو كان مشحوناً بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين . ففي بجاية كتب أحد المعلمين الفرنسيين جملة على السبورة « إنني فرنسي وفرنسا وطني » فكتب التلاميذ الجزائريون بدلها هذه الجملة : « إنني جزائري ، والجزائر وطني » وكان أحد المعلمين يدرس الدولة الرومانية وحالة العبيد فيها فصاح التلاميذ الجزائريون عند الحديث عن العبيد قائلين « مثلنا نحن » ومن جهة أخرى ألغيت إحدى المقابلات في كرة القدم في عنابة لأن الفريقين أحدهما جزائري محض والآخر فرنسي محض ، وكان الأطفال الجزائريون يرمون الحجارة على سيارات النقل الفرنسية . وظهر الشك في الإخلاص للفرنسيين ، وقاطع الجزائريون المقاهي الفرنسية والعمل في المنازل الفرنسية[11] .

وكل هذه المظاهر تدل على أن الحركة الوطنية قد أخذت منعطفاً جديداً منذ ميلاد أصدقاء البيان والحرية وأن الوعي قد ازداد انتشاراً رغم قيود الحرب وحل حزب الشعب الجزائري واضطهاد العلماء . وبدل أن يتفهم الفرنسيون الظروف الجديدة التي ساعدت على هذه المظاهر راحوا يتحرشون بالحركة الوطنية ورجالها . فخلال مارس 1945 عبرت المجلة الكاثوليكية (الوقت الحاضر ـ لوطان بريزان) بأن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطراً وأن الوضع أصبح صعباً على الفرنسيين[12] وكانت حكومة كاترو ، وبعدها حكومة شاطينو ، تريد وقف العاصفة ـ حسب تعبير كاترو ، ولكن الموقف مع الانكلو ـ أمريكان منعها من ذلك مؤقتاً وجعلها تؤجل الحسم في

---

(10) نفس المصدر ، ص 160 نقلاً عن تقرير كازانيو .
(11) نفس المصدر ص 93 ـ 94 نقلاً عن تقرير توبير .
(12) ساراسين ص 13 .

الموضوع إلى ما بعد الانتصار[13] .

ولما كانت السلطات الفرنسية عاجزة عن مواجهة حزب أصدقاء البيان والحرية خلال شتاء 1944 وربيع 1945 فإنها عمدت إلى إعادة مصالي إلى السجن في بوغار ـ بعد أن كانت خففت عنه ـ وكان ذلك يوم 18 أبريل 1945 . وقد أثار هذا موجة من السخط والمظاهرات لصالح إطلاق سراحه سواء من أعضاء حزبه أو من أعضاء الحزب الجديد كما أشرنا . وبدلاً من إطلاق سراحه نقلته السلطات الفرنسية إلى قصر الشلالة (حيث زاره عباس) ثم إلى المنيعة في أعماق الصحراء ومنها إلى برازافيل بأفريقية[14] وقد اعتبر الوطنيون هذه الحركة من الفرنسيين تحدياً لهم وإثارة لمشاعرهم في وقت كانت فيه البلاد تستعد للاحتفال مع الحلفاء بانتصار الحرية والديموقرطية .

هكذا إذن كان الوضع في الجزائر عندما حدثت ثورة أو مجزرة 8 مايو 1945 : وعي وطني وانتظار لساعة الخلاص من جانب الجزائريين وتربص واستعلاء من جانب الفرنسيين . فماذا حدث بالضبط ؟ يذهب بعض الكتاب إلى أن عباس ومصالي والإبراهيمي قد اجتمعوا سراً في قصر الشلالة في نهاية شهر أبريل واتفقوا على برنامج محدود وسلبي ، وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والإستعمار[15] ويرى كاتب آخر أن الزعماء الثلاثة قد اتفقوا على القيام بمظاهرة عامة يوم احتفال الحلفاء بالانتصار ، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه ، ولكن المظاهرة التي حدد لها يوم الاحتفال بعيد النصر قد اعترى الإعداد لها شيء من الفوضى نتج عن تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال ، كما أن عباس زعيم حزب الأصدقاء والشخص الذي أصبح في مواجهة الأحداث ، قد اضطرب نتيجة حرب الأعصاب بين الأحزاب الوطنية[16] .

---

(13) نفس المصدر ص 77 .
(14) عباس ص 206 ـ 207 .
(15) نفس المصدر ص 99 ـ 100 .
(16) ساراسين ص 12 .

واشتد هبوب العاصفة يوم فاتح مايو 1945 اليوم العالمي للعمال . فقد عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر . وكانت في أغلبها هادئة سلمية . ورغم تحرير فرنسا وعودة الديموقراطية والحرية إلى أوروبا، وتحقيق أهداف الميثاق الأطلسي بالنسبة للدول الكبرى ، فإن حزب الشعب الجزائري كان ما يزال ممنوعاً من ممارسة نشاطه ، وكان رئيسه قد أبعد من الجزائر تماماً ونقل كما أسلفنا إلى برازافيل ، بينما الأحزاب الأخرى ، يميناً ويساراً ، سمح لها بالعودة إلى الحياة الطبيعية . لذلك قام أعضاء حزب الشعب وأنصاره بمظاهرات يوم فاتح مايو نادوا فيها بتحرير مصالي واستقلال الجزائر واستنكروا فيها الاستعمار والاضطهاد ، ورفعوا فيها العلم الوطني .

وقد اتخذ بعض هذه المظاهرات شكلاً عنيفاً في عدد من المدن كمدينة الجزائر وبجاية وبسكرة . وادعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا عندئذ « مشروع ثورة » في بجاية . وقتل في مدينة الجزائر شرطيان وجرح ثلاثة عشر ، بينما جرح اثنان في بجاية . ولا شك أن عدداً من المتظاهرين قيدوا إلى السجن وجرح آخرون منهم . وكانت مظاهرات مدن سطيف ووهران وعنابة وقالمة وغيرها أقل عنفاً . وقد اشترك في مظاهرات سطيف وحدها بين أربعة وخمسة آلاف شخص . وكان على رأس هذه المظاهرات في الغالب عناصر من حزب الشعب المنحل[17] وهكذا كان الجو عاصفاً منذ الفاتح من مايو ، وهو اليوم الذي اجتمعت فيه مناسبتان كبيرتان : عيد العمال وعيد الحرية الذي لم يعلن بعد عن الاحتفال به رسمياً .

وقد بدأ الاحتفال رسمياً في السابع من مايو عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب ، وسرعان ما شرع المعمرون والفرنسيون عامة في تنظيم « مهرجان الأفراح » ، لكن الجزائريين قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة بهم . وكانت هتافات الجزائريين تدور حول المناداة بحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح رئيس حزب الشعب . ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين . غير أن المصادر تذكر أن العلم الفرنسي قد مزق في هذا اليوم (7 مايو) وظهرت منشورات تنادي الجزائريين

(17) أرون ص 108 ـ 109 ـ وعباس 155 يقول عباس أن مصالي كان عندئذ تحت الإقامة الجبرية . والواقع أنه كان في برازفيل منفياً .

بالاتحاد لتحقيق النجاح[18] . وكانت السلطات الفرنسية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات بهذه المناسبة والمشاركة في أفراح انتصار الحلفاء الذي يرمز إلى انتصار مبادىء الميثاق الأطلسي . وقد حدث ذلك في مختلف مدن الجزائر وليس خاصاً بسطيف .

أما اليوم الثامن من مايو (الإثنين) الذي صادف في سطيف يوم السوق ، فقد تميز بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة ، ثم انتشرت منها إلى مدن أخرى مجاورة وبعيدة . وفي المظاهرات التي نظمت هناك والتي ابتدأت بالقرب من الجامع الكبير اشترك فيها ما بين 7 و 8 آلاف شخص . وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات . وكانت الهتافات تتعالى بحياة الجزائر الحرة المستقلة ، وكان أحد أطفال الكشافة يحمل العلم الوطني . وكان المتظاهرون يحملون باقة من الزهور لوضعها على قبر الجندي المجهول . وتقدمت المظاهرة نحو هدفها حتى وصلت وسط المدينة . وفجأة أطلقت رصاصة أصابت الطفل حامل العلم فأردته قتيلاً في الحين . فتقدم آخر وحمل العلم ، ولكن المظاهرة اعتراها شيء من الإضطراب فانقسمت إلى مجموعتين واحدة واصلت المسيرة إلى هدفها ووضعت باقة الزهور على قبر الجندي المجهول ، والثانية انتشر أفرادها في شوارع المدينة واشتبكوا مع من قابلهم من الفرنسيين . وقد مات نتيجة ذلك عدد من الطرفين .

لكن السؤال الذي لم يجد جواباً بعد هو : من أطلق الرصاصة أولاً ؟ هناك عدد من الروايات يناقض بعضها بعضاً . فالسيد فرحات عباس يروي أن شرطياً تقدم من حامل العلم الذي يبدو أنه لم يكن « طفلاً » وأراد انتزاعه منه ، لكن هذا رفض وقاوم . فما كان من الشرطي إلا أن أطلق الرصاص فقتل حامل العلم . وتبريراً لذلك يذكر عباس أن والي قسنطينة (ليستراد كاربونيل) كان قد أذن بالمظاهرة بشرط أن لا يرفع فيها العلم الجزائري ، فإذا رفع فإن على الشرطة أن تطلق النار . وعلى كل حال فإن عباس يعتبر إطلق الرصاص وقتل حامل العلم وجرح آخرين بداية الحادثة

(18) أرون ص 114 يقول المؤلف أن أحد قدماء المحاربين الجزائريين (وكان الذين اشتركوا منهم مع الفرنسيين ستة فقط) قد هتف بحياة مصالي وديغول لكن الجموع الواقفة على جنبات الطريق كانت ترد بحياة مصالي فقط .

التي تحولت إلى مجزرة . ولكن عباس يذكر أن نائب والي قسنطينة لا يعرف إلى من منح الإذن بالمظاهرة ـ وقد ادعى (نائب الوالي) أنه كان يعتقد أنه كان واحداً من حزب أصدقاء البيان والحرية . لذلك لم يطلب منه طلباً مكتوباً . أما شيخ بلدية سطيف فلم يكن يعرف شيئاً عن المظاهرة . وأضاف عباس بأن قوات الشرطة الفرنسية والجيش والمدنيين قد طاردوا الجزائريين بعد تفرقهم من المظاهرة ، وكان هناك « عدد من القتلى والجرحى »[19] .

وهناك من الفرنسيين من يحمّل الشرطة مسؤولية إطلاق الرصاص وتحويل المظاهرة إلى مذبحة . من ذلك جيرمين تيون وجوزي أبو الكير . لكن الأخير يتهم حزب الشعب وحزب الأصدقاء بتنظيم الحادثة ووضع بعض القتلة فيها . ورأى آخرون أيضاً أن الشرطة كانت مسؤولة على ما حدث . لكن التقارير الرسمية ، مثل تقرير الشرطة وتقرير وزير الداخلية وتقرير لجنة توبير ، تلوم المتظاهرين وتتهمهم باطلاق الرصاص أولاً[20] . ولكن قتل حامل العلم يؤكد مسؤولية الشرطة في الموضوع . وبالإضافة إلى ذلك فإن أوامر والي قسنطينة تقتضي (حسب الروايات الجزائرية والفرنسية) إطلاق النار عند رفع العلم الوطني أو حمل لافتات سياسية . فلم يبق إلا أن يكون الشرطي الفرنسي هو الذي أطلق النار أولاً ، غير أن احتمالاً آخر يظلّ قائماً وهو امكانية وجود شخص مجهول أطلق النار على حامل العلم . وهذا الشخص قد يكون من المعمرين الحاقدين على نشاط وقوة الحركة الوطنية. ومهما يكن من أمر فإن هذه النقطة (من أطلق الرصاص أولاً ؟) ما زالت مطروحة أمام المؤرخين .

ومن الثابت أن المظاهرات قد وقعت في مختلف أنحاء البلاد . وليس في سطيف وحدها . فقد جرت في مدينة الجزائر وبجاية وباتنة وخنشلة وبسكرة وعنابة

---

(19) عباس ، ص 155 لم يكن عباس حاضراً هذه المظاهرة التي كانت قرب مسقط رأسه بل كان عندئذ في العاصمة يهنىء الحاكم العام بعيد النصر . وبناء عليه أيضاً فإن اليوم ليس الإثنين ولكنه الثلاثاء .

(20) أرون ص 120 ـ 122 وممن يحملون الشرطة المسؤولية شارلْ فافرو وفرانسيس جونسون ، وممن يحملون المسؤولية بول كوطولي (من المعمرين) . أما العلماء فيحملون الشرطة والمعمرين تدبير المذبحة كما سنرى .

وقالمة وخراطة والقبائل الكبرى وغيرها . ولكنها في غير سطيف كانت أقل عنفاً . ولم ينتشر العنف إلا في قالمة وخراطة والنواحي المجاورة . وقد يتساءل المرء عن سبب انتشار العنف في سطيف ونواحيها بالذات . والواقع أن شرق الجزائر كان قد شهد سنة 1871 ـ 1872 ثورة عارمة اشتركت فيها الآلاف (حوالي مائة ألف نسمة) وكان لها نتائج وخيمة على فرنسا وعلى الجزائريين معاً . وعندما ابتدأت النهضة الجزائرية في فاتح القرن الحالي كانت قسنطينة مركز إشعاع كبير بعد العاصمة فظهرت فيها الحركة الإصلاحية ونشطت فيها كتلة النواب وعرفت تطوراً في الصحافة والنوادي والمدارس .

وكانت سطيف في مفترق الطرق بين قسنطينة والعاصمة وفي نواحيها ولد عباس والإبراهيمي ، وكان الأول هو زعيم البيان الجزائري سنة 1943 . وفيها أيضاً ولد حزب أصدقاء البيان في مارس سنة 1944 . لذلك لا نستغرب أن تكون سطيف ونواحيها ، وإقليم قسنطينة عامة مسرحاً لأحداث 8 مايو 1945 . ومن سطيف انتشر الخبر المفجع تحمله الأفواه وتشهد عليه الجروح وتصوره الكلمات والأخيلة بشتى الصور والأشكال . وقد بلغ رواد السوق من باعة ومشترين حسب بعض المصادر خمسة عشر ألف شخص . وهؤلاء وأمثالهم هم الذين تفرقوا بعد المظاهرة في المناطق المجاورة . وكانوا كلما مروا بقرية أو شخص إلا ازداد الخبر انتشاراً والمنطقة اتساعاً . وكلما صادفهم فرنسي في الطريق أو في الضيعات إلا وقعت الإهانات والاشتباكات المتبادلة فتسفر عن القتلى والجرحى .

وكان يمكن أن تنتهي المظاهرات عند ذلك الحد . كما يقع في مناسبات متعددة ، ولكن السلطات الفرنسية التي كانت تتحين الفرصة وجدت الظروف مناسبة، فتحركت لتوقف العاصفة كما سمّاها الجنرال كاترو. وتشهد الوثائق الفرنسية والجزائرية والأجنبية الأخرى على أن القمع كان لا مبرر له وأنه كان مبالغاً فيه لدرجة أنه حير المفسرين للحادث . فبالإضافة إلى الحرس الخاص (المليشيا) والصاعقة (الكومندوز) اللذين ألفهما المعمرون ، تحرك الجيش الفرنسي بأصنافه الثلاثة ـ المشاة والبحرية والطيران ـ إلى جانب الشرطة والدرك .

واجتمع على الجزائريين أيضاً اليمين واليسار ، فبالإضافة إلى المعمرين الذين

يعتبرون من غلاة اليمين ، هناك أيضاً الشيوعيون الذين يعتبرون من غلاة اليسار . كلاهما تحالف على عقاب الجزائريين ، وتعاون مع سلطات الجيش والشرطة والدرك على قمعهم . وقد نادت صحيفة (الحرية) الشيوعية بمعاقبتهم واستنكرت مواقفهم . ومن جهة أخرى كان الجزائريون تحت رحمة السلطات الفرنسية . ذلك أنه بمقتضى قانون الأهالي الخاص وقانون الحرب لا يمكن للجزائري أن ينتقل من مكان إلى آخر إلا بإذن السلطة الفرنسية الخاضع لها ، وإذا انتقل بدون إذن اعتبر عاصياً وثائراً . ويروي بعض الكتاب أن الجزائريين المعتقلين كانوا يقتلون من طرف حراسهم على مرأى من الرسميين الفرنسيين . وقد استعمل الفرنسيون طريقة « العمليات الكاسحة » بحيث لا يتركون في طريقهم منزلاً إلا فتشوه وخربوه . وبهذه الطريقة خربوا عدداً من القرى بضربها بالقنابل من الجو بأمر من وزير الطيران السيد تيون الذي كان شيوعياً في حكومة ديغول . وضربت القوات البحرية عدداً من المدن الساحلية أيضاً . أما المشاة وفرق اللفيف الأجنبي فقد كانت تستعمل الدبابات وتدخل الديار وتقتل وتخرب وتنتهك الحرمات وتعتدي بدعوى البحث عن الثوار والأسلحة[21] .

وفي تقرير نشرته مجلة (ستارز أندستريبرز) لسان حال الجيش الأمريكي بعد الحوادث مباشرة ، إن الفرنسيين قد استعملوا عدداً كبيراً من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين . وقد كتب التقرير بتاريخ 28 مايو ونشر في أول يونيو . ومما جاء فيه أن قاذفات القنابل الفرنسية قد « حطمت قرى آهلة بكاملها » في منطقة الحادثة أثناء حملة دامت تسعة أيام . وقد « طار الطيارون الفرنسيون ثلاثمائة مرة في يوم واحد مستعملين القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة . . حتى سويت الأرض بعدد من القرى والدواوير . ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لتسحق السكان الهاربين (من المنازل التي تحطمت) وترمي القنابل على المخابىء العربية في الجبال » . ووصف التقرير الثورة بأنها « ثورة طعام » أي من أجل الخبز ولأسباب اقتصادية كما سنرى . وأن هذه الثورة حسب

---

(21) نفس المصدر ص 123 ـ 128 أنظر أيضاً فافرو ص 74 ـ 75 ويذكر جوليان ص 305 أن الوطنيين كانوا ينادون بسقوط الحزب الشيوعي ويطالبون باستقلال الجزائر وبحياة انتصار الحلفاء .

التقرير قد أسفرت عن مقتل وجرح أكثر من عشرة آلاف جزائري و 97 فرنسياً معمراً[22] .

وقد اختلفت التقارير والمقادير عن عدد القتلى والجرحى نتيجة أحداث 8 مايو . فوزير الداخلية الفرنسي السيد تيكسيه ، ذكر في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث قد بلغ 50,000 شخص (أي 5٪ من السكان) ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسياً و 150 جريحاً . أما من الجانب الجزائري فمن 1,200 إلى 1,500 قتيل (ولم يذكر الجرحى) و 2,400 معتقل أطلق سراح 517 منهم وحوكم الباقي[23] . ويلاحظ أن كثيراً من الأحكام قد صدرت بالإعدام على يد المحاكم العسكرية[24] وتتراوح التقديرات الجزائرية بين 45,000 إلى 100,000 قتيل أما التقديرات الأجنبية فتختلف أيضاً ، فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين وبعضها يقترب من إحصاء الجزائريين . وهي في الغالب من 50,000 إلى 70,000[25] . وقدرت (النيويورك تايمز) بعد حوالي شهرين ونصف من الحادثة عدد القتلى من 7 آلاف إلى 18 ألفاً عندما استعمل الفرنسيين القنابل والإعدام الجماعي حسب تعبيرها[26] ويتفق المعلقون عندئذ على أن حادثة 8 مايو لم يعرف عنها العالم إلا قليلاً لأن الفرنسيين استعملوا فيها إجراءات حاسمة وسريعة وقوية .

وهناك أيضاً وسائل قمع أخرى ، غير القتل الجماعي وضرب القرى بالقنابل . فقد ألقى القبض على زعماء حزب أصدقاء البيان والحرية : فرحات عباس والدكتور سعدان وكانا عندئذ في مدينة الجزائر . وأعلنت السلطات الفرنسية حل هذا الحزب ، كما أعلنت حالة الطوارىء من جديد . وألقى القبض أيضاً على الشيخ الإبراهيمي وعلى « عشرات الآلاف من رجال الجمعية (العلماء) وأنصارها وأتباع الحركات

---

(22) (النيويورك تايمز) أول يونيو 1945 ص 5 اعتبر التقرير أو لتقرير عن حادثة 8 مايو، وكان الفرنسيون قد منعوا إرساله إلا في التاريخ المذكور وتلقاه مراسل مجلة الجيش الأمريكي المذكورة من المغرب . وقد اطلعتُ في صيف 1984 على جريدة العلم الأمريكي المسماة (ستارزاند سترايبرز) على الميكرو فيلم . وتأكدت من المعلومات المذكورة ولكن فيها اضافات هامة سنوردها في طبعة جديدة للكتاب ان شاء الله .

(23) نفس المصدر 2 يوليو 1945 ص 2

(24) جَوليان ص 305 ويذكر هذا الكاتب أن 95 حكماً صدرت بالموت .

(25) أرون ص 139 ـ 141 .

(26) عدد 25 ديسمبر 1946 ص 12 .

الوطنية الأخرى». وقد وصف الإبراهيمي ما حدث في هذه الأثناء فقال أنه سبق إلى السجن العسكري بالعاصمة ليلاً يوم 27 مايو 1945 وظل في زنزانة ضيقة نحو سبعين يوماً . وبعد مائة يوم نقلوه في طائرة إلى السجن العسكري أيضاً بقسنطينة لمحاكمته ، ثم ساءت صحته فكان يؤخذ تارة إلى السجن وأخرى إلى المستشفى العسكري . ودامت تلك الحالة أحد عشر شهراً[27] .

أما عباس فقد ذكر أن الفرنسيين اتهموه بالمس بالسيادة الفرنسية داخلياً وخارجياً . وسألوه عن برنامج حزب أصدقاء البيان والحرية ، وذكر أنه ظل وحده في زنزانة أيضاً في أحد سجون قسنطينة ستة أشهر. ثم أطلق سراحه كالإبراهيمي بعد صدور العفو العام ، بتاريخ 16 مارس سنة 1946[28] . لا ندري الآن إن كان مصالي أيضاً قد أطلق سراحه في هذه المناسبة . ولا شك أن « عشرات الآلاف » التي تحدث عنها الإبراهيمي قد استفادت أيضاً من صدور العفو العام . وقد بدأت الحياة السياسية تعود إلى الجزائر تدريجياً ، ولكن الهوة بين الطرفين ـ الجزائري والفرنسي ـ قد ازدادت اتساعاً بأحداث 1945 كما ازداد الجرح عمقاً وألماً .

وكما احتار المهتمون فيمن أطلق الرصاصة الأولى احتاروا أيضاً في أسباب الحادثة نفسها وفي دوافعها . فبعضهم ينسبها إلى أسباب اقتصادية . وآخرون يعزونها إلى دوافع سياسية وهناك من يعللها بالدين أو بوقع الحرب وتأثيرها . لقد ذكرنا سابقاً رأي بعض الكتاب عن الوضع الإقتصادي الذي عاشته الجزائر منذ 1939 . ولا سيما خلال عهد فيشي . وذكرنا بالخصوص رأي الدكتور توماس عن الحالة الإقتصادية حتى نهاية الحرب . وكان طابع فترة الحرب عامة هو تجريد الجزائر من خيراتها الإقتصادية لإطعام أوروبا ، ومن ثمة معاناة الشعب من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة ، بالإضافة إلى أن الجزائر قد قدمت زهرة أبنائها لميدان القتال كجنود أو لمصانع الإنتاج كيد عاملة في أوروبا. وبذلك خسرت الجزائر عمال الأرض من أبنائها فتعطلت عائلات كثيرة عن حرث أراضيها لأنها افتقدت العائلين.

---

(27) الابراهيمي «من أنا» حديث أدلى به إلى (المصور) المصرية ونقلته السيدة ماري نجم في مخطوط لها بعنوان (الابراهيمي في حياته) ص 105 ـ 106 .

(28) عباس ص 158 .

ولم يكن في وسع الحلفاء الذين كانوا منشغلين بإسقاط هتلر وموسوليني والذين صارحوا الجزائريين بأنهم غير مستعدين للدخول معهم في حديث عن السياسة (ولا عن الإقتصاد) لأن ذلك هو شأنهم (الجزائريون) مع الفرنسيين ، وكان هؤلاء منهزمين مشتتين يحاولون جمع صفوفهم وقيادتهم لتحرير بلادهم الرازحة تحت أقدام الألمان والحلفاء على السواء فلم يهتموا بتوفير الضروري لغيرهم ولا بتطوير الإقتصاد المحلي . وكل مشاريعهم كانت مؤقتة أو مؤجلة إلى ما بعد الحرب . ويشهد على إضطرابات إدارتهم في الجزائر أنهم غيروا ، كما لاحظنا ، الحكومة العامة عدة مرات في ظرف قصير .

فبعد الجنرال كاترو الذي عرفنا أنه تولى في شهر يونيو 1943 جاء السيد شاطينو في شهر سبتمبر 1944 . وهذا الأخير هو الذي وقعت حادثة سطيف في عهده . ويذكر السيد عباس أن شاطينو كان رجلاً دبلوماسياً يعرف الكثير عن مشاكل الإسلام والعالم العربي وأنه كان الخليفة المباشر لموريس فيوليت في موقفه من الجزائريين[29] أما المعمرون فقد كانوا ضده (شاطينو) وقد أطلقوا عليه إسم ابن محمد شاطينو سخرية به واتهاماً له بأنه كان يتعاطف مع الجزائريين[30] . ولا ندري كيف يوصف شاطينو بذلك سواء من عباس أو من المعمرين وهو الذي أشرف على عمليات القمع سالفة الذكر ضد الجزائريين .

وهناك عدد من الكتاب ردوا الحادثة إلى أسباب اقتصادية . فتقرير مجلة الجيش الأمريكي الذي أشرنا إليه سماها « ثورة طعام » . ونفس الوصف أطلقته عليها الحكومة الفرنسية . فبعد اجتماع رسمي لها أكد الناطق باسمها (وكانت الأحداث ما تزال جارية) أن الأسباب تعود إلى النقص في وسائل التغذية ، وأنها (الحكومة) عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر[31] كما ادعت مجموعة من الكتاب الفرنسيين فيما بعد إن الحادثة تعود إلى نقص الطعام وإلى المجاعة . وأن الوطنيين استغلوا ذلك لإثارة الشعب . غير أن هؤلاء الكتاب وغيرهم قد أكدوا أن المنطقة المتأثرة

---

(29) نفس المصدر ص 153 .

(30) جوليان ص 305 .

(31) (النيويورك تايمز) 12 مايو 1945 ، ص 4 .

بالحادثة كانت من أغنى المناطق . ومن جهة أخرى لاحظوا أن الثوار (إذا اعتبرناهم كذلك) لم يهاجموا أبداً مخازن التغذية ، كما أنهم عندما قتلوا المعمرين لم يأخذوا غذاءهم . وزعم الكولونيل شون أنه لم يسمع في تاريخ شمال أفريقية الحديثة بمظاهرات أو ثورات قامت فيه بسبب الجوع . ولاحظ آخر أن الوطنيين لم يستعملوا في شعاراتهم ولافتاتهم عبارات تشير إلى المجاعة والحالة الإقتصادية بل كانت كلها شعارات سياسية[32] .

وإذن هل كانت الأسباب سياسية ؟ في نفس الشهر الذي وقعت فيه الحادثة أكدت الصحيفه الأمريكية (النيويورك تايمز) من باريس بأن السبب كان سياسياً أيضاً ، مضيفة أن الجزائريين كانوا « يطالبون بالحقوق »[33] وأكد توبير في تقريره أن الحادثة كان لها طابع ثوري سياسي بالإضافة إلى الطابع الإقتصادي[34] . وادعى آخرون أيضاً أن السبب الأول كان سياسياً . ذلك أن السلطات الفرنسية قد تغاضت في الأول عن الحركة المنظمة التي قام بها الوطنيون ، وأن هؤلاء قد ظنوا ذلك ضعفاً منها . أما السيد كازانيو فقد لام عباس على خلقه « جواً ساخناً جداً » بدعوته إلى التضحيات من أجل إستقلال الجزائر . وذلك الجو الساخن قد أدى بدوره إلى سلسلة من الحوادث عجز عباس نفسه على السيطرة عليها . بالإضافة إلى أن الوطنيين كانوا ينشدون نشيداً منه هذا المقطع :

يا نَشْءُ أنت رجاؤنا — وبك الصباح قد اقترب
خذ للحياة سلاحها — وخض الخطوب ولا تهب

وبهذا النشيد وأمثاله أثار الوطنيون في الشعب روح المطالبة بالاستقلال والحرية[35] .

---

(32) أرون ، ص 165 ـ 167 وكذلك ساراسين ص 14 .

(33) (النيويورك تايمز) عدد 19 مايو 1945 ص 5 .

(34) أرون ص 166 .

(35) نفس المصدر ص 64 ـ 65 والبيتان من نشيد لابن باديس يخاطب به الشباب يبدأ هكذا :

شعب الجزائر مسلم — وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله — أو قال مات فقد كذب

وكان هذا النشيد رائجاً بين الوطنيين فعلاً وينشدونه في مختلف المناسبات .

ويتصل بهذا قول بعض الكتاب أن السبب كان دينياً عنصرياً . ذلك أن الجزائريين في نظر هؤلاء كانوا حاقدين على الفرنسيين وكانوا معادين لهم ، وكان سكان الريف والمدن جاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة . وقد زادت الحرب العالمية الثانية ودعايات الوطنيين في إيقاد روح العداء للأجنبي عند السكان . فثورة (هكذا يسمونها) 8 مايو حينئذ كان قد استغلها الوطنيون المأخوذون « بأيديولوجية عنصرية » يؤيدها كره الأجانب[36] . أما حاكم بلدة فج مزالة فقد قال في تقريره «أنني أؤكد بأن الحركة (حادثة 8) التي بدأت يوم 9 مايو في فج مزالة قد أخذت طابعاً ثورياً تحت راية الإسلام »[37] وتظهر العنصرية والدين أيضاً في محاولة الفرنسيين ربط ما كان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين . فقد ألغت الحكومة الفرنسية في باريس اجتماعاً عن فلسطين كان سيتكلم فيه دافيد بن غوريون ، وكان ذلك في دعواها منعاً لاصطدام الجزائريين باليهود . هذا ما جعل الصحيفة التي روت الخبر تعلن أن القضية الدينية قد أقحمت إقحاماً في المشكل السياسي الحقيقي[38] .

لكن تجمد السياسة الفرنسية وتصلبها في الإصلاح وافتقارها إلى قابلية التغيير قادا أيضاً إلى الحادثة . فقد رفض الفرنسيون الانصياع إلى نصائح بعض قادتهم وإلى ضغوط الجزائريين وإلى بعض حلفائهم في معالجة الموقف في الجزائر قبل الانفجار، وكانوا يعتمدون على مبدأ وهو أن العربي لا يحترم إلا القوة، وهو المبدأ الذي استعملوه منذ الإحتلال ونجحوا فيه إلى حد بعيد ، كما نجحوا في إخماد الحركة التي انطلقت يوم 8 مايو بنفس الوسيلة . غير أن جزائر القرن التاسع عشر ليست هي جزائر القرن العشرين . والجزائريون الذين كانوا قبل الحرب الثانية يطالبون بالمساواة أصبحوا بعدها يطالبون بالاستقلال . وكانت هناك عوامل كثيرة تساعدهم على ذلك . فهناك أولاً يأسهم من استعداد فرنسا لاستجابة مطالبهم المعتدلة . وهناك ثانياً الوعي الذي انتشر بينهم منذ المؤتمر الإسلامي سنة 1936 والذي زادته الحرب والأزمات

---

(36) ساراسين ص 15 .

(37) أرون ص 166 .

(38) (النيويورك تايمز) 12 مايو ص 4 . .

الاقتصادية والسياسية بلورة واتساعاً ، وهناك ثالثاً ضعف فرنسا السياسي والعسكري ووقوعها تحت طائلة الحلفاء والألمان . وهناك أيضاً دعاية الحرب الثانية . فالمحور كانت لهم صحفهم وإذاعاتهم وأعوانهم ، والحلفاء كانت لهم أيضاً تلك الوسائل بالإضافة إلى مبادىء الميثاق الأطلسي التي جعلت الشعوب المستضعفة تطمح إلى أن يوم خلاصها كان قريباً . وبدل أن تعي فرنسا هذا الوضع الجديد وتذعن لرغبات الشعب ، راح حكامها يلوحون بالتهديد والقوة ومعمروها يهزؤون بالعربي الجزائري كما لو كانوا في بداية 1830 ، واستأسد الجيش الفرنسي على الجزائريين المدنيين بينما جبن وانهار أمام الجيش الألماني وحتى الجيش الطلياني .

وبدل مواجهة الواقع ، وهو هنا يقظة الجزائريين وتخاذل السياسة الفرنسية ، ذهب بعض الكتاب يلتمسون السبب في التدخل الأجنبي . فمنهم من اتهم الألمان والعناصر الفاشيستية ، ومنهم من اتهم فكرة العروبة التي تمثلت في قيام الجامعة العربية ، بل أن هناك من لوح بالاتهام إلى الحلفاء انفسهم ـ وخاصة الأمريكان . وثبتت تقارير فرنسا الرسمية أن الألمان كانوا مباشرة وراء الحادثة .

فلجنة توبير أكدت أن وثائق المحاكم التي حاكمت الجزائريين في نهاية 1940 وسنة 1941 (عهد فيشي) تشير إلى أن الجزائريين كانوا يقولون « ان فرنسا قد انتهت ، فلا تدفعوا الضرائب إليها ، فنحن ندفع الضرائب للألمان » بالإضافة إلى دعاية الألمان والطليان خلال الحرب ضد فرنسا حينما حاولت إقناع الوطنيين بأنها قد انتهت كقوة مسيطرة على الجزائر . وأثبت توبير أن الجزائريين كانوا يستمعون إلى راديو ألمانيا وايطاليا في المقاهي وحتى في القرى الصغيرة[39] وأعلن الحاكم العام شاطينو أن الحادثة كان وراءها « عناصر هتلرية مسلحة » هاجمت السكان في يوم الاحتفال بعيد النصر[40] ومن رأي السيد ب . كازانيو . كاتب عام الحكومة العامة بالجزائر ، أن الألمان قاموا باعداد كل شيء للعملية . فقد قاموا بتكوين عملاء نشيطين بين العدد الكبير من أسرى أهالي شمال أفريقية في ضواحي باريس حيث 60,000 أسير مسلم ، وكان عدد من هؤلاء قد دخل إلى الجزائر ، بعنوان الهرب .

---

(39) أرون ص 154 .

(40) (النيويورك تايمز) 12 مايو 1945 ، ص 4 .

كما قام الألمان بإصدار تعليمات وتوجيهات بين العملاء الذين اختيروا من الأسرى ، ووفروا لذلك الإذاعة ، والصحافة ، والمنشورات[41] .

أما النائب الشيوعي ، ا . فاجون ، فقد أعلن في المجلس التأسيسي الفرنسي أن الحادثة بأسرها تعود إلى « مؤامرة فاشستية دبرها عملاء فيشي وهتلر»، والمعروف أن الشيوعيين قد اشتركوا في حركة القمع ضد الجزائريين وكان وزير الطيران كما سبق ، شيوعياً ، ومع ذلك فإن النائب فاجون يعزو حركة القمع إلى عناصر « مندسة من أنصار عهد فيشي »[42] ونادت جريدة (لوهيومانيتي) لسان الحزب الشيوعي الفرنسي بتطهير الجيش من العناصر المؤيدة للشركات الكبرى والطابور الخامس » التي تهدف إلى خلق المصاعب أمام الحكومة[43] ويتهم الفرنسيون أيضاً الأمير شكيب أرسلان بأنه كان واقعاً تحت النفوذ الألماني ، وعن طريقه كان الألمان يبثون دعايتهم إلى شمال أفريقية والجزائر خاصة . وكان هذا منذ ما قبل الحرب . ومنذ 1940 أقام الألمان مراكز للدعاية في باريس ، وأنشأوا فرعاً إسلامياً ملحقاً بالقيادة العامة يضم بعض المتخصصين أمثال الدكتور بريتر. وكل هذه المحاولات كانت تهدف ، وقد نجحت ، في التأثير على الوطنيين في شمال أفريقية[44] .

وإلى جانب الألمان والفاشيستيين ، اتهم الفرنسيون الحلفاء أحياناً مباشرة وأحياناً بالتلويح . وبناء على هذا فإن الأمريكان كانوا وراء فرحات عباس في مذكرة نهاية 1942 ، وأنه كان كثير التردد على البعثة الأمريكية بالجزائر بعد ذلك[45] وأنه التقى بالرئيس روزفيلت عند مرور هذا بالجزائر . ومن جهة أخرى فإن عباس كان مقتنعاً بأنه سيحضر مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945 لتقديم وجهة نظر الجزائر في الحرية والاستقلال ، ومقتنعاً بأن المؤتمر سيوافق على ذلك ، لذلك أعلن عباس في خطبة له

---

(41) أرون ص 15 في الواقع أن هذه شنشنة قديمة لدى الفرنسيين فكل حركة ذاتية جزائرية اعتادوا نسبتها إلى الألمان والعملاء الألمان أو إلى غيرهم من الأجانب ، أنظر الجزء الثاني من الحركة الوطنية وأنظر أيضاً (النيويورك تايمز) 24 مايو 1945 ص 1 .

(42) (النيويورك تايمز) 12 يوليو 1945 ص 5 .

(43) نفس المصدر 15 مايو 1945 ص 5 .

(44) أرون ص 154 ـ 155 .

(45) ساراسين ، ص 18 .

بمدينة سطيف يوم 29 أبريل 1945 بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب وأن الشعب الجزائري سيكون من بينها ، وقد كان الوطنيون الجزائريون يعتقدون حسب هذا المصدر ، أن الأمريكان سيفرضون على فرنسا بعد انتصار الحلفاء إنهاء الاستعمار في الجزائر[46] أما السيد دوكار ، من النواب الراديكاليين الإشتراكيين ، فقد عرض « بحلفائنا الذين قد يكونون مسؤولين على الحادثة »[47] غير أن تأثير الحلفاء في الحقيقة كان غير مباشر ، وما زالت صلة فرحات عباس بالسيد روبرت مورفي غير واضحة ـ ومثلها صلة عباس بالسيد أوغسطين بيرك . إن تأثير الحلفاء الحقيقي يظهر في المبادىء التي أعلنوها في الميثاق الأطلسي وغيره من وثائق الحرب ، والتي أخذها الجزائريون ، أو على الأقل الأغلبية منهم ، مأخذ الجد . أما ما عدا ذلك فهو مجرد تخمين وتكهن .

وقد صادف وقوع حادثة 8 مايو قيام الجامعة العربية ، ولا شك أن هذا كان له أثر على نفوس العرب أينما كانوا ، فقد صورت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى قيام الجامعة العربية على أنه حادث بارز في تاريخ العرب ، ولعل الذين لم يكونوا سياسيين بالمهنة قد فهموه على أنه يعني وحدة العرب كافة ، وقوة العرب الكبيرة التي لا يقف في طريقها حائل . ومهما يكن من أمر ، فإن قيام الجامعة العربية قد حرك مشاعر كثير من الجزائريين وجعلهم يتوقعون منها العون المادي بالإضافة إلى العون المعنوي ، وينسب بعض الكتاب إلى (اللجنة العليا لتحرير شمال إفريقية) بجنيف إذاعتها لمنشور بتاريخ 12 مايو توقعت فيه الثورة في كامل المغرب العربي . كما أن (المجلس الأعلى للدفاع عن شمال إفريقية)[48] بالقاهرة وكذلك (أصدقاء فلسطين العربية) ذكرتا بهذه الناسبة على أساس أن لهما يداً في الحادثة . ويشير بعضهم

(46) أرون ص 106 يذكر السيد ساراسين ص 18 أن الأسلحة التي استعملت كانت إما ألمانية وزعت من تونس وإما إنكليزية اشتريت أو نسيت في مخازن شمال أفريقية .

(47) (النيويورك تايمز) 12 يوليو 1945 ص 5 .

(48) سبق أن ذكرنا بأن اسمها (جبهة الدفاع) وليس (المجلس الأعلى للدفاع) والمهم هو أن هذه الجبهة قامت بنشاط اعلامي كبير منذ تأسيسها سنة 1944 وكان هدفها المعلن هو استقلال المغرب العربي ووحدته وانضمامه الى جامعة الدول العربية . أنظر بهذا الشأن الفضيل الورثلاني (الجزائر الثائرة) بيروت 1956 ، ص 284 ، وما بعدها .

أيضاً إلى أن أحداث الجزائر خلال مايو 1945 قد يكون لها علاقة بأحداث سورية في نفس الوقت، وأنه كان هناك محاولة منسقة لتفتيت القوى الفرنسية، ويضيف بعضهم أن الوطنيين الجزائريين قد تلقوا مساعدة من أحزاب المغرب وتونس[49] أما الوثائق الفرنسية فقد عزت الحادثة أيضاً إلى « حركة عربية إسلامية » قائمة على الانفصال بين الجزائر وفرنسا[50] . وسنرى أن هذا يعني اتهام جمعية العلماء الجزائريين بزعامة هذه الحركة .

ويبدو من كل ما سبق أن الدوافع الخارجية وراء حادثة 8 مايو 1945 كانت غير موجودة تقريباً ، وأنها إذا وجدت كانت غير فعالة وغير مباشرة، وكل ما ذكر من أنه تدخل أجنبي كان مجرد تهـرب من مواجهة السبب الحقيقي ، وهو أن الحركة الوطنية كانت قد أصبحت قوة متحدية ، وكان على فرنسا في هذه الحالة إما أن تتنازل لها وإما أن تواجهها بالعنف والإرهاب ، وكان أن اختارت فرنسا الحل الثاني .

والاختيار يعني تحمل مسؤولية ما وقع ، فهل كانت فرنسـا مسؤولة على مـا وقع؟ وإذا كانت فرنسا مسؤولة فهل كان في استطاعتها أن تفعل غير ما فعلت؟ إن بعضهم يحمل الفرنسيين المسؤولية لأنهم تركوا الأحزاب السياسية تعمل ضد فرنسا طيلة عقدين ، ولأنهم منحوا الشبان الجزائريين مبادىء الحرية فبدأ هؤلاء بالمطالبة باستقلال الجزائر[51] . ان الفرنسيين الذين كانوا خـلال الحرب الثـانية يحـاربون الطغاة هم الذين وجهوا بنادقهم وقنابلهم ودباباتهم لتسحق المدنيين الجزائريين الذين ضحى رجالهم لتحرير فرنسا وهزيمة الطغاة ، فتحول عيد النصر ، الذي هو عيدهم أيضاً ، إلى مأساة[52] . وقد لخصت إحدى الصحف مشاكل فرنسا خلال مايو 1945 بما وصفته « بالتوتر غير العادي » بعد الحرب في فرنسا التي كانت تعاني « شعوراً قومياً ممزقاً لفرنسا التي تصارع من أجل إعادة صورتها في العالم ، والفوضى التي

---

(49) أرون ص 106 ، 157 .

(50) (النيويورك تايمز) 15 مايو 1945 ، حسب تقرير اللجنة التي عينها المجلس الاستشاري الفرنسي ، انظر أيضاً نفس المصدر ، 24 مايو 1945 ص 10 .

(51) ساراسين ، ص 18 ـ 19 .

(52) فافرو ص 76 .

جاءت نتيجة سقوط نظام قبل أن يكون النظام الجديد مستعداً لأداء مهمته »[53] .

وخلال خمس سنوات تغيرت الإدارة الفرنسية في الجزائر (1940 ـ 1945) ست مرات وتغير النظام السياسي أربع مرات . وكان ذلك من علامات ضعف فرنسا في نظر الجزائريين ، بالإضافة إلى أن الحلفاء والألمان معاً كان لهم ما يقولون في الشؤون الفرنسية الداخلية والخارجية . وهذا دليل آخر على فقدان للسلطة والنفوذ لدى الفرنسيين حتى في بلادهم . ومن جهة أخرى كان الفرنسيون منقسمين على أنفسهم أحزاباً وشيعاً ، وكانوا في الحقيقة في أشد الحاجة إلى الجزائريين بينما هؤلاء لم يكونوا في حاجة إليها . وقد كانت الإدارة الفرنسية أيضاً في حاجة إلى موظفين أكفاء بعد انتقال لجنة فرنسا الحرة والحكومة المؤقتة إلى باريس من الجزائر ، ومن ثم كانت عاجزة عن تتبع ووقف نشاط الوطنيين الجزائريين الذين نجحوا ، نتيجة ضعف الإدارة الفرنسية ، في القيام بحركة مايو[54] وكان على رأس الإدارة أشخاص يؤمنون بمبدأ الحرية الفردية ومبدأ « دعه يفعل ، دعه يمر » أمثال الحاكم العام شاطينو ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية ج ـ ب بلوك . ولكن ابتداء من أول مايو تخلت الإدارة عن تقاعسها وضعفها وتحركت بقوة لتضع حداً لنشاط الوطنيين . فقد أرسلت الجيش لحل حزب أصدقاء البيان والحرية ، واعتقلت في ثلاثة أيام ، من 3 ـ 6 مايو حوالي مائة من المناضلين الجزائريين (عادة هم أعضاء حزب الشعب)[55] . وبذلك كشفت النقاب عن وجهها المألوف . ان الإدارة التي دبرت جريمة قتل المفتي كحول سنة 1936 هي التي دبرت « جريمة » 8 مايو ، التي كانت تهدف إلى « تصفية » حزب أصدقاء البيان[56] .

وسواء أكانت الإدارة الفرنسية هي المسؤولة أو المعمرون الفرنسيون بالجزائر فالأمر واحد ، ذلك أنه عندما يجد الجد وتتحدد المسؤوليات يصبح الإثنان (الإدارة والمعمرون) شيئاً واحداً هو فرنسا . أما في حالة الفوضى أو الغموض فكل منهما

---

(53) (النيويورك تايمز) أول يونيو 1945 ص 14 .
(54) أرون ص 152 ـ 153 ، 162 .
(55) نفس المصدر ، ص 112 ـ 113 .
(56) عباس ، ص 154 .

يختبىء في الآخر . ومهما يكن الأمر فليس عباس وحده من الجزائريين الذين يتهمون المعمرين بتدبير «الجريمة»، فالإبراهيمي الذي رأس العلماء بعد ابن باديس يقول «في يوم انتهاء الحرب دبر المعمرون مذبحة 8 مايو سنة 1945 . . وكانت قسنطينة مسرح الحوادث الدامية الفظيعة التي ارتكبتها عصابات المعمرون (كذا) مع الأهالي الآمنيين . . الحوادث التي دبرها الاستعمار وأهله »[57] .

اعتبر الجنرال كاترو المعمرين الفرنسيين مضحين تضحية كبيرة بقبولهم إصلاحات سنة 1944 . ولاحظ أنهم كانوا في أعماقهم غير راضين عنها . وكان صادقاً في الملاحظة الأخيرة لأن المعمرين الذين منعوا حركة الأمير خالد ومشروع فيوليت لم يقبلوا بإصلاحات مارس 1944 عن طيب خاطر. لذلك لا نستغرب أن يكثر حديث المعمرين عن ثورة الوطنيين وتمردهم وإمكانية حدوث مذبحة منذ هذه الإصلاحات. فاتهام المعمرين « بتدبير » المذبحة ليس خالياً من الصحة . ذلك أنهم أرغموا على قبول مبدأ الإصلاحات المذكورة ولكنهم في أعماقهم وفي تصرفاتهم كانوا ضدها . لذلك حاولوا منع تطبيقها (بعد الحرب طبعاً) بأي ثمن . وتمشياً مع هذا الخط قاموا بحملة ضغط على الإدارة متهمين الوطنيين بالتخطيط لثورة ترمي الفرنسيين في البحر ، وكانوا بالخصوص ضد حزب الشعب الجزائري وضد المنظمة الجديدة ، وهي حزب اصدقاء البيان والحرية . ولما كان الأول منحلاً رسمياً فقد طالب المعمرون بحل الحزب الجديد متهمين إياه بأنه ضم عناصر ثورية من حزب الشعب المنحل ، بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا ضد النخبة التي كسبت من إصلاحات مارس 1944 والتي ستصبح منافسة لهم في المجالس المحلية والفرنسية لو طبقت الإصلاحات فعلاً . لذلك سعى المعمرون إلى حمل الإدارة الفرنسية على حل حزب أصدقاء البيان أيضاً .

ومنذ 24 أبريل 1945 ، ذهب وفد مكون من ستة نواب فرنسيين إلى والي قسنطينة (الذي تدخل سطيف في نطاقه) وقدموا إليه رسالة بإسم المعمرين كانوا قد صاغوها بعد اجتماع خاص . وقد وصف له النواب حالة الجزائر منذ 1939 وطلبوا

---

(57) الابراهيمي ، حديث إلى (المصور) المصرية كما جاء في بحث السيدة ماري نجم (الابراهيمي في حياته) مخطوط .

منه إعلام السلطات لكي تتخذ إجراءات مناسبة لحفظ السلام والنظام . ومما جاء في وصف الحالة العامة أن الجزائريين قد أصبحوا معاندين ومهاجمين وأنهم أصبحوا يقولون انهم « سيبقون وحدهم في بلاد أجدادهم » وأنهم يعلنون عن الاستقلال الذي تضمنه البيان الصادر سنة 1943 . وفي كل مكان أصبح المعمرون يعيشون في جو غير آمن ، وأن الشوارع تعج بالمتظاهرين ، رغم منع السلطات لذلك ، وأن المتظاهرين ينادون علانية بأن « الجزائر أرض عربية » وأن كل هذه العلامات تشير إلى « إمكانية أحداث خطيرة » قد تحدث غداً وتهدد حياة الفرنسيين الذين يعيشون في أماكن معزولة وبعيدة حيث تروج تجارة الأسلحة منذ ثلاث سنوات . فإذا أضيف هذا الوضع إلى سوء الأحوال الزراعية التي عانت منها الجزائر منذ سنوات فإن الوضع الحالي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة . ذلك أن الجزائريين العاملين في المزارع الفرنسية قد بدأوا فعلاً يتركون أعمالهم . وأن هذا الوضع الخطير يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة منعاً « لأحداث لا تحمد عقباها » وأن « السلام يجب تأمينه بجميع الوسائل التي تملكها السلطات الفرنسية » . « ومن الموقعين على هذه الرسالة الآتية أسماؤهم : فاليه ، ديرو ، ميير ، كوزان ، لافي ، فورنييه : وكان لافي حاضراً عن قالمة وفورنييه عن سطيف »(58) .

واستمرت هذه الحملة أيضاً عشية الحوادث . فرئيس اتحادية شيوخ بلديات المعمرين ، السيد أوبو ، اعترف في عدة مناسبات بأن الفوضى ستنتشر قريباً وأن حادثة ستقع لا محالة تضطر الجنرال ديغول إلى إلغاء إصلاحات مارس 1944 ، كما أن والي قسنطينة اعترف للدكتور سعدان (من حزب أصدقاء البيان والحرية) بأن « بعض الإضطرابات ستقع وأن حزباً كبيراً سيصدر بشأنه قرار حل »(59) .

ودور المعمرين في حادثة 8 مايو أكده تقرير السيد تيكسيه وزير الداخلية بعد الحادثة مباشرة . فقد قال عنهم بأنهم كانوا يرجون اغتنام الفرصة لمنع إنجاز

(58) ساراسين ص 203 ـ 206 وفيه نص الرسالة التي نقل عنها أيضاً أرون ص 110 ـ 111 وكذلك توينبي (مدخل 1939 ـ 1946) ص 425 ـ 426 .

(59) عباس ، ص 153، ونوشي، 140 ويذكر المؤلف الأخير أن أبو الكير والشيوعي فاجون هما اللذان أخبرا في المجلس التشريعي الفرنسي عما فاه به السيد أوبو . أنظر كذلك فافرو ص 74 .

الإصلاحات التي أعلن عنها ديغول ، سنة 1944[60] واغتنام الفرصة الذي أشار إليه وزير الداخلية وصفه عباس في الواقع بشيء من التفصيل . فقد قال بأن المعمرين نظموا أنفسهم في (ميليشيا) لمطاردة العرب كما فعل الدوق دي روفيغو والجنرال سانطارنو (كلاهما من قواد جيش الاحتلال في بداية أمره) وتولوا بأنفسهم محاكمة الجزائريين وتنفيذ الإعدام فيهم . كما شهد بذلك تقرير توبير ، وكان الجنرال دوفال والعقيد بورديلة وفرقة اللفيف الأجنبي وطوابير الجنود السينغاليين تذبح النساء والأطفال . وكان المعمرون قد أعلنوا « ساعة الإرهاب » لوقف الإصلاحات وإعدام الثوار بما في ذلك زعيم حزب الأصدقاء فرحات عباس ، وإقالة الحاكم العام شاطينو وتعيين حاكم عام آخر له بدله من المعمرين أنفسهم . وكانت صحيفة (ليكو دالجي) وبعض المنشورات هي التي تعكس هذا الاتجاه لدى المعمرين[61] . وعندما اجتمع المجلس التشريعي الفرنسي في خريف 1945 وقف نواب المعمرين يؤكدون أن حادثة 8 مايو كانت مؤامرة ضد السياسة الفرنسية . وذلك ما أكده السيد بول كوطولي نائب قسنطينة عندما قال أن الحادثة كانت ثورة معدة بعناية وموجهة بدقة ضد السيادة الفرنسية، ووافقه زميله باسكال موسلي نائب وهران عندما قال بأن الثورة لم تكن فقط في سطيف وقالمة بل كانت ستقع بالقرب من وهران أيضاً ولكنها اكتشفت في مهدها وكانت هذه الثورة ستكون شاملة للجزائر كلها[62] .

أما دور الشيوعيين فما يزال غير واضح . وتذكر المصادر المعاصرة أنه كان في الحكومة الفرنسية ساعة وقوع الحادثة وزيران : أحدهما موريس توريز الذي كان نائب رئيس الوزراء والذي كان زعيم الحزب الشيوعي لمدة غير قصيرة، والثاني شارل تيون وزير الطيران . وتذكر بعض المصادر أيضاً أن الشيوعيين قد نظموا أيضاً (ميليشيا) ضد الثوار ، وأن الخصومة بين الشيوعيين والوطنيين يرجع تاريخها الى

---

(60) (النيويورك تايمز) 12 يوليو ، 1945 ، ص 5 .

(61) عباس ، ص 156 ـ 157 وبناء عليه فإن ضحايا الفرنسيين كانوا 102 بينما ضحايا الجزائريين كانوا بعشرات الآلاف . أنظر أيضاً أرون ، ص 148 ، 149 .

(62) (النيويورك تايمز) ، في 12 يوليو 1945 ، ص 5 ولعل النائب يقصد بعبارة بالقرب من وهران بلدة تلمسان موطن السيد مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري المنحل .

هذه الواقعة[63] . وإذا حكمنا عليهم من خلال صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي (لوهيومانتي) فإننا نجدها تصف حزب الشعب الجزائري (الذي كان منحلاً رسمياً) بأنه يمثل الطابور الخامس ، وهي تعني بذلك أنه عميل للألمان والفاشستيين وبقايا عهد فيشي[64] . والمعروف أن رئيس فرع الحزب الشيوعي قد قتل خلال الحادثة في سطيف .

لكن موقف الشيوعيين يجب أن يدرس أيضاً من خلال إصلاحات مارس 1944 فهم قد أعلنوا أنهم يعتبرونها خطوة إلى الأمام ترضي جميع الديموقراطيين[65] بينما الوطنيون (من فرحات عباس إلى العلماء وحزب الشعب) قد رفضوها كما مر بنا . ولكن المعلقين يذكرون أن موقف الشيوعيين عندئذ كان قائماً على خطة انتخابية فقط . فقد أيدوا الإصلاحات لأنها تمنح مليوناً ونصفاً من الجزائريين حق التصويت ولذلك فاز الشيوعيون بمقعدين عندما جرت الانتخابات التشريعية خلال أكتوبر سنة 1945 في الوقت الذي كان الوطنيون في السجون وأمام المحاكم ، وكان الشعار الذي رفعه الشيوعيون لكسب أصوات الجزائريين عندئذ هو المطالبة باصدار العفو العام[66] وقد اتهم أحد الشيوعيين الفرنسيين في الجزائر حزب الشعب بأنه كان وراء حادثة 8 مايو وحمله مسؤوليتها فهو (الحزب) الذي نظم مظاهرات في الأسبوع الأول من هذا الشهر للمطالبة بتحرير مصالي وأعلنوا عن وجود فرق مسلحة تقف عند الجسور والعمارات العامة والضيعات[67] .

وهذا يعني أن الوطنيين هم المسؤولون عما جرى في 8 مايو 1945 ، لكننا لاحظنا أن الجزائريين قد اكتفوا حتى الآن باتهام المعمرين والاستعمار الفرنسي والسلطات الإدارية بتدبير الجريمة أو المذبحة . ولم يكتب زعماء الجزائر ولم تكشف وثائق أحزابهم ومنظماتهم ما يدل على خطة وضعت للقيام بثورة في ربيع 1945 ضد

(63) فافرو ، ص 76 .

(64) (النيويورك تايمز) ، 2 يونيو ، 1945 ، ص 8 .

(65) جوليان ، ص 298 .

(66) ساراسين ، 128 ـ 130 ـ يذكر هذا المرجع أن تكتيك الشيوعيين كان يقوم على أنهم مناضلون ضد ألمانيا ومعادون لفرنسا في الشؤون الداخلية ، ولذلك طالبوا بالحقوق للجزائريين دون الاستقلال .

(67) نوشي ، ص 141 .

فـرنسا . حقاً إن الحديث يـدور الآن ، بعد نجـاح ثورة نـوفمبر ، عن دور بعض المسؤولين الشباب في حزب الشعب على الحادثة ، وتشير الأحاديث حتى إلى أسماء بعض الأحياء الذين فجروا الثورة قبل أوانها إما لعدم انضباطهم وإما لأن اكتشـاف الفرنسيين لجزء من الخطة قد أفسد على الوطنيين تنفيذ بقيتها . فانفلت الزمام وضاع الخيط من يد صاحبه . وتشير الأحاديث أيضاً إلى أسماء أشخاص اختفوا أو هربوا بعد ذلك . بل ان منهم من تمكن من الفرار الى خارج الجـزائر . ولكن هـذا حديث المجالس وليس حديث الوثائق . فما تزال وثائق الوطنيين بكماء لا تجيب على هذه القضية . ولعل فشل الثورة عندئذ لم يشجع أحداً على تحمل مسؤولية ما حدث لأن العواقب ستكون سيئة على من كان السبب في إفشالها . ولو نجحت ثورة 8 مايو لكثر المدعون لزعامتها واحتضانها كما وقع لثورة أول نوفمبر.

ومهمـا يكن من شيء فإن الـوثـائق الفـرنسيـة تؤكـد مسؤوليـة الـوطنيين في الموضوع . بعضها يتهمهم بالتخطيط لثورة عامة وبعضها بالقيـام بثورة محـدودة . وهناك من الفرنسيين من يورط كل زعمـاء الحركـة الوطنيـة (مصالي والإبـراهيمي وعباس) ومنهم من يتحدث فقط عن مجموعة من الشباب المثقفين المقتنعين بالفكرة الوطنية . وتشير التقارير عن الفكرة الأولى إلى أنه منذ إبريل 1945 توجه عسكريان جزائريان إلى مدينة الجزائر بغرض إعداد « خطة عامة لثورة شاملة . . . تقوم على أعمال التخريب للسكة الحديدية وخيوط البرق والهاتف ، ومراكز الدرك والشرطة . كما كانت مهمتها تشمل تكوين فرق الصاعقة وقوات حرب العصابات وتنظيم حملة ضد المحتلين والإدارة ، وتهديد المتعاونين من الجـزائريين مـع الفرنسيين وإقـامة صندوق للمساعدات »[68] وكان هذا بعد زيارة فرحات عباس والبشيـر الإبراهيمي لمصالي في سجنه بقصر الشلالة ـ لتنسيق الجهود . وكانت الزيارة بتاريخ 19 أبريل ، غير أن رد فعل الإدارة الفرنسية على ذلك كان نقل مصالي من قصـر الشلالـة إلى المنيعة ثم برازفيـل واعتقال ثـلاثين شخصاً من قـادة الحركـة الوطنيـة[69] . فكأن السلطات الفرنسية قد شعرت أو وجدت دليلاً على أن شيئاً ما كان يعد في الخلفاء

(68) أرون ، ص 107 .

(69) نفس المصدر ، ص 161 نقلاً عن كازانيو كاتب عام الحكومة العامة بالجزائر .

ضد فرنسا في الجزائر ، فقامت بتلك الإجراءات الوقائية .

ولكن هل كان التخطيط ـ إذا صح ـ شاملاً لجميع الجزائر ؟ إن الحادثة لم تقتصر على سطيف وقالمة ونواحيهما ، بل لم تعم ولاية قسنطينة وحدها . فهناك مؤامرة اكتشفت في سعيدة بالجنوب الغربي ، وهناك أحداث جرت في البليدة وشرشال والبويرة . وهجمت الفرق ، حسب بعض الكتاب ، من مناطق الأوراس وجرجرة . ومن ثمة كانت الخطة شاملة . فقد انتشرت أيضاً الدعاية في جميع أنحاء الجزائر بأن الثورة قد انطلقت وأن حكومة وطنية قد شكلت وأن الجهاد قد أعلن أيضاً . وقد أشرنا سابقاً إلى أن نواب المعمرين أكدوا أن الثورة كانت مخططة بدقة وأنها كانت عامة . غير أن الذي منع من تنفيذها كما كان مقرراً هو حركة الجيش الفرنسي والشرطة التي أعطيت لها التعليمات بضرورة وضع حد للثورة قبل انتشارها . ولذلك ولدت الثورة محدودة في المكان والزمان ، ومن جهة أخرى اضطرب الوطنيون بسبب تأخير الحلفاء لإعلان يوم النصر . وقد اختار الوطنيون هذا اليوم بالخصوص لسببين :

1 ـ أن السلطات الفرنسية ستكون منشغلة بالاحتفالات .

2 ـ أنه لصعوبة الاتصالات في تفجير ثورة عامة في نقط عديدة ترك للإذاعة والصحافة الفرنسية نفسها أن تعلن عن وقوع الثورة[70] .

وبناء على ذلك فالوطنيون جميعاً مسؤولون، ولكن الاختلاف في الدرجة،فوزير الداخلية الفرنسي السيد ادريان تيكسيية . أعلن أن التحقيق قاده إلى الإعتقاد بأن الثورة كانت « بدون جدال » من عمل حزب أصدقاء البيان والحرية وفروع من حزب الشعب الجزائري غير الشرعي ، فأعضاء هذين الحزبين كانوا يقومون بانتظام بنشاط ضد فرنسا وممثليها[71] ويقر أحد الكتاب بأن دور حزب الشعب في الحادثة لم يكن فعالاً . حقاً إن بعض رجاله كانوا مسلحين ولكنهم كانوا تحت إمرة حزب أصدقاء البيان والحرية . ولم يستطع حزب الشعب أن يلعب الدور الرئيسي في هذا الوقت لأن تدخل الجيش الفرنسي منعه من ذلك[72] .

---

(70) نفس المصدر ، ص 117 ، 159 ـ 151 ، وكذلك ساراسين ، ص 11 ، 13 .

(71) (النيويورك تايمز) 2 يوليو 1945 ، ص 4 .

(72) ساراسين ، ص 102 ـ 103 .

أما لجنة توبير فتلوم أيضاً جمعية العلماء على دورها في الحادثة ، ولكنه كان دوراً في الظاهر ، غير مباشر . فالعلماء كانوا على صلة بالحركة الإسلامية خارج الجزائر ، كما كانوا على صلة وطيدة مع الدوائر الوطنية في مصر . وكانت دعايتهم لا تختلف عن دعاية حزب أصدقاء البيان والحرية يبثونها في مدارسهم وينشرونها في أناشيدهم ومنشوراتهم وحفلاتهم ومحاضراتهم، وقد بلغ من تأثيرهم أن كان التلاميذ الجزائريون يخرجون من المدارس الفرنسية ويدخلون مدارس العلماء، ورغم ذلك ، حسب تقرير اللجنة ، فان السلطات الفرنسية لم تتدخل لوضع حد لنشاطهم[73] وقد كان الإبراهيمي رئيس العلماء في هذا الوقت من المعتقلين[74] ، ويذكر السيد فرحات عباس أن أعضاء حزب أصدقاء البيان والحرية قد ظلوا هادئين أيام الحوادث ، كما أن الفلاحين وسكان المدن لم يشتركوا . وعلى الجملة فإن الشعب الجزائري ليس له دور فيما حدث من اضطراب وفوضى[75] . ولكن هذا لا ينفي وجود تنظيم على مستوى القيادة كما ادعت المصادر الفرنسية .

كتب البشير الإبراهيمي عن حادثة 8 1945 ما يلي : « لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور . . ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح اسطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله »[76] . إن هذا قد يكون فيه شيء من المبالغة ولكنه على كل حال يعبر عن فظاعة الحادثة . والواقع أن ظروف الحادثة وحقائقها ما زالت مجهولة وستكشف الأيام عن أسرار كثيرة حولها . وقد صدق من قال بصددها بأن « هناك بعض النواحي الغامضة في الثورة من المحتمل أن لا تعرف أبداً »[77] ورغم أن هذا الكلام كتب سنة 1947 فما يزال الغموض يحيط بالحادثة . ونعتقد أنه سيظل كذلك إلى وقت بعيد . وفي سنة 1957 ، اعترف الجنرال توبير الذي قاد سنة 1945 لجنة التحقيق في الحادثة بأن « القمع الدموي

---

(73) أرون ، ص 163 ـ 164 ، عن تقرير لجنة توبير .

(74) الإبراهيمي ، حديث إلى (المصور) المصرية .

(75) عباس ص 155 ـ 156 ، أنظر أيضاً أرون ص 142 ـ 148 .

(76) الإبراهيمي ، حديث إلى (المصور) المصرية .

(77) كينث كامبل ، مراسل (النيويورك تايمز) 4 مايو 1947 ص 29 .

للإضطرابات كان غلطة كبيرة فالنزاع الحالي (يعني ثورة نوفمبر 1954) قد ولد جزئياً من هذا القمع الأعمى »[78] وروى أحد الكتاب من أفواه بعض قادة ثورة نوفمبر أنهم يعتقدون أن حادثة 8 مايو قادت إلى ثورة 1954[79] وهذا يكاد يكون محل إجماع الجزائريين اليوم أيضاً .

وقد جاءت الكتابات الفرنسية عن الحادثة مشوشة وغير منصفة ومتناقضة كما لاحظنا . فالكتابات غير الرسمية كانت تعطي وجهة نظر حزبية أو مذهبية . فالشيوعيون اتهموا الرجعية والوطنية والفاشيستية والإقطاع . والليبراليون اتهموا الشيوعية والإشتراكية والتعصب الديني . والأحزاب الأخرى اتهمت بعضها البعض أو حملت الأحزاب مسؤولية ما حدث . والمعمرون ومن على شاكلتهم نَحَوْا باللائمة على الوطنيين الثوريين الذين أرادوا في زعمهم رمي الفرنسيين في البحر . وبذلك ضاعت الحقيقة وسط التعصب المذهبي وسياسة المصالح الإنتخابية . ولا تكاد تخرج الوثائق الرسمية المعروفة لدينا حتى الآن عن تحميل الجزائريين مسؤولية ما حدث ، ومن ثمة فهي غير منصفة أيضاً .

أما الوثائق الأجنبية فقد نقلت عن الفرنسيين ، ولكن أصحابها اشتكوا كما لاحظنا من أن الفرنسيين لفوا الموضوع في طي الكتمان واحتكروا أخبار الحادثة لأنفسهم ، ولعل لدى بعض الأجانب وثائق هامة لم تعرف بعد .

ولا نعتقد أن الوثائق الجزائرية ستظهر قريباً أيضاً ، لأن كثيراً من الأحياء كانوا موجودين وقتها ، ولهم في الحادثة دور سلبي أو إيجابي . ولدينا بعض الكتابات الوطنية لا تخرج كما عرفنا أيضاً وهو تحميل الفرنسيين تبعة قتل « ما يقارب ستين ألفاً في يوم فرح العالم بانتهاء الحرب ، خرجوا يشاركون المتفرج عزلاً مستضعفين ، فلقي العديد حتوفهم على غرة بمكيدة مدبرة . . . » كما يقول الإبراهيمي[80] .

وهكذا انتهت حادثة 8 مايو في أيام قليلة ، ولكن عواقبها لم تنته حتى على تعاقب السنين . لقد استعمل الفرنسيون جميع الأسلحة الحديثة والفتاكة للقضاء على

---

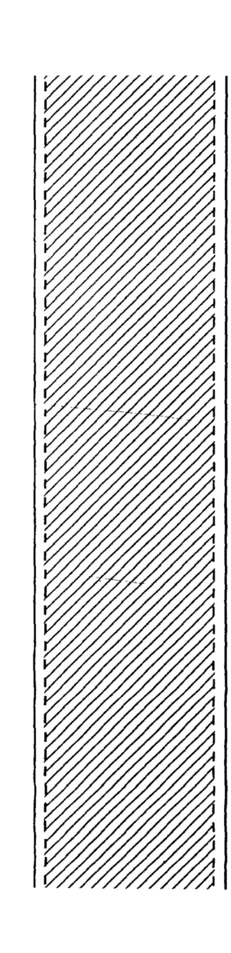
(78) نقله أرون ص 145 ـ 148 .

(79) فافرو ، ص 76 .

(80) الإبراهيمي ، حديث إلى (المصور) المصرية .

ما اعتقدوا أنه ثورة عامة منـظمة ، وإذا صـدقنا الـرواية الأخـرى فإنهم استعملوا الأسلحة للقضاء على الحركة الوطنية الصاعدة المتمثلة في حزب أصدقـاء البيان والحرية . ولكنهم بذلك حفروا هوة سحيقة بين الجزائر وفرنسا . إن الذين امتدحوا الجيش الفرنسي وأعوانـه (الدرك ، اللفيف الأجنبي ، ميليشيـا المعمرين) على مهارته وفعاليته أثناء تلك الحادثة ، قد عضوا فيما بعد الأنامل من الندم على ما فعل هذا الجيش وأعوانه ، ولكن بعد فوات الأوان .

* * *



ملاحق الكتاب

ملحق رقم (1)

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .

رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .

ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ إلغاء قانون الغاب .

سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

ملحق رقم (2)

خطبة مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي الجزائري
أغسطس 1936

(فيما يلي أغلب وأهم الفقرات الواردة في خطبة السيد مصالي الحاج رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي لجريدة الأمة ، وهي الخطبة التي ألقاهـا في الملعب البلدي بالعاصمة غداة عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس ، واجتماع الناس للإستماع إلى تقرير الوفد بتاريخ 2 أغسطس 1936 . والملاحظ أن كل الخطاب كان بالفرنسية ما عدا الفقرة الإفتتاحية) .

* * *

سادتي ، إخواني ،

بإسم نجم شمال أفريقية أحييكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن 200,000 شمالي إفريقي يقيمون في فرنسا. واحتراماً للغتنا الوطنية، اللغة العربية، التي كلنا نعتز بها ونعجب بها، وأيضاً تقديراً لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم ، فقد أردت أن أعبر أمامكم ، بعد نفي دام إثني عشر سنة ، بلغتي الأم . . .

إخواني :

بإسم نجم شمال أفريقية قدمت للمشاركة في هذا الإجتماع الكبير ، لكي أشرك منظمتنا في هذه المظاهرة الضخمة . وأن نجم شمال أفريقية مشهور لديكم ، لذلك فإنني في غنى عن الحديث إليكم عن نشاطه وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعاً عن مصالح الشعب الجزائري . ومع ذلك فإني سأغتنم هذه الفرصة

التي اجتمعتم فيها بكثرة ، بل بالآلاف ، لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ، ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة .

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، وفي الوقت الذي كان فيه كل الناس في بلادنا صامتين ، وتحت حكم استثنائي ، كان نجم شمال أفريقية هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء إستعمال للسلطة، ضد الظلم والإجحاف ، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم تمت ، وأنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة . وهذه الجرأة هي التي جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها كما جرت عليهم أكثر أنواع الحقد عنصرية . . .

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات ، مع التغريم بآلاف الفرنكات . وقد عرفنا النفي والتهجر ، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح : وحتى اليوم ، وتحت حكومة الجبهة الشعبية ما زلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة والقوانين الإستثنائية ، في قلب باريس . وهي إجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط . . .

ومن أجل هذا اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ، ووهابيين ، وعملاء ألمانيا ، وعملاء موسكو ، وغيرهما من البلدان . ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء ولا لأولئك ، لأننا كنا وما زلنا وسنظل دائماً عملاء وخدمة للشعب الجزائري . لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة .

ونخبركم بأننا أيضاً كنا في وزارة الداخلية وأننا قدمنا إلى السيد راوول أُوْبُو نائب كاتب الدولة ، قائمتين بالمطالب إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا والأخرى تخص الشعب الجزائري . ونخبركم أيضاً بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر (الإسلامي) الذي انعقد في بداية جوان بالعاصمة الجزائرية **وقد أيدناه** رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع .

ومنذ وصول الوفد الجزائري المنبثق عن المؤتمر (إلى باريس) سارعنا إلى تحيته والإتصال به وتبادل الآراء معه حول مشاكل بلادنا . ورغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهنئتنا لمنظمي المؤتمر ، الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر ، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية . **حقاً إننا**

نوافق على المطالب التي قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية ، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة . . .

وهنا **التزم باسم منظمتي** وأمام الشيخ الجليل ابن باديس **أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب** ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعاً . **ولكننا** نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا **نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلماني** .

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إدارياً وهي تابعة لسلطتها المركزية ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع ، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر من الجيش . لكن الشعب لم يوافق عليه أبداً . أما الإلحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إرادياً بإسم مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري . ومن ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة . (وهو المؤتمر الذي . . . في ثلاث ساعات فقط) . إننا أيضاً أبناء الشعب الجزائري ولن نقبل أبداً أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها . فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف ، أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري .

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره . ونحن أيضاً ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة . إننا نؤيد إلغاء الوفود المالية ، ومنصب الحاكم العام ، ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ومن أجل الشعب . ونحن نعتقد ، من جهتنا ، بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن نفسه بحرية وبصراحة بعيداً عن كل الضغوط والمناورات الإدارية[1] . . .

مصالي الحاج

رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي لجريدة (الأمة)

(1) المصدر : ترجمنا هذه الخطبة عن وثائق السيد محمد قنانش .

ملحق رقم (3)

مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء
ديسمبر 1942

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود

للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . **والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين** .

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة **هو دستور قائم على العدل الإجتماعي**[1] .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

---

(1) المصدر : ترجمنا الوثيقة عن النص الذي أورده بول ساراسين ، (الأزمة الجزائرية) ، باريس 1949 ، ص 174 .

ملحق رقم (4)

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية . ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون، وديغوليون، وملكيون، وإسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام اللّه ، فإنهم يعبرون هنا باخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، **فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً** وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة **إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب** . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر** . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن** :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) **المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس.** وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية .

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية .

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ،
ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية .
أحمد غرسي ، مستشار عام ، ونائب مالي .
طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .
الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .
مبارك علي بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .
شنوف عدة ، نائب مالي .
غراب معمر ، نائب مالي .
حاج حسن باشتارزي ، مستشار ونائب مالي .
عبد القادر السائح ، مستشار عام ،
ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية .

أ . عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
شريف سيسبان ، مستشار وطني .
محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
ب . ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
أ . بن علي الشريف ، نائب مالي .
شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
أ . أورابح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
تامزالي خليل ، نائب مالي .
ريني فضيل ، نائب مالي .
تامزالي علاوة ، نائب مالي .
الدكتور الأخضري ، مستشار عام ، ونائب مالي .
فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي(*) .

(*) (ملاحظة : حرف (أ) في بداية الاسم مترجم عن حرف (A) اللاتيني الذي قد يكون أصلاً ألفا مثل أحمد ، وقد يكون في الأصل عيناً مثل علي) .

(1) المصدر : ترجمنا هذه الوثيقة عن النص الموجود في كتاب بول ساراسين (الأزمة الجزائرية) ، باريس 1949 ، ص 176 ـ 186 ـ 192 .

ملحق رقم (5)

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين
(مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة

التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

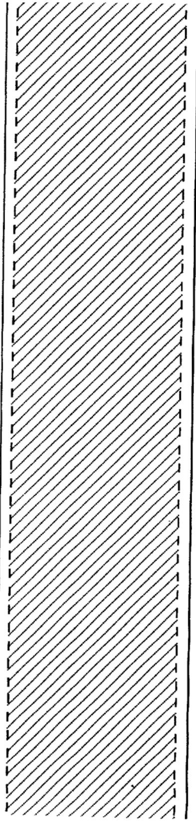
المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما

كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .



المصادر
والفهارس

أولاً - الوثائق والنشرات والأطروحات

- أحاديث شخصية مع البشير الإبراهيمي ، ونعيم النعيمي ، وعلي بن سعد ، من الأموات ، والباقون ما زالوا أحياء .
- (نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة مسلمي شمال أفريقية بفرنسا) ، تـونس سنة 1934 م .
- (الجزائر في نصف قرن) تقرير سري طويل أعدته مصالح الإستخبارات الفرنسية بالجزائر ، يناير سنة 1954 م .
- نشرة جمعية الطلبة المسلمين بفرنسا لسنة 1931 م .
- (حياة بانون أكلي) حديث رواه للسيد قنانش ، يقع في 14 صفحة على الآلة الراقنة . والسيد بانون أكلي كان من الأعضاء البارزين في نجم أفريقية الشمالية .
- (خطبة مصالي الحاج) في أغسطس سنة 1936 . وثيقة مرقونة في أربع صفحات بالفرنسية ، عند السيد قنانش .
- روسينيول ب . Rossignol, P. (الأحزاب السياسية الإسلامية الجزائرية إلى سنة 1954 م) ، أطروحة في القانون ، باريس 1962 م .
- (النشرة الداخلية لجامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية) ، العدد الأول ، سبتمبر سنة 1946 م .
- زوزو ، عبد الحميد (دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية) ، أطروحة في التاريخ أعدها الطالب تحت إشرافي ، كلية الآداب جامعة الجزائر سنة 1975 م . (وهي الآن مطبوعة في كتاب) .
- كولو ، كلـو ، دراسة بعنوان (نجم شمال أفريقية) ، مخطوط مرقون عند السيد قنانش .
- (نشرة المؤتمر الثاني لطلبة مسلمي شمال أفريقية بفرنسا) ، الجزائر سنة 1932 ،

طبع تونس .
ـ نجم ، ماري (الإبراهيمي في حياته) ، أطروحة دبلوم لم تناقش بعد ، فيها بالخصوص حديث الإبراهيمي لمجلة (المصور) المصرية بعنوان « من أنا ؟ » .
ـ سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، قسنطينة سنة 1935 .
ـ (مذكرة سرية عن نجم شمال أفريقية) أعدتها ولاية وهران في 31 أغسطس سنة 1936 ، مرقونة ، عند السيد قنانش .
ـ هالبيرن ، مانفريد (الفرنسيون في الجزائر سنة 1944 ـ 1947) ، بحث غير منشور لدى مدرسة الدراسات المعمقة الدولية ، سنة 1948 ـ (بأمريكا) .
ـ (فرنسا الحرة) ـ بالإنكليزية ـ الأجزاء الآتية : جـ 2 عدد 11 (أول ديسمبر 1942) جـ 3 عدد 5 (أول مارس 1943) ، جـ 3 عدد 6 (15 مارس 1943) ، جـ 5 عدد 1 (أول يناير 1944) ، جـ 5 عدد 3 (أول فبراير 1944) ، جـ 5 عدد 8 (15 أبريل 1944) .

ثانياً ـ الكتب

Abbas, Farhat, La nuit coloniale, Paris, 1962.

Aboulker, Marcel, Alger et ses complots, Paris, 1945.

Alfassi, Allal, The independence movements in Arab North-Africa, Washington, 1954.

Aron, Robert et Al, Les origines de la guerre d'Algérie, Paris, 1962.

Barbour, Nevill, A survey of North-West Africa, London, 1959.

Catroux (Général), Dans la bataille de Méditerranée (1940-1944), Paris, 1949.

Clark, K., Algeria in turmoil, New - York, 1959.

Favrod, Charles - Henri, La Révolution Algérienne, Paris, 1959.

Gillespie, Jean, Algeria rebelion and revolution, New - York, 1960.

Gosset, Pierre R., Conspiracy in Algeria (1942-1943), New - York, 1945.

Gontor, Jagues R., Algeria and France (1930-1963), Indiana, 1965.

Jeanson, C.L'Algérie hors loi, Paris, 1955.

Julien, Ch.-André, L'Afrique du Nord en marche, Paris, 1952.

Kaddache, Mahfoud, La vie politique à Alger (1919-1939), Alger, 1970.

Le Tourneau, Roger, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulman (1920-1961), Paris, 1962.

Liebesny, Herbert J., The government of French North Africa, Philadelphia, 1943.

Martin, Claude, Histoire de l'Algérie française (1830-1962), Paris, 1963.

Merad, Ali, Le réformisme musulman en Algérie (1925-1940), Paris, 1967.

Murphy, Robert, Diplomat Among Warriors, New - York. 1964.

Nouschi, André, La naissance du nationalisme algérien (1914-1954). Paris, 1962.

Sarrasin, Paul - Emile, La crise algérienne, Paris, 1949.

Trouchet, André, L'armistice de 1940 et l'Afrique du Nord, Paris, 1961.

U.S. Department of State, Foreign relations of the United States, II, Europe 1942, Washington, 1962.

Viollette, Maurice, L'Algérie vivra-t-elle?, Paris, 1931.

Weygand (Général), Mémoires, rappelé au service, Paris, 1950.

ثالثاً ـ المقالات

Banda, Michael, «Marxism and the Algerian revolution», Labour Review, London, March-April, 1958.

Barbour, Nevill, «Variations of arab national feeling in french North Africa», the Middle East Journal (Summer, 1954).

Brown, Carl Leon, «The Islamic reformist movement in North Africa», the Journal of Modern African Studies, (March, 1964).

Bouspuet, G.H., «Les élites gouvernantes en Afrique du Nord depuis la Conquête française», Die Welt des islams, vol. 3, 1954.

Cahmman, Werner, «France in Algeria, a problem of cultural contact», the Review of Politics (July, 1945).

Eyre-Crowe, Sybill, «Algeria», The Asiatice Review (April, 1943).

Gottmann, Jean, «Nature and men in french North Africa», the Yale Review (March, 1943).

Gottmann, Jean, «Economic problems of french North Africa», the Geographical Review: (April, 1943).

Halpern, Manfred, «Recent books on moslem - french relations in Algeria», the Middle East Journal (April, 1949).

Halpern, Manfred, «The Algerian upriding of 1945», the Middle East Journal (April, 1948).

Jaray, Gabriel-Louis, «La politique indigène en Algérie», Mercurie de France (Novembre 1, 1938).

Johnson, Douglas, «Algeria: some problems of modern history», the Journal of African History, vol. V., N° 2, 1964.

Knight, M.M., «The Algeria revolt: some underlying factors», the Middle East Journal (Autumn, 1959).

Lapie, P. O., «The new colonial policy of France», Foreign Affairs (October, 1944).

Mckay, Vernon, «France's future in North Africa» the Middle East Journal (July, 1948).

Machefer, Philippe, «Autour du problème Algérien en 1936-1938: la doctrine Algérienne du PSF.- le P.S.F. et le projet Blum,- Violette», Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine (April-June 1963).

Mynard, John A.F., «Racial problems in Algeria», Social Research, vol. 10 (February, 1943).

Montagne, Robert, «French policy in North Africa and in Syria», International Affairs (March, 1937).

Montagne, Robert, «Où va l'Algérie?» Politique étranger (August, 1945).

Montagne, Robert, «Evolution in Algeria» International Affairs (January, 1947).

Murray, John, R.N., «Good-by to Algeria», Blackwoods Magazine (March, 1948).

Richemont, F. de, «L'Islam et la nationalité française», Revue Politique et Parlementaire (October 10, 1937).

«Reform or revolt», New statesmen and nations (January, 29, 1944).

«Les ulémas Algériens réformistes», la Nouvelle Revue Française d'Outre - Mer, N° 7-8 (July, 1955).

Wysner, Glora M., «Jews and moslems in Algeria», the Moslem World (October, 1943).

رابعاً ـ جرائد ومجلات

ـ أفريقية الفرنسية ، أعداد من سنوات : 1933 ، 1934 ، 1935 ، 1936 ، 1937 ، 1938 ، 1939 .

ـ الأيكونوميست ، 28 ـ 11 ـ 1942 .

ـ البرلمان الجزائري ، العدد 2 ، 3 جوان (يونيو) 1939 . (لسان حزب الشعب الجزائري).

ـ البصائر ، سنة 1935 ـ 36 (لسان جمعية العلماء) .

ـ التايمز (البريطانية) ، أعداد من سنوات : 1931 ، 1933 ، 1934 ، 1935 ، 1937 ، 1938 ، 1939 ، 1942 ، 1943 ، 1944 .

ـ التلميذ (مجلة) ، اعداد من سنوات 1931 ، 1933 . (لسان حال الطلبة الجزائريين).

ـ لوطان ، 7 ـ 1 ـ 1937 .

ـ النيويورك تايمز ، اعداد من سنوات : 1933 ، 1934 ، 1935 ، 1943 ، 1944 ، 1945 ، 1946 ، 1947 .

ـ الشهاب ، أعداد من سنوات : 1930 ، 1931 ، 1932 ، 1936 ، 1938 ، 1939 . (مجلة ابن باديس) .

ـ الشعب ، العدد 2 ، 15 أكتوبر 1937 . (لسان حزب الشعب الجزائري) .

* * *

فهرس الأعلام والأسماء

ـ ب ـ

ـ ت، ث ـ

***

فهرس الشعوب والقبائل

- م، ي -

***

فهرس الأحزاب والمنظمات السياسية

- ح -

- س، ش -

- ق، ك -

- ل -

- م -

***

فهرس الأماكن والبلدان

- ش -

- ص، ع -

- ف، ق -

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

كتب للمؤلف

أ - في الأدب :

* النصر للجزائر (شعر) ، ط. 3 ، 1986 .
* ثائر وحب (شعر) ط. 2 ، 1977 .
* الزمن الأخضر (ديوان سعد الله) ، 1985 .
* سعفة خضراء (قصص) ، 1986 .
* دراسات في الأدب الجزائري ، ط. 3 ، 1985 .
* شاعر الجزائر : محمد العيد ، ط. 3 ، 1984 .
* حكاية العشاق (تحقيق) ، ط. 2 ، 1983 .
* القاضي الأديب : الشاذلي القسنطيني ، ط. 2 ، 1985 .
* تجارب في الأدب والرحلة ، 1984 .
* أشعار جزائرية (تحقيق) ، 1989 .

ب - في التاريخ :

* الحركة الوطنية الجزائرية جزآن (ثان وثالث)، 1983 ، 1986 ، ط. 3 .
* أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ثلاثة أجزاء ، 1982 ، 1985 ، 1990 .
* تاريخ الجزائر الثقافي ، جزآن ، ط. 2 ، 1985 .
* الجزائر وأوروبا (ترجمة كتاب وولف) ، 1986 .
* شعوب وقوميات ، 1985 .
* حياة الأمير عبد القادر (ترجمة كتاب تشرشل) ، ط. 2 ، 1982 .
* محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، ط. 3 ، 1982 .
* تاريخ العدواني (تحقيق) - (عند الناشر) .
* تراجم مشرقية ومغربية (تحقيق تاريخ عبد الحميد بيك) - في التحضير - .
* الحركة الوطنية الجزائرية - الجزء الأول - تحت الطبع .

ج - دراسات وأبحاث عامة :

* منطلقات فكرية ، ط. 2 ، 1982 .
* رائد التجديد الإسلامي : ابن العنابي ، ط. 2 ، 1990 .
* أفكار جامحة ، 1988 .
* قضايا شائكة ، 1989 .
* شيخ الإسلام : عبد الكريم الفكون ، 1986 .
* الطبيب الرحالة : عبد الرزاق بن حمادوش (دراسة) ، 1982 .
* رحلة ابن حمادوش (تحقيق) ، 1983 .
* منشور الهداية للفكون (تحقيق) ، 1987 .
* في الجدل الثقافي (عند الناشر) .
* رسالة الغريب إلى الحبيب لأبي عصيدة البجائي (تحقيق) - جاهز للطبع - .
* La Montée du Nationalisme Algérien, 2ᵉ éd. 1985



